



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
أطروحة
للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية: دراسة مقارنة بين الجزائر وعينة مختارة

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة: بن عوالي خالدية

أمام لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
قادي إبتسام	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
حكة عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشا
بلحاج فراحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	مناقشا
عتيق خديجة	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا
فندي سهيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ
مُحَمَّدٌ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء

والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور حاكمي بوحفص

بصفته مؤطرا ومتابعا لنا في هذا البحث،

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام للسادة أعضاء لجنة المناقشة

الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة ومناقشة هذه الرسالة.

وشكرا

خالدية

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين سيدنا محمد صلوات الله عليه.

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين

وإلى ولداي

وإلى إخوتي

وإلى جميع الأصدقاء والأحباب

وإلى كل من نساه قلبي ولم ينسه قلبي

خالدية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أش	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الربيع والاقتصاديات الربعية: تحليل نظري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التأصيل النظري للربيع في الفكر الاقتصادي
5	المطلب الأول: الربيع في الفكر الاقتصادي الإسلامي
7	المطلب الثاني: الربيع في الفكر الاقتصادي الوضعي
34	المطلب الثالث: التحليل الحديث لمقاربة الربيع (تعميم فكرة الربيع).
38	المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصادات الربعية
38	المطلب الأول: إشكالية الاقتصاد الربعي والدولة الربعية
46	المطلب الثاني: خصائص الاقتصادات الربعية
47	المطلب الثالث : الاقتصاديات الربعية
52	المبحث الثالث: الربيع في الاقتصاديات الربعية النفطية
52	المطلب الأول: الربيع النفطي والدولة النفطية الربعية
53	المطلب الثاني: الاقتصاد الربعي النفطي
54	المطلب الثالث: توزيع الربيع النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط
59	خلاصة الفصل الأول
60	الفصل الثاني: أدبيات حول إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تحليل نظري للعوائد النفطية
62	المطلب الأول: مفهوم العوائد النفطية
64	المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية
65	المطلب الثالث : العوامل المحددة لحجم العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية
68	المبحث الثاني: واقع العوائد النفطية في ظل الطفرات السعرية في السوق النفطي
68	المطلب الأول: السوق النفطي الدولي
86	المطلب الثاني: سعر النفط
91	المطلب الثالث: الطفرات النفطية وانعكاساتها على حجم العوائد النفطية في الدول النفطية
99	المبحث الثالث: إدارة للعوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية (الآليات والتحديات)
99	المطلب الأول: مفهوم إدارة الإيرادات النفطية

فهرس المحتويات

101	المطلب الثاني: استراتيجيات (آليات) إدارة العوائد النفطية
109	المطلب الثالث: تحديات إدارة العوائد النفطية في الدول النفطية الريعية
116	خلاصة الفصل الثاني
117	الفصل الثالث: عينة مختارة من تجارب دولية في مجال إدارة عوائد النفط
118	تمهيد
119	المبحث الاول: تحليل تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط
119	المطلب. الاول: أهمية النفط في الاقتصاد النرويجي
128	المطلب الثاني: أصول (مبادئ) السياسة النفطية في النرويج
134	المطلب. الثالث: سياسة النرويج في مجال إدارة عوائد النفط
155	المبحث. الثاني: التجربة الكويتية في إدارة العوائد النفطية
155	المطلب. الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي
163	المطلب الثاني: الكويت وسياسة إدارة عوائد النفط
174	المطلب الثالث: تقييم تجربة الكويت في إدارة عوائد النفط
176	المبحث الثالث: نيجيريا كنموذج إفريقي في إدارة عوائد النفط
176	المطلب الاول: النفط في نيجيريا
180	المطلب الثاني: السياسة النفطية في نيجيريا
185	المطلب الثالث: الصندوق السيادي في نيجيريا كالية لإدارة عوائد النفط
195	خلاصة الفصل الثالث:
196	الفصل الرابع: إدارة العوائد النفطية في الجزائر مقارنة مع عينة من نماذج دولية مختارة — دراسة تحليلية قياسية—
197	تمهيد:
198	المبحث الاول: وزن النفط في الاقتصاد الجزائري
198	المطلب الاول: حقيقة النفط في الجزائر
203	المطلب الثاني: مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري
207	المبحث الثاني: تجربة الجزائر في إدارة العوائد النفطية.
207	المطلب الاول: طبيعة السياسة النفطية الجزائر
210	المطلب الثاني: السياسة النفطية المتبعة من طرف الجزائر في إدارة عوائد النفط:
224	المطلب الثالث: مستقبل سياسة إدارة عوائد النفط في الجزائر
226	المبحث الثالث: دراسة قياسية لإدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية (الجزائر-الكويت-نيجيريا-النرويج)
226	المطلب الاول: تقديم أدوات الدراسة (نماذج بانل الساكنة)
231	المطلب الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات
244	المطلب الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لنماذج الدراسة
265	خلاصة الفصل الرابع:
267	خاتمة عامة

فهرس المحتويات

274	قائمة المراجع
275	المراجع باللغة العربية
289	المراجع باللغة الأجنبية
290	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	البيان
18	الجدول رقم (01-01): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض
19	الجدول رقم (02-01): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض بعد الزيادة.
19	الجدول رقم (03-01): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض بعد النقصان.
46	الجدول رقم (04-01): الفرق بين الدولة الربعية والاقتصاد الربيعي
83	الجدول رقم (01-02): احتياطات وإنتاج النفط الخام لدول الأوبك (OAPEC) لسنة 2021.
94	الجدول رقم (02-02): قيمة العوائد النفطية للدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (1970-1979)
95	الجدول رقم (03-02): قيمة العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (1980-1989)
96	الجدول رقم (04-02): قيمة العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (1990-1999)
97	الجدول رقم (05-02): قيمة العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (2000-2022)
120	الجدول رقم (01-03): تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2000-2021)
121	الجدول رقم (02-03): تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2000-2022)
122	الجدول رقم (03-03): تطور العوائد النفطية في النرويج خلال الفترة (2000-2022)
124	الجدول رقم (04-03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022)
125	الجدول رقم (05-03): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2022)
127	الجدول رقم (06-03): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021)
136	الجدول رقم (07-03): تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2022)
146	الجدول رقم (08-03): تطور السندات الحكومية لدى صندوق الثروة النرويجي.
147	الجدول رقم (09-03): نسبة استثمارات أسهم صندوق الثروة النرويجي موزعة عبر العالم
149	الجدول رقم (10-03): التعديلات التي مست المحفظة الاستثمارية للصندوق منذ بداية نشاطه
149	الجدول رقم (11-03): وضعية المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة النرويجي خلال سنة 2022.
151	الجدول رقم (12-03): قيمة العائد السنوي الحقيقي، العائد السنوي المرجعي، عائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1998-2022)
156	الجدول رقم (13-03): تطور احتياطي النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة من (2000-2022)
157	الجدول رقم (14-03): تطور إنتاج النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة من (2000-2022)
158	الجدول رقم (15-03): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022).
159	الجدول رقم (16-03): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2020)
160	الجدول رقم (17-03): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021)
162	الجدول رقم (18-03): تطور العوائد النفطية في الكويت خلال الفترة (2000-2022)
165	الجدول رقم (19-03) المسار التاريخي لصندوق الثروة السيادي الكويتي
170	الجدول رقم (20-03): الإطار العام لسياسة الاستثمار في صندوق الثروة الكويتي
173	الجدول رقم (21-03): مكونات محفظة الاستثمار لصندوق الثروة الكويتي

قائمة الجداول

176	الجدول رقم (03-22): الإمكانيات النفطية لنيجيريا خلال الفترة الممتدة من(2000-2022)
178	الجدول رقم (03-23): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة.(2000- 2022)
179	الجدول رقم (03-24): مساهمة القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية خلال الفترة (2000- 2022).
190	الجدول رقم (03-25): خصائص صندوق البنية التحتية النيجيرية
192	الجدول رقم (03-26): خصائص صندوق الأجيال القادمة النيجيري
193	الجدول رقم (03-27): خصائص صندوق الاستقرار النيجيري
200	الجدول رقم (04-01): الإمكانيات النفطية للجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000-2022)
202	الجدول رقم (04-02): تطور صادرات النفط في الجزائر حسب الوجهة خلال الفترة(2000-2022)
204	الجدول رقم (04-03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة.(2000- 2022)
205	الجدول رقم (04-04): مساهمة القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية خلال الفترة (2000- 2022).
214	الجدول رقم (04-05): التعديلات التي مست صندوق ضبط الموارد الجزائري
215	الجدول رقم (04-06): تصنيفات صندوق ضبط الموارد
217	الجدول رقم (04-07): قيمة رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2022)
219	الجدول رقم (04-08): تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية خلال الفترة(2000-2022)
221	الجدول رقم (04-09): تسديد صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية خلال الفترة(2000-2022)
232	الجدول رقم (04-10): تقسيم نماذج الدراسة
234	الجدول رقم (04-11): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
236	الجدول رقم (04-12): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
237	الجدول رقم (04-13): نتائج اختبار التجانس لـ HSIOA لنماذج الدراسة الخمسة
240	الجدول رقم (04-14): اختبار test LM لنماذج الدراسة
241	الجدول رقم (04-15): اختبار Hausman لنماذج الدراسة
243	الجدول رقم (04-16): تقدير النموذج الأول للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الفلاحي
244	الجدول رقم (04-17): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول (القطاع الفلاحي)
246	الجدول رقم (04-18): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين
247	الجدول رقم (04-19): الآثار الفردية العشوائية في الدول محل الدراسة (النموذج الأول)
248	الجدول رقم (04-20): تقدير النموذج الثاني للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الصناعي
249	الجدول رقم (04-21): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثاني
250	الجدول رقم (04-22): النموذج الثاني بعد تصحيح مشاكل القياس
251	الجدول رقم (04-23): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة
252	الجدول رقم (04-24): تقدير نموذج الثالث للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية
253	الجدول رقم (04-25): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثالث

قائمة الجداول

254	الجدول رقم (04-26): النموذج الثالث بعد تصحيح مشاكل القياس
255	الجدول رقم (04-27): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة
256	الجدول رقم (04-28): تقدير النموذج الرابع للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع الخدمات
258	الجدول رقم (04-29): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الرابع
259	الجدول رقم (04-30): النموذج الرابع بعد تصحيح مشاكل القياس
260	الجدول رقم (04-31): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة
261	الجدول رقم (04-32): تقدير نموذج النموذج الخامس للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع النفطي
262	الجدول رقم (04-33) اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول
263	الجدول رقم (04-34): النموذج الخامس بعد تصحيح مشاكل القياس
264	الجدول رقم (4-35): الآثار الفردية الثابتة في عينة الدول محل الدراسة

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	البيان
18	الشكل رقم (01-01): رسم بياني يمثل ريع النوعية
32	الشكل رقم (02-01): رسم بياني يمثل التفسير الحدي للريع
34	الشكل رقم (03-01): ظهور الريع لأن العرض لا يستجيب بشكل تام
35	الشكل رقم (04-01): انعدام الريع لأن العرض مرن تماما بالسعر السائد
50	الشكل رقم (05-01): مخطط يوضح كيفية اصابة بالمرض الهولندي
108	الشكل رقم (01-02): إدارة العوائد النفطية في الدول الريعية.
120	الشكل رقم (01-03): حجم الاحتياطي النفطي في النرويج للفترة (2000-2022)
121	الشكل رقم (02-03): حجم الطاقة الإنتاجية النفطية في النرويج للفترة (2000-2022)
122	الشكل رقم (03-03): علاقة العوائد النفطية بحركة أسعار النفط في النرويج خلال الفترة (2000-2022)
124	الشكل رقم (04-03): نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)
126	الشكل رقم (05-03): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة (2000-2022)
127	الشكل رقم (06-03): نسبة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للنرويج خلال الفترة (2000-2022)
130	الشكل رقم (07-03): نمو مصادر النفط في الساحل
130	الشكل رقم (08-03): إنتاج النفط والغاز من بحر القاري للنرويج خلال الفترة (1966-1978) الشمال خلال الفترة (1973-1978)
136	الشكل رقم (09-03): القيمة السوقية لصندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2022)
140	الشكل رقم (10-03): حوكمة وإدارة صندوق الثروة النرويجي
143	الشكل رقم (11-03): علاقة النشاطات النفطية بصندوق الثروة السيادي النرويجي وبالاقتصاد النرويجي
144	الشكل رقم (12-03): علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة
145	الشكل رقم (13-03): إيرادات ونفقات الصندوق الثروة النرويجي وتكاملهما مع الميزانية العامة
147	الشكل رقم (14-03): أنواع السندات الحكومية لدى صندوق الثروة النرويجي.
148	الشكل رقم (15-03): التوزيع الجغرافي لاستثمارات أسهم صندوق الثروة النرويجي.
150	الشكل رقم (16-03): مكونات محفظة الاستثمار المرجعية لصندوق الثروة النرويجي
152	الشكل رقم (17-03): تطور العائد السنوي الحقيقي، العائد السنوي المرجعي، عائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق الثروة النرويجي
156	الشكل رقم (18-03): حجم الاحتياطي النفطي في الكويت للفترة (2000-2022)
157	الشكل رقم (19-03): حجم الطاقة الإنتاجية النفطية في الكويت للفترة (2000-2022)
159	الشكل رقم (20-03): نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)
160	الشكل رقم (21-03): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة (2000-2022)
161	الشكل رقم (22-03): نسبة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للنرويج خلال الفترة (2000-2022)
162	الشكل رقم (23-03): علاقة العوائد النفطية بحركة أسعار النفط في الكويت خلال الفترة (2000-2022)
167	الشكل رقم (24-03): مكونات صندوق الثروة السيادي الكويتي (الهيئة العامة للاستثمار)

قائمة الأشكال

168	الشكل رقم (03-25): الهيكل التنظيمي لصندوق الثروة السيادي الكويتي
172	الشكل رقم (03-27): استراتيجية عمل صندوق الثروة الكويتي
177	الشكل رقم (03-28): حجم الاحتياطي النفطي وحجم الإنتاج اليومي للنفط في نيجيريا
178	الشكل رقم (03-29): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000- 2022).
180	الشكل رقم (03-30): نسبة مساهمة العوائد النفطية في الإيرادات العامة والصادرات النفطية في الصادرات الكلية نسبة لحركة سعر النفط خلال الفترة (2000- 2022).
181	الشكل رقم (03-31): مديرية السياسة النفطية الوطنية لنيجيريا
187	الشكل رقم (03-32): توزيع أصول هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية.
188	الشكل رقم (03-33): الهيكل التنظيمي لهيئة الاستثمار السيادي النيجيرية
201	الشكل رقم (04-01): حجم الاحتياطي النفطي وحجم الإنتاج اليومي للنفط في الجزائر
203	الشكل رقم (04-02): وجهة الصادرات الجزائرية عبر العالم خلال الفترة (2000-2022)
205	الشكل رقم (04-03): نسبة مساهمة الناتج المحلي للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)
206	الشكل رقم (04-04): نسبة مساهمة العوائد النفطية في الإيرادات العامة والصادرات النفطية في الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000- 2022).
213	الشكل رقم (04-05): قيد حساب التخصيص الخاص بصندوق ضبط الموارد الجزائري
215	الشكل رقم (04-06): أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد
217	الشكل رقم (04-07): توزيع موارد الصندوق حسب وظائفه
218	الشكل رقم (04-08): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد
220	الشكل رقم (04-09): تغطية عجز الخزينة العمومية من طرف صندوق ضبط الموارد الجزائري للفترة الممتدة من (2000- 2022)
222	الشكل رقم (04-10): وضعية صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي خلال الفترة (2000- 2022)

قائمة الملاحق

الصفحة	البيان
291	الملحق رقم (01): نموذج عن إدارة العوائد النفطية في الكويت.
292	الملحق رقم (02): احصائيات حول القطاعات الاقتصادية لدولة الجزائر
293	الملحق رقم (03): احصائيات حول القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت
294	الملحق رقم (04): احصائيات حول القطاعات الاقتصادية لدولة نيجيريا
295	الملحق رقم (05): احصائيات حول القطاعات الاقتصادية لدولة النرويج
296	الملحق رقم (06): السلاسل الاحصائية الأصلية مجتمعة
296	الملحق رقم (07): السلاسل الاحصائية الأصلية منفردة
297	الملحق رقم (08): اختبارات هاسيو من النموذج الأول إلى الخامس بالترتيب
298	الملحق رقم (09): ملاحق النموذج الأول الخاص بقطاع الفلاحة
298	الملحق (01-09): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان+ اختبار (Lagrange multiplier (LM))
299	الملحق (02-09): تقدير النموذج الأول للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الفلاحي
300	الملحق رقم (03-09): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول (القطاع الفلاحي)
301	الملحق رقم (04-09): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين
301	الملحق رقم (10): ملاحق النموذج الثاني الخاص بقطاع الصناعة
301	الملحق (01-10): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان+ اختبار (Lagrange multiplier (LM))
302	الملحق (02-10): تقدير النموذج الثاني للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الصناعي
303	الملحق رقم (03-10): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثاني (القطاع الصناعي)
304	الملحق رقم (04-10): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين
304	الملحق رقم (11): ملاحق النموذج الثالث الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية
304	الملحق (01-11): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان+ اختبار (Lagrange multiplier (LM))
305	الملحق (02-11): تقدير النموذج الثالث للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية
306	الملحق رقم (03-11): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثالث (قطاع البناء والأشغال العمومية)
307	الملحق رقم (04-11): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين
307	الملحق رقم (12): ملاحق النموذج الرابع الخاص بقطاع الخدمات
307	الملحق (01-12): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان+ اختبار (Lagrange multiplier (LM))
308	الملحق (02-12): تقدير النموذج الرابع للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع الخدمات

قائمة الملاحق

309	الملحق رقم (03-12): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الرابع (قطاع الخدمات)
310	الملحق رقم (04-12): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين
310	الملحق رقم (13): ملاحق النموذج الخامس الخاص بالقطاع النفطي
310	الملحق (01-13): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان+ إختبار (Lagrange multiplier (LM))
311	الملحق (02-13): تقدير النموذج الخامس للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع النفطي
312	الملحق رقم (03-13): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الخامس (القطاع النفطي)
312	الملحق رقم (04-13): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

مقدمة عامة

أثارت العلاقة المعقدة بين ثروة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والسياسية اهتمام العلماء وصناع السياسات على حد سواء. وفي هذا النقاش تكمن ظاهرة الاقتصادات الريعية، التي تتميز باعتمادها الكبير على عوائد الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط. ولا تشكل هذه التبعية مشهدها الاقتصادي فحسب، بل تشكل أيضا ديناميكياتها السياسية والاجتماعية، وتمثل الجزائر، إلى جانب دول أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط، أمثلة جوهريّة للدول الريعية، حيث لعبت الثروة النفطية دورا محوريا في مساراتها التنموية.

إن مفهوم "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد" يبين أن المعضلة المحيرة التي تواجهها العديد من دول العالم الغنية بالنفط. على الرغم من المساهمات الكبيرة لعوائد النفط في الناتج المحلي الاجمالي، فإن التنمية المستدامة لا تزال بعيدة المنال. وقد أثارت هذه المفارقة مخاوف واسعة النطاق بشأن الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والتخلف التنموي، الذي زاد من تعقيده تقلب أسعار النفط العالمية. وتؤكد مثل هذه التحديات أهمية الإدارة الفعالة لعوائد النفط في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

توفر الأطر النظرية، رؤى حول تداعيات الاعتماد على النفط واستقرار الاقتصاد الكلي التي يقتضيها الاعتماد المفرط على قطاع مزدهر قائم على الموارد الطبيعية. وعلى وجه التحديد، تجسد تجربة الجزائر كدولة ريعية التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتقلبات أسعار النفط. وتوضح نظرية الدولة الريعية مسار الاقتصاد السياسي للنفط، وتكشف كيف يمكن لتركيز الثروة النفطية أن يؤدي الى إدامة الحكم الاستبدادي وإعاقة جهود التنوع والتنمية المستدامة.

في سياق التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار النفط في السوق العالمية للنفط والحاجة الملحة الى تنوع مصادر الدخل الوطني للدول النفطية، تبرز الادارة الفعالة لعوائد النفط باعتبارها حجر الزاوية في التنمية المستدامة للبلدان المصدرة للنفط، وتهدف هذه الدراسة الى استكشاف التأثير المتعدد الأوجه لإدارة عوائد النفط في الاقتصادات الريعية مع التركيز بشكل خاص على حالة الجزائر، ومن خلال التحليل المقارن ودراسة الشفافية وأنظمة تقاسم عوائد النفط وفعالية صناديق الثروة السيادية من خلال كشف تعقيدات إدارة الثروة النفطية وفهم ديناميكيات إدارة عوائد النفط وآثارها على اقتصاديات النفطية. كما تؤكد هذه الأطروحة على أهمية الشفافية والحكم الرشيد واستقرار الاقتصاد الكلي، وإنشاء إطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي داعم لتحقيق استدامة عوائد النفط على المدى البعيد فيما يضمن حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة.

أولاً- إشكالية الدراسة: كانت مسألة إدارة عوائد النفط في الاقتصاديات الريعية خصوصاً النفطية منها محورا رئيسا للعديد من البحوث، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على التنمية الاقتصادية، بحيث تم تحديد الاعتماد الكبير على عوائد النفط غير المتنوعة والسياسات الاقتصادية الاحادية كقضايا رئيسية في هذا السياق، وقد وجد أن هذه العوامل تؤثر سلبا على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان الريعية النفطية؛ وقد أظهرت الأبحاث أنه على الرغم من نمو عوائد النفط في الاقتصاديات الريعية النفطية، إلا أن مؤشر التنمية الاقتصادية لم يستجب بمعدل متناسب لدى الاقتصاديات النفطية، وهذا يشير إلى أن الادارة المثلى لعوائد النفط تلعب دورا حاسما في تحديد تأثيرها على التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، شريطة توظيف عوائد النفط بطريقة مجدية وفعالة من أجل خلق مصادر متنوعة للدخل الوطني، الأمر الذي جعل من الدول الريعية النفطية تفكر في إيجاد استراتيجيات وآليات من أجل إدارة عوائد النفط، والتي أصبحت تمثل هاجسا بالنسبة لها مما جعلها أمام تحدي من نوع خاص في كيفية إيجاد هذه الطرق المثلى حتى تتمكن من المحافظة على استقرار وحماية اقتصادياتها في المدى القصير، ومن أجل تعظيم عوائد هذه الثروة الناضبة على المدى الطويل.

لقد كانت هناك تجارب عديدة في مجال إدارة عوائد النفط من أبرزها إدارة العوائد وفق الصناديق السيادية التي وجدت كآلية من أجل ذلك، والتي أصبحت الملاذ للعديد من الدول النفطية من أجل إدارة عوائدها النفطية، إضافة إلى آليات أخرى تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد كل دولة. فكانت لكل من النرويج والكويت تجربة من أنجح التجارب في العالم في هذا المجال، هذا ما قادنا إلى دراسة على هاتين التجريبتين نظرا لما حققاه من نجاح في إدارة عوائد النفط، بما يضمن استمرار فوائدها على المدى البعيد فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد الانتاجي المتنوع، هذا ما شجع العديد من الدول النفطية إلى إتباع نفس مسارها كالجزائر ونيجيريا، إلا أن تجربة الجزائر أثبتت الدراسة على أنها تختلف عن تجاربهم في هذا المجال نتيجة اختلاف طرق إدارتها لهذه العوائد بالرغم من اتباع نفس المسار، وهذا بسبب النمط الاقتصادي الخاص بكل دولة، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال اختيار عينات هذه الدراسة بعرضنا لكل من تجربة النرويج كنموذج رائد، وتجربة الكويت كأول دولة على المستوى العربي والعالمي كانت لها استراتيجية في إدارة عوائد النفط، إضافة إلى نيجيريا كنموذج إفريقي يجسد إدارة عوائد النفط في القارة الإفريقية، ومقارنتهم بتجربة الجزائر حتى يتسنى لها استخلاص الدروس من هذه التجارب والاستفادة منها في تحسين استراتيجيتها في إدارة عوائد النفط وتفادها للصددمات النفطية التي تعصف في كل مرة باقتصادها.

وانطلاقا مما سبق وللتعرف على كل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج، الكويت ونيجيريا في مجال إدارة عوائد النفط وتأثيرها على اقتصادياتها تتطلب الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف تتم إدارة العوائد النفطية في كل من الجزائر، النرويج، الكويت ونيجيريا؟ وما مدى تأثير هذه الإدارة على اقتصاديات هذه الدول مقارنة بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة. من الاسئلة. الفرعية الاتية:

1. ما هي الأسس النظرية التي يمكن الاعتماد عليها في شرح إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية؟
2. ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف كل من النرويج، الكويت، نيجيريا، الجزائر في إدارة عوائد النفط لضمان استدامة عوائد النفط وتجنب الاعتماد الكلي عليها؟
3. كيف تتعامل كل دولة مع التحديات المرتبطة في إدارة العوائد النفطية؟
4. ما مدى تأثير عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في كل من النرويج، الكويت، نيجيريا مقارنة بالجزائر؟

وتهدف هذه الأسئلة الى استكشاف كيفية تعامل كل دولة مع تحديات وفرص إدارة عوائدها النفطية، والآثار الناتجة عن هذه الإدارة على الاقتصاد والمجتمع.

ثانيا- فرضيات الدراسة: تستند فرضيات الدراسة إلى مشكلة محددة، واستنادا إلى الأسئلة المستخلصة منها، يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- ☉ الإدارة الفعالة والمثلى لعوائد النفط تؤدي إلى التخلي عن الاقتصاد الريعي والتبعية الريعية للدول النفطية؛
- ☉ اتبعت كل من النرويج، الكويت، نيجيريا، الجزائر في مجال إدارة عوائد النفط الإستثمار عن طريق الصناديق السيادية كآلية أساسية، إضافة الى اليات أخرى تختلف باختلاف نمط اقتصاد كل دولة؛
- ☉ الدول النفطية لم تتبنى أسلوب الشفافية والحوكمة الرشيدة في توزيع عوائد النفط فيما يضمن استدامتها؛
- ☉ هناك فروق ذات دلالة إحصائية لأثر العوائد النفطية على القطاعات الاقتصادية بين الجزائر والعينة المختارة.

ثالثا- منهجية الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنتبع نهجا مختلطا لفحص إدارة عوائد النفط في الاقتصادات الريعية، بتركيز خاص على الجزائر وبلدان أخرى مصدرة للنفط. تجمع بين المنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض النظري الذي قمنا به حول الاقتصاديات الريعية والعوائد النفطية، بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف

الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا، وفي الأخير استعنا بالمنهج القياسي المقارن للمؤشرات الاقتصادية المتمثلة في العوائد النفطية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، من أجل معرفة أثر العوائد النفطية على القطاعات الاقتصادية لعينة الدول محل الدراسة التي من خلالها تبين لنا مدى نجاح الجزائر في إدارة عوائدها النفطية ومقارنتها بنظيرتها النرويجية الكويتية والنيجرية في ذلك. وستعتمد منهجية البحث على التقسيمات التالية:

مقدمة عامة: تم فيها طرح الاشكالية لإيضاح التصور العام لموضوع الدراسة؛

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تتناول كل جوانب الربيع والاقتصاديات الربعية بشكل مفصل وعميق، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاديات النفطية.

الفصل الاول: يعرض تحليلا نظريا لمفهوم الربيع وتأصيله في الفكر الاقتصادي، بما في ذلك الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي، ويختتم بتحليل حديث لمقاربة الربيع. يتطرق أيضا الى الاطار النظري للاقتصاديات الربعية، مشكلاتها، وخصائصها، قبل أن ينتقل إلى البحث في الربيع في الاقتصاديات النفطية وتوزيع الربيع النفطي.

الفصل الثاني: يبحث في أدبيات إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية، يتناول تحليلا نظريا للعوائد النفطية، أهميتها، والعوامل المحددة لحجمها. يستكشف واقع العوائد النفطية في ظل الطفرات السعرية ويناقش إدارة هذه العوائد، بما في ذلك التحديات والآليات المستخدمة.

الفصل الثالث: يعرض عينة مختارة من تجارب دولية في مجال إدارة عوائد النفط، مثل النرويج، الكويت، ونيجيريا، مع التركيز على أهمية النفط في اقتصادات هذه الدول، سياساتها النفطية، وتقييم تجاربها في إدارة عوائد النفط.

الفصل الرابع: يخصص لدراسة تحليلية قياسية حول إدارة العوائد النفطية في الجزائر مقارنة بعينة من نماذج دولية مختارة، مستكشفا الاستراتيجيات والتحديات المرتبطة بإدارة هذه العوائد في السياق الجزائري ومقارنتها بتجارب دولية.

كل فصل يتعمق في جوانب مختلفة من القضية الرئيسية، مقدما تحليلا شاملا يجمع بين النظرية والتطبيق، ويهدف إلى تقديم فهم عميق لديناميكيات الاقتصاديات الربعية النفطية وإدارة عوائدها.

خاتمة: شملت النتائج الرئيسية للدراسة، سواء النظرية منها أو التطبيقية، على توصيات واقتراحات مهمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عدة مواضيع ذات صلة بالبحث قد توفر فرصا للدراسات المستقبلية.

كما تم الاعتماد على مزيج من المصادر الأولية والثانوية لجمع بيانات شاملة لتحقيق أهداف الدراسة.

رابعاً- أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي تناوله، الاسئلة التي طرحت حول مشكلتها، والمتغيرات المرتبطة بها. يمكن إيجاز هذه الجوانب كالتالي:

⊖ أهمية دراسة إدارة عوائد النفط في الاقتصادات الريعية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر والدول المنتجة للنفط؛

⊖ أهمية إعادة التوزيع الفعال لعوائد النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

⊖ تأثير عوائد النفط على النمو الاقتصادي للدول النفطية؛

⊖ استكشاف كيف يمكن تخفيف "لعنة الموارد" من خلال إعادة توزيع الدخل إلى قطاعات غير متعلقة بالموارد؛

⊖ استثمار عوائد النفط في المدى الطويل من أجل ضمان استدامتها لما بعد عصر النفط.

خامساً- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

⊖ فحص إدارة عوائد النفط في الاقتصادات الريعية مع التركيز على الجزائر ودول أخرى منتجة للنفط؛

⊖ تقديم دليل على الأدوار التنموية والاجتماعية والاقتصادية لعوائد النفط؛

⊖ تعزيز فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه عوائد النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال آثارها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛

⊖ الاستفادة من تجارب الدول في مجال إدارة عوائد النفط بالنسبة للجزائر؛

⊖ التعرف على التجارب المختلفة في إدارة عوائد النفط على المستوى العالمي والقاري.

سادساً- نموذج ومتغيرات الدراسة: يشمل نموذج الدراسة على نوعين من المتغيرات: المتغير المستقل وهو العوائد النفطية، والمتغير التابع وهو القطاعات الاقتصادية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع البناء والاشغال العمومية، قطاع الخدمات، القطاع النفطي)، ولقد تم بناؤه بالاعتماد على الدراسات السابقة.

سابعاً- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

● الحدود الزمانية: فترة الدراسة الاقتصادية من 2000 إلى 2022. أما فترة الدراسة القياسية من 2000 إلى 2020.

● الحدود المكانية: تضمنت عينة البحث مجموعة من الدول وهي النرويج باعتباره نموذج رائد، الكويت كدولة عربية مصدرة للنفط، نيجيريا كأكبر دولة إفريقية مصدرة للنفط والجزائر.

ثامنا: الدراسات السابقة: تتمثل أهم الدراسات السابقة التي كان لها علاقة بالموضوع في:

أولاً- دراسة **Edward R. Kittrell (1966), Wakefield and Classical Rent Theory, The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 25, No. 2, American Journal of Economics and Sociology**. تركز الدراسة على تحليل أفكار **Edward Gibbon Wakefield** فيما يتعلق بالنظرية الكلاسيكية للريع، مقارنة بأفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل ديفيد ريكاردو وآدم سميث وغيرهم. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، من خلال استعراض النصوص الاصلية لـ **Wakefield** ومقارنتها بالمبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية للريع، لتحديد التأثيرات والاختلافات. وكانت أبرز النتائج كالتالي:

1. تحليل أفكار **Wakefield**: توضيح كيفية مساهمة أفكار **Wakefield** في تطوير أو تحدي النظرية الكلاسيكية للريع.
2. المقارنة مع النظريات الكلاسيكية: تحديد نقاط التشابه والاختلاف بين أفكار **Wakefield** والاقتصاديين الكلاسيكيين حول مفهوم الريع.
3. الأسس النظرية: تقييم كيفية تأثير أو تكامل أفكار **Wakefield** مع الأسس النظرية للريع في الاقتصاد الكلاسيكي.
4. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية: استكشاف تأثير نظريات **Wakefield** على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت أو في الفترات اللاحقة. وتقدم هذه الدراسة رؤية معمقة حول مكانة أفكار **Edward Gibbon Wakefield** ضمن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، خاصة فيما يتعلق بنظرية الريع، وتسلط الضوء على أهمية التحليل النقدي للنظريات الاقتصادية وتطورها.

ثانياً- دراسة سفين بيرنت (أكتوبر 2008)، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، أوراق كارنيغي، العدد 12، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، لبنان. تركز الدراسة على صناديق الثروة السيادية في الاقتصاديات العربية وكيفية تأثيرها وتأثرها بعملية العولمة المالية. تستخدم الدراسة تحليلاً نقدياً لتقييم دور صناديق الثروة السيادية العربية في النظام المالي العالمي، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجهها هذه الصناديق في سياق العولمة. وكانت أبرز النتائج:

1. ظهور وتطور صناديق الثروة السيادية: تشهد الاقتصاديات العربية والناشئة ظهور صناديق الثروة السيادية كلاعبي رئيسيين في السوق المالي العالمي، حيث تُستخدم هذه الصناديق للاستثمارات الخارجية بموجب تصميم حكومي.
2. الجدل حول تأثيراتها: نمو صناديق الثروة السيادية وتأثيرها المتوقع على النظام المالي العالمي أثار جدلا حول تأثيرات صعودها على الهيكل المالي العالمي.
3. الدور المتغير لصناديق الثروة السيادية: تحول سريع من كونها أطرافا في الاسواق المالية الى مركز الساحة المالية، مع تحول مدراءها الى مستثمرين عالميين محنكين يديرون محافظ دولية معقدة.
4. تحديات جديدة لمديري الاستثمار العربية: الاستراتيجيات الحالية يجب أن تعدل لتوائم الموقع الجديد ومسؤولياتهم تجاه استقرار الأسواق المالية العالمية. وتلقي الدراسة ضوءا على الأهمية المتزايدة لصناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مشيرة الى ضرورة تحملها لمسؤوليات أكبر تجاه استقرار الاسواق المالية العالمية والحاجة الى تطوير إطار عمل يتسم بالشفافية والفعالية لضمان استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي.

ثالثا- دراسة محمد إبراهيم السقا(2009)، "استخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. تركز الدراسة على الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى كيفية استخدام عوائد النفط خصوصا، مع النظر في التأثيرات طويلة المدى للاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. يعتمد المنهج المستخدم على تحليل البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالعوائد النفطية في الكويت، مع التركيز على التحديات المستقبلية التي قد تواجه الدولة نتيجة لذلك. كانت أبرز النتائج:

1. الانفاق العام المتزايد: الكويت تواجه تحديات بسبب مستويات الانفاق العام الضخمة التي قد تتجاوز قدرتها على التمويل طويل الأمد.
2. التحذيرات الرسمية: تم التأكيد على أن العوائد المالية الحالية، بما في ذلك الإيرادات النفطية، مؤقتة وقد تكون خادعة، مما يربط مستقبل الأمة وأجيالها بالاستغلال الحكيم لهذه العوائد.
3. طبيعة الإيرادات النفطية: الإيرادات النفطية بطبيعتها مؤقتة ومرتبطة بمورد ناضب، وقد تنضب في غضون خمسين عاما أو أقل بناء على الاحتياطات ومعدل الاستخراج.
4. الخطورة المستقبلية: الاعتماد على إيرادات ناضبة يشكل خطرا كبيرا، خاصة إذا نفذ هذا المورد، والتأثيرات السلبية قد تظهر قبل نفاذه بوقت طويل.
5. الوهم الخادع للثراء: الإيرادات النفطية قد توحي بغنى مؤقت لا يضمن ثروة حقيقية أو استدامة للأمة في غياب النفط.

6. التوصيات: يتم التأكيد على ضرورة استغلال الفرصة الذهبية الحالية بمسؤولية وحكمة، مع التركيز على تنوع مصادر الدخل وإعداد البلاد لمستقبل بعد نفاذ النفط.

تلخص الدراسة الى أهمية التخطيط الاستراتيجي والاستغلال الأمثل للعوائد النفطية لضمان مستقبل مستدام للكويت وأجيالها القادمة، مع التأكيد على أن مستقبل الامة وأجيالها مرتبط بالاستخدام الحكيم لهذه العوائد.

رابعا- دراسة فاروق قاسم (مارس 2010)، النموذج النرويجي- إدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت. ركزت الدراسة على السياسات والأساليب التي تبنتها النرويج في إدارة مواردها البترولية. كانت العينة شاملة للفترة الزمنية التي شهدت تطور الصناعة البترولية في النرويج وكيفية إدارة الدولة لهذه الموارد. يستخدم الكتاب منهجا تحليليا ووصفيا لشرح كيف نجحت النرويج في إنشاء نموذج فريد لإدارة مواردها البترولية، مع التركيز على الجوانب القانونية، الاقتصادية، والبيئية. وكانت أبرز النتائج:

1. الإدارة الحكومية: يبرز الكتاب دور الحكومة النرويجية القوي في إدارة القطاع البترولي، من خلال السيطرة والتنظيم بدلا من التخصيص الكامل أو ترك القطاع للسوق الحرة فقط.

2. الاستدامة والاستثمار: يتناول النجاح في استخدام العوائد البترولية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال استثمارات طويلة الأمد في صندوق الثروة السيادي.

3. الشفافية والحوكمة: يُظهر النموذج النرويجي أهمية الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد الطبيعية، مما ساعد على تجنب "لعنة الموارد" وتحقيق فوائد مستدامة للأجيال القادمة.

4. التوازن بين الاستخراج والحفاظ على البيئة: يشرح الكتاب كيف استطاعت النرويج موازنة بين استغلال مواردها البترولية وحماية البيئة، معتمدة على تقنيات استخراج متقدمة ومعايير بيئية صارمة.

يُعتبر النموذج النرويجي في إدارة المصادر البترولية مثالا يقتدى به عالميا في كيفية تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية مع ضمان الاستدامة والرفاهية للمواطنين. يقدم الكتاب لمحة عميقة عن السياسات والاستراتيجيات التي يمكن لدول أخرى اعتمادها لتحقيق أهداف مماثلة.

خامسا- دراسة Ole Gunnar Austvik (2011), *The Norwegian Petroleum Expérience, "Exploration and exploitation of hydrocarbons in the gulf of St. Lawrence : Coastal Communities Concerns"* Forum in the Magdalen Islands, Quebec, Canada April 8-9

بحيث قام الباحث بتحليل بيانات ومعلومات تتعلق بالصناعة النفطية النرويجية، بما في ذلك استكشاف وإنتاج النفط والغاز في النرويج، بالإضافة إلى تحليل للسياسات الحكومية والإطار التنظيمي الذي أدار هذه الصناعة على مر السنين. المنهج المستخدم في الدراسة، كان تحليليا واستكشافيا، مع التركيز على تحليل البيانات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بصناعة النفط والغاز النرويجية. يشمل ذلك دراسة السياسات الحكومية، استراتيجيات الاستثمار، وأثر الصناعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النرويج. وتشير النتائج إلى كيفية نجاح النرويج في استغلال مواردها الطبيعية من النفط والغاز بطريقة تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. كما تضمنت النتائج أيضا تحليلا للسياسات الفعالة التي ساهمت في توزيع الثروة الناتجة عن هذه الصناعة بشكل عادل بين السكان، وكيف ساعدت الإدارة الحكومية الحكيمة في تأسيس صندوق الثروة السيادي النرويجي كأحد أكبر صناديق الثروة السيادية.

سادسا- دراسة بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع إشارة الى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. تركز الدراسة على صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية بشكل عام، مع تسليط الضوء بشكل خاص على حالة الجزائر. تستخدم الدراسة منهج تحليلي لفحص دور صناديق الثروة السيادية في تمويل الاقتصاديات النفطية، معالجة النفط كمصدر أساسي للطاقة، وتأثيره على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة. كما تبحث في الجغرافيا السياسية للنفط، أسعاره والتقلبات السعرية، وتأثير هذه العوامل على الاقتصاد العالمي والدولي. وكانت أبرز النتائج كما يلي:

1. مصدر الطاقة العالمي: يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في جميع أنحاء العالم بسبب وفرته وسهولة استخراجها.
2. الأهمية الاقتصادية: يعزز النفط بشكل كبير الناتج المحلي الاجمالي والايادات العامة للدول المنتجة.
3. الإنتاج والإستهلاك: يتركز إنتاج النفط في الدول النامية، بينما يكون استهلاكه أعلى في الدول المتقدمة والاقتصاديات سريعة النمو مثل الصين والهند.
4. ديناميكيات سوق النفط: يتمتع سوق النفط بأهمية بالغة على مستوى العالم، حيث تتحكم منظمة أوبك والشركات الكبرى في العرض، كما تؤثر وكالة الطاقة الدولية على الطلب.
5. الآثار المتنوعة: تتأثر الاقتصادات النفطية بأداء قطاع النفط، وتعتمد هياكل التمويل الخارجية والداخلية على عائدات النفط، مما يسلط الضوء على الحاجة الى التنوع الاقتصادي وتطوير صناديق الثروة السيادية من أجل الاستخدام المستدام للموارد. وتخلص الدراسة إلى أهمية صناديق الثروة السيادية في تحقيق استقرار اقتصادي وتمويل مستدام للاقتصاديات النفطية، مع التأكيد على ضرورة الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة هذه الصناديق.

سابعاً- دراسة سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، النفط والغاز- أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا-، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ستوكهولم، السويد، تناولت الدراسة الأطر الدستورية والقانونية لإدارة موارد النفط والغاز في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستفيدة من تجارب دولية مقارنة. استخدم البحث تحليل الأطر الدستورية والقانونية المتعلقة بإدارة موارد النفط والغاز وتوزيع عائداتها، مع التركيز على تعزيز المساءلة وتقليل النزاعات. أبرز النتائج:

1. التحديات المرتبطة بالثروة من النفط والغاز: الدول الغنية بهذه الموارد تواجه غالباً مشاكل اقتصادية مزمنة، نزاعات إقليمية، وغياب للديمقراطية، مما يؤدي الى ارتفاع مستويات الفساد وغياب المساءلة.

2. أهمية الأطر الدستورية والقانونية: تسلط الدراسة الضوء على أهمية وجود أطر دستورية وقانونية فعّالة لتنظيم استخراج النفط والغاز وتوزيع عائداتها لمعالجة هذه المشاكل.

3. صياغة أحكام دستورية: تقترح الدراسة صياغة أحكام دستورية مصممة خصيصاً لتعزيز المساءلة، تقليص النزاعات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات.

4. التأكيد على الأهمية الوطنية: تؤكد الاحكام المتعلقة بموارد النفط والغاز على أهميتها الوطنية وتوفر الوضوح القانوني.
5. منح الملكية في الدستور: لا تعني بالضرورة السلطة على إدارة الموارد أو الحق في تلقي العائدات، مما يتطلب صياغة دقيقة وواضحة للأحكام.

7. العائدات والمساءلة: العائدات من النفط والغاز تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الحكومة، وتحتاج إلى آليات مناسبة لضمان الشفافية والرقابة. كما تقدم الدراسة نظرة شاملة على الأطر الدستورية المقترحة لإدارة موارد النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤكدة على أهمية الوضوح القانوني والمساءلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ثامناً- دراسة محمد حسين الجبوري وآخرون (2014)، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، بغداد، العراق. تركز الدراسة على تحليل التجربة النفطية في النرويج وكيف يمكن للعراق الاستفادة منها. كما تستخدم الدراسة منهج تحليلي مقارنة لفحص كيفية إدارة النرويج لقطاعها النفطي وتطبيق هذه الإدارة في سياق العراق. تبحث الدراسة في السياسات الاقتصادية والنفطية في العراق وتقارنها بنجاح النرويج في مجال استخراج النفط، صناعته، وتصدير المشتقات النفطية. وكانت أبرز النتائج:

1. التحديات الكبيرة في قطاع النفط العراقي: تشمل مشكلات في استخراج النفط والصناعة النفطية، وفشل السياسة الاقتصادية والنفطية في وضع خطط فعالة لإدارة الثروة النفطية.
 2. الحاجة لإدارة واستثمار الاحتياطات: على الرغم من وجود صندوق تنمية العراق (DFI)، فإن هناك حاجة ماسة لاستثمار الاحتياطات بشكل أمثل وتنظيم العلاقة بين السلطة المالية والنقدية.
 3. الإلهام من النرويج: النرويج نموذج يحتذى به في استخراج النفط، صناعته، واستثمار العائدات بشكل يضمن الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة وتوزيعها بعدالة.
 4. إمكانية إنشاء صندوق سيادي في العراق: يسلط الضوء على أهمية إنشاء صندوق سيادي للعراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وعزل الاقتصاد العراقي عن الآثار السلبية لقطاع الصادرات النفطية.
- تلخص الدراسة الى أن تجربة النرويج يمكن أن تقدم للعراق نموذجاً يحتذى به لتحقيق استقرار اقتصادي ومالي من خلال الإدارة المثلى للموارد النفطية وتنويع مصادر الدخل القومي.

تاسعا- دراسة حساني بن عودة (2019)، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر. تركز الدراسة على الصناديق السيادية الناجحة عالمياً وتحليل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر كعينة للدراسة. تستخدم الدراسة منهج تحليلي لفحص الاطار العام للصناديق السيادية، أنواعها، طرق تسييرها، استراتيجيات الاستثمار والحوكمة في مجموعة مختارة من الصناديق السيادية العالمية الناجحة، بالإضافة الى تحليل تفصيلي لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري. وكانت أبرز النتائج كالتالي:

1. تعريف الصناديق السيادية: كأوعية مالية ناتجة عن فوائض مالية مختلفة مثل الصادرات النفطية، عائدات الخصخصة، أو فوائض ميزان المدفوعات.
2. أهمية الصناديق السيادية: تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أغراض اقتصادية كلية، وتشمل صناديق الاستقرار، التنمية، الادخار، والتقاعد، وكان لها دور فعال في إنقاذ المؤسسات المتعثرة خلال الأزمة المالية العالمية.
3. النماذج الناجحة: تبرز الدراسة النرويج كمثل للنجاح بفضل استراتيجيات الاستثمار الدقيقة وأسلوب حوكمة فعال.
4. تحديات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر: الفشل نتيجة للهيكلة وطرق العمل، ما يستوجب مراجعة وإصلاح جذري.
5. التوصية: الدراسة تقترح إنشاء صندوق استقرار وادخار وطني جديد يعالج القصور في صندوق ضبط الإيرادات.

تؤكد الدراسة على الحاجة الملحة للجزائر لتحديث وإصلاح الاطر والممارسات المتعلقة بإدارة صندوق ضبط الإيرادات، وتقديم رؤية لإمكانية استفادة الجزائر من تجارب الصناديق السيادية الناجحة عالميا لتحقيق استقرار وتنمية اقتصادية مستدامة.

عاشرا- دراسة حاتم القريشي (2020)، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق.

تستعرض الدراسة تاريخ وخصائص وإنتاج النفط الخام، مفاهيمه، النظريات المتعلقة بأصله، وأنواع النفط الخام ومراحل تكوينه، بالإضافة الى التأثيرات المختلفة على الطلب والعرض العالمي للنفط. وتتبع الدراسة منهجا تحليليا شاملا يغطي الاساسيات الجيولوجية والكيميائية للنفط الخام، مراحل إنتاجه وتكريره، التصنيفات المختلفة للنفط، والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في الطلب والعرض على مستوى العالم. وكانت أبرز النتائج:

1. تاريخ اكتشاف النفط، بما في ذلك التطور التاريخي لاكتشافه عالميا وخصوصا في الدول العربية.
2. مفهوم ومكونات النفط الخام، وشرح النظريات الرئيسية حول أصل النفط، بما في ذلك النظريات العضوية وغير العضوية.
3. خصائص ومراحل إنتاج النفط الخام، من الاستكشاف إلى التكرير والتحويل.
4. تصنيف النفط الخام بناء على معايير متعددة مثل: الكثافة والمحتوى الهيدروكربوني ومكان الانتاج.
5. العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط، بما في ذلك أسعار النفط، معدلات النمو الاقتصادي العالمي، والاستهلاك العالمي.
6. العوامل المؤثرة في المعروض النفطي العالمي، مثل الاحتياطات العالمية والكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط.
7. دور الشركات متعددة الجنسيات (الأخوات السبع) في أسواق النفط الدولية، وتأثير الأحداث التاريخية المختلفة على تحديد أسعار النفط.
8. المنظمات النفطية ودورها في تحقيق التوازن في الأسواق، بما في ذلك منظمة الأوبك وغيرها من المنظمات الاقليمية والدولية.
9. قطاع النفط في العراق: مراحل اكتشاف النفط، التنقيب، والانتاج، بالإضافة الى تحليل للثروة النفطية في مختلف المحافظات العراقية.

تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة حول صناعة النفط الخام، مع التركيز على جوانبها الجيولوجية، الكيميائية، الاقتصادية، والسياسية، مما يوفر فهما عميقا للعوامل التي تشكل الطلب والعرض في السوق العالمية للنفط.

الفصل الأول
تحليل نظري: الربيع
والاقتصاديات الربيعية

لظالما جذب مفهوم الربع اهتمام الاقتصاديين، فظهرت بوادر ذلك الاهتمام في الفكر الاقتصادي الإسلامي عندما أثار ابن خلدون مسألة الربع في كتابه مقدمة ابن خلدون قبل أن يتطرق إليه الفكر الاقتصادي الوضعي، بدءاً من التجاريين إلى النيوكلاسيك، وقد تطور مفهوم الربع بفضل الاقتصادي دافيد ريكاردو فهو أول من أعطى لظاهرة الربع بعدها التحليلي واقترح لها إطاراً نظرياً شاملاً وبالتالي تحول الربع من ظاهرة اقتصادية إلى نظرية اقتصادية قائمة بحد ذاتها، أما اقتصاديو العصر الحديث فقاموا بتحويل مفهوم الربع من مفهوم يعتمد على ما تدره الأرض من دخل إلى تعميمه على كل مداخيل عناصر الإنتاج الأخرى، وبهذا أخذ الربع أبعاداً متعددة بحيث لم يعد يقتصر على المصادر والأنواع التقليدية، بل تعدى إلى مصادر وأنواع أخرى بأشكال حديثة بناء على تغير نمط وشكل الدولة الحديثة.

ظاهرة الربع هي ظاهرة عامة وليست ظاهرة خاصة باقتصاد دون الأخر، إلا أنه وبالضرورة أن يحتوي كل اقتصاد على أحد العناصر الربعية، فتحديد نمط اقتصاد على أنه ربعي أم لا يكمن في نسبة أو درجة توفر عناصر الربع في الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن نحكم على اقتصاد ما بأنه اقتصاد ربعي عندما تلعب فيه عناصر الربع الخارجي دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، أما في حالة ما كانت عناصر الربع الداخلي هي المسيطرة نكون أمام اقتصاد إنتاجي ويعتبر النفط أحد أنواع الربع الخارجي، وأن إنتاجه وتسويقه يعتمد على قوى خارجية (الشركات المتعددة الجنسيات)، فعوائده يمكن اعتبارها ربعاً، وبالتالي فالاقتصادات المنتجة للنفط تعتبر اقتصادات ربعية بامتياز، لكون أن مصدر الربع فيها هو النفط.

خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في: التأصيل النظري للربع في الفكر الاقتصادي (المبحث الأول)، الإطار النظري للاقتصادات الربعية (المبحث الثاني)، الربع في الاقتصاديات الربعية النفطية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: التأصيل النظري للربع في الفكر الاقتصادي

تعد موضوعات الربع أحد أهم الموضوعات التي تناولها الفكر الاقتصادي عبر العصور، بحيث تحتل دراسة الربع مكاناً رئيسياً في نظرية التوزيع، وذلك بسبب ما يثيره من الجدل الاقتصادي من أن الربع يتحدد بعد أن يكون الثمن قد تحدد، وبالتالي فإن الربع لا يدخل في تكلفة الإنتاج.

ويعرف الربع لغوياً على أنه النماء والزيادة، ويقال أرض مربعة أي خصبة وربعان كل الشيء أوله، وربع الشيء فضله وناتجه، أما معناه الاصطلاحي فقد كان محلاً للنقاش دام قروناً من تاريخ الفكر الاقتصادي من **الماوردي** و**ابن خلدون** إلى **آدم سميث** و**ريكاردو**، **فماركس** و**جون ستوارت ميل**، ففي هذه المناقشات كان الربع يمثل جزءاً من الفائض الاقتصادي وهو دخل سيد الأرض (مالكها)¹، زيادة عن المبلغ اللازم لاستمرار عملية الإنتاج² عند الاقطاع الأوروبي، و**ابن خلدون** الذي كان له الفضل في ظهور مفهوم الربع الاقتصادي³ أو الفائض الاقتصادي، بل وكل الناتج الصافي عند **فرانسوا كيناي***، ومالك الأرض يحصل على الربع بسبب ملكيته لها دون أن يبذل أي جهد من جانبه، وفي هذا المعنى يقول **آدم سميث**: "أن ملاك الأراضي يحبون أن يحصلوا على الربح دون أن يبذلوا أي جهد من جانبه، وفي هذا الأرض، وهو أحد العوامل الثلاثة للإنتاج، وأن الشيء الأساسي الذي يميزه عن غيره من مداخيل الإنتاج هو نوع الوكلاء الذين يدفعون ثمنه مقابل استخدامهم، وهذا هو المفهوم الأول الذي حدده **مارشال** بقوله "يطلق على الدخل المتأتي من ملكية الأرض وغيرها من الهدايا المجانية للطبيعية ربحاً"، فهذا التعريف يبين كل أنواع الدخل التي تشكل مصدراً للثروة، وزيادة على ذلك هناك نوع آخر من الدخل المتمثل في الفائدة على رأس المال⁵؛ وبذلك اعتبر **ريكاردو** الربع على أنه

¹ - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصادية السياسية والاشتراكية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 457.

² - علي سعدياني (2008)، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار فسيحة للطبع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 144.

* هو الدخل الزائد الذي يوفر حافزاً لإنتاج عامل لتقديم الخدمات، وينشأ في حالة الندرة المستمرة للمورد أو استحالة تقييم السوق لمورد ما وأخذها في الاعتبار مسبقاً في الحساب الاقتصادي، إذا تم تقييم المورد من قبل السوق. ويمكن زيادة العرض النسبي، فيتلاشى الربع الاقتصادي ويصبح كلفة في حالة ربع الأرض. فإن العامل المكافئ هو الأرض الزراعية التي يتم توريدها وهي محدودة، على الرغم من إمكانية زيادة طاقتها الإنتاجية بفضل التطور التقني.

³ - Bazyli Czyżewski, Jan Polcyn (2016), From the land rent of the physiocrats to political rent in sustainable agriculture (POLITICAL RENTS OF EUROPEAN FARMERS IN THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT PARADIGM - International, national and regional perspective), Polish Scientific Publishers PWN, Warsaw, Poland, p 28.

* فرانسوا كيناي اقتصادي فرنسي، مؤسس المدرسة الفيزوقراطية التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في فرنسا في منتصف القرن الثامن، عاش كيناي ما بين (1694-1774)، لم يبدأ اهتمامه بعلم الاقتصاد إلا في سن الثانية والستون من عمره، وفي ذلك الحين كان واحداً من أشهر الأطباء في أيامه، ومن أهم آثاره الفكرية: القانون الطبيعي سنة 1756، الجدول الاقتصادي سنة 1758، الذي بين فيه دور الثروة في النظام الاقتصادي.

⁴ - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصادية السياسية والاشتراكية، مرجع سبق ذكره، ص 457.

⁵ - Frank A. Fetter, (1901) 'The Passing of the Old Rent Concept, He Quarterly Journal of Economics, Vol. 15, No. 3, p p 416-417.

ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها لقاء استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تفنى¹.

ورغم اختلاف الآراء ووجهات النظر حول مفهوم الربيع إلا أنه يبقى دائما ذلك الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص دون بذل أي جهد يذكر في الحصول عليه²، أو ذلك المقابل الذي يحصل عليه مالك المواد الطبيعية وخاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد³.

ولكون كلمة الربيع نجدها غالبا تطلق على أثمان عناصر الإنتاج، فهي تختلف عنها لكون أنها تتعلق بالموارد الطبيعية ذات الخاصية النادرة، المتمثلة في كونها محدودة الكمية ولا يمكن زيادتها عن طريق دفع أثمان مرتفعة لها كما أنه لا توجد نفقة إنتاج لها، فالربيع هو دليل على صفة الندرة في الطبيعة، إذن في جوهره فائض لا يقابل ولا يعوض أي نفقات يتحملها مالك الأرض في سبيل انتاجها وليس ضروريا لاستمرار عرض خدمة الأرض في السوق⁴.

ونخلص في الأخير إلى أن الدراسات الاقتصادية السابقة كانت تشير إلى الربيع يتعلق فقط بعائد الأرض الزراعية دون غيرها من عناصر الإنتاج، وهذا نتيجة للطابع الزراعي الذي كان يسود المجتمعات، والذي كان يطلق عليه بالربيع العيني*، وقد تحول فيما بعد إلى الربيع النقدي تزامنا مع نمو التجارة وزيادة استخدام السلع الصناعية⁵، إلا أن التحليل الحديث لفكرة الربيع أصبح ينصب على جميع عناصر الإنتاج التي تحصل على عائد غير عادي في ظروف معينة أو تلك التي تحصل على ما يمكن أن نسميه بالفائض⁶، وعليه فإن الربيع بمفهومه التقليدي والمسمى بالربيع الاقتصادي انحصر في كثير من الأحيان في مردود الأرض الزراعية، أما بمفهومه الحديث فقد انصرف إلى حالات أخرى مثل: ملكية الموارد الطبيعية النادرة أة الناضبة (غير متجددة) أو تلك التي ليس لها بدائل قريبة كالمناجم، النفط،..... إلخ.

1- رضا صاحب أبو حمد (2006)، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الكعبة الأولى، ص 260.

2- كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 185.

3- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد (2007)، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص 495.

4- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 496-495.

*الربيع العيني هو ما يمنحه مستأجر الأرض لمالك الأرض في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كليا في صورة منتجات زراعية، أما الربيع النقدي فهو عبارة عن ربح عيني يتحول إلى ربح في شكل نقود، وهنا يتخلى مستأجر الأرض لمالك الأرض، ليس عن جزء من الناتج، وإنما عن ثمن هذا الجزء. ويرتبط تحول الربيع العيني إلى ربح نقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (الصناعة التي تتم في المدن) وإنتاج المبادلة بصفة عامة، ومن ثم تداول النقود. كما أنه يفترض على أن يكون للسلع أثمان في السوق وأن تقترب هذه الأثمان من قيمتها على نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في الربيع العيني).

5- محمد دويدار (1993)، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي علم اجتماعي - تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، ص 78-80.

6- محب خلة توفيق (2011)، التطور واقتصاديات الموارد- دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 213.

المطلب الأول: الربيع في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد كان الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقا في تأصيل مسألة الربيع، بحيث نجد أن المفكرين المسلمين أول من عالجوا مسألة الربيع، وهذا قرابة الثلاثة قرون قبل تناوؤها من طرف الفكر الاقتصادي الوضعي، بحيث جاء لفظ الربيع في قول معاذ ابن الخطاب في الأرض المفتوحة عنوة¹ "إنك إن قسمتها (بين المسلمين، يعني: أرض الجابية) صار الربيع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة."¹

وتحدث ابن الحسن الماوردي* عن الأرض وركز على أهميتها باعتبارها مصدرا مهما من مصادر إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية، وقد ميز الماوردي عدة أنواع من الأرض حسب اعتبارات مختلفة منها سياسية كطريق دخول الأرض ضمن إطار الدولة الإسلامية أو استولى عليها المسلمون (سواء كانت ما ملكت عنوة أو قهرا أو ما ملكت من المشركين عفوا لمغادرتهم إياها خوفا من المسلمين، أو أن يستولي عليها المسلمون صلحا) أو كانت اقتصادية كما هو الحال بالنسبة للإحياء (العمل)، التحجير، القطائع..... إلخ، وهي حالات كلها فصل الإسلام عبر فقهاءه بكيفية التصرف بها وماهية دخولها في الملكية الخاصة أم العامة، أو يعود لولي الأمر الاختيار وما إلى ذلك ولكن في كل هذه الحالات هناك عائد أو ما يسمى " ريع "لهذه الأرض ناتج عن التوظيف (الضريبة) جراء دخولها في العملية الإنتاجية.²

كما أشار ابن خلدون* إلى مسألة الربيع من كتابه مقدمة ابن خلدون الذي ألفه سنة 1377، بحيث قام بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة الربيع، إلا أنه ركز في ذلك على زاويتين اثنتين: أولها الربيع التفاضيلي*³، بحيث قام بشرح ذلك في الفصل الثاني عشر من الباب الرابع، والذي جاء تحت عنوان أسعار المدن،⁴، وقد بين من خلاله أن الفرد ينتقل من إلى أراضي غير مزروعة - فإذا اضطر الفرد إلى إصلاح الأراضي المتروكة وزرعها- لا شك أن هذا يكلفه كثيرا من النفقات حتى تغل الأرض الجديدة دخلا يتناسب والنفقات التي حتى تغل الأرض الجديدة دخلا يتناسب والنفقات التي

¹ -رفيق يونس المصري (2010)، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ص 236

* ابن الحسن الماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد حبيب البصري الماوردي، ولد بالبصرة سنة (364هـ - 875م) وتوفي ببغداد سنة 450هـ، يلقب بالماوردي نسبة لمهنة أبيه الذي كان يعمل ببيع ماء الورد، عمل بالتدريس في بغداد ثم بالبصرة وعاد إلى بغداد مرة أخرى، وكان يعلم الحديث وتفسير القرآن، لقب بقاضي القضاة، ومن كتبه: أدب الدنيا والدين، الأحكام السلطانية، كتاب نصيحة الملوك، كتاب أدب القاضي.... إلخ

² -رجب وضاح نجيب (2017)، أساسيات الفكر الاقتصادي عند الحسن الماوردي: التنمية المستدامة- التنمية البشرية- الربيع، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 2017، العدد 65، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا.

* عبد الرحمن ابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، ولد سنة (784هـ / 1332م) بتونس، مؤرخ وفيلسوف عربي إفريقي تونسي، مؤسس علم الاجتماع وأول من وضعه على أسسه الحديثة، وقد توصل إلى نظريات حول قوانين العمران ونظرية العصبية، وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطه، توفي بمصر سنة (808هـ / 1406م)، ومن مؤلفاته: كتاب مقدمة ابن خلدون، الخبر عن دولة التتر، رحلة ابن خلدون.

* ويسمى بريع الخصوبة: وهو الربيع الناتج عن نشاط عمل الأرض، فهناك بعض قطع الأرض بسبب تفوقها في الخصوبة أو الموقع من السوق تحقق ريعا أكبر يدفعه الرأسمالي لصاحب الأرض.

³ -رفيقة حروش (2011)، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 120.

⁴ -عبد الرحمن ابن خلدون (2004)، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، مقدمة ابن خلدون، ج 2، دار البلخي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ص 36-37.

بذلت فيها- ومن هنا ينشأ ما يسمى الربع أو شبه الربع إلا أن ابن خلدون لم يسميه بهذا الاسم.¹ ومن خلال ذلك نجد أن ابن خلدون أرجع ارتفاع أسعار مواد الغذاء إلى زيادة الطلب الناجم عن الزيادة السكانية الذي دفع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة إدخال نفقات جديدة فأثر ذلك على مستوى الأسعار²، كما قام بتحليل الارتباط الموجود بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وارتفعت بالتالي أسعار السلع المنتجة والعكس صحيح³، وهذا هو جوهر النظرية الربعية التي نسبت فيما بعد إلى المفكر الاقتصادي دافيد ريكاردو وهو الأمر الذي سوف ندرسه جملة وتفصيلاً لاحقاً.

أما الزاوية الثانية فتمثلت في **الربع العقاري** والذي كان بسبب العمران وزيادة السكان، بحيث تناوله ابن خلدون في الفصل الخامس عشر والذي جاء تحت عنوان: **في تأثر العقار والضياع في الأمصار وحال فوائدها ومستغلاتها** من نفس الباب، والذي بين فيه بأن الربع تابع للحياة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فحسب رأيه فإن الربع يزيد بزيادة النمو والازدهار ويتناقص في حالة الكساد والتقهقر الاقتصادي، فعند بداية ظهور الدولة وانتعاشها يبدأ الربع في الزيادة نتيجة لتزايد الطلب مع ثبات المعروض من الربوع، ويعظم الدخل من الربع كلما زاد الطلب نتيجة زيادة العمران مما يؤدي إلى حصول أصحاب الربع على فوائض مالية دون سعي أو اكتساب، وعند تعاضد الفائدة يجلب أنظار الحكام فيستولون على معظمه.

وبناء على ما سبق فإن ابن خلدون عرف الربع الناتج من الانتعاش الاقتصادي وما يصاحبه من زيادة سكانية بأنه "الربع الذي يتحصل عليه ملاك الأراضي والعقارات من زيادة المنفعة التي تصاحب الطلب على العقارات للتوسع العمراني وما يصاحبه من موافق ضرورية وبناء المساكن وغيره"⁴.

وقد لاحظ ابن خلدون أنه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تكون العقارات رخيصة الثمن ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي فترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران، فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها، إنما يتأتى من زيادة منفعة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، وأوضح أن الربع ليس من سعر المالك واكتسابه، وليس من مجهوده، بل هو نتيجة تقدم الظروف العمرانية،

¹ - السيد محمد عاشور (1998)، رواد الاقتصاد العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ص 155.

² - بويلي سكينه (2015)، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 333.

³ - مدحت القريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 68-69.

⁴ - الطيب داودي (2014)، بداية أسطورة مؤسس علم الاقتصاد الحديث الرائد ابن خلدون - أحدث مقارنة مع مؤسس علم الاقتصاد الأوروبي آدم سميث، ريكاردو، مالتس.....، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 148.

وهو ما رددته كثير من علماء القرن التاسع عشر ومنهم الأمريكي هنري جورج.¹

المطلب الثاني: الربع في الفكر الاقتصادي الوضعي

إن مقارنة الربع بالنسبة للفكر الاقتصادي الوضعي ليست بالجديدة، فقد سبقهم في ذلك أصحاب الفكر الاقتصادي الإسلامي بحوالي أربعة قرون تقريباً، بحيث أفاض هؤلاء في مسألة الربع بالدراسة وعمق التحليل، إلا أننا نجد أن مفكري الفكر الوضعي هم من تبون هذه المسألة واشتهروا بهل حتى سميت النظريات باسمهم كآدم سميث ودافيد ريكاردو، إلا أن آراءهم تعدد في تفسير هذه المسألة بحسب الحقب الزمنية التي عاشوا فيها.

وبالرغم من تباين أفكارهم في تفسير وتحليل مقارنة الربع إلا أنهم لم يتعدوا كثيراً عن الإطار العام لهذه المقاربة، بحيث تناول مسألة الربع الكثير من المدارس والمفكرين الاقتصاديين. ولغرض تسليط الضوء أكثر على هذه المقاربة والتعرف عليها بشكل دقيق، سوف نتناول ذلك في مختلف المذاهب الاقتصادية.

أولاً- الربع عند التجاريين (المركنتليين): لقد ساد الفكر التجاري أو ما يسمى بالفكر المركنتيلي*² في أوروبا بين مطلع القرن الخامس عشر ومنتصف القرن السادس عشر، ولقد ظهر هذا الفكر نتيجة للتطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، وبدأت هذه الأفكار في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا، ومن ثمة امتدت إلى بقية دول أوروبا.

يقوم الفكر التجاري على فكرة أن أساس الثروة هو الذهب والفضة، فمقياس ثروة الفرد تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، لذا يجب على الدولة أن تسعى جاهدة لتنمية ثرواتها وأن تعمل على زيادة رصيدها من الذهب والفضة لأن قوة الدولة حسب رأيهم تكمن فيما تملكه من ذهب ومعادن نفيسة، وهي مطالبة باستغلال مناجمها من الذهب والفضة إلى أقصى درجة ممكنة، كما أكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة بتوجيه مسار التجارة مع العالم الخارجي بهدف تحقيق فائض في ميزانها التجاري من خلال تشجيع الصادرات، وتقليل الواردات، وإذا ما تحقق ذلك سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته بالمعادن النفيسة³.

إذا كان ذلك " المبدأ العام لسياسة التجاريين"، فقد كانت السياسات المطبقة لتحقيق ذلك المبدأ تختلف من دولة أوروبية إلى الأخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث سياسات التي طبقت في هذا الصدد وهي⁴:

السياسة الإسبانية وتعرف بإسم " السياسة المعدنية" وتقوم بالحصول على الذهب والفضة من المستعمرات بطريقة

1- خالد سعد زغلول حلمي (2001)، الاقتصاد السياسي، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، بدون بلد نشر، ص: 25-26.

* يقصد بالمركنتلية المذهب الذي يمدح وتطور الأسواق والتجارة والتجارة. والمذهب المركنتيلي هو بسيط نسبياً؛ إذ أنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات تشجع التجارة، وتتيح الحصول على فائض تجاري، مما يؤدي إلى دخول صافي للذهب (لأن الصادرات يجب أن تتجاوز الواردات)، وإلى نمو للتجارة يضمن تدفق المزيد من الإيرادات الضريبية المفروضة على حجم الأعمال، فيشتمد، بذلك، سلطان العاهل، وتنعاطم قوة الدولة.

2- وسام ملاك (2011)، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتلية إلى الكلاسيكية، ج 1، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص: 44.

3- خالد سعد زغلول حلمي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

4- زينب صالح الأشتوح (بدون سنة)، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة-، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ص ص 103-104.

مباشرة، أي باستغلال إسبانيا لمناجم الذهب والفضة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آن ذاك، والسياسة الفرنسية والتي كانت تعرف " بالسياسة الصناعية" وتقوم بالحصول على الذهب والفضة عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من المحصولات الزراعية، ولقد تم تفضيل التصدير الصناعي على الزراعي لأن المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها أكبر من المنتجات الزراعية إذا ما تساوى حجميهما. وأخيرا السياسة الإنجليزية والتي تعرف " بالسياسة التجارية" وتقوم بالحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة، وقد ساعد إنجلترا على تطبيق تلك السياسة أسطولها التجاري الذي تميزت به على الدول الأخرى.

ومن كل ما سبق نلاحظ أن التجاريون لم يتكلموا على الربع صراحة، ولكن تمت الإشارة إليه ضمنا وهذا من خلال تركيزهم على المعادن النفيسة من الذهب والفضة واعتبروها من الموارد الاقتصادية الأساسية لتقوية اقتصاد الدولة وقوتها، وهذا كون مصدرها من الطبيعة (الأرض) وهي لا تحتاج إلى تكاليف ولا إلى جهد مبذول في الحصول عليها لكن عائدها أو ريعها يكون كبيرا، وهذا ما ينطبق على ريع الأرض.

ثانيا- الربع عند الطبيعيين (الفيزيوقراط): نعى الفكر الطبيعي (الفيزيوقراطي) في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، بعد فشل الفكر المركنتيلي في هذا البلد¹، بحيث بدأ هذا الفكر في التبلور كمدرسة فكرية متكاملة الاتجاه على يد مجموعة صغيرة من المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم المفكر **فرانسوا كيناي**، بحيث كان أنصار هذا الاتجاه الفكري يؤمنون بفكرة القانون الطبيعي²، وأنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، كما أن لديهم رغبة أكيدة في التحرر الاقتصادي في كافة المجالات والعودة للطبيعة بخلق جو ملائم للزراعة³، كما نادى الفيزيوقراطيون بنقطين أساسيتين⁴؛ الأولى: أن الثروة⁵ تزداد بالإنتاج، وليس بجمع الذهب والفضة كما اعتقد التجاريون، والثانية أن المشروعات

* يرجع سبب فشل الفكر المركنتيلي في فرنسا إلى الطابع الزراعي الذي تمتاز به، بحيث أن النشاط الاقتصادي في فرنسا هو الذي يمد طبقة الملاك القطاعيين بالثراء الفاحش. ومصدر هذا الثراء هو بدهاء الطبقة القائمة بإنتاج الحاصلات الزراعية (طبقة الزارع)، إلا أن ظهور المركنتلية في فرنسا أدى إلى تفكير هذه الطبقة نتيجة الضرائب الكبيرة التي فرضت على هؤلاء، هذا ما أدى إلى الدخول في احتجاجات من طرف فئة ملاك الأراضي مطالبين برفع هذه الضرائب التي أثقلت كاهلهم وجعلت من الزراعة المربحة مستحيلة، هكذا كانت هذه هي الدفعة القوية لنشوء الفكر الطبيعي في ظل نظام ملكي مفلس ونظام مالي موروث من الماضي. وهكذا كانت الضريبة الثابتة الوحيدة على الناتج الصافي للأرض وحرية التجارة هي إصلاحاتهم الاقتصادية الأساسية، ومن ذلك جاء اهتمام الفيزيوقراطيين بإعادة تفسير الثروة والمال والقيمة، وكشكل منطرف من هذه المصلحة الطبقية، عقيدة عقم التجارة والصناعة.

¹- Charbit Yves (2002), The Political Failure of an Economic Theory: Physiocracy. In: Population (English edition), 57^e année, n°6, P: 857.

* القانون الطبيعي هو مجموعة من النظم والقواعد التي بموجبها يتحقق الانسجام بين الانسان ومحيطه، وهذا من أجل سعادة البشر، وبالتالي فإن مخالفتها سوف يؤدي إلى التعاسة والشقاء.

² - إبراهيم مشروب (2002)، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس - أنظمة)، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 49 .

³ - كتاب مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد، ص: 58. متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbxub3pnbWFsb21hdHxneDo1NGUzZGU2MWFIODVmYjNm>، تاريخ الولوج: 2020/12/23.

⁴ - تود جي باكولز (2007)، ترجمة: كوثر محمود محمد، حسين التلاوي، مراجعة: محمد فتحي خضر، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين (مدخل للفكر الاقتصادي الحديث)، كلمات، طبعة منقحة، سان دييجو، كاليفورنيا، ص43.

* عبر دي الرفير على الثروة بأنها " مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها . "وبهذا فهي عبارة عن المنتجات التي تم استهلاكها دون شح مصادرها.

⁵ - تامر البطراوي (2017)، الاقتصاد السياسي (النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة)، دار بيبول، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص66.

الزراعية فقط هي ما ينتج الثروة، في حين لا ينتجها النجار أو الصانع أو غيرهم من العمال. من هنا نرى أن الفكر الطبيعي جاء معاكسا تماما للفكر التجاري، بحيث اهتم الطبيعيون (الفيزوقراطيون) بالأرض والزراعة، ويرون أن النشاط الزراعي وحده هو المنتج لأنه يزيد في الناتج¹ والقيمة بما يسمح بتغطية تكلفة الإنتاج² ومن ذلك جاء اهتمام الفيزوقراطيون بإعادة تفسير الثروة والمال والقيمة، ورفضوا فكر التجاريين باعتبار الثروة هي الذهب والفضة.

اهتم الفيزوقراط بالأرض واعتبروها هبة الطبيعة، وأنها المجال الخصب للنشاط الزراعي وأنها القادرة على خلق ناتج زراعي صافي، وأن هذا الأخير هو فقط ما يمكن وصفه بالإنتاج، لأن الزراعة فقط هي النشاط القادر على الإضافة أما الصناعة فهي تحويل التجارة ونقل، ولذلك فالأرض هي مصدر الثروة الحقيقية، لأنها مكنت الزراعة من إنتاج منتجات صافية ذات قيمة إيجابية تزيد على تكاليف الإنتاج، ولما كانت الزراعة هي العمل الوحيد المنتج حقا فإن الذهب لا يعتبر ثروة، والأسوء من ذلك هو أنه عكس الزراعة لا ينتج التصنيع إلا بمقدار ما يتلقى، ولهذا لا يولد فائضا³، وعللوا ذلك بأن المنفعة ليست في المعدن النفيس نفسه، وإنما في المنافع التي يمكن الحصول عليها من خلاله والتي تمثل موضوع الثروة⁴، واتفقوا في ذلك مع بعض الرواد الانجليز أمثال **وليام بيتي**⁵، وقد نجحوا في أن يستبعدوا نهائيا الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة⁶، وهكذا تم نقل مصدر الثروة من التبادل إلى مجال الإنتاج .

وفي الصدد نجد المقولة الشهيرة **لويليام بيتي** "أن العمل هو أب والأساس الفاعل للثروة، بينما الأرض هي الأم" وبذلك يكون قد ربط الثروة بعنصرين هما العمل والأرض، بحيث اعتبر أن العمل هو أساس تحديد القيمة، ويؤكد ذلك عندما يتحدث في موضع آخر عن ثروة الأمة فيرى أنها نتيجة عمل سابق أو عمل بذل في الماضي⁷، بينما اعتبر الأرض المجال الحقيقي للقيام بالنشاط الزراعي؛ وهو النشاط الوحيد القادر على خلق ناتج صافي بعكس باقي الأنشطة الأخرى كالتجارة والصناعة، والتي اعتبرها كيناي من المهن والحرف العقيمة، كما أكد كيناي هو الآخر على الزراعة أيضا واعتبرها

¹ - الناتج هو خلق المادة، وليس خلق المنفعة.

² - ريفيق يونس المصري (2013)، المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ص15.

³ - إي. راي كانتزبري (2011)، ترجمة: سمير كريم، مراجعة: جود عبد الخالق، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكتيب)، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص76.

⁴ - تامر البطراوي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص66.

* وليام بيتي هو اقتصادي انجليزي، وأحد رواد المدرسة الفيزوقراطية، عاش ما بين (1623-1687)، اشتغل بعدة مهن، درس الطب وصار أستاذا للتشريح بجامعة أكسفورد سنة 1650، أحد أعضاء الجمعية الملكية لتحسين المعرفة الطبيعية، والتي عين عضوا فيها سنة 1662، من أشهر مؤلفاته: التشريح السياسي لإيرلندا سنة 1672، والحساب السياسي سنة 1676، وأطروحة الضرائب سنة 1662.

⁵ - William Petty ed. Charles Henry Hull (1899), The Economic Writings of Sir William Petty, together with The Observations upon Bills of Mortality, more probably by Captain John Graunt, vol 01, Cambridge University Press, pp 09-18. Online Library of Liberty, <http://oll.libertyfund.org/title/1677>, Accessed: 05/12/2020.

⁶ - عبد الرحمن يسري (2001)، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص173.

⁷ - المرجع نفسه، ص158.

النشاط الوحيد الذي يمنح للإنسان أكثر مما حصل عليه، وما عدا الزراعة لن يكون هناك ناتجا صافيا¹، وحجتهم في ذلك هي تعاون الطبيعة مع الإنسان. ففي الزراعة تتعاون قوى الطبيعة مع قوى الإنسان على نطاق لا وجود له في أنواع النشاط الأخرى، وهذا من شأنه أن يجعل جهود الإنسان أكثر "إنتاجية" من جهوده في الصناعة أو التجارة حيث لا يلقى مثل هذه المعونة من الطبيعة، ومن هنا كانت الزراعة دون غيرها هي التي تكون الناتج الصافي "الربع"².*

ويعتبر وليام بيتي أول اقتصادي أثار فكرة الربع، فالربع عنده هو الجزء الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض بحيث يساوي الناتج الكلي مطروحا منه ما يحصل عليه العمال من أجور بالإضافة إلى مصاريف اقتناء البذور، بحيث يمثل هذا الفرق حسب بيتي الفائض المتحقق في الإنتاج الزراعي، متضمنا الربح الذي لم يتميز عنده بعد³، ومن هنا يمكن القول أن هذا الفائض لا يأخذه صاحب رأس المال وحده، وإنما هناك جزء منه يذهب لمالك الأرض وهو ما يسمى "ربع"، إلا أنه وحسب بيتي أن مقدار هذا الربع لا يكون ثابتا دائما، بل إنه في تغير مستمر وهذا راجع لسببين هما: اختلاف الأرض في الخصوبة والاختلاف موقع الأرض من حيث قربها أو بعدها عن السوق، وهذا النوع من الربع أطلق عليه وليام بيتي اسم "الربع الفرقي"⁴، كما ميز بيتي بين الربع الطبيعي والحقيقي للأرض والذي يتم تحديده من خلال زيادة إنتاجهم على نفقات زراعتهم، وبين الربع النقدي (المالي) والذي يتحدد بصافي الفضة التي يعمل بيها الرجل في المنجم مجاني لنفس الفترة التي يعمل فيها المزارع في الأرض.⁵ هذا بالإضافة إلى أن آراء وليام بيتي حول فكرة الربع جاءت ناضجة وعلى قدر كبير من التركيز، وهذا نتيجة اعتبار الربع متغيرا حاكما للربح ولتحديد سعر الفائدة⁶.

لقد أوضح كيناي مبدأ الربع الصافي وأن الأرض هي مصدر الثروة من خلال تقديمه لنظرية الناتج الصافي، بحيث أكد من خلالها أن الدخل لا يخلق بالضرورة من قبل مالكة، وإنما يفترض أن ينظر إلى الأمور بشكل أكثر عمقا ودقة، إذ أن صاحب الأرض الذي يحصل على ربع الأرض لم يكن في الحقيقة هو الذي أنتج هذه الأرض وإنما الفلاح الذي قام

¹ - حازم البيلاوي (1995)، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 46.

* إن ما يحصل عليه الإنسان من الزراعة يفوق ما ينفقه وما يستهلكه خلال العملية الإنتاجية، وبالتالي فالفرق بين الإثنين (بين ما ينتج وما يستهلك في سبيل الإنتاج) يكون ما يسمى الناتج الصافي "الربع"، وفي هذا الصدد يقول ماركيز دي ميرابو (1739-1789) وهو أحد أهم مفكري المدرسة الطبيعية، ومن أهم مؤلفاته كتاب «philosophie Rurale» سنة 1763. « L'agriculture est la seule profession pour laquelle la nature daigne travailler des mois entiers, en récompense de quelques jours de labour de notre part... Elle est une manufacture divine où le fabricant a pour associé L'Auteur de la nature... L'action productrice et vivifiante dont il la doua...lui assure la fécondité, exclusivement à tous les autres travaux des hommes. »

² - سعيد النجار (1973)، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية التقليدين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 58-59.

³ - محمد دويدار (2009)، مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص 184-185.

*الربع الفرقي هو عبارة عن الربع الناتج عن الفرق إما في خصوبة التربة وأما في موقع الأرض المزروعة بعدا أو قربا من السوق.

⁴ - محمد دويدار (2009)، مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)، مرجع سبق ذكره، ص 458-185.

⁵ - Victoria Correa Merlassino, The Economic Writings of Sir William Petty (1623-1687): Never Translated into Spanish Language, Department of History of Economic Thought- University of Barcelona, Barcelona, Spain, p 04 https://eet.pixelonline.org/files/research_papers/SP/The%20Economic%20Writings%20of%20Sir%20William%20Petty%20.pdf, Accessed: 05/12/2020.

⁶ - عبد علي كاظم المعموري (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 325.

بإنتاجها، وقد سوغ الفيزيوقراط الربيع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي بأنه عمل الطبيعة وأنه هبة لهم، إلا أنهم ومن خلال رؤيتهم للناتج الصافي المتكون في الزراعة دون غيرها قد أعطوا الحق للدولة في أن تستلم هذا الربيع بشكل ضريبة تفرضها على ملاك الأراضي وأن تعيد توزيع الأراضي على أكبر عدد من الأفراد فعند ذلك يتوزع الربيع توزيعاً واسعاً في المجتمع¹. وبالتالي فالربيع عند الفيزيوقراط هو دخل شرعي في المطلق، ناشئ عن استخدام عنصر الطبيعة، وهو تعويض عن التكاليف المتكبدة في تهيئة الأرض وفي صيانة رأس المال الثابت².

بالرجوع إلى نظرية كيناي للناتج الصافي، فنجد أن الفيزيوقراط اعتبروا أن ربيع الأرض هو النوع الوحيد من المنتجات الصافية التي أنشأها المزارعون وأدركها ملاك الأراضي في شكل مدفوعات إيجار من المستأجرين، ومع ذلك فإن الفيزيوقراط ذكروا فقط حقيقة وجود ربيع الأرض في الزراعة، دون محاولة شرح مصدره. كما أنهم لم يبينوا أيضاً تحليل للوضع الذي يكون فيه المنتج الزراعي هو أيضاً مالك الأرض، بحيث أنه لا يحقق ربيع في هذه الحالة³ بعكس وليام بيتي الذي وضع هذه المسألة عندما فسّر فكرة الربيع الفرقي.

وبصفة عامة فالربيع بالنسبة لوليام بيتي والفيزيوقراطيين هو كامل القيمة الزائدة المنتجة في المجتمع، لأن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد، كما كانوا يعتبرونها. ولقد فسّر الفيزيوقراطيون الربيع (الغلة الصافية) بأنه نتيجة إنتاجية الأرض الخاصة المتميزة، وكون العمل في الزراعة يتميز بإنتاجية أعلى من العمل في الصناعة⁴.

ومن هنا يمكن القول أن الفيزيوقراط هم أول من تطرقوا إلى مسألة الربيع في التحليل الاقتصادي، وهم أول من امتلكوا تصوراً متميزاً لهذه الظاهرة: فقد كان هذا التصور، يرقى إلى فكرة أن الأرض تنتج الربيع لأنها عامل نادر للإنتاج (أو حتى العامل الأصلي الوحيد)، وأن الربيع يمثل، في جزء منه دفعة فائدة على الاستثمارات التي يقيمها ملك الأرض، وتعويضاً عن "قوى الأرض الإنتاجية الطبيعية وغير قابلة للنفاد"، في جزئه الآخر⁵.

ثالثاً- الربيع عند الكلاسيك (التقليديين): لقد جاء الفكر الكلاسيكي نتيجة الظروف الاقتصادية التي شهدتها أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإنجليترا بشكل خاص، وتعتبر الثورة الصناعية من أهم هذه التطورات التي شهدتها الحياة الاقتصادية آنذاك، والتي كانت نتيجتها إنتقال أوروبا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد صناعي الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة من المفكرين الذين تبنا تحليل هذه المرحلة، إلا أن أفكارهم لم تكن بالجديدة وإنما كانت امتداداً لأفكار مفكرين قد سبقوهم في تحليل الظواهر الاقتصادية، ولهذا فلم تكن أفكارهم إلا تعبيراً عن احتياجات المرحلة التي كانوا

1 - نجاة محمد عبيد (2020)، الدولة الريفية وأثرها في تطبيق الفيدرالية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص22.

2 - وسام ملاك (2011)، مرجع سبق ذكره، ص119.

3- Bazyli Czyżewski, Jan Polcyn (2016), Ibid, PP 29-30.

4 - سكيته بن حمود (2009)، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص100.

5 - جوزيف شومبيتر (2005)، ترجمة: حسن عبد الله بدر، مراجعة: عصام الخفاجي، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص379-380.

يعيشونها في ذلك الوقت، ومن أهمهم: آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتس، جون باتيست ساي وجون ستيوارت ميل؛ بحيث أتسمت أفكارهم بالانسجام والتناسق في بناء نظرية اقتصادية واحدة.

استطاعت أفكار المدرسة الكلاسيكية من السيطرة على تعليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل واحد من المفكرين السابقين مشكلة معينة بالدراسة والتحليل والبحث، وإن كان هناك اختلاف بينهم في العديد من الجزئيات¹، ومن بين النظريات التي أخذت قسطاً وافراً من أفكار المفكرين الكلاسيك " نظرية الربيع " بدأ من آدم سميث، ريكاردو والذي نسبت إليه.....إخ، الأمر الذي يسوقنا إلى الاطلاع على تفسير هذه النظرية لدى كل مفكر من هؤلاء المفكرين:

1- مقارنة الربيع عند آدم سميث: يعتبر آدم سميث² أول من استعمل مصطلح الربيع باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي للأرض في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، بحيث تناول موضوع الربيع في الفصل الحادي عشر تحت عنوان " في ربيع الأرض " **Of the Rent of Land** " من كتابه السابق، وهذا نظراً للمكانة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحظى بها الزراعة آنذاك، بالإضافة إلى الواقع المحف الذي كان يعيشه مستأجرو الأرض؛ بحيث انطلق آدم سميث في تحليله للربيع من خلال تقديم ثلاثة أشكال له فتارة يقول بأن الربيع هو اقتطاع من ناتج العمل الذي يحصل عليه العامل نتيجة استخدامه للأرض وهذا في حالة ما تصبح الأرض ذات ملكية خاصة، ففي هذه الحالة يجب مالكي الأراضي " أن يجنوا ما لم يزرعوا " أي أنهم يطالبوا بنصيبهم من أي شيء يجنيه أو يجمعه العامل من الأرض والذي كان يكلف العامل زمن كانت الأرض ذات ملكية عامة إلا عناء قطفها، فصارت اليوم تصل إليه بثمن إضافي يفرض عليها، فأصبح يدفع ثمن الترخيص بجمعها، أو يتنازل لمالك الأرض عن جزء مما جمعه بعمله، بحيث يعتبر هذا الجزء أو ثمنه ما يسمى " ريعاً للأرض"، وهنا نجد أن سميث ربط الربيع بظهور الملكية الخاصة للأرض.

ومن هنا يمكن القول أن آدم سميث يعتبر مصدر الربيع مثل مصدر الربح ألا وهو نتاج عمل العامل، فنتاج العمل ليس دائماً هو ملك للعامل فقط فعليه في معظم الأحيان أن يتقاسمه مع مالك رأس المال الذي يستأجره على شكل ربح، وبالتالي أصبح الربيع يشكل مكوناً ثالثاً من مكونات ثمن القسم الأكبر من السلعة، ومن هنا نلاحظ أن آدم سميث اعتبر الربيع أحد العناصر التي تدخل في تركيب ثمن السلعة مثل الأجور والأرباح و بذلك تكون الأرض بالإضافة إلى العمل

¹ - خالد سعد زغلول حلمي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

* آدم سميث فيلسوف واقتصادي ولد في اسكتلندا سنة 1723، درس في جامعة أكسفورد، عمل أستاذاً للفلسفة خلال الفترة الممتدة من 1751-1754، وأثناء تدريسه للفلسفة أصدر كتابه " نظرية المواطن الأخلاقية " وعلى هذا الكتاب قامت شهرته بين المثقفين في ذلك الوقت، ولكن عظمته قد قامت في كتابه الشهير " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم " وقد نشر هذا الكتاب سنة 1776، وقد نجح هذا الكتاب فور صدوره، بحيث ظل آدم سميث يتمتع بشهرة هذا الكتاب مدة حياته. ولم يكن آدم سميث هو الوحيد الذي تفرغ تماماً لتطوير النظرية الاقتصادية، ولكنه كان أول من قدم مذهباً اقتصادياً متكاملًا يصلح أن يكون أساساً لأي تقدم في مجال الاقتصاد، ويمكن القول أن كتابه " ثروة الأمم " هو نقطة البداية لدراسة الاقتصاد السياسي الحديث، توفي آدم سميث سنة 1790.

² - مايكل هارت (1978)، الخالدون مائة أعظمهم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ترجمة: أنيس منصور جدران، المعرفة للنشر الإلكتروني الجاني القاهرة، مصر، ص ص 159-161.

ورأسمال من مصادر خلق القيمة وتكوين الثمن¹، وتارة أن الربع هو عائد احتكاري بقوله "يكون ربع الأرض المعتبر ثمنا مدفوعا لقاء استعمال الأرض سعرا احتكاريا"² أي أن الربع هو الناتج الذي يحصل عليه ملاك الأراضي من خلال تملكهم واحتكارهم للأراضي واحتكارها، وليس كنتيجة لإنتاج الأرض، ويفسر آدم سميث هذا الواقع من ربع الأرض الذي إذا ما اعتبر حسبه أنه الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض، هو ما يستطيع المستأجر دفعه في الظروف الواقعية للأرض وهذا بعد تحديد الشروط التي يضعها مالك الأرض أثناء انعقاد العقد بينه وبين المستأجر³.

فمالك الأرض يجتهد في أن لا يترك للمستأجر من نتاج الأرض حصة كبيرة من تلك التي تكفي للحفاظ على رأس المال الذي يستثمره لشراء البذور، تسديد أجور العمال، شراء الماشية وأعلافها وغير ذلك من الأدوات الزراعية، فهي الحصة التي يمكن لأي مستأجر أن يرضى بها من دون أن يكون خاسرا، لأن مالك الأرض لا يرضى أن يترك له شيئا أكثر من ذلك إلا في القليل من الأحيان، فهو يسعى دائما بأن يحتفظ لنفسه بالجزء الذي يزيد عن الحصة من محصول الأرض، أو الجزء الذي يزيد عن ثمن المحصول باعتباره "ربع أرضه" وهو الثمن الأعلى الذي يستطيع المستأجر تحمل دفعة في الظروف الحالية للأرض. ولكن هذه الحصة ظلت تعتبر الربع الطبيعي للأرض، أو الربع الذي يعتبر من الطبيعي أن تؤجر به الأرض في معظم الأحيان.

وهنا يقول آدم سميث أن ربع الأرض لا يمكنه في الكثير من الأحيان أكثر من ربح معقول، أو فائدة على رأس المال الذي أنفقه مالك الأرض على استصلاحها، فهو يطلب ربعا حتى عن الأرض غير المستصلحة على الرغم من أن عملية الاستصلاح تتم في بعض الأحيان من رأس مال المستأجر، إلا أنه عند تعيين موعد تحديد عقد الإيجار فإن مالك الأرض يطلب عادة الزيادة نفسها وكأنه هو من قام بالاستصلاح، كما أنه يطلب أحيانا ربعا عما لا يمكن للإنسان استصلاحه وهذا ما سوف يوضحه المثال الذي استدلل به آدم سميث في تبرير ذلك في الكتاب المشار إليه سابقا حيث قال "البحر في جوار جزر شتلاند غني عنى غير مألوف بالسسمك الوافر، وهذا ما يجعل السمك جزءا عظيما من معيشة سكانها. ولكن، بغية الاستفادة من نتاج الماء، فلا بد لهم من إقامة مساكن على الأراضي المجاورة. وربع مالك الأرض لا يتناسب مع ما يستطيع المزارع أن يجنيه من الأرض، بل ما يستطيع أن يجنيه من الأرض والماء. وهو يدفع قسطا من الربع سمكا بحريا؛ والمثال النادر جدا الذي يكون فيه الربع جزءا من سعر هذه السلعة إنما يوجد في تلك المنطقة"⁴.

وتماشيا مع ما تم ذكره في المثال السابق فإن الربع هو هبة الطبيعة للإنسان، إلا أن ثمنه يكون مرتفعا مقارنة مع ما يستطيع المستأجر أن يدفعه لقاء استفادته من الأرض، فهو لا يتناسب أبدا مع ما قد يكون مالك الأرض قد أنفقه على

¹ - آدم سميث (2007)، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينة، ج 1، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 73-74.

² - Adam Smith (1776), An Inquiry into The Nature and Causes of the wealth of Nations, London, p 77.

³ - آدم سميث (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 211.

⁴ - Adam Smith (1776), Ibidi, p77.

استصلاح الأرض، أو ما يستطيع أخذه؛ بل ما يكون في مقدور المزارع أن يعطيه¹.

أما الشكل الثالث من الربيع هو الدخل الزائد عن مصاريف الإنتاج الزراعي بما فيها الربح الاعتيادي على رأس المال أو جزء زاد عن تكلفة الإنتاج يضمها الربح الاعتيادي، وهذا ما نص عليه آدم سميث حين قال صراحة أن السلع الزراعية يمكن أن تباع في السوق دون فائض زائد على السعر الاعتيادي، ويقصد به سعر العرض أو الكلفة بضمها الربح الاعتيادي، وبذلك لا يتضمن إيرادها ريعاً لمالك الأرض. ويفسر ذلك بالطلب على السلع الزراعية، فزيادة سعر السلعة أو انخفاضه يعتمد على الطلب عليها بشكل يفوق عرضها²، فهناك أنواع من السلع لا بد للطلب عليها أن يظل على قدر يمكن دائماً من تسعيرها بسعر أعلى مما هو كاف لحملها إلى السوق؛ وهناك سلع أخرى قد يكون الطلب عليها بحيث يمكن من تسعيرها بسعر أعلى وقد لا يكون، ولا بد للأولى من أن تمكن من دفع الربح لمالك الأرض؛ أما الثانية فقد تمكن من ذلك أحياناً، وقد لا تمكن أحياناً أخرى، حسب اختلاف الظروف، وهنا يمكن القول أن الربيع يدخل في تركيب سعر السلع بشكل يختلف عن أجور والأرباح، فالأجور المرتفعة أو المنخفضة والربح هي أسباب ارتفاع السعر أو انخفاضه؛ أما ارتفاع سعر الربيع أو انخفاضه فهو نتيجة لذلك.³

وبما أن آدم سميث بدأ تحليله للربح بشكل متناقض فإن هذا التحليل يقود إلى التوصل إلى نتيجتين مختلفتين هما:

- اعتبار الربح جزءاً لا يتجزأ من ثمن السلعة يؤدي إلى التوافق الطبقي والانسجام؛ حيث تخص كل طبقة من طبقات المجتمع الأساسية الثلاث: ملاك الأراضي، العمال، أرباب العمل على عائد أو دخل شرعي.
- اعتبار الثمن هو المحدد للربح يؤدي إلى تضارب المصالح؛ حيث إن زيادة الثمن تؤدي تلقائياً إلى زيادة الربح، وبالتالي ارتفاع دخل أصحاب الأراضي على حساب الطبقات الأخرى.⁴

وهنا يمكن القول أن تفسير آدم سميث للربح جاء متناقضاً ظاهراً، وأرجع الاقتصاديون ذلك إلى افتقاره لفكرة " الحدية (Marginal) التي أخذ بها الاقتصاديون اللاحقون في تفسير ظاهرة الربح⁵، وتماشياً مع ذكرناه فإن تلك الأفكار تمثل البداية في الطريق إلى نظرية الربح لدى دافيد ريكاردو.⁶

1 - آدم سميث (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 213.

2 - أحمد إبراهيم علي (2020)، نظرية الربح، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي <https://cbi.iq/static/uploads/up/file159781687535183.pdf>، تاريخ الولوج: 28/12/2021، ص 06.

3 - آدم سميث (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

4 - محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان (2009)، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة الوطنية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، ص 199.

5 - المرجع نفسه، ص 199.

6 - محمد عزيز (1966)، التوزيع (توزيع الدخل القومي والثروة)، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، ص 140.

2- مقارنة الربع عند دافيد ريكاردو: يعتبر دافيد ريكاردو¹ من أهم مفكري المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية الذين اهتموا بدراسة وتوزيع الناتج على أفراد المجتمع، خصوصاً مسألة الربع* (Rent)²، ويعتبر دافيد ريكاردو أول من أعطى للربع معناه الاقتصادي المحكم أكاديمياً، وهذا من خلال تناوله في الفصل الثاني والثالث من كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817.

يعد تحليل ريكاردو للربع أحد أهم الإنجازات الهامة له، إذ قدم فيها فهماً ورؤية لازالت تحتفظ بمكانتها للدارسين في هذا الموضوع، كما استطاع أن يستوعب بدقة فكرة الربع وموقعها المركزي في النظرية الاقتصادية، ويدخله في بناءه الفكري، الأمر الذي أدى إلى فتح باب المناقشة لهذا الموضوع منذ أوائل القرن التاسع عشر، في فترة أدى فيها الضغط السكاني وحروب نابليون إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية (خاصة القمح)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أثمانها والذي ترتب عنه ارتفاع الربع الذي يتقاضاه الملاك، وبالتالي زيادة النصيب النسبي للربع العقاري على حساب الدخول الأخرى، هذا ما أدى إلى توجه الأنظار كلها نحو ملاك الأراضي والمناجم على أنهم يجنون أرباحاً ضخمة على حساب الأضرار التي تلحق بالشعب.³

لقد استهل دافيد ريكاردو تحليل لطبيعة الربع من تقديم تعريف بسيط له، حيث أشار إلى الربع على أنه "جزء من ناتج الأرض الذي يتم دفعه لمالكها مقابل استخدام قوى التربة الأصلية التي تبقى سالمة"⁴، و يرجع السبب في دفع هذا الربع إلى اختلاف خصوبة الأرض وإمكان توافرها، وليس هناك ما يدعو لدفع الربع إذا كانت الأراضي الزراعية صالحة للاستعمال الزراعي ذات الوفرة، بحيث يمكن إضافة مساحات منها بصفة مستمرة للإنتاج دون قيود⁵. وعلى هذا الأساس نجد أن ريكاردو قد قسم الأرض إلى ثلاثة أقسام: أرض مرتفعة أو متوسطة الخصوبة (أرض فوق حدية) **Super** *

* دافيد ريكاردو اقتصادي وسياسي إنجليزي، أحد أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، ولد سنة 1772 في مدينة لندن، تفرغ لدراسة الفكر الاقتصادي ونظرياته بعد تأثره بالأفكار الاقتصادية الليبرالية لأدم سميث بعد الإطلاع على كتاب "ثروة الأمم" سنة 1799، بحيث يعتبر ريكاردو اقتصادياً بجدارة، مدافعاً عن حرية العمل والتجارة والتبادل الحر بين الأمم. بمؤلفه الوحيد "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الذي صدر سنة 1817. توفي ريكاردو سنة 1823 عن عمر يناهز 51 سنة.

¹ - صلاح الدين نامق (1978)، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص ص 27-32.

Samuelson, P. A. (2001). Ricardo, David (1772–1823). International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 13330–13334. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B0080430767003247>, Accessed: 18/12/2020

*Rent: مصطلح إنجليزي يعبر عن كلمة الربع، أما بالفرنسية فيعبر عنه بكلمة Fermage أو Rente، بحيث استعمل هذا المصطلح من طرف الكثير من الكتاب الفرنسيين عند ترجمتهم لكتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" لريكاردو، بحيث وجدو أن هذا المصطلح هو الأنسب للتعبير عن كلمة Rent، وبرهنوا عن ذلك من خلال الحجج والبراهين التي قدموها في مستهل الفصل الثاني من الكتاب المعنون بـ "في ربح الأرض".

2- David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt (1817) Traduit en français par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud en 1847 sur le texte de la 3e édition anglaise de 1821. Collection : Oeuvres complètes de David Ricardo, volume 1, paris, p35.

³ - إسماعيل محمد هاشم (1972)، مدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 403.

4- David Ricardo (1817), On the Principles of Political Economy and Taxation, third edition 1821, Batoche Books, Kitchener, Canada, p39.

⁵ - زياد محمد عبد (2010)، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية ناشور وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 88.

* ويمكن تسميتها بأراض من الدرجة الأولى وهي الأراضي الخصبة أو القريبة من السوق، وهي الأراضي التي تعطي ربحاً.

Marginal، أرض منخفضة الخصوبة (أرض حدية) **Marginal Land****، وأرض منعدمة الخصوبة (أرض تحت حدية) *****Sub Marginal Land**

وبناء على ذلك نجد أن ريكاردو قد سلك طريقاً جديداً مخالفاً لكل من الفيزوقراط وآدم سميث الذين يعتبرون أن الربع هو هبة من الطبيعة، واعتبر أن الربع هو دليل على شح الطبيعة وبجلها المتزايد، وليس على كرم الطبيعة وعطائها¹، فالربع لم يكن موجوداً سابقاً وذلك بالرغم من وجود أراضي غنية وخصبة في البلد، لأنه لم يكن هناك حاجة كبيرة لفلاحة وزراعة كمية كبيرة من تلك الأراضي الخصبة الشاسعة بغية دعم السكان الحقيقيين أو تلك التي يمكن أن تُفَلَّح برأسمال يقدر عليه السكان؛ لأنه لم يكن هناك أحد مستعد لدفع ريع أرض وافرة الحجم لم تُوزع ولم تُقسم بعد، فمن كان يرغب بفلاحتها كان يجدها بتصرفه، ووفقاً لمبدأ العرض والطلب لا يكمن في هذه الحالة دفع ريع للأرض، وذلك لنفس السبب الذي لا يجعلنا ندفع مقابل استخدام الهواء والماء أو مقابل أي عطاءات الطبيعة المتوفرة بكميات غير محدودة، فليس هناك ثمن يدفع مقابل المساعدات الطبيعية لأنها لا نهائية ويتصرف الجميع².

وهنا يمكن طرح السؤال التالي: **كيف ينشأ الربع؟**

فالربع ينشأ فقط عند استخدام الأراضي الرديئة سواء من حيث الخصوبة أو من حيث الموقع والتي يُلجأ إليها بعد استنفاد الأراضي الخصبة وذات الموقع المميز، وهذا من أجل سد حاجات الأفراد نتيجة تزايد السكان؛ فالأرض ذات الخصوبة المنخفضة والموقع الرديء يتطلب استخدامها أجرة، إلا أنه ومع تطور المجتمع لوحظ أن أجرة الأرض ذات الخصوبة المتدنية التي تدخل في المزارعة مستحقة مباشرة كما هي حال الأرض عالية الخصوبة، ومقدار الربع هنا يعتمد على الفرق بين مميزات هذين النوعين من الأرض، ونفس الشيء إذا كانت هناك أرض خصوبتها من الدرجة الثالثة (أراضي تحت الحدية) في مجال الزراعة، فإن الربع هنا يبدأ على الثانية ويتم تنظيمها كما رأينا سابقاً، وذلك بقياس الفرق بين القدرات الإنتاجية لنوعي الأرض، في الوقت ذاته فإن إيجار الأرض ذات الخصوبة الأعلى والتميز في الدرجة الأولى يرتفع، فهذه يجب أن تكون أجزتها أعلى من الثانية بشكل دائم، وذلك تبعاً للفرق في الإنتاج في الإنتاج بناءً على حجم رأس المال وكمية العمل التي تدخل في الإنتاج، فالزيادة في الطلب على سد الحاجات المتزايدة من الغذاء نتيجة الزيادة في السكان يؤدي بنفس الدول التي بها أراضي خصبة من الدرجة الأولى إلى استعمال أراضي ذات ميئويات متدنية من

^{**} ويمكن تسميتها بأرض من الدرجة الثانية وهي آخر نوع من الأراضي التي يجري استغلاله، وتكاد تكون عائدات الإنتاج في الأراضي الحديثة كافية لتغطية تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن الأراضي الحدية لا تعطي ريعاً.

^{***} ويمكن تسميتها بأرض من الدرجة الثالثة وهي الأراضي الغير مستغلة، في لحظة ما لأن استعمالها في تلك اللحظة سيؤدي إلى خسارة المنتج. ومع ذلك، فإن هذا التصنيف ليس تصنيفاً ثابتاً، حيث سيؤدي الزيادة في السكان وتحسن دخولهم إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، مما سيحث منتجين جدد على الدخول لميدان الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة والأكثر بعداً عن السوق، الأمر الذي يجعل الأراضي التي كانت تصنف كأراض حدية لأن تصبح أراض فوق الحدية، والأراضي التي كانت تعتبر تحت الحدية تصبح أراضي حدية.....وهكذا.

¹ - عزت عبد الحميد البرعي (2006)، مبادئ الاقتصاد السياسي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.askzad.com>، تاريخ الزيارة: 2019/03/20، ص 165.

² - دافيد ريكاردو (2015)، ترجمة: يحيى العريضي، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ص 50-51.

الخصوبة، وهنا يحدث ارتفاعاً في ربيع الأرض الأكثر خصوبة.¹

ولتوضيح هذه الفكرة بشكل أكثر وضوحاً افترض ريكاردو أنه في بلد جديد به أراضٍ خصبة (1) ، (2) و(3) يتم إنتاجها بنفس رأس المال والعمل، فإن الناتج الصافي قدره (100)، (90) و(80) ربة من الذرة على التوالي. ولكون عدد السكان محدود، فإنه من الطبيعي أن يلجأ الأفراد إلى زراعة الأرض رقم (1) فقط كونها تقدم محصولاً كافياً، وبهذا سوف يبقى صافي الإنتاج إلى المزارع نفسه، وسيكون هذا هو ربح رأس المال الذي اكتسبه.

وبسبب النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء يحتاج الأفراد إلى زراعة الأرض رقم (2) والتي من المفترض أن تنتج (90) ربة فقط، وهنا سوف يبدأ الربيع على الأرض رقم (1) مباشرة، إما لأن رأس المال الزراعي سيكون له معدلان للربح ، أو أن العشرة ربعات من الذرة أو ما يعادلها مأخوذة من سلعة الأرض رقم (1) والمخصصة لإستخدام آخر، سواء قام مالك الأرض أو شخص آخر بزراعة الأرض رقم (1) ، فإن العشرة شوات ستشكل ربة دائماً، لأن زارع الأرض رقم (2) سيحصل على النتيجة ذاتها برأس المال ذاته فيما لو زرع الأرض رقم (1)، فعليه إما أن يزرع الأرض رقم (2) دون دفع الإيجار أو يستمر بزرع رقم (1) ويدفع عشر ربعات ذرة ربةً، ونفس الشيء بالنسبة للأرض رقم (3) عندما تبدأ فلاحتها فإن أجرة الأرض رقم (2) ستكون 10 ربعات أو قيمتها يجب أن يصل إيجار الأرض رقم (1) إلى 20 ربة من الذرة، لأن زارع الأرض رقم (3) له نفس الربح، سواء دفع 20 ربة ربةً للأرض رقم (1) أو 10 ربعات للأرض رقم (2) أو أنه قام بفلاحة وزراعة الأرض رقم (3) دون مقابل²، فمن هنا يتبين لنا أن الضغط على مساحة الأرض الثانية، دون بذل أي جهد من المالك ، يتسبب في ظهور ربيع لقطعة الأرض الأولى ، مما يجعل قطعة الأرض الثانية غير ربيعية. وهنا نجد أن ريكاردو قد أجاب عن السؤال الذي مطروحا وهو **كيف ينشأ الربيع؟** وبين لنا الشروط التي يجب أن تتوافر حتى يتجه الربيع للارتفاع خاصة وأنه عنصر مستبعد من تكوين القيمة كما إشارة له .

بالإضافة إلى ذلك قام ريكاردو بتقديم مثال عددي يفسر من خلاله نظريته في الربيع بحيث قام بافتراض أن هناك أربعة أجزاء من رأس المال والتي تنتج على التوالي 100، 90، 80، 70، في أراضي تختلف درجة خصوبتها وتوظف فيها نفس كميات عناصر الإنتاج الأمر الذي يجعل من تكاليفها ثابتة والمقدرة بـ 70، في حين يقدر مجموع الفرق بين رأس مال الأراضي وتكاليفها أو ما يسمى بالربيع المتأني من زراعة هذه الأراضي ما قيمته 60، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ - دافيد ريكاردو (2015) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

² - David Ricardo (1817), Des principes de l'économie politique et de l'impôt (trad. Française ,1847), ibid, p 38.

الجدول رقم (01-01): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض

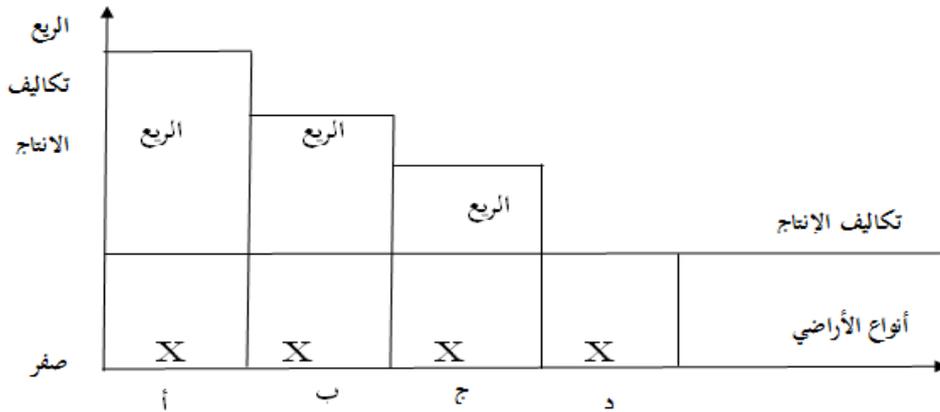
قطع الأرض	حجم الإنتاج	تكلفة عوامل الإنتاج	ربيع كل قطعة أرض (حجم الإنتاج - تكلفة عوامل الإنتاج)
أ	100	70	$(100-70) = 30$
ب	90	70	$(90-70) = 20$
ج	80	70	$(80-70) = 10$
د	70	70	$(70-70) = 0$
المجموع	340	280	$(340-280) = 60$

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأرقام الموجودة في المرجع التالي:

David Ricardo, (1817) Des principes de l'économie politique et de l'impôt (trad. Française ,1847), ibid, p 46.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الربيع هو الفائض فوق التكاليف الضرورية للإنتاج، والتي تمثل الانفاق على عناصر الإنتاج (رأسمال، عمل، خبرة...إخ). فالأرض (أ) يزيد فيها الناتج عن التكاليف بـ 30، أما الأرض (ب) فتحصلت على فائض قدره 20، والأرض (ج) تحصلت على فائض بـ 10، أما الأرض (د) فلم تتحصل على فائض، وهذا لكون تكاليف الإنتاج تتساوى مع قيمة الناتج، لهذا يطلق على هذا النوع من الأرض " بالأرض الحدية"، وعليه فإن الفائض يختلف باختلاف نوع الأرض، فدرجة خصوبة الأرض يؤدي إلى اختلاف حجم الفائض الذي يسمى " بالربيع ". وهذا ما يفسره الشكل التالي

الشكل رقم (01-01): رسم بياني يمثل ربيع النوعية



المصدر : جيمس بلاكورد (2005)، ترجمة أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 190.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الأراضي ذات النوعية (أ) تحصل على ربيع أكبر مقارنة بباقي الأراضي الأخرى، تليها الأرض ذات النوعية (ب)، ثم (ج)، في حين الأرض ذات النوعية (د) والتي تكون قيمة إنتاجها مساوية لتكاليف الإنتاج، فهي لا تحصل على ربيع إطلاقاً. وعليه لا يمكن استخدام قطعاً أخرى (هـ، و، ي...إخ) في زراعة هذا المحصول حيث أن قيمة الناتج الكلي لكل منها يكون أقل من التكاليف الواجب دفعها لعناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق هذا

الإنتاج¹.

ومع إدخال بعض التحسينات على عناصر الإنتاج فازدادت قيمة كل منتج بنفس القيمة والمقدرة بـ 25 وحدة فمن 100، 90، 80، 70 إلى 125، 115، 105، 95، إلا أن الربيع بقي كما هو 60 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (01-02): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض بعد الزيادة.

قطع الأرض	حجم الإنتاج	تكلفة عوامل الإنتاج	ربيع كل قطعة أرض (حجم الإنتاج - تكلفة عوامل الإنتاج)
أ	125	95	$(125-95) = 30$
ب	115	95	$(115-95) = 20$
ج	105	95	$(105-95) = 10$
د	95	95	$(95-95) = 0$
المجموع	440	380	$(440-380) = 60$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأرقام الموجودة في المرجع التالي:

David Ricardo, (1817) Des principes de l'économie politique et de l'impôt (trad. Française, 1847), ibid, p 47.

كما أشار ريكاردو أيضا إلى حالة أخرى يكون فيها هناك زيادة في الإنتاج دون الزيادة في الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استثمار المزيد من رأس المال في الأرض، وهذا ما يؤدي إلى التخلي عن الأرض الأخيرة {القطعة (د)} وسحب جزء من رأس المال وبالتالي سيكون حجم إنتاج القطع كالتالي: 125، 115، 105، وتقدر تكاليفها بـ 105 بدلا من 95 وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الربيع إلى 30 وحدة² وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): حجم الربيع بحسب درجة خصوبة الأرض بعد النقصان.

قطع الأرض	حجم الإنتاج	تكلفة عوامل الإنتاج	ربيع كل قطعة أرض (حجم الإنتاج - تكلفة عوامل الإنتاج)
أ	125	105	$(125-105) = 20$
ب	115	105	$(115-105) = 10$
ج	105	105	$(105-105) = 0$
المجموع	345	315	$(345-315) = 30$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأرقام الموجودة في المرجع التالي:

David Ricardo, (1817) Des principes de l'économie politique et de l'impôt (trad. Française, 1847), ibid, p 47.

ومن هنا، يمكن القول أن الربيع الذي يشير إليه ريكاردو هو ربيع فرقي أو تفاضلي، والذي ينتج عن عدم تجانس تكاليف الإنتاج على الأراضي الزراعية الخصبة المختلفة من ناحية، والحاجة إلى اللجوء إلى أرض أقل خصوبة أو أكثر بعدا عن السوق عند اشتداد الضغط الديموغرافي، والطلب على المحاصيل الزراعية من ناحية أخرى. وأن مصدره هو زيادة تكلفة الوحدة الحدية كلما زاد الإنتاج، وهذا نظرا لخضوع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة.

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم وآخرون (1990)، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 338

² - دافيد ريكاردو (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 62.

من خلال ما سبق يظهر أن ريكاردو قد اتفق مع آدم سميث في تفسيره لظاهرة الربيع كون الربيع هو عائد احتكاري يتأتى معظمه من الملكية، إلا أنه يختلف مع الفيزوقراط في نظرهم للربيع، فبينما ينظر الفيزوقراط للربيع على أنه نتاج سخاء وكرم الطبيعة، يراه ريكاردو على أنه بخل الطبيعة، على الرغم من المقاربة الفكرية فيما بينهم على أن الربيع ماهو إلا الفائض عن تكاليف الإنتاج.

وإلى جانب الربيع في الأرض تناول دافيد ريكاردو ربيع المناجم واعتبره كريع الأرض، فمالك المنجم من حقه الحصول على إيجار نتيجة استغلال منجمه مثله مثل صاحب الأرض، وهذا لكون أن القواعد العامة لتحديد قيمة السلع الزراعية والمصنعة هي نفسها التي تنطبق على المعادن، وبالتالي فريع المناجم هو النتيجة لا السبب وراء القيمة العالية لمنتجاتها، فقيمة منتج المناجم تعتمد في تحديدها على كمية العمل اللازمة لاستخراج المعادن من المناجم وإحضارها إلى السوق وليس على معدل الأرباح أو الأجور أو الربيع المستحق للمالك.

فإن كان هناك وفرة في المناجم الغنية مع وجود إمكانية استغلالها من أي طرف، فإنها تصبح غير نادرة وقليلة العطاء، وبالتالي تتناقص فيها فرص الحصول على الربيع، وبالتالي لا يكون هناك دفع للإيجار جراء استغلالها، وعلى الرغم من أن هناك مناجم ذات نوعية مختلفة ومع استخدامها لكميات متساوية من العمل إلا أن كل منها تعطي نتيجة مختلفة، فالمعادن المستخرجة من أكثر المعادن شحاً من بين تلك التي يتم استغلالها، يجب أن تحمل قيمة قابلة للتبادل على الأقل لا تكفي فقط تغطية نفقات العمال (لباس، الغذاء،...إخ) والضروريات الأخرى وجلب المنتج إلى السوق، بل لتعويض الحاجات العادية لذلك الشخص الذي يوفر ما يلزم للقيام بهذه المهمة، فعلى سبيل المثال: فإن عائدات رأس المال الذي استثمر في المناجم الشحيحة التي لا تدفع إيجاراً تنظم الربيع لتلك المناجم ذات الإنتاجية الكثيفة، بحيث يفترض بهذا المنجم أن ينتج الأرباح المعلومة لرأس المال المستثمر، فكل ما تنتجه المناجم الأخرى أكثر من هذا المنجم يجب أن يدفع للمالك كريع، وبالتالي نستنتج أنه المبدأ نفسه الذي تم العمل به عند استئجار الأراضي¹.

ومن ناحية أخرى يرجح ريكاردو اختلاف ربيع المعادن إلى اختلاف ربيع المناجم وإلى التحسينات التي قد تقع في الأدوات والآلات المستخدمة في عملية الإستخراج؛ الأمر الذي يمكن اعتباره داعماً للعمل. فعند اكتشاف مناجم جديدة وذات إنتاجية كثيفة تنخفض قيمة المعادن وتصبح قيمتها التبادلية أقل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الصعوبة في استخراج المعادن والتي تملئها زيادة أعماق المطلوب العمل فيها، كما أن تراكم المياه كلها أسباب تؤدي إلى ازدياد قيمة المعادن بشكل ملحوظ مقارنة بمواد أخرى.

وبهذا فالربيع عند ريكاردو ينطبق على مميزات الموقع وغيرها من العوامل الطبيعية، وهذا ما يطلق عليه بالربيع

¹ - دافيد ريكاردو (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

الريكاردي، فربيع الأراضي الزراعية يختلف باختلاف درجة خصوبتها، في حين أن ربيع المناجم يختلف باختلاف نوع المناجم ومدى وفرتها وسهولة الحصول عليها .

وخلاصة التحليل الريكاردي للربيع يمكن استخلاصه في النقاط الآتية التي تمثل أهم الاستنتاجات التي جاء بها ريكاردو من خلال تحليله لظاهرة الربيع:¹

- إن إنتاج الأرض الحدية (الأقل خصوبة) يكفي فقط لتغطية مصارف الإنتاج كتغطية الأجور والأرباح الاعتيادية، وبهذا فهي لا تدر ريعا.
- لقد كان رأي ريكاردو مخالف تماما لرأي الطبيعيين في زعمهم أن الربيع هو كرم من الطبيعة، بل حسب رأيه فالربيع يرجع إلى بخل وشح الطبيعة، وبالتالي نسج علاقة عكسية بين الطبيعة والربيع.
- لم يعتبر ريكاردو أن الربيع نفقة من نفقات الإنتاج وبالتالي لا يشارك في تحديد سعر المنتج، بل على العكس يتحدد بالسعر نفسه، فعلى سبيل المثال: يؤدي ارتفاع أسعار الذرة إلى زيادة تكاليف الإنتاج من خلال استخدام أراضي أقل خصوبة أو الاستخدام المكثف للأراضي التي تم استخدامها بالفعل لتوسيع نطاق الإنتاج ، بحيث ينتج عن هذا زيادة في تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى ظهور الربيع وزيادته.
- يتحدد سعر المحاصيل بتكلفة الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة (الحدية)، وهذه التكاليف آخذة في الازدياد ، ومع زيادة الإنتاج ، سيؤدي ذلك إلى زيادة الأجور والربيع معا. لكن القوة الشرائية لهذه الأجور تظل كما هي لرفع سعر المحاصيل. لذلك ، بدلاً من الزيادة ، تتحرك الأجور الحقيقية نحو حد البقاء ، وبالتالي ، تعمل الزيادة في الأجور النقدية على تقليل الأرباح والحد من تراكم رأس المال ، مما يتسبب في نهاية المطاف في أن يكون الاقتصاد خامد أو راكدا.
- أدت التطورات التكنولوجية إلى خفض الربيع بسبب الحاجة إلى الأرض الأقل خصوبة أو تكثيف استغلال الأراضي المستغلة لتلبية الطلب المتزايد على المحاصيل الزراعية.

¹ - محمد عمر أبو عبيده، عبد الحميد محمد شعبان (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 225-226 .

3- مقارنة الربع عند مالتس: لقد عالج توماس روبرت مالتس*¹ مسألة الربع في مقالين، بحيث ساهمت هاتين المقالتين في تطوير نظرية الربع بشكل كبير، ففي المقال الأول والذي صدر سنة 1814 تحت عنوان **"Observations on the Effects of the Corn Laws"**، أكد مالتس بشكل إيجابي بأنه: "من الخطأ الفادح افتراض أن تأثيرات انخفاض أسعار الذرة على الزراعة، يمكن تعويضها بالكامل عن طريق تناقص الربع"، بحيث تم من خلال هذه المقالة الإشارة إلى نظرية تفاضلية الربع، أما المقال الثاني والذي صدر سنة 1815 تحت عنوان **"The nature and progress of rent"** فعالج فيه طبيعة وتطور الربع، بحيث سعى مالتس في هذا المقال إلى ذكر نظرية إيجابية عن الربع.

اعتبر مالتس الربع على أنه جزء من الإيرادات الوطنية التي تعتبر دائما ذات أهمية عالية جدا، وعرفه على أنه " ذلك الجزء من الإنتاج الكلي الذي يترك للمالك، بعد كل النفقات المرتبطة بزراعته أيا كان نوعها، بما في ذلك أرباح رأسمال المستخدم، ويقدر وفقا للمعدل المعتاد والعادي لأرباح المخزون الزراعي في ذلك الوقت"²، وبعبارة أخرى وهو زيادة السعر عن تكلفة الإنتاج، ومن ثمة فإن هذا الفرق بين سعر البيع وتكاليف الإنتاج يشكل فائضا، بحيث يعتبر هذا الفائض ريعا، ويرجع مالتس هذا الربع (الفائض) إلى فضل الطبيعة وهباتها المجانية بالدرجة الأولى وليس إلى الندرة، فمع هذه الوفرة سيكون هناك المزيد من الناس يطالبون بضروريات الحياة، مما يؤدي هذا إلى رفع قيمة تبادل الغذاء فوق تكاليف الإنتاج.³

فالربع بالنسبة لمالتس ليس هو نتيجة لقانون طبيعي فقط، ولكنه أيضا نتيجة لقانون اقتصادي: " فالأرض لها مزية فريدة تكمن في قدرتها على أن تخلق بنفسها الطلب على منتوجاتها، وبالتالي يمكنها أن تحافظ دائما على الدخل والقيمة الخاصة بها وأن تزيد منها"، وهذا لكون السكان يتجهون دائما إلى تجاوز الكمية المتاحة من الغذاء، بحيث نجد أن هذا التفسير الجديد للربع ليس إلا نتيجة لضرورة قانونه الشهير الخاص بضغط السكان المستمر على الإنتاج،⁴ فعند دراسة

* روبرت مالتس مفكر اقتصادي ولد، في 14 جوان 1766 بالإنجلترا من عائلة دينية مثقفة، درس بجامعة مكيريديج الذي تخرج منها سنة 1788 ، وفي سنة 1806 عين أستاذا لعلم الاقتصاد والتاريخ بجامعة كامبريدج وبقي هناك إلى أن وافته المنية سنة 1834، ومن مؤلفاته: مقال سنة 1798 عن مبدأ السكان والذي لفت الانتباه فيه إلى التفاوت بين معدل النمو وزيادة الامدادات الغذائية، بالإضافة إلى كتاب ثاني سنة 1803 وهو عبارة عن أطروحة إجتماعية أفسحت فيها الفلسفة السياسية المجال للاقتصاد السياسي ولمفهوم ضبط النفس الأخلاقي بالإضافة إلى كتابه بعنوان " نظرة موجزة لمبدأ السكان " سنة 1830.

¹ - Dunn, Peter. M. (1998), Thomas Malthus (1766-1834): population growth and birth control. Archives of Disease in Childhood - Fetal and Neonatal Edition, 78(1), pp76-77, <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1720745/>, Accessed: 14/06/2021.

² - Thomas Robert Malthus (1815), The nature and progress rent, principles by which it is regulated, printed for John Murray, Albemarle street, London, p 11.

³ - Conway L. Lackman (Jan, 1977), The Modern Development of Classical Rent Theory, The American Journal of Economics and Sociology, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 36, No. 1, p289, Jstor, <https://www.jstor.org/stable/348592>, Accessed :14/06/ 2021.

⁴ - عزت عبد الحميد البرعي (2006) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

مالئس لظاهرة تزايد عدد السكان وعلاقتها بنمو الطلب، بحث أيضا في أسباب الربيع، وتوصل إلى أن الربيع هو نتيجة لإرتفاع أسعار المنتجات، وأن ارتفاع أسعار المنتجات يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي:¹

- **أولاً:** أن نتاج الأرض يعد من ضروريات الحياة، وبذلك يملئ هذا العامل وجوب المحافظة على الأفراد الذين يعملون في الأرض من خلال دفع مستحقاتهم؛
- **ثانياً:** أن ضروريات الحياة تساهم في خلق المطالب الخاصة بالأفراد؛
- **ثالثاً:** تمتاز الأراضي الخصبة بالندرة النسبية.

وفي نفس الصدد، بين مالئس أربع حالات يمكن فيها للربيع من التغير بسبب التغيرات التي تطرأ على تكاليف الزراعة وهي كالتالي:²

- **أولاً:** تراكم رأس المال الذي من شأنه أن يقلل العائد؛
- **ثانياً:** زيادة عدد السكان مما يؤدي إلى انخفاض الأجور؛
- **ثالثاً:** التقدم التكنولوجي؛
- **رابعاً:** زيادة السعر نتيجة زيادة الطلب دون خفض تكاليف الإنتاج؛

وعلاوة على ذلك نجد أن مالئس أبرز مظهرا مهما من مظاهر الربيع، وهو أن الأرض لكونها ذات خصوبة متفاوتة، فإن رؤوس الأموال المستخدمة فيها تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، وهذا الفرق بين المعدل العادي للأرباح في الأراضي الأقل خصوبة من جهة، والمعدل الأعلى الذي تغله الأراضي الأكثر خصوبة من جهة أخرى، يشكل لمصلحة ملاك أشد خصوبة نوعا من الربيع، هذا النوع هو الذي أطلق عليه بالربيع الفرقي (التفاضلي)، بحيث أن هذا الربيع كان يبدو لمالئس، كما كان يبدو بالضبط للفيزيوقراط من قبل، مشروعاً تماماً وشديد الإرتباط بالمصلحة العامة³. وبهذا نجد أن مالئس لم يتعرض إلى شرح فكرة **الربيع الفرقي** واكتفى بتركيزه على العلاقة الموجودة بين تكاليف الإنتاج ومقدار الربيع فقط، بخلاف ريكاردو الذي أعطى تفسيراً لمعنى الربيع الفرقي كونه يبدأ بالظهور عند أول وهلة من زراعة الأرض ذات النوعية الرديئة.

¹ - Conway L. Lackman (Jan, 1977), ibid, p 289.

² - ibid, p 290.

³ - عزت عبد الحميد البرعي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

4- مقارنة الربع عند جون باتيست ساي: لقد اهتم جون باتيست ساي* كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك الذين اهتموا بدراسة الربع في حقل الاقتصاد السياسي، وكونه متأثر بأفكار آدم سميث فإن تحليله لمسألة الربع ارتكز فيها على منطلقات آدم سميث في تفسير العلاقة الموجودة بين مالك الأرض والمزارع، ويقول ساي في هذا الصدد: أن استئجار المزارع للأرض يترتب عنه دفع دخل لمالك الأرض جراء استعمال الخدمات الإنتاجية للأرض، مع الإحتفاظ بأجرته بعد توظيفه لكل رأسماله من (أدوات، تجهيزات زراعية، ماشية....)، على النحو الذي يجعله مقاولا في الصناعة الفلاحية، غير أنه يجب عليه أن يدفع الربع الذي يتحدد عند مستوى أعلى معدلات الربح، ويكمن السبب في كون أن المشاريع الفلاحية التي تتطلب نسبيا أقل قدر من رأس المال من خلال عدم اعتبار الأرض أو تحسيناتها، كجزء من رأسمال المزارع تتطلب وجود عدد كبير من الأشخاص في الدولة الذين ينطبقون على هذه الصناعة من أي شخص آخر، الأمر الذي أدى إلى زيادة المنافسة على استئجار الأرض، هذا ما أدى بملاك الأراضي إلى ممارسة نوعا من الاحتكار على المزارعون (المستأجرون). فالطلب على سلعتهم (الأرض) يمكن أن يتسع إلى ما لا نهاية، لكن كمية سلعتهم لا تمتد إلى حد معين، وبالتالي فإن الصفقة التي تبرم بين المالك والمزارع تكون دائما في صالح المالك .

فإذا كانت هناك قطعة أرض يستمد منها المزارع ، بعد أن يدفع الربع ، أكثر من مصلحة رأسماله وأجور عماله ، فإن هذه الأرض ستجد مزايدا آخر، وهذا في حالة سخاء بعض ملاك الأراضي، أو بعد منازلهم، أو جهلهم بالزراعة، أو جهلهم بالمزارعين، أو عدم اكتراثهم، أحيانا ما يحدد شروط عقد الإيجار بشكل مختلف، فنشعر هنا أن تأثير هذه الظروف العرضية موجود فقط طوال فترة وجودها، وأنه لا يمنع طبيعة الأشياء من التصرف بشكل دائم².

وإلى جانب الميزة التي يحصل عليها المالك من طبيعة الأشياء، فإنه يستمد ميزة أخرى من مركزه الذي يمنحه عادة ثروة أكبر، وأحيانا ثروة الإئتمان؛ ولكن أول هذه المزايا يكفي لأن تكون قادرة لتمكنه من الاستفادة بالظروف المواتية لأرباح الأرض ففتح قناة، شق طريق، وتقديم السكان وازدهار المنطقة....إخ، كلها ظروف تؤدي إلى زيادة الربع كما أنه يرتفع مع نمو الزراعة وتحسنها، فمن يعرف طريقة للاستفادة بشكل أكبر من الأرض يوافق على دفع المزيد مقابل إيجارها، السبب الذي يجعل المالك وحده يستفيد من الأحداث المواتية للأرضه، يعني أيضا أنه ضحية لوقائع معاكسة، وعندما لا يكون الربح الذي تجنيه الأرض كافيا لدفع الربع، هنا يجب على المزارع التضحية بجزء من أرباح صناعته ورأس ماله

* جون باتيست ساي اقتصادي فرنسي ولد سنة 1767 وتوفي سنة 1832، وهو أحد المروجين الرئيسيين للبيروقراطية الاقتصادية، وكان يلقب ساي بوريث آدم سميث أو "آدم سميث الفرنسي"، شارك ساي في تأسيس دورية العقد الفلسفي والأدبي والسياسي سنة 1794 والتي أصبح رئيسا لتحريرها . كما نجده أنه قدم العديد من المبادئ الاقتصادية في كتابه "مقالة في الاقتصاد السياسي" الذي نشره أول مرة سنة 1805، وعلى رئسها نظرية التوزيع حيث تطرق فيها إلى مسألة الربع بالإضافة إلى قانونه للأسواق الشهير بقانون المنافع أو قانون ساي للأسواق.

¹- Paul Massé (2011), Histoire Economique Et Sociale Du Monde de L'origine de L'Humanité au XX^e siècle, Tome 1, Economie générale et société Evolution des théories économiques, Série Cours Principaux Collection L'esprit économique, L'Harmattan, Paris.

²- Jean-Baptiste Say(1803), Traité d'économie politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, Institut Coppet, Paris, 2011, pp259-269.

لصالحها؛ لذلك يسعى إلى استخدامها بشكل مختلف؛ أما في حالة عدم انتهاء عقد الإيجار يكون المالك دائما تقريبا ملزما بمنحه خصومات، وإذا كان المالك هو الذي يتمتع بكل الظروف التي تصبح مواتية لأراضيه والذي يقع في نهاية المطاف ضحية للظروف المعاكسة، فهو أكثر من المزارع الذي يهتم بأي تحسينات، تحدث في البلاد بشكل عام أو في منطقته بشكل خاص: فهي تميل جميعا إلى زيادة عقود الإيجار، ورغم كل هذه الظروف يرى ساي أن المالك يبقى هو المستفيد دائما كونه يقضي حياته في مقاطعة أو في المدينة وفي منزل فسيح غير مبالي بالمال الذي يؤديه له المزارع فمصدر الرخاء والبذخ يؤمنه له ذلك الدخل الذي يحصل عليه نتيجة متغيرات لا شأن له فيها دون أن يبذل أي جهد في الحصول عليها، وأن المزارع هو الضحية، فقد على القيام ببعض التحسينات

على نفقته الخاصة؛ بحيث أنه لا يستمد من رأس مال المنفق فائدة إلا خلال فترة إيجاره، ويبقى عند انتهاء عقد الإيجار هذا (الذي لا يمكن نقله) مع المالك؛ ومنذ هذه اللحظة، يقوم المالك بسحب الفائدة دون أن يكون قد قدم السلف؛ لأن الإيجار متناسب. ومن ثم، فإن من المناسب ألا يقوم المزارع إلا بإدخال التحسينات التي يجب أن يدوم أثرها إلا ما دام استتجاره قائما، ما لم تترك مدة الإيجار للأرباح الناجمة عن التحسين الوقت اللازم لسداد السلف التي سببها، مع مصلحة هذه السلف¹. لهذا يجب على المزارع أن يتحرر من قبضة ملاك الأراضي أو يتعد عن هيمنتهم وجهلهم لأموال الزراعة، فيجب عليه أن يشارك بنسبة ما في تحديد شروط العقد. فالمزارع نفسه، قد يتحمل عبء نفقات تحسين الأرض.

5- مقارنة الربع عند جون ستيوارت ميل: تمثل مقارنة الربع لجون ستيوارت ميل² من نظريات الفترة الانتقالية من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وتطرق جون ستيوارت ميل إلى التوزيع في الكتاب الثاني من مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، وتمت مناقشته لمسألة الربع في الفصل الخامس عشر، بحيث لا يمكن الإنكار أن تنظيره للربع كان من وجهة نظر ريكاردية³، ورغم موافقته لريكاردو في أن الربع العقاري ناتج عن زيادة مساحات مزروعة من الأراضي الأقل خصوبة نتيجة تزايد السكان، فهو لا يرى سببا في أن يأخذ هؤلاء الملاك العقاريون جزءا من الدخل يتزايد يوما بعد يوم على حساب بقية الطبقات دون أن يقدم الملاك العقاريون أي عمل مقابل الدخل الذي يحصلون عليه⁴، إلا أنه

¹ - Jean-Baptiste Say (1803), ibid, pp260-261.

* جون ستيوارت ميل فيلسوف واقتصادي، ولد في لندن سنة 1806، وكانت دراسته للفلسفة وعلم الاقتصاد والسياسة قد بدأت في مرحلة من حياته، وبدلا من مواصلة دراسته الرسمية، تأسى ميل بأبيه فعمل في "شركة الهند الشرقية" من سنة 1823-1857 الأمر الذي مكّنه من مواصلة أعماله الفكرية، توفي جون ستيوارت ميل في فرنسا سنة 1873، ومن مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد السياسي 1847، في الحرية 1859، النفعية 1861....إخ.

² - وندرى دونر، رتشارد فمرون، ترجمة: نجيب الحصادي، إشراف: جابر عصفور (2011)، جون ستيوارت ميل، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص-ص 11-12.

³ - Minoguchi, Takeo (1973), RECONSIDERATION OF THE THEORY OF RENT, Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 13, no. 2, p32, JSTOR, www.jstor.org/stable/43295554. Accessed 14/06/ 2021.

⁴ - بن حمود سكيبة (2014)، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، القبة، الجزائر، ص 101.

يختلف معه في تحديد طبيعة الربيع ، فبعد أن اعتبر دافيد ريكاردو وأتباعه أن ربيع الأرض هو ظاهرة طبيعية، فإن جون ستيوارت ميل يعتقد أن الربيع لا يتحدد وفق قانون طبيعي ويراها ظاهرة شاذة لا تقل تناقضا مع الفردية من نظام الأجر، والسبب هنا معكوس، فالربيع يتيح لبعض الناس التمتع بما لم يكن من ثمرة عملهم الفردي كما هو الحال في الربيع العقاري. والفردية الحققة حسب ستيوارت ميل هي التي تتيح لكل فرد أن يحظى بنتيجة عمله. فقاعدة التوزيع عند ميل " لكل ناتج عمله".

ولذلك ينبغي أن يعاد الربيع إلى المجتمع بفرض ضريبة تمتصه¹، وفسر ميل الربيع على أنه "العوض الذي يدفع لاستعمال الأرض"، باعتبارها أهم العوامل الطبيعية المساهمة في الإنتاج، وبحسبه أن الشخص الوحيد الذي تعد موافقته ضرورية للإنتاج، إلى جانب العامل والرأسمالي، والذي في وسعه أن يطالب بنصيب من الناتج كضمن لتلك الموافقة هو الشخص الذي يمتلك بموجب التنظيم الاجتماعي أحد العوامل الطبيعية وعلى رأسها الأرض، إذ أن أصحاب الأرض هم الطبقة الوحيدة، الذين لهم حق الحصول على نصيب في توزيع المنتج من خلال ملكيتهم لشيء لم ينتجوه لاهم ولا أي شخص آخر، فمن الواضح على الفور أن الربيع هو تأثير الاحتكار، على الرغم من أن الاحتكار هو أمر طبيعي يمكن تنظيمه، ولكن لا يمكن منعه من الوجود بشكل عام، ويقول ستيوارت ميل أن السبب الذي يجعل أصحاب الأرض قادرين على طلب ربيع أرضهم، هو أنها سلعة يريدها الكثيرون، ولا يستطيع أحد الحصول عليها إلا هم²، ومع ذلك لن تفرض الأرض سعرا إلا إذا كان الطلب عليها أكبر من العرض. على الرغم من أن الأرض ليست نادرة بشكل عام ، إلا أن الأراضي الخصبة وذات الموقع الجيد نادرة وبالتالي فهي تدر ريعا.³

والربيع الذي يبعثه ستيوارت ميل هو **الربيع التفاضلي** الناشئ من التفاوت في الخصب أو أحسن الموقع بين الأراضي (وهو نفس مفهوم الربيع الذي بحثه ريكاردو من قبل)، ويتحدد مقدار الربيع بالفرق بين ناتج الأرض الجيدة والناتج في أسوأ الأراضي المزروعة عند استخدام نفس المقدار من رأس المال، وهذا يعني أن الربيع لا يؤلف أي جزء من نفقات الإنتاج، ولا يدخل في تكوين ثمن القمح، لأن الثمن يتحدد بتكاليف الزراعة في أسوأ الأراضي، بحيث أن هذه الأراضي لا ربيع لها⁴. لكن ورغم ذلك نجد أن ستيوارت ميل قد أثار الشك حول فكرة الربيع التفاضلي لريكاردو عندما قرر أن

¹ - محمد عزيز (1966) ، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

² - Jon Stuart Mile (1868), Principles of Political Economy, Volume I, The FiFT London Edition, New York: D.Appleton and Company, 90, 92 & 94 Grand Street, p 516.

³ - Conway L. Lackman (Jan, 1977), ibid, p 52.

* وقد لاحظ ستيوارت ميل أن أسوأ الأراضي قد يكون لها ربيع إذا زرعت، وسبب الربيع ليس التفاضل، لأنها أسوأ الأراضي بحكم الفرضية، بل أن القيمة هنا ناتجة عن الندرة، ويشبه هذا الربيع الدخل الناجم عن الإحتكار، وفي هذه الحالة يدخل الربيع في تكلفة الإنتاج ويكون مثله مثل الضريبة المفروضة التي يدفعها المستهلك، ولكن الفرق أن الضريبة تنفق للمصلحة العامة، أما هذه الجزئية التي يفرضها مالك الأرض فتنتفق على المصلحة الخاصة.

⁴ - محمد عزيز (1966) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

الأرض قد تغل ريعا حتى ولو كانت متساوية الخصوبة أو انعدام التفاوت بينهما في هذه الصفة. وهو يعتقد أنه متى زرعت الأرض كلها في بلد ما فإنها في مجموعها تغل ريعا. فلو افترضنا أن الطلب يزيد عن العرض لكان هذا وحده كافيا في هذه الحالة لأن يرفع ثمن القمح مثلا عن تكاليف انتاجه، وعندئذ تظفر أقل الأرض خصوبة بربيع مع العلم بأن هذه الحالة نادرة جدا في الأرض ولكنها قد تحدث في حالة المناجم أو قد يكون مرجع الربيع عندئذ إلى القيمة التي تستمدتها السلعة من ندرتها، هذه الندرة التي تعمل على ارتفاع الأسعار على مستوى تكاليف الإنتاج لا إلى الإضرار لاستخدام أرض أقل خصوبة الأمر الذي يمكن تطبيقه على جميع أنواع الربيع التفاضلي¹.

وقد وسع ستيفارت ميل مفهوم الربيع إلى ميادين أخرى غير الأراضي الزراعية المتفاوتة الخصوبة، أو في قريها أو بعدها من السوق، وأهمها:²

- استخدام الأراضي في غير الزراعة كاستعمالها مثلا للسكن أو بناء مصانع، فإذا كانت داخل المدينة أو في إمكان مزدحمة فإنها تعطي ريعا يفوق ما تعطيه قطعة معادلة من الأرض في قرية صيرة أو بعيدة عن العمران.
- حالات الربح الإضافي في المعاملات الصناعية، كأن توجد لأحد براءة اختراع أو امتياز خاص يتيح له تخفيض تكلفة انتاجه.
- المناجم التي تستخرج منها المعادن، أو الفحم، أو الأحجار الثمينة وما أشبهه، فهذه المناجم تختلف كثيرا في خصبتها، أي أنها تعطي مقادير متفاوتة كثيرا من الناتج باستخدام مقدار واحد من العمل ورأس المال، وجميع المناجم المتفوقة في الناتج على أسوأ المناجم سوف يكون لها ربيع يساوي الزيادة في الناتج، ومن الواضح أن قيمة الناتج سوف تتحدد بتكلفة الإنتاج المستخرج من أسوأ المناجم.

رابعا- الربيع عند الإشتراكيين (الماركسية): تناولت المدرسة الإشتراكية* وعلى رأسها كارل ماركس*³، والذي يعتبر رائدا لها موضوع الربيع، والذي يسميه كارل ماركس بـ"الناتج الزائد"⁴، وربط كارل ماركس الربيع بالإنتاج الرأسمالي، وهذا بعد افتراضه أن الزراعة تخضع لنمط الإنتاج الرأسمالي شأنها شأن الصناعة في ذلك، فالإنتاج الرأسمالي في نظره هو خلق لقيمة زائدة أو لفائض القيمة وليس مجرد إنتاج لسلعة معينة فقط، بحيث يتولد هذا الفائض خلال عملية الإنتاج الزراعي بعمل

¹ - زكريا محمد بيومي، خالد سعد زغلول حلمي (1993-1994)، مبادئ الاقتصاد في الفكر الاقتصادي ونظريات الإنتاج والتمن والتوزيع، الولاء للطبع والتوزيع، المنوفية، مصر، ص 542.
² - محمد عزيز (1966)، مرجع سبق ذكره، ص 171.

* الماركسية هي تسمية التي تطلق على الإشتراكية العلمية، بوصفها التتمه المباشرة لمثلي الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الإنجليزي والإشتراكية الفرنسية
* ولد كارل ماركس سنة 1818 ببروسيا، وكان ماركس مفكرا حرا، رديكاليا ومتشككا، بحيث كان شعاره المفضل هو (يجب الشك في كل شيء)، من أعظم أعماله كتاب "رأس المال" وهو نتاج رائع للخيال البشري، وخلق أدي مبهر، بالإضافة إلى نقد ثاقب للاقتصاد السياسي. كان ماركس قدرة غير عادية على فهم الطبيعة المتناقضة للرأسمالية، كما نجد أن ماركس قد كتب عن العولة قبل 120 سنة من ظهور المصطلح. توفي ماركس سنة 1883.

³ - Gamble, Andrew (2003) "Karl Marx." RSA Journal, vol. 150, no. 5509, Royal Society for the Encouragement of Arts, Manufactures and Commerce, p 58, <http://www.jstor.org/stable/41379432>. Accessed 14 Apr. 2022.

⁴ - كارل ماركس (1985)، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول: عملية إنتاج رأس المال، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، الإتحاد السوفياتي، ص 38.

العمال المستأجرين لزراعة الأرض، وذلك بعد أن يقوم مالك الأرض بتأجير أرضه إلى الرأسمالي المزارع (أي الشخص الذي يملك رأسمال) والذي يقوم بدوره بتأجير العمال من أجل زراعة هذه الأرض وبالتالي فإن العمال الأجراء هم من ينتجون فائض القيمة بعملهم، بحيث يذهب هذا الفائض إلى الرأسمالي المستأجر الذي يحتفظ بجزء منه والجزء الآخر إلى مالك الأرض¹، ويعتبر هذا الجزء هو الربع، و اعتبرت الأرض الخصبة هنا شرط ملائم لنمو أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبالتالي فالربع عند كارل ماركس هو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ينتجه عمل العمال المستأجرين، وهنا يقول كارل ماركس: " إن كل ربع أرض عبارة عن فائض القيمة، ومنتج فائض العمل " وهو الجزئية التي تدفع لمالك الأرض على حد تعبيره وهو ما يعرف بالربع العقاري، ويقول لينين في هذا الصدد: " تفترض نظرية الربع انقسام المجتمع تماما إلى ملاك ورأسماليين وعمال أجراء، هذا هو مثل الرأسمالية الأعلى ولكنه ليس حقيقتها"².

وفي تحليله للربع ينطلق كارل ماركس أولا بتوضيح التفرقة بين الربع العقاري الإقطاعي (قبل الرأسمالية) والربع العقاري الرأسمالي، فالربع العقاري الإقطاعي مصدره الزراعة التي كانت تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي للإنسان بحيث يكون هنا الربع العقاري هو الشكل الأساسي للنتائج الاجتماعية الفائض، ويتمثل في كل من: عمل السخرة، الربع العيني، الربع النقدي (المالي)، بحيث يُنتج هذا الربع منتجون زراعيون يقومون باستخدام وسائل إنتاج خاصة بهم بالإضافة إلى امتلاكهم على الأقل لحق استعمال الأرض الذي يتكون مقابله عن جزء من عملهم (السخرة) أو من إنتاجهم (الربع العيني) لملاك الأراضي، ويكون هذا التقسيم للنتائج الزراعي إلى إنتاج ضروري وإنتاج فائض (الربع العقاري) كليا خارج السوق، أما فيما يخص الربع النقدي فهو شكل جديد للربع العقاري وهو عبارة عن تحول للربع العيني وهذا عن طريق بيع المزارعون لبيع جزء من إنتاجهم من أجل الحصول على أموال من أجل دفعها لملاك الأراضي وبالتالي سمي هذا الشكل الجديد للربع العقاري بالربع المالي، لكن في حالة ما إذا كان إنتاج السلع ضروريا لظهور الربع المالي، فإن هذا الأخير يظل برغم ذلك مستقلا كليا عن شروط السوق، وما يميزه هو كونه ثابت وبالتالي مستقل عن حركة الأسعار وعن حاصل مداخيل المنتج النقدية، الأمر الذي كان في صالح المزارعين فكلما بقي الربع ثابتا، استفاد المزارعون من كل فترة ترتفع فيها الأسعار الزراعية ارتفاعا كبيرا، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تعتبر الأرض عينها، في عصر الربع الإقطاعي، إلا بصورة استثنائية استثمار لرأسمال نقدي يفترض فيه أن يدر دخلا متناسبا مع هذا الرأسمال³.

وعليه نلاحظ أن الربع العقاري الإقطاعي يعبر عن علاقات الإنتاج بين طبقتين الرئسيتين هما: ملاك الأراضي والمزارعون، كما أن مالك الأرض يستولي على فائض القيمة بكامل .

¹ - أ.ليوتيف، الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة ودار الغد، بغداد، العراق، ص 127.

² - المرجع نفسه، ص 127.

³ - بن حمودة سكيبة (2014)، دروس في الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 341-342.

أما الربع العقاري الرأسمالي حسب كارل ماركس هو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يتحصل عليه مالك الأرض كونه الممثل القانوني للأرض التي تستعمل في إطار الإنتاج الرأسمالي استعمالاً ينتج عنه فائض القيمة، والذي يكون بمثابة دخل له، غير أنه غير مكتسب، وسبب ذلك أن هو أن مالك الأرض لا يشارك في عملية الإنتاج ولا يبيع قوة عمله¹، كما نجد أن الربع العقاري الرأسمالي يعبر عن العلاقة بين ثلاث طبقات هي: ملاك الأراضي، الرأسماليين الزراعيين " مستأجري الأراضي"، العمال الزراعيين الأجراء.

وفضلاً عن ذلك فالربع يمثل شيئاً فوق متوسط فائض القيمة الذي يتوقعه المزارع الرأسمالي، شأنه في ذلك شأن أي رأسمالي آخر، الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله. وذلك كون أن المنافسة تؤدي إلى مساواة معدل فائض القيمة في فروع الإنتاج المختلفة التي تستخدم كميات متساوية من رأس المال*، فإن الملكية الخاصة للأرض (التي توجد، أي الأرض، طبيعياً بكميات محدودة) تحول دون التدفق الحر لرأس المال في الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة إلى النشاطات الأخرى، فوجود الأرض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للمزارع تجعل نت الصعب تدفق رؤوس الأموال في الزراعة، ينتج عن ذلك أن معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاط الأخرى. ولكن هذا لا يعني أن الزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة تذهب إلى المزارع الرأسمالي*، وإنما تذهب إلى مالك الأرض لما لملاك الأرض من احتكار للملكية الذي يمكنهم من الحصول عليها في شكل ربح²، وهنا يمكن القول أن فائض القيمة في ظل النظام الرأسمالي يتوزع بين مستأجري الأراضي، وملاك العقارين.

إذن فالربع العقاري الرأسمالي هو كل دخل ينشأ لملاك الأراضي نتيجة احتكار ملكية العقار، كما أنه يمثل جزءاً مقتطعاً من فائض القيمة الناتج عن العمل أو عن طريق أي مجهود للإنسان، وفي هذا الصدد قسم كارل ماركس الربع العقاري الرأسمالي إلى شكلين هما: الربع التفاضلي (الفرقي) والربح المطلق الذي صاغه كارل ماركس عند انتقاده لنظرية ريكاردو في الربع والتي تتعارض مع نظريته في أمرين رئيسيين وهما: مفهوم القيمة المستعملة للعمل، ومفهوم الحدية المتعلقة بالأرض³. ويعتبر كل من الربع التفاضلي والربح المطلق المكونان الأساسيان في نظرية الربح عند كارل ماركس، بحيث تبنى نظرية الربح التفاضلي استناداً لأفكار الاقتصاديين الكلاسيك مثل: آدم سميث ودافيد ريكاردو والذي كان له الفصل في توضيح نظرية الربح عامة والربح التفاضلي خاصة، إلا أن كارل ماركس لم يكتفي عند هذا الحد وحاول من تطوير مفهوم الربح

¹ - بن حمودة سكينه (2014)، دروس في الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 345-346.

* إذ تسمح المنافسة بانتقال رأس المال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة إلى الفروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة، وذلك حتى يتم التساوي.

* وهو الذي يستأجر الأرض من مالكيها ويستخدم عمل الأجير في زراعتها بقصد تحقيق الربح النقدي.

² - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سبق ذكره، ص 458.

³ - Dick Bryan (1990), "Natural" and "Improved" Land in Marx's Theory of Rent, Land Economics, Vol. 66, No. 2, p 176, <http://www.jstor.org/stable/3146367>, Accessed:17/07/2022.

التفاضلي بشكل أكبر في الكثير من المواقف المختلفة.

لقد انطلق كارل ماركس في دراسة وتحليل الربيع التفاضلي من الفرضية القائلة أن أسوأ الأراضي (الأراضي الأقل خصوبة) لا تدر ريعاً، أو بتعبير آخر هو أن الربيع يدفع نتيجة استخدام الأراضي التي تكون تكاليف الإنتاج فيها أقل من تكاليف الإنتاج في الأراضي الأكثر سوءاً؛ وفي هذه الظروف يتم الحصول على ربح فائض يتم تحويله إلى ريع ومن أجل ذلك افترض كارل ماركس أن P هو السعر العام للإنتاج المنظم للسوق، فإن P تتطابق مع منتج أسوأ أرض A مع تكاليف إنتاجها، ففي هذه الحالة هنا الربيع يساوي صفراً. وأن P' تمثل تكاليف الإنتاج للأرض B الأكثر خصوبة من A وبما أن $(P' > P)$ ؛ مما يعني أن P يدفع أكثر من سعر الإنتاج الفعلي لمنتج فئة الأرض B . كما افترض أن $(P - P' = d)$ ؛ فإن d هي فائض P على P' ، وهي تمثل فائض الربح الذي حققه مستأجر الأرض B ؛ وبالتالي تتحول إلى الربيع المستحق الدفع لمالك الأرض. وبطريقة مماثلة افترض كارل ماركس أن P'' يمثل تكاليف الإنتاج للأرض C الأكثر خصوبة من A و B ، وإن $(P - P'' = 2d)$ ؛ يتم تحويل هذين $2d$ إلى ريع. أما الأرض D وهي الأكثر خصوبة من C حيث P''' تمثل تكاليف الإنتاج فيها؛ و $(P - P''' = 3d)$ حيث أن $3d$ تمثل مقدر ريعها¹. ويرجع مرة أخرى لينفي الفرضية الأولى الخاصة بأن الأرض الرديئة A أنها لا تدر ريعاً، وافترض بدلها أنها تقدم ريعاً يساوي r ، وفي هذه الحالة تم الحصول على نتيجتين وهما²:

أولاً - عدم تكافؤ تكاليف إنتاج منتج الأرض A مع سعر بيعه في السوق، المقدر بـ $P+r$ ، بمعنى أن r يمثل مقدار الربح الواجب دفعه من طرف المزارع، فهو مقدار غير متقطع لا من الأجور أو من متوسط الربح، بل ينتج عن طريق الفرق الحاصل بين سعر السوق وتكاليف الإنتاج؛

ثانياً - يؤدي تغيير تكاليف إنتاج منتج الأرض A في هذه الحالة جوهرياً، فإن ذلك لا يلغي قانون الربيع التفاضلي بأي حال من الأحوال. لأنه إذا كان سعر منتج الأرض A ، وبالتالي سعر السوق العام يساوي $P+r$ ، فإن سعر الفئات B ، C ، D ، سيكون أيضاً $P+r$. كما هو مبين أسفله:

$$\text{ربح الأرض } B \text{ يساوي } (P+r) - (P'+r) \text{ أي } d$$

$$\text{ربح الأرض } C \text{ يساوي } (P+r) - (P''+r) \text{ أي } 2d$$

$$\text{ربح الأرض } D \text{ يساوي } (P+r) - (P''' + r) \text{ أي } 3d.$$

وعليه فالربح التفاضلي عند ماركس هو الزيادة في الربح بالنسبة للربح المتوسط، أي فائض الربح الذي يتم الحصول

¹ - Karl Marx (1976), Le Capital (Critique de l'économie politique), Traduction de Mme.Cohen-Solal et de M. Gilbert Badia, Livre III, Le procès d'ensemble de la production capitaliste, Editions Sociale, Paris, France, p p 682-683.

² - كارل ماركس (1985)، مرجع سبق ذكره، ص 873.

عليه في الزراعة التي تكون فيها ظروف الإنتاج أكثر ملاءمة بالنسبة للربح المتوسط. فهو يمثل الفرق بين السعر العام للإنتاج كما تحدده أوضاع الإنتاج على الأراضي الرديئة و تكاليف الإنتاج على الأراضي المتوسطة والأراضي الأكثر خصوبة¹.

ومن خلال ذلك نلاحظ أن ماركس قد توصل من خلال تحليله لنظرية الربيع التفاضلي إلى أن الأرض الرديئة تدر ريعاً؛ وأن سبب هذا الربيع هو ارتفاع السعر في السوق، وبالتالي فقد عاكس ريكاردو في تحليله لنظرية الربيع الفرقي والتي خلصت إلى أن الأراضي الرديئة لا يترتب عن استخدامها أي ريع، على الرغم من استخدام نفس الكميات من رأس المال في جميع الأراضي التي افترض أن لها نفس المساحة، غير أنها تؤدي إلى نتائج مختلفة من حيث اختلاف مقدار الربيع وهذا نتيجة الاختلاف في خصوبة التربة وموقع الأرض عن السوق، وهذا ما تم توضيحه سابقاً.

ونتيجة لذلك يرى ماركس أنه وبرغم الاختلاف الموجود بين الأراضي المختلفة سواء من حيث الخصوبة أو الموقع، بما في ذلك الرديئة منها، مادامت خاضعة للملكية الخاصة، على الحد الأدنى من الربيع، بحيث أن هذا الحد الأدنى الأساسي الذي يلزم دفعه كريع بالنسبة لكل الأراضي يسمى الربيع المطلق، والذي ينتج عن احتكار ملكية الأرض². ولتحديد مقدار هذا الربيع اقترح كارل ماركس وجود شرطين لذلك³: فكان الشرط الأول هو أن التركيب العضوي لرأس المال في الزراعة يجب أن يكون أقل من المتوسط الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء المزيد من فائض القيمة. فهنا كان يُعتقد أن الفجوة الإيجابية بين قيمة وسعر الإنتاج هي التي سمحت لأصحاب الأراضي بالمطالبة بالربيع، وعلى أي حال، فإنه لا يزال من الناحية النظرية يرى كارل ماركس أن قيمة المنتجات الزراعية لا يمكن أن ترتفع عن سعر إنتاجها إلا على هذا الأساس؛ أي أن فائض القيمة الذي ينتجه في الزراعة رأس مال بحجم معين، أو ما يأتي لنفس الشيء، بفائض اليد العاملة الذي يحركه ويأمر به (أي مجموع اليد العاملة المعيشية المطبقة)، أكبر من رأس مال كبير بنفس القدر من متوسط التكوين الاجتماعي. لذلك فإن هذا الافتراض ضروري لظهور هذا النوع من الربيع. أما الشرط الآخر الضروري لوجود هذا الربيع هو قوة ملكية الأرض. وعليه فقد اعتقد ماركس أن كلا من انخفاض سعر لسوق الذي يصاحبه الطلب على المنتجات الزراعية وملكية الأرض كانا شرطين أساسيين لوجود الربيع المطلق. وهذا يعني أن الربيع المطلق ينشأ عندما تكون هناك فجوة إيجابية بين قيمة وسعر الإنتاج، ويطالبها ملاك الأراضي بوعي بالقوة الاحتكارية على أراضيهم. وعليه أرض أخرى

¹ - نجاة محمد عبيد (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

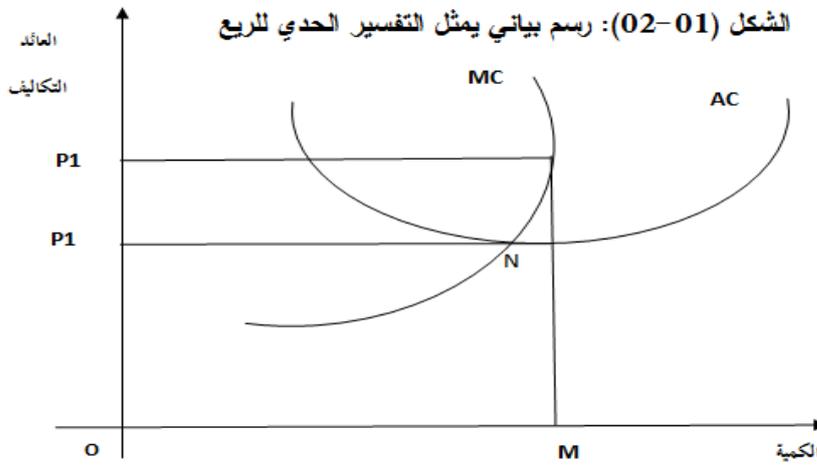
² - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سبق ذكره، ص 459.

³ - Joon Park (2011), Spatial analysis of housing markets with land rent theory of political economy: the cases of London, Seoul and Los Angeles, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy The Bartlett Faculty of the Built Environment, University College, London, pp 50-51.

في الخصوبة أو الموقع، فالربع المطلق يحصل عليه كل ملاك الأراضي، غير أن مالك الأرض الرديئة فلا يحصل إلا على هذا الربع، في حين أن مالك أحسن الأرض فيحصل على ربع إضافي يسمى "بالربع الفرقي"، الذي ينتج عن احتكار استخدام أرض تفوق أرض أخرى في الخصوبة أو الموقع¹.

خامساً- الربع عند النيوكلاسيك (الحديين): تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية كامتداد للمدرسة الكلاسيكية، إلا أنهما يختلفان في طريقة تحليل الظواهر الاقتصادية إضافة إلى استعمالهما للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، والذي استعمله ريكاردو في تحليل نظرية الربع، ولذا نجد أن النيوكلاسيك استعملوا نفس أسلوب ريكاردو ومالتس في تحليل نظرية الربع، لكن بالشكل الذي يتناسب مع النظرية الحدية، بحيث يستمر المنتج الزراعي في الإنتاج حتى تتعادل التكاليف الحدية مع العائد الحدي، وهذا ما يفسره الشكل التالي:

الشكل (01-02): رسم بياني يمثل التفسير الحدي للربع



المصدر: محمد مدحت مصطفى (2012)، الموجز في علم الاقتصاد، دار الكتب والوثائق المصرية، الطبعة الثانية، مصر، ص 202.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المحور الأفقي يمثل الكمية المنتجة، في حين يمثل المحور العمودي كل من نفقات الإنتاج والعائد، بينما يمثل المنحنى (MC) التكاليف الحدية، والمنحنى (AC) التكاليف المتوسطة.

فعند الثمن OP_2 يكون العائد الحدي ممثلاً بالخط NP_2 الذي يتقاطع مع منحنى التكاليف الحدية MC عند النقطة N ، وفي هذه الحالة تصبح كمية التوازن هي MO . كما أن نقطة التكاليف المتوسطة تتحدد بتقاطع الخط العمودي الساقط من النقطة N إلى المحور الأفقي، عندما يتقاطع مع التكاليف المتوسطة عند A ، أما المستطيل $MONP_2$ يمثل إجمالي العائد من بين المنتجات، والمستطيل $OMAP_1$ يمثل جملة التكاليف المتوسطة. وبطرح جملة

¹ - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سبق ذكره، ص 459.

التكاليف من إجمالي العائد يتبقى المستطيل P_1ANP_2 وهو ما يمثل حجم الربيع الاقتصادي. أما في حالة ما إذا تساوت جملة التكاليف المتوسطة مع إجمالي العائد فإن ذلك يعني اختفاء مستطيل الربيع، وبالتالي نصبح إزاء أرض حدية لا ربعية.¹

وهنا يمكن القول أن فكرة الربيع لدى النيوكلاسيك لم تقتصر على الأرض فحسب كما فعل الكلاسيك من قبلهم، وإنما امتدت لتشمل كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة مثل الأرض، بحيث يدفع الربيع لندرة الأرض التي توجد بعرض يكاد يكون منعدم المرونة، كما يدفع أيضا حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض متجانسة تجانسا تاما سواء من حيث خصوبة التربة أو من حيث موقعها في السوق، فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر الربيع وإنما يثير فرقا في الربيع الذي يدفع للأراضي التي تختلف فيما بينها، وبما أن الربيع هو ما يدفع لعنصر إنتاج الأرض ذي العرض منعدم المرونة، ومن هنا كف الربيع في نظر المدرسة الحدية على أن يكون ظاهرة تنتمي إلى المجال الزراعي فقط، وهنا أصبح الربيع العقاري مجرد مثال توضيحي لوجود أنواع من الربيع الاقتصادي يدفع لكل عناصر الإنتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة، وبالتالي يصبح الربيع ظاهرة ناتجة عن انعدام مرونة عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لثمنه، فانعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع إلى أن بعض العناصر لا يتجدد انتاجها على الإطلاق أو لا يتجدد انتاجها إلا في حدود ضيقة.² ومن بين الاقتصاديين الذين أثاروا مسألة الربيع في هذه المدرسة نجد ألفريد مارشال والذي أخذ بالتحليل الريكاردي في هذه المسألة، إلا أنه ذهب إلى أبعد من ذلك في توسيع النظرية الكلاسيكية في الربيع، إذ اعتبر مارشال الربيع هو كل ما يدفعه المستأجر لمالك الأرض دون التفرقة بين نفقات الإنتاج وبين القيمة الصافية السنوية للثروة، كما نوه مارشال إلى أن الدخل الذي تدره الأراضي هو نفسه الدخل المحصل عليه من جراء استعمال الآلات والمكانات، مما أهله بأن يصنف في خانة الأرباح³، ومن هذا التصور يقدم مارشال فكرة شبه الربيع⁴ على جميع المداخل التي يتم الحصول عليها نتيجة استخدام الآلات التي هي من نتاج الإنسان، كما عرف مارشال الربيع على أنه "دخل الأرض المتأني من هدايا الطبيعة المجانية"⁵، وبالتالي فشبه الربيع هو مصطلح استعمله مارشال ليميز به بين العائد الذي تكتسبه عناصر الإنتاج من هذا

¹ - محمد مدحت مصطفى (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² - محمد دويدار (1985)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سبق ذكره، ص 460-459.

³ - Alfred Marshall (1890), Principes d'économie politique, Livre VI, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan et F. Savinien-Bouyssy, publiée à Paris en 1906, PP 126 -127.

*شبه الربيع هو ذلك العائد الذي يعتبر ريعا في الفترة القصيرة وثمنا تحويليا في الفترة الطويلة، ويعتبر أيضا ذلك الفرق بين الربح العادي والربح الغير عادي.

⁴ - عبد المنعم راضي (2003)، مبادئ الاقتصاد (تحليل كلي وجزئي)، ج 1، مكتبة عين الشمس، مصر، ص 401.

⁵ - Peter C. Dooley, Marshall's Parable of the Meteoric Stones: Rent, Quasi-Rent and Interest, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 50, No. 2, 1991, p197.

النوع، وعن مكاسب الأرض ودلالة على أنها مكاسب مؤقتة تختلف في الفترة الطويلة¹.

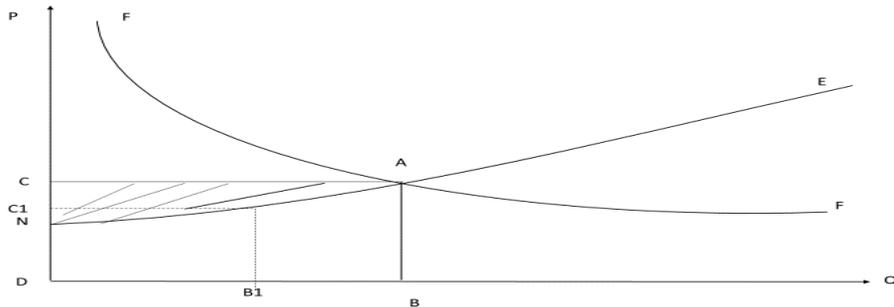
المطلب الثالث: التحليل الحديث لمقاربة الربيع (تعميم فكرة الربيع).

لم يعد مفهوم الربيع قاصراً على الأراضي والمناجم فقط، بل امتد هذا المفهوم وتوسع فيما بعد باسم الربيع الاقتصادي والذي يعتبر فائضاً، لأنه ينجم عن تفاعل قوانين العرض والطلب، ولا يمثل عوضاً عن تكلفة أو جهد مبذول إلى أنواع أخرى من الفائض الذي يشبه ربيع الأرض الزراعية، فحيثما كان عنصر الإنتاج يكسب أكثر من سعر عرضه فإن جزءاً من الدخل الذي يذهب إليه يتألف من ربيع اقتصادي. وتنشأ هذه الحالة عندما يزداد الطلب ولا يستطيع العرض أن يستجيب على نحو كامل لزيادة الطلب².

فإمعان النظر يكشف عن وجود الربيع في دخل سائر العناصر وليس دخل مالك الأرض فقط، ومن هنا كان قول مارشال "أن ربيع أي دخل مالك الأرض إنما هو نوع خاص من جنس عام"³، ولبيان ذلك يجب علينا أن نمنع النظر لا على الأرض في مجموعها أو العمل أو رأس المال في مجموعه، ولكن علينا التركيز على مفردات كل عنصر من هذه العناصر، وهذا ما يوضحه الشكلين التاليين من خلال عرض حالتين، الحالة الأولى فيها ربيع اقتصادي لأن العرض لا يستجيب بشكل تام للطلب، والحالة الثانية عديمة الربيع لأن العرض فيها مرن تماماً.

أولاً- ظهور الربيع لأن العرض لا يستجيب بشكل تام للطلب: ويمكن تفسير هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): ظهور الربيع لأن العرض لا يستجيب بشكل تام



المصدر: محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 469.

نلاحظ من خلال الشكل السابق والذي يمثل منحنيات العرض والطلب لأحد عناصر الإنتاج. ويمثل سعر التوازن (DC) و إن عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج هو (DB) وإن مجموع المكاسب تساوي المساحة (DC AB) والتي تمثل (السعر \times p) عدد الوحدات (Q) وأن جميع العنصر تقبض مكافأة متساوية، وهي (DC).

¹ - إسماعيل محمد هاشم (1972)، مرجع سبق ذكره، ص 422.

² - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مبادئ الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، ص 468.

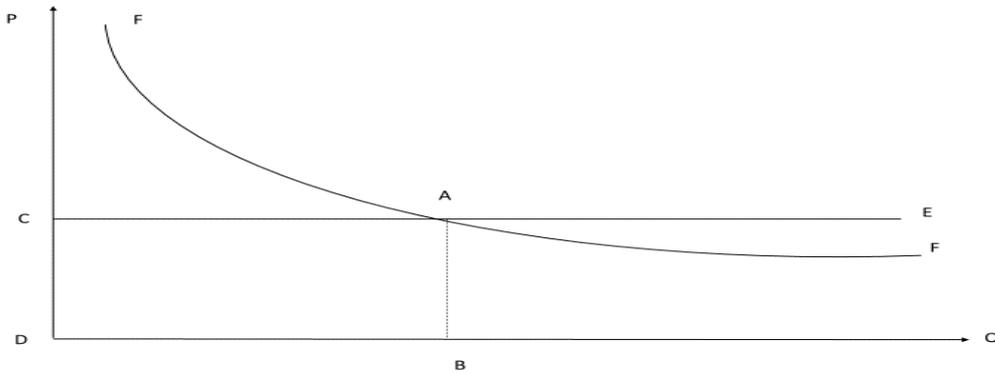
³ - سعيد النجار (1973)، مرجع سبق ذكره، ص 168.

على أن جميع الوحدات من هذا العنصر، عدا الوحدة الأخيرة التي استخدمت، كانت مستعدة لتقديم خدماتها بأسعار تقل عن (DC) فمثلا الوحدات (DB1) تكون متاحة للمنشآت بسعر يعادل (DC1) وإذا افترضنا أن منحنى العرض يتجه إلى الأعلى (أي أنه ليس ذا مرونة تامة) فإن زيادة الطلب سوف تفضي إلى رفع الربيع لجميع تلك العناصر التي كانت مستخدمة من قبل بالسعر الأصلي.

إن المساحة المظللة (NAC) هي عنصر الربيع الاقتصادي في مجموع المكاسب. والمساحة (DNAB) تمثل مجموع مكاسب الانتقال (ثمن العرض - المكاسب اللازمة لإبقاء العنصر في مكانه وعدم انتقاله إلى مشروع آخر). والوحدة الأخيرة المستخدمة من عنصر الإنتاج هي وحدها التي لا تحصل على ربيع، لأن السعر (DC) هو سعر العرض لهذه الوحدة الأخيرة¹.

ثانياً: انعدام الربيع لأن العرض مرن تماماً بالسعر السائد: ويمكن تفسير هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04): انعدام الربيع لأن العرض مرن تماماً بالسعر السائد



المصدر: محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 470.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الحالة المعروضة فيها العرض من عنصر الإنتاج مرن تماماً، كالحالة التي يمكن أن يكون عليها المشروع الفردي، حيث توجد منافسة تامة في سوق عناصر الإنتاج. وعلى هذا الأساس يمكن للمنشأة أن تحصل على أي مقدار من عنصر الإنتاج المطلوب بالسعر السائد وهو (DC)، وعند الأسعار التي تقل عن (DC) لا يوجد عرض متاح للمنشأة. ومجموع مكاسب عنصر الإنتاج تمثل مجموع مكاسب الانتقال (الفرصة البديلة). وفي هذه الحالة إذا حصلت زيادة في الطلب فإنها لا تؤدي إلى ظهور أي ربيع اقتصادي. فالسعر (DC) هو الحد الأدنى من المبلغ الذي ينبغي أن يدفع كي يظل عنصر الإنتاج في مكانه ولا يترك المنشأة بقصد الانتقال إلى عمل بديل.²

ولتوضيح الفكرة أكثر نأخذ عنصر العمل كمثال على ذلك، فمفردات هذا العنصر ليست متجانسة فيما بينها تجانساً

¹ - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 469.

² - المرجع نفسه، ص 470.

تماماً، فإذا ركزنا النظر على عامل معين بمهارة معينة فإننا نجد أنه يستطيع عادة يقوم بالعمل في أكثر من صناعة واحدة، غير أن هذه الصناعات الممكنة ليست متساوية فيما تدره من دخل، بل أنها تتفاوت لقدراته الخاصة والظروف الخاصة بكل صناعة، وكذا ظروف العرض والطلب في كل وجوه النشاط الاقتصادي، فإذا تغيرت ظروف الطلب في صناعة أو أكثر فقد يؤدي ذلك إلى التغيير في مقدار الدخل والذي يؤدي بالعمال إلى الانتقال إلى عمل آخر في صناعة أخرى يكون فيها الأجر أكبر من الصناعة الأولى. ومن هنا يمكن أن نسمي الدخل الممكن تحقيقه في الصناعة الثانية بثمن التحويل «Transfer Price» إشارة إلى أنه الحد الأدنى الذي يتعين تحقيقه في الصناعة التي هو فيها وإلا فإنه يتحول إلى الصناعة التالية، وهنا نستطيع أن نرى عنصر الربع في دخل العامل.¹

إن الصفة المميزة التي لفتت نظر دافيد ريكاردو في دخل مالك الأرض هي اشتماله على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم في استمراره في الإنتاج، ويمكن لهذه الصفة أن تنطبق على الجزء من دخل العامل الذي يزيد عن ثمن التحويل يمثل فائضاً عن المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج. وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف الربع بأنه "الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلاً، وثن التحويل بالنسبة إليه، أو أنه الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلاً وما يمكنه الحصول عليه في الصناعة التالية للصناعة التي هو فيها من حيث ترتيب الدخل" وهذا ما يسمى بمرونة عرض العمل. وتطبيقاً لذلك إذا كان العنصر لا يصلح للعمل إلا في صناعة واحدة فإن ثمن التحويل بالنسبة إليه يكون صفراً، وبعبارة أخرى لا يكون ثمة بديل عن هذه الصناعة وهو مضطر للاستمرار فيها مهما انخفض الدخل الذي يحصل عليه² كما هو الحال في العمل الاختصاصي، والذي في الغالب ما يكون عديم المرونة تماماً، وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه العنصر يمثل ربعاً بالمعنى الاقتصادي للكلمة. وعليه فمقدار الربع الاقتصادي الذي يحتل أن يوجد في عائد العمل يتوقف بشكل واضح عن مرونة أو عدم مرونة عنصر العمل ومستوى الطلب.³

هذا التعريف للربع الاقتصادي يجعل منه ظاهرة عامة تلحق كل عنصر من عناصر الإنتاج وليس عنصر الأرض فقط كما كان يتصوره دافيد ريكاردو وسائر التقليديين. وطالما أن ما يحصل عليه العنصر يتجاوز ما يستطيع الحصول عليه في الصناعة البديلة إذ وجدت، يتساوى في ذلك أن يكون العنصر أرضاً أو عملاً أو رأس مال أو تنظيم⁴، فأرباح المنظم التي يحققها في ظروف عادية أو غير عادية أو بطريقة ظرفية تسمى "أرباحاً ربعية"⁵، وهذا ما أكدته بول سامويسون في الفصل الرابع عشر من كتابه "الاقتصاد" حيث قال "أن فكرة دفع الربع تنطبق على أي عامل إنتاج يكون عرضه ثابت، وليس

¹ - سعيد النجار (1973)، مرجع سبق ذكره، ص 168-169.

² - المرجع نفسه، ص 169-170.

³ - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 471.

⁴ - سعيد النجار (1973)، مرجع سبق ذكره، ص 170.

⁵ - محب خلة توفيق (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 213.

على الأرض فقط مثلاً لوحة دافينشي «الموناليزا» لوحة فريدة؛ فإذا أردت استخدامها في معرض، فإن عليك أن تدفع ربيع استخدامها المؤقت"، فالربيع الاقتصادي البحث عند سامويلسون هو ما يدفع مقابل استخدام عوامل الإنتاج ثابتة العرض.¹

إن فكرة تعميم الربيع وتحولها من كونها صفة خاصة بدخل مالك الأرض إلى كونها صفة عامة تنطبق على دخل كل عناصر الإنتاج، وهكذا حلت فكرة الفائض محل فكرة الربيع. إلا أن ربيع هؤلاء العناصر يختلف عن ربيع الأرض لأن ربيع عناصر الإنتاج هو ربيع مؤقت، فهو يضعف مع كبر الإنسان وقد يزول قبل زواله، ولذلك فهو يوصف بشبه الربيع تميزاً له عن ربيع الأرض الدائم.

إن الصفة المؤقتة لما سمي بشبه الربيع يمكن أن توجد كذلك في الصناعات الاستخراجية آبار النفط في العالم تختلف عن بعضها البعض بغناها وتكاليف استخراج. ويبيع النفط في السوق الدولية بسعر لا يقل عن تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى قوى العرض والطلب. والمراد بتكلفة الإنتاج تكلفة استخراج البرميل الواحد في أسوأ الظروف أي في البئر الحدية، بحيث أن جميع الآبار التي يتم استخراج النفط فيها بتكلفة تقل عن التكلفة الحدية تحقق ربيعا اقتصاديا².

¹ - بول آ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدياغ، الاقتصاد، ترجمة الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 277.

² - محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 472.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصادات الربعية

إن ظاهرة الربع من الظواهر القديمة التي تطرق إليها الاقتصاديون عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، إلا أنها عادة وبقوة على الساحة الاقتصادية خصوصاً مع بداية السبعينات نتيجة التغيرات الاقتصادية التي طرأت على معظم الدول التي تحتوي على وفرة في الموارد الطبيعية، وهذا بعد التأثيرات التي أحدثتها عوائد هذه الموارد (الربع) على جل الاقتصادات التي تعتمد عليها كمصدر وحيد لدخلها الوطني، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة هذه الاقتصاديات التي يسيطر عليها الربع، وهذا من خلال التطرق إلى مفهومها وأهم الخصائص التي تمتاز بها عن باقي اقتصادات الدول الأخرى التي تعتمد في دخلها على مصادر أخرى كثيرة ومتنوعة غير الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: إشكالية الاقتصاد الريعي والدولة الربعية

في الربع الأخير من القرن العشرين، ظهر مفهومي الدولة الربعية والاقتصاد الريعي، وهذان المفهومان من مفاهيم علم الاقتصاد السياسي، وعلى أثرهما برزت جدلية أيهما يولد الآخر، وتشبع هذان المفهومان بمبادئ اقتصادية أكثر منها سياسية، ونحن في هذا المطلب سنسلط الضوء على تلك المفاهيم في محاولة لتوضيحها بشكل بسيط وموضحين في ذلك العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الربعية.

أولاً- الاقتصاد الريعي: يعتبر الاقتصاد الريعي من المواضيع الاقتصادية التي كثر عليها الجدل على الساحة الاقتصادية، وهذا نظراً للاختلاف الكبير والجدل القائم حول مفهوم وطبيعة هذا النوع من الاقتصاد، والذي أصبح يمثل اقتصاد الكثير من دول العالم خصوصاً تلك التي تعتمد على مورد واحد في تمويل اقتصادها، إلا أنهم أجمعوا على خطورته والزامية التخلص منه نظراً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول، الأمر الذي قادنا إلى دراسة الاقتصاد الريعي من خلال التطرق إلى مفهومه وتحديد سماته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على الدول.

1- تعريف الاقتصاد الريعي: يعرف الفكر الاقتصادي الحديث الاقتصاد الريعي على أنه الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر غالباً ما يكون طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء أكانت فكرية أو مادية، وذلك فإن اقتصاد ذلك البلد يكون رخواً، إذ يعتمد المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أي اهتمام¹. كما يعرفه الباحث والمفكر الاقتصادي اللبناني جورج قرم، بأنه: "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدّر أرباحاً كبيرة دون أن يكون لصاحب الربع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فرداً أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية

¹ - صالح ياسر (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الفئانية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدرش إبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ص 04.

اعتبارية من القطاع العام؛ وسواء أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية¹، في حين عرفة الاقتصادي جيا كومو لوتشيانى بأنه²: "ذلك الاقتصاد المدعم بصورة جوهرية بمصرفات تنفقها الدولة، في حين أن الدولة نفسها تكون مدعمة بريح خارجي"³.

وبالتالي فإن وصف أي اقتصاد بأنه اقتصاد ربيعي، فإنه يشير في العادة إلى الأوضاع التي تسود عليها عناصر الربيع الخارجي، فالمصدر الخارجي للربيع يشكل أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الربيع، لأن الربيع الخارجي وخاصة إذا كان مهماً بالنسبة للناتج القومي فإنه يشير إلى تحويلات من القطاع الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة، ولذلك نستخدم إصطلاح الإقتصاد الربيعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الربيع الخارجي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية⁴، هذا بالإضافة إلى تعريف حازم الببلاوي الذي أعطى مفهوماً آخر للاقتصاد الربيعي على أنه: "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الجزء الأكبر من مداخيله وإيراداته على ربيع خارجية مستمدة أو مدفوعة من قبل فاعلين أجنبي شريطة أن تذهب هذه الربوع مباشرة للدولة"⁵.

كما نجد أن للاقتصاد الربيعي عدة أشكال، وهذا بحسب نوع الربيع الذي يتركز عليه بحيث نجد: ربيع الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض كريع المعادن، وريع النفط وهو النموذج الذي نجده في جل الاقتصاديات الدول العربية خاصة النفطية منها مثل الجزائر والكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق...إلخ، وهي دول تعتمد في اقتصادها بشكل شبه كلي على الربيع المتحصل من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية في شكل إيرادات مالية أو عن طريق الجباية النفطية.

إن تطور مفهوم الربيع أدى إلى عدم اقتصره فقط كما في السابق على الاقتصادات التي تحصل على جزء كبير من مداخيلها من الربوع الهايدروكربونية كالنفط والغاز مثلاً أو المعدنية الأخرى فحسب، بل أصبح يشمل كل الإيرادات التي تحصل عليها الدول عن طريق تقديم أو بيع الخدمات الأمنية والسياسية والسياحة بكافة أشكالها، ربيع الممرات وخطوط

¹ - غسان إبراهيم (2010)، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الربيعي في سوريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 36، العدد الأول، سوريا، ص 03
² - عدنان حسين يونس وآخرون (2015)، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 04، العدد 16، جامعة كربلاء، العراق، ص 111.

* يعتبر الربيع الخارجي أحد أنواع الربيع، وهو عبارة عن مدفوعات ربيعية تقدم من أشخاص أو حكومات في الدول المستلمة لهذه المدفوعات، وبهذا يمكن القول أيضاً بأنه الدخل المتأتي من الخارج ومن عملية غير إنتاجية بالمعنى الحقيقي للإنتاج، ويشمل كل من ربيع النفط والغاز إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما، وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً، وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

³ - نبيل جعفر عبد الرضا (2012)، مفهوم الدولة الربعية، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة والاقتصاد، العدد: 3631، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425>، تاريخ الولوج: 2018/01/19.

⁴ - محمد طرايش، السحنون مصطفى (2021)، التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الربيعي، الدول المصدرة للنفط نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 330، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.researchgate.net/publication/354386498>، تاريخ الولوج: 2021/10/24.

⁵ - سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين (2018)، الدولة الربعية والاقتصاد الربيعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 07، العدد الثاني، إقليم كوردستان، العراق، ص 64.

النقل الإستراتيجية، ريع السياحة، ريع المساعدات الخارجية، ريع الخدمات،.....إخ، وهذا ما أكده غسان محمود إبراهيم عندما قال: " ويتخذ الاقتصاد الريعي المعاصر قد اتخذ شكل اقتصاد الخدمات أو ما باتت يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعتبر القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الربعية . كما وأصبحت الأرباح الرأسمالية الكبيرة الوجه الآخر، أيضا للريع؛ خاصة أرباح الشركات متعددة الجنسية والاحتكارات الدولية، فضلا عن أرباح المضاربات العقارية والمالية في الأسواق المالية حيث إنّ ارتفاع قيمة الأوراق المالية ليس مرتبطاً، بالضرورة؛ بالنتائج الاقتصادية للشركات أو المؤسسات التي تعود إليها أو تصدرها. وتشكّل أرباح المضاربات الجزء الأكبر في الربح المالي وليس الجهد الإنتاجي".¹

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على مورد وحيد في تمويل الدخل الوطني، شريطة أن يكون هذا المصدر خارجيا، وأن لا يكون هناك دخل للجهد البشري في تكوينه لا بالزيادة أو بالنقصان، وأن تستفيد منه الدولة بشكل مباشر.

2- طبيعة الاقتصاد الريعي: إن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد على عوائد خارجية، تدار بمنهجية مركزية، ناتجة عن بيع أو تأجير موارد الدولة من دون وجود حاجة للإنتاجية الداخلية، مستنفدة موارد الأجيال القادمة حد الاستنزاف.² فطبيعة الاقتصاد الريعي تكمن في كونه اقتصاد غير منتج إلا في حدود قليلة، فهو يعتمد فقط على الربح الذي يتم الحصول عليه إما باستخراج أو بيع أو تصدير سلعة معينة، على عكس الاقتصاد المنتج الذي يعتمد على الكثير من عمليات الإنتاج المترابطة والتي يقودها الكثير من الأشخاص في تطوير تلك المواد إلى منتجات. لذلك، فإن اقتصاد المنتج هو في الأساس اقتصاد ديناميكي، يقود العملية الاقتصادية، والتي بدورها تقود أسلوب حياة المجتمع. لذلك يتسم الاقتصاد الريعي بحقيقة أن معدل نموه يعتمد على طلب الآخرين لتلك السلعة، ومتى تم الاستغناء عنها ينهار الاقتصاد والمجتمع القائم عليه، فالتاريخ مليء بأنماط مجتمعية ودول اختفت باختفاء الحاجة إلى المادة الخام المشكلة لاقتصادها الريعي هذا. وبهذا المعنى، يكون الاقتصاد الريعي أحادي البعد بالمقارنة مع الاقتصاد المنتج الذي له اتجاهات عديدة. فمن وجهة نظر اجتماعية، فإن الاقتصادات الربعية تسود في تكوينات فئوية التي تتمحور حول العشائر أو القبائل أو العائلات الممتدة الواحدة القائمة في اقتصادها على هذه السلعة أو تلك.

ونتيجة لذلك، فإن العلاقات الاجتماعية السائدة في نمط الإنتاج الريعي مغلقة بطبيعتها، ولكن في الاقتصاد الإنتاجي

¹ - غسان إبراهيم (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² - عبد الله سالم السلوم (2019)، رأي متخصص الإدارة في الاقتصاد الريعي (1-2)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://alqabas.com/article/5722174-12> تاريخ الولوج: 2022/07/30.

وعلى الرغم من اعتمادها على المؤسسات الاقتصادية لإدارتها وتحريكها، إلا أن هذه المؤسسات تعتمد على الأفراد الذين يمتلكون أسهما أو حصصاً أو يتقاضى مرتباً مقابل الانتماء إلى المؤسسة ، وبالتالي فإن الاقتصاد المنتج هو اقتصاد مفتوح يتوسع ويمتص رأس المال والسلع والأفراد¹ بعكس الاقتصاد الربعي. ولعلنا نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً نموذجاً لهذا النوع من الاقتصاد، والتي تسمى بالاقتصاديات الأحادية*، ويصاحب الطبيعة الربعية لاقتصادات هذه الدول انكشافها على العالم الخارجي، و لأنه عاجز تلبية الحاجات الأساسية للدولة، الأمر الذي يؤدي بالدولة من اللجوء إلى الاستيراد، مما يؤدي بها إلى الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية ، والذي تنجر عنها التبعية السياسية تضر بمبدأ السيادة ، ويجعل الأسواق المحلية مستنقعات خصبة، تحقق من خلالها الشركات الأجنبية أرباحاً ضخمة من خلال وكلائها المحليين، مما يساعد على تركز الثروة في يد القلة، وهي نفس الفئة المقربة من دوائر الحكم².

3- سمات الاقتصاد الربعي: لا يمكن الحكم على اقتصاد أي دولة ما بأنه اقتصاد ربعي إلا إذا استوفى السمات (الخصائص) التالية:

- اعتماد الدولة على الربع الخارجي في معظم إنتاجها القومي، بحيث يؤول هذا الربع أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة؛
- أن تكون الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشرة من هذا الربع الخارجي، فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود لا يلبث أن تؤدي إلى تركيز القوة السياسية في يدها في الوقت نفسه³؛
- إن الربع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الاقتصاد ولكنه يجب أن يكون النوع السائد؛
- يجب اشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الربع⁴.

4- الآثار الاقتصادية للاقتصاد الربعي: من أهم الآثار الاقتصادية التي يخلقها الاقتصاد الربعي نذكر⁵:

- إقامة صناعات متشابهة بين الدول المعتمدة على الربع، وهذا بسبب نقص العناصر اللازمة لتأسيس اتحادات اقتصادية، وكذا ضالة التبادل التجاري بينها، مما يؤدي إلى المنافسة والازدواجية في المشاريع الاقتصادية؛

¹ - طارق الجواهرة (2003)، الاقتصاد الربعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alvaum.com/articles/85149/>، تاريخ الزيارة: 2022/07/30.

* هي تلك الدول التي تعتمد في تمويل اقتصادها على محصول أو مورد واحد.

² - مبارك عبد الفتاح (2021)، اقتصاد الربع وانعكساته السلبية على السلم الاجتماعي، مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 29، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 1028.

³ عبد الله جناحي (2003)، العقلية الربعية و تعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 54-55.

⁴ - حامد عباس محمد المروك (2011)، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية، جامعة بابل، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=19916>، تاريخ الولوج: 2022/07/31

⁵ - الإدريسي أحمد (2018)، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، العدد 4، مركز فاطمة الفهريّة للأبحاث والدراسات، المغرب، ص 41-42.

- تشويه المؤشرات الاقتصادية وتحويل معظم الاستثمار إلى الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، الأمر الذي ساهم في خلق اقتصادات هشّة، وضرب للاقتصاد المنتج، هذا بالإضافة إلى تدهور مستوى الدولة ضمن الدول الصناعية المنتجة؛
- زيادة الاعتماد على الإيرادات الخارجية لتلبية الطلب مقابل إضعاف الإنتاج المحلي؛
- زيادة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية على حساب الدخل؛
- استخدام موارد الدولة المحدودة في نفقات وهمية أو غير مجدية بدلا من تلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد؛
- عدم توفر الإمكانيات الضرورية بشكل اللازم من أجل توفير الحاجات وتنفيذ المشاريع حيث: "يهتم الربع في الحصول على إيراداته من الأسواق"؛
- عدم منح الخزينة العامة الرسوم التي يجب أن تخصم من الأرباح الوهمية المحققة من المستفيدين من المزايا والتسهيلات الممنوحة من طرف الدول؛
- عدم توفر ظروف اقتصادية المساعد على استمرار مسيرة التكامل الاقتصادي.

ثانياً- الدولة الريفية: إن ظهور مصطلح الدولة الريفية على الساحة الاقتصادية في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وهذا بعد أن قام الكاتب الإيراني **حسين المهداوي** سنة 1970 باستعمال هذا المصطلح الذي نتج عن ربط ظاهرة الربع بالدولة في بحثه: "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريفية - حالة إيران - أسال الكثير من الخبر على الورق، وأحدث الكثير من النقاشات حول هذا الموضوع، خصوصا بعد ربط الربع بعوائد النفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال شرح ماذا نقصد بالدولة الريفية؟ وأهم المؤشرات التي تشير إلى أن هذه الدولة هي دولة ريفية.

1- تعريف الدولة الريفية: عرف حسين المهداوي الدولة الريفية على أنها: "الدول التي تتلقى على أساس منتظم كميات كبيرة من الربع الخارجي"¹. كما تبنت "روث فرست Ruth First" ذات المفهوم وقامت بتطويره وإيجاد أبعاد جديدة له في دراستين عن الحالة الليبية* بحيث اتبعت في تحديد طبيعة الدولة الريفية نفس الأفكار التي طرحها "المهداوي"، لكن الجديد الذي قدمته هو أن مثل هذه الدول تواجه صعوبات حقيقية في التنمية، كونها تتجه نحو الاندماج المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية، وكونها أيضا تعتمد على مصدر وحيد للدخل بدلا من الاعتماد على قاعدة اقتصادية متكاملة²، أما "لينين" فيقول أن الدولة الريفية هي دولة الرأسمالية الطفيلية المتفسخة، وأن هذا الظرف لن يمر دون تأثير على كل الأوضاع

¹ - Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in a Rentier State: The Case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), Studies in Economic History of the Middle East. London: Oxford University Press, p 428.

* ruth first, Libya: class and state in an oil economy- *Libya: The Elusive Revolution*

² - فتحي محمد البعجة (2006)، التطور الاجتماعي الاقتصادي لبناء السياسي العربي -دراسة مقارنة- في الاقتصاد السياسي العربي، الكتاب الأول من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، ص ص 515-516.

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلدان المعنية.¹

في حين يرى حازم البيلاوي بأن الدولة الربعية هي عبارة عن حالة خاصة من الاقتصاد الربيعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الربيع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة قليلة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الربعية على الغالبية من السكان، وهكذا نجد أن فكرة الدولة الربعية تقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة وتوزيعها أو استخدامها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن خلق الثروة (الربيع) هو سبب أو محرك النشاط الاقتصادي، في حين أن استخدام الثروة وتوزيعها هو نتيجة لذلك.²

وفي حالة الدولة الربعية فإنه يوجد هناك فئة محدودة من المجتمع فقط هي من تحصل على عناصر الثروة (الربيع الخارجي) بشكل مباشر في حين يقتصر دور الأغلبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، وهذا كون أن ما ينشأ عن ذلك من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد اعتمادا كبيرا على المصدر الأساسي للثروة، وبالتالي لا يمكن اعتبار أي دولة على أنها دولة ربيعية إذا شارك عدد كبير من المواطنين في توليد الربيع الخارجي، بل نكون هنا بصدد اقتصاد ربيعي، وليس دولة ربيعية، كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية، وأساس الربط بين اصطلاح الدولة الربعية وبين دور الأقلية في توليد الربيع الخارجي يرجع إلى أن هذا الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي في معظم الأحيان إلى أن تصبح الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الربيع الخارجي.³

كما تساهم الدولة الربعية في خلق عقلية خاصة تسمى بالعقلية الربعية، بحيث أن ما يميزها هو نظرتها الخاصة للعائد وبخاصة انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر، فالعائد لا يمكن أن يكون سوى رزقا أو حظا أو صدقة، وليس جزء من نظام إنتاجي، فالعقلية الربعية تنظر إلى الربيع على أنه عملا منفصلا يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر، وهنا يظهر التعارض بين العقلية الربعية والإنتاجية، فالأخيرة تؤمن أن العائد أو المكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم، وكجزء على الجهد أو مقابل تحمل المخاطر.⁴

وتعتمد الدولة الربعية في تحصيل إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يستخرج من الأرض، و تعتمد عليها بنسبة كبيرة، مما يعني أنه لا يوجد فيها نشاط اقتصادي، أو أن هناك بشكل هامشي عمليات اقتصادية إنتاجية، كما أن

¹ - طالب حسين حافظ (2019)، لعة الموارد النفطية والتجربة النرويجية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، الجامعة العراقية، العراق، ص 04.

² - حازم البيلاوي (1987)، الدولة الربعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 68.

³ - مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

⁴ - عبد الله جناحي (2003)، العقلية الربعية و تعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 54-55.

الموارد التي تغذي حياة الدولة والمجتمع لا تعتمد على الضرائب، بل على إيرادات الربع¹.

ومن هذا المنطلق فإن الدولة الريفية تعتمد في تسيير أمورها الاقتصادية على تشكيلة متنوعة من الدخل الريفي الخارجي (ريع النفط، ريع الموقع " مثل رسوم المرور بقناه السويس"، ريع الصادرات المعدنية، تحويلات العاملين بالخارج، دخل حافظة الاستثمارات الخارجية)، وكما هو معروف جيداً فإن جميع أنواع الربوع الخارجية والتحويلات " من جانب واحد" كالممنح والمعونات والهبات والتحويلات تولد آثاراً مضاعفية (**Multiplicative Effects**) على اقتصاد المستقبل لهذه الأموال، ونتيجة لذلك اقترح البروفيسور توما ستوفر (**Thomas Stuffer**) مضاعفاً جديداً، أسماه " بمضاعف الدخل الريفي" (**Rentier-income multiplier**)، لقياس الأثر الكامل لاعتماد الدولة الريفية على الربوع الخارجية والتحويلات من جانب واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا "المضاعف الريفي" يشبه " المضاعف الكنزي" المعروف في التحليلات الاقتصادية المعاصرة، فهو يوضح كيف يؤدي الحقن الأولي (**initial injection**) للربع الخارجي إلى زيادة أكبر في حجم الطلب الفعال، وكيف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم الدخل الوطني القابل للتصرف بشكل يفوق حجم الحقن الأولي².

واستناداً إلى ما سبق، فقد تولت الدول التي يهيمن عليها الربع عملية توجيه دخل الربع أو جزء من الإنفاق إلى الفئات الاجتماعية من خلال ما يسمى ببرامج الإنفاق العام، وبالتالي أصبح احتكار الأنظمة الحاكمة للثروة والسلطة مقابل توفير الوظائف والخدمات الصحية والتعليم والإسكان والتوظيف للمجتمعات، بشكل مجاني أو شبه مجاني في إطار عملية مقايضة سياسية، بمعنى لآخر أصبحت الدولة تسهر على تلبية جميع حاجات المواطن وتكفل به وبالتالي أصبحت تحتاج إلى سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسة اقتصادية متكاملة على حد تعبير "جياكومو لوشيانى"³.

2- مؤشرات الدولة الريفية: تشير الدراسات إلى مجموعة من مؤشرات الدولة الريفية، نذكر من أهمها مايلي:

- لا يشترك في توليد هذا الربع (الثروة) سوى عدد قليل من السكان، في حين لا يشارك معظمهم إلا في توزيعه أو استخدامه⁴.

¹ - سلام جبار شهاب (2012)، الدولة الريفية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، مجلة أبحاث العلوم السياسية، المجلد (2012)، العدد 21، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 139.

² - محمود عبد الفضيل (1987)، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريفية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 98.

³ - محمد عز العرب (2010)، الدولة الريفية، مفاهيم الأسس العلمية، العدد 65، السنة السادسة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ص 14.

⁴ - Beblawi, Hazem (1987), The Rentier State in the Arab World, Arab Studies Quarterly, vol. 9, no. 4, p 384, JSTOR, <http://www.jstor.org/stable/41857943>. Accessed :05 /08/2022.

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي؛
- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الربعية من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80% ؛
- الاعتماد على الربع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه¹.

ثالثا- طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية: إن تحديد طبيعة العلاقة القائمة ما بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية ليس بالأمر الهين، وهذا راجع إلى التشابه والتداخل الكبير بينهما ولكون أن مسألة التمييز بينهما لم تحظ باهتمام كاف من الباحثين بسبب الحداثة النسبية للمفاهيم إضافة إلى التداخل في الطبيعة الربعية لكل منهما ، فحينما أصبح الربع الخارجي معطى لوصف الدولة الربعية والاقتصاد الربعي، أصبح توليد الربع العامل الحاسم في تبني أحد المفهومين، فالمحدد الرئيسي لذلك يتوقف على دور الأغلبية أو الأقلية في توليد الربع الخارجي، أي أن الاقتصاد الربعي هو ناتج عن مساهمة عدد كبير من سكان الدولة في توليد الربع الخارجي بعكس الدولة الربعية التي تقوم فيها فئة قليلة ومحدودة بالمساهمة في توليد هذا الربع، الأمر الذي قام بتفسيره "حازم البيلاوي"، فحين ربط "البيلاوي" مفهوم الاقتصاد الربعي بإشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الربع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الربعي أن تكون دولة ربعية، في حين ألزم لوشيانا الاقتصاد الربعي بدولة ربعية من خلال توجهات الدولة الإنفاقية في الوقت التي تكون فيه الدولة مدعومة من ربيع خارجي.

أما بخصوص أي المفهومين أشمل من الآخر وأيهما يحدث الآخر، فقد أشار إليه "حازم البيلاوي" حين بين أن الاقتصاد الربعي أشمل من الدولة الربعية، وأن هذه الأخيرة هي مجرد حالة خاصة منه فقط، كما أنها تولد اقتصادا ربعيا حتما من خلال تدوير العائدات الربعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، في حين أن الاقتصاد الربعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ربعية، وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ربعية من دون أن يكون إقتصادها ربعيا في حين هناك دولاً إقتصادها ربعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الربعية، ولهذا يكون الاقتصاد الربعي وليد الدولة الربعية على الدوام أي أنه نتيجة وليس سببا وأنه نظام فرعي من دولة ربعية وليس العكس².

وبذلك يمكن التمييز بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية من خلال النقاط التالية:

¹ - كنعان حمه غريب عبد الله، رضوان أبو بكر (2017)، أثر الاقتصاد الربعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 03، العراق، ص 600-601.
² - محمد نبيل الشمي، الاقتصاد الربعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة والاقتصاد، العدد 3637، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122> ، تاريخ الولوج: 2022/07/30.

الجدول رقم (01-04): الفرق بين الدولة الربعية والاقتصاد الربعي

الدولة الربعية	الاقتصاد الربعي
مصدر الربح: الربح الخارجي	مصدر الربح: الربح الخارجي
تساهم فئة قليلة ومحدودة في توليد الربح	تستخدم الأغلبية من السكان في توليد الربح
يؤول الربح الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة ومحدودة مرتبطة بالدولة مباشرة	لا تتجه الدخول الربعية إلى الدولة مباشرة
يشكل الربح نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي	يشكل الربح نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي
المصدر الرئيسي للدخل (الربح) عن طريق تصدير الموارد الأولية التي تعد المصدر الوحيد.	تتخذ المصادر الربعية عدة أشكال منها: العائدات السياحية وتحويلات المغتربين والمساعدات والمنح الخارجية.....
الانفاق الحكومي يمثل السمة الرئيسية للدولة وحسب ما تقتضيه مصالحها.	دور الدولة في الانفاق الحكومي مهم إذ تأخذ دور الوسيط بين القطاع المنتج للربح وبقية القطاعات الاقتصادية
هناك انفصام في العلاقة ولا سيما أن أسعار صادرات المواد الأولية تتحدد في السوق العالمي، وهي منفصلة تماما عن أسعار الإنتاج المحلي.	لا يوجد انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الربعية التي تقوّل للدولة ولبن الجهد الإنتاجي للمجتمع كله نظرا لطبيعة الأنشطة الربعية التي تستلزم مشاركة الأغلبية من المواطنين فيها.

المصدر: نجاة محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصادات الربعية:

لقد نتج عن الاعتماد الكبير على الربح الخارجي لدى الدول ذات المواصفات الربعية مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كالآتي¹:

- الاعتماد على مورد وحيد (خارجي) كمصدر أساسي في تمويل الدخل الوطني
- الاعتماد على مورد غير متجدد (ناضب) كالنفط والغاز مثلا.
- انخفاض إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد من خلال ارتفاع مستوى الواردات، بسبب ضعف قدرتها الإنتاجية على مواجهة الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية من جهة، وارتفاع الميل الحدي للاستيراد من جهة أخرى.
- ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي وهذا راجع إلى كون النفقات العامة في الدول الربعية متنامية بشكل كبير وهي خاضعة لظاهرة التزايد المستمر سواء كان هذا التزايد حقيقيا أو ظاهريا،
- الانكشاف نحو الخارج وهذا نتيجة الإملاءات والشروط الخارجية التي تخضع لها الدول التي تعتمد على الربح والتي عادة ما تكون محففة وتخضع الدول الربعية للتبعية الاقتصادية والسياسية؛

¹ - مباح شبيب الشمري وآخرون (2018)، الدولة الربعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 38-58.

- تشويه أغلب المؤشرات الاقتصادية ويحدث ذلك من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وبالتالي يوجد فصل بين العمل ومردوده؛
- انفصال العلاقة بين العوائد الربعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل،
- سيطرة العقلية الربعية في النظر للعوائد الربعية، فالعقلية الربعية ترى في الربع عملا منعزلا يرتبط بالظروف وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الربعية والعقلية الإنتاجية؛
- الدولة الربعية تولد شرائح ربعية وهذا عن طريق الدور الذي تقمصته الدول في توليها الانفاق على شرائح المجتمع المختلفة، وهنا أصبح الفرد لا يركز على قدراته الذاتية في الحصول على احتياجاته ومتطلباته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم وهبات،
- الاقتصاديات الربعية تعتمد على قطاع كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال ومحدود من ناحية العمالة المدربة.

المطلب الثالث: علة الاقتصاديات الربعية

إن اعتماد الاقتصاديات الربعية على مورد وحيد للدخل جعلها تعتمد بشكل كبير على هذا المورد الطبيعي لاسيما عائدات النفط، عند تمويل ميزانياتها والتزاماتها المختلفة، مما يجعلها تعاني مقارنة بالبلدان التي لا تحتوي على هذه الموارد الطبيعية من الاخفاق الاقتصادي، لذلك قام العديد من الاقتصاديين بتقديم عدة تفسيرات لهذه الظاهرة التي تعاني منها بالخصوص الدول الغنية بالموارد دون غيرها من الدول الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد وتأثيرها على اقتصادياتها، والتي أطلقوا عليها تسمية لعنة الموارد، المرض الهولندي، وحالة عدم اليقين.

ومن هذا المنطلق نجد الاقتصاديون قسموا هذه التفسيرات إلى اقتصادية ومؤسسية، بحيث يشير التفسير الاقتصادي إلى أن وجود فائض كبير في الميزان التجاري، سيرفع من سعر صرف العملة المحلية، مما يزيد من تكلفة السلعة المحلية، وبالتالي يهدد تنافسيتها وتراجع صادراتها، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ودرجة تنوعه في حين أن التفسير المؤسسي يعزي ذلك إلى انخفاض درجة كفاءة المؤسسات القائمة، بحجة أن المؤسسات ذات الكفاءة قادرة على توجيه الموارد المالية إلى القطاعات الرائدة في عملية التنويع الاقتصادي، إلا أن بعض الاقتصاديين لم يعمموا هذه الظاهرة على جميع الدول الغنية بالموارد، مستدلين في ذلك على أن استراليا والنرويج بالرغم من توفرهم على وفرة في الموارد الطبيعية إلا

أهمها يتمتعان باقتصاد أكثر تنوعاً ومعدلات نمو مرتفعة، بينما يرى البعض الآخر أن دولاً لا تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بينما تتمتع بنشاط اقتصادي أكثر تنوعاً مستدلين على ذلك بسنغافورة وكوريا واليابان¹.

أولاً- لعنة الموارد: إن لعنة الموارد (Resource Curse) مصطلح يستعمله الاقتصاديين في تفسير التناقض الموجود بين وفرة الموارد الطبيعية (غير المتجددة كالنفط والغاز مثلاً)، وقلّة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والعكس، خصوصاً في الدول التي تعتمد على النفط وهذا من خلال²:

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
- تذبذبات في إيرادات الدولة نتيجة تقلبات أسعار النفط (يزيد من التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع)؛
- سوء إدارة حكومية للموارد؛
- ضعف وقلّة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة.

لقد استعمل مصطلح لعنة الموارد لأول مرة من طرف الباحث الاقتصادي "Richard Auty ريشارد أوتي" في كتابه "Sustained Development In Mineral Economies: The Resources Curse Thesis" سنة 1993 كأثر سلبي لاستغلال الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية، ليجد أنه ليس بإمكان الدول الغنية بهذه الموارد من الاستفادة منها، وذلك بعد تسجيلها لنتائج اقتصادية متدنية مقارنة مع الدول التي تفتقر إلى هذه الموارد، وعليه فلعنة الموارد هي ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقاً أكثر منه محفزاً لتحقيق عملية النمو الاقتصادي³.

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن العديد من الاقتصاديين أن الاقتصادات التي تحتوي على وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، والتي تفوق عوامل الإنتاج الأخرى، لا تحقق نمو اقتصادي سريع مقارنة مع الاقتصادات التي لا تتوفر على الموارد الطبيعية، وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات والتي أثبتت التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو من جهة أخرى، بحيث كانت أولى هذه الدراسات هي دراسة الفيلسوف الفرنسي "جان

¹ - نوري محمد عبيد كصب الجبوري (2015)، تجرية دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 37.

² - محمد رمضان (2012)، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، ص 08، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf>، تاريخ الولوج: 2020/07/24.

³ - بن رمضان أنيسة، بلمقد مصطفى (2014)، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 298.

بودان **Jean Boudan** سنة 1576 في قوله: " الغنى السهل يؤدي إلى الكسل"، أما حديثنا فكانت دراسة كل من "ساكس **Sachs**" و "وورنر **Warner**" سنة 1995 من أكثر الدراسات شمولا وتحليلا لهذه الظاهرة والمستندة إلى التجربة التي كانت بعنوان: "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، وقد توصلنا إلى أن الاقتصادات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات كنسبة للناتج المحلي الإجمالي فهي التي حققت معدلات نمو منخفضة خلال مدة الدراسة. ومن أجل علاقة الارتباط السلبي هذه فقد ركز الباحثان على نقطتين مهمتين، تتمثل الأولى في كون أن الاقتصادات التي تتميز بوفرة كبيرة في الموارد تتميز بنمو اقتصادي ضعيف، في حين تتمثل النقطة الثانية في أن انتعاش الموارد يمكن أن يؤدي إلى طريق خاص ومختلف يتبعه نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مقارنة بالدول فقيرة الموارد¹.

إلا أن لعنة الموارد هي ظاهرة لصيقة بالدول الغنية بالموارد، فقد نجد أن هناك دول غنية بالموارد وأن معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة ومستقرة كاستراليا وكندا والنرويج... إلخ، فقد استطاعت الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصادي منتج ذات قطاعات إقتصادية متنوعة، وبهذا ليس دائما وفرة الموارد هي نقمة على الدول التي تحتويها، وإنما قد تكون نعمة بالنسبة لهم.

ثانيا- المرض الهولندي: استعمل مصطلح المرض الهولندي (العلة الهولندية) لأول مرة في مقال تم نشره على الجريدة البريطانية **Economist** سنة 1977، بحيث احتوى هذا المقال على وصف وتحليل لظاهرة اقتصادية أصابت الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في بحر الشمال، فأتاح هذا الأمر فرصة للشعب الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف، لكن سرعان ما زالت لهذه الحالة نتيجة استنزاف آبار النفط والغاز، وفي هذا الصدد يقول البروفيسور " جوزيف ستيغلز" الحائز على جائزة نوبل: " بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الإكتفاء باستحقاقات البطالة"²، وهذا ما أطلق عليه تسمية "المرض الهولندي".

وعلى غير ما كان متوقعا، كان لهذا التطور الجلي من خلال هذه الإنكشافات إنعكاسات خطيرة على عدة قطاعات إنتاجية مهمة من الاقتصاد الهولندي، وكان هذا نتيجة زيادة إيرادات الموارد الطبيعية التي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية وأصبحت أكثر قوة مقارنة مع باقي العملات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث إنكماش في الصناعة

¹ - نوري محمد عبيد كصب الجبوري (2015)، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

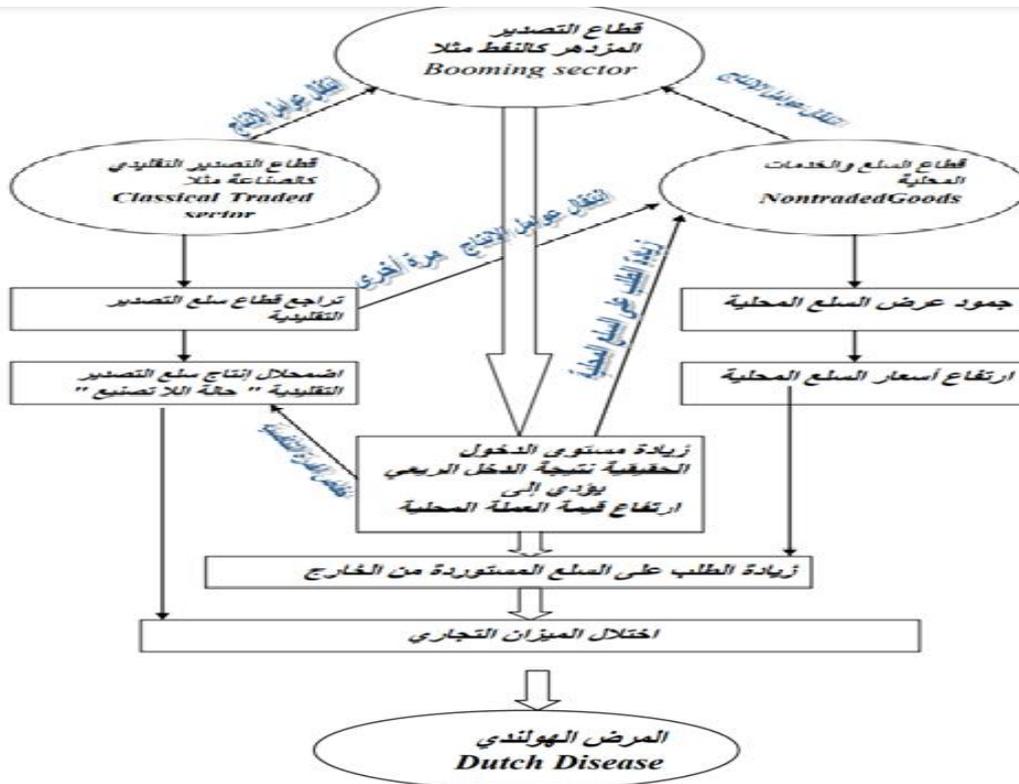
² - مابح شبيب الشمري (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الربعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 06.

التحويلية التي كانت تتميز بيها هولندا آنذاك ، هذا ما أدى إلى فقدان الصادرات الهولندية غير النمطية قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي.

إن ما آل إليه الاقتصاد الهولندي من تردي في النشاط الإنتاجي وخاص الصناعي يطلق عليه وصف " اللاتمييع"، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة، ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاق العجز والاعاقاة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر منه الاقتصاديون من الإعتماد على الموارد الطبيعية لأنه يخلق أوضاعا غنية ومواطنين فقراء، وهذا هو جوهر المرض الهولندي¹.

إذن فالمرض الهولندي مفهوم يوضح العلاقة الموجودة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، كما يشير أيضا إلى الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وبالخصوص القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01-05): مخطط يوضح كيفية إصابة بالمرض الهولندي



المصدر: مايج شبيب أشمري (2010)، مرجع سبق ذكره، ص06.

¹ - مايج شبيب أشمري (2010)، مرجع سبق ذكره، ص06.

ومما سبق نلاحظ أن المرض الهولندي ظاهرة مرتبطة بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، وبإمكانها الحدوث مع أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، بما في ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تم استخدام نموذج المرض الهولندي لدراسة مثل هذه الوقائع على غرار تدفق الثروات الأمريكية إلى إسبانيا في القرن 16، واكتشافات الذهب في أستراليا في الخمسينات من القرن 19¹.

¹ - كريستين إبراهيم زادة (2003)، المرض الهولندي، ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي، ص 50.

المبحث الثالث: الربع في الاقتصاديات الربعية النفطية

نتيجة للأهمية الكبيرة التي يحظى بها النفط بين دول العالم خصوصاً تلك المنتجة له، والتي تمثل فيها عوائده أو كما تسمى الربع النفطي، العصب النابض لاقتصادها حتى أصبحت تسمى بالإقتصادات الربعية النفطية، ونظراً لخصوصية هذا النوع من الاقتصادات وما تمتاز بهم من خصائص تميزها عن باقي اقتصادات الدول الأخرى، الأمر الذي قادنا إلى التطرق إلى إليها من خلال استظهار مفهوم كل من الربع النفطي والاقتصاد النفطي وفي الأخير إلى مسألة توزيع الربع النفطي بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الربع النفطي والدولة النفطية الربعية: يعتبر الربع النفطي أحد أنواع الربع الخارجي، والذي عرفه الكاتب عبد الله حسين المهداوي بقوله "الربع الخارجي هو مدفوعات ربعية تقدم من أشخاص وحكومات أجنبية إلى أشخاص أو حكومات في الدول المستهلكة لهذه المدفوعات"¹، ويعتبر الربع النفطي أهم مصدر من مصادر الدخل الخارجية للدولة، فهو دخل غير مكتسب تتحصل عليه الدولة عن طريق تأجير أراضيها إلى شركات النفط العالمية، أو بواسطة بيع النفط الخام في السوق العالمية للنفط، فهو إيراد لم يتم الحصول عليه عن عمليات الإنتاج الذي تشارك فيه جميع الأطراف، فإنتاج النفط ليس له علاقة بباقي قطاعات الدولة الاقتصادية الأخرى، لا من حيث العمالة والتوظيف، أو استهلاك النفط محلياً، ولا في تأثيره على الصناعة الوطنية، أو توظيف الفائض من الدخل محلياً².

كما يعرف الربع النفطي أيضاً بأنه الربع الاقتصادي والمالي الذي يدره النفط بسبب الكلفة البديلة، أي كلفة مصدر بديل للنفط الذي يجسده الفارق الكبير بين تكلفة الإنتاج لاستخراجه وسعر البيع، والفارق بين سعر البيع وكلفة الإنتاج لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الحكومات أو الشركات التي تستخرج، فما يسمى بآليات السوق مسؤولة، عبر العرض والطلب من جهة والتحكم بشبكات التوزيع والقوانين والتشريعات التي تحيطها، وأيضاً المضاربة المالية من جهة أخرى، يخلق الفارق بين التكلفة المتدنية وسعر السوق³.

وفضلاً عن ذلك فالربع النفطي هو ريع وإيرادات مالية متأتية من ثروة نابضة موجودة في قاع الأرض، لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة اقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات إنتاجية لاستخراجها، ومن ثمة إعادة تصنيعها بقصد استغلالها اقتصادياً في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة، كما يمكن التعبير عنه باختصار بأنه دخل تجود به الطبيعة⁴.

¹ - نجاه محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - أحمد الزروق أحمد الرشيد وآخرون (2020)، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية ومآزق الخيار الديمقراطي في ليبيا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04 العدد 02، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، ص 87.

³ - زياد حافظ (2011)، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الربع إلى الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ص 138.

⁴ - وائق علي الموسوي (2018)، الاستقرار الاقتصادي - الصناديق السيادية، الربع، الموازنة العامة، السوق، الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 92.

وبما أن الربع النفطي هو أحد أنواع الربع الخارجي كما رأينا سابقاً، وبما لأن الدولة الربعية هي تلك الدولة التي تعتمد بنسبة كبيرة في دخلها على أحد أنواع الربع الخارجي، فمن هذا المنطلق يمكن أن نقول أن الدول التي يمثل فيها الربع النفطي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي هي ربعية بإمتياز.

فوفق هذه الرؤية يتبين أن الدول العربية المصدرة للنفط تصنف من الدول الربعية، وهو الأمر الذي أثاره حازم البيلاوي حين قال أن هذه الدول تحصل على ربيع خارجية بفعل تصدير النفط، بحيث تمثل عوائد النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتشكل الهيكل الاقتصادي وفقاً لمقتضيات هذه السلعة، فعوائد النفط تمثل أكثر من 90% من الصادرات، وحوالي النسبة نفسها من واردات الميزانية، ورغم أن عدد المشتغلين في إنتاج النفط لا يتجاوز 2-3% من مجموع العاملين، فإن إنتاج النفط يمثل ما بين 60-70% من الناتج المحلي، كما أن دخل النفط يؤول إلى الدولة مباشرة، وبذلك يتوافر لهذه الدول العناصر التي أشرنا إليها في تعريفنا للدولة الربعية.¹

وفي نفس السياق أشار "Gaicomo Luciani" إلى أن الدول النفطية ليست دول إنتاجية بقدر ما هي دول تخصيصية، بحيث تمثل فيها مداخيل النفط نسبة كبيرة من مواردها الخارجية فاقت 40%، بحيث ظهر هذا النوع من الدول لأول مرة في الخليج العربي، فدولة الكويت مثلاً حينها سجلت عوائدها النفطية أعلى نسبة لها وصلت لحد الذروة بنسبة 92% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1981، الأمر الذي أدى بها إلى زيادة الإنفاق الحكومي حيث بلغ سنة 1982 ما نسبته 53% من الناتج المحلي الإجمالي.²

مما سبق يتضح أن الدول النفطية هي النموذج الوحيد الذي يمثل كل عناصر الدولة الربعية، الأمر الذي جعل حسين المهداوي يطلق مصطلح الدولة الربعية بشكل خاص على البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط والتي استفادت من ربيع احتكارية ضخمة ناتجة عن ارتفاع معدلات استغلال الحقول النفطية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الربعي النفطي: يقصد بالاقتصاد الربعي النفطي ذلك الاقتصاد الخاص بالدول التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد وأساسي لدخلها الوطني، بحيث ظهر هذا النوع من الاقتصاد نتيجة صدمة النفط في السبعينات من القرن الماضي، مع ما ارتبط معها من قيام ثروات مالية ضخمة غير مرتبطة بجهود أو قدرات فنية أو مهارات جديدة، وخلال فترة قصيرة من الزمن تدفقت أموال هائلة بشكل لم يسبق له مثيل في عدد من الدول المنتجة للنفط ودون ظروف مقابلة على ظروف الإنتاج، مما أعاد للأذهان فكرة الدخول غير المكتسبة، ومن ثم وصف الاقتصادات الربعية.³

ولما كانت غالبية البلدان التي تنتج النفط تعتمد على درجة كبيرة على الأموال التي تحصل عليها من ربيع النفط في

¹ - حازم البيلاوي (1987)، مرجع سبق ذكره، ص ص 69 - 70.

² - Luciani, Giacomo (1990), "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, 65-84. London, Routledge, PP 72-84

³ - حازم البيلاوي (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 69.

تمويل اقتصادها أطلق على اقتصادها تسمية الاقتصاد الربعي النفطي نسبة إلى ربع النفط.

وعليه فالاقتصاد الربعي النفطي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على تصدير سلعة خام وهي النفط، بحيث يستند هذا النوع من الاقتصاد إلى نوع من الربع الخارجي المعتمد على توافر ظروف منجمية مناسبة، وطلب خارجي هائل.

وإلى جانب ذلك عرفه الاقتصادي العراقي **صبري زاير السعدي** أيضا بأنه ¹ "الاقتصاد الذي يعتمد على الربع الاقتصادي الناجم عن إنتاج النفط المملوك كلياً للدولة وبيعه في الأسواق النفطية العالمية، بحيث تمثل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الربع بدرجة مساهمة قطاع النفط بنسبة أكبر عن باقي القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي، وأن العوائد النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية الاعتيادية السنوية)، وأن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من مجموع الصادرات".

المطلب الثالث: توزيع الربع النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

تكمن أهمية الثروة النفطية فيما تدره من ربع بالنسبة للدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له على حد سواء الأمر الذي جعل من مسألة توزيع هذا الربع موضع خلاف رئيسي بين الدول.

إن مسألة توزيع الربع النفطي ترتبط ارتباطاً مباشراً بسعر النفط الخام، ففي حالة ما كان سعر النفط مرتفعاً زاد نصيب الدول المنتجة للنفط من هذا الربع والعكس صحيح، الأمر الذي دفع بالدول المستهلكة إلى إنتهاج سياسات نفطية بمساندة شركاتها النفطية العالمية ما ساعدها على الضغط نزولياً على أسعار النفط الخام، ومن ثمة اقتناص القدر الأكبر من الربع النفطي الذي يمثل الفرق بين التكلفة الكلية للإنتاج وسعر المنتجات النفطية المكررة في أسواق المستهلك النهائي، بحيث يتوزع الربع النفطي - بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة- بين الدول المنتجة المعبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام وحكومات الدول المستهلكة التي يتمثل نصيبها فيما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية.

1- نصيب الدول المنتجة للنفط من الربع النفطي: يعتبر النفط مصدراً طبيعياً نابضاً بالنسبة للدول المنتجة للنفط، بحيث ما تحصل عليه كنصيب من الربع النفطي يعوضها جزئياً من نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمناً مستقلاً عن تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها

¹ - صالح ياسر(2013)، مرجع سبق ذكره، ص ص 04-05.

لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين، كما يساعدها على تمويل الاستثمارات اللازمة لتمويل العمليات اللاحقة لإنتاج النفط الخام، وذلك تحقيقاً لمزايا التكامل العمودي الذي تتمتع به شركات النفط العالمية¹، وهذا ما يفسر مشروعية حصة الدول المنتجة للنفط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمدام هذا النفط متواجد في باطن الأرض الدول المنتجة فهو ملك لها ومن حقها استغلاله والاستفادة من ريعه في الوقت الحاضر أو في المستقبل حتى تضمن للأجيال القادمة حصتهم من هذا الريع، الذي هو من نصيب جميع أفراد المجتمع.

2- نصيب الدول المستهلكة للنفط من الريع النفطي: تحصل الدول المستهلكة للنفط على حصتها من الريع النفطي عن طريق فرض ضرائب على المنتجات النفطية المكررة بدلا من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام، بحيث تسمح لها هذه الطريقة من التمييز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة المفروضة وذلك وفق ما يخدم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تختلف أهداف الدول المستهلكة للنفط من فرض الضرائب تبعا للاعتبارات الداعية لفرضها، فمثلا الضريبة على البنزين تحقق حصيله مالية كبيرة يستخدم جانب منها لتمويل إقامة الطرق وصيانتها خدمة لمستخدمي السيارات، ويذهب الباقي كمورد مالي إلى الخزينة العامة، وتفرض الضرائب النفطية أيضا بمعدلات متفاوتة على المنتجات المختلفة للتأثير في سلوك المستهلكين وتشجيعهم على التحول إلى مصدر معين للطاقة حماية للبيئة مثل الضرائب المخفضة على الغاز الطبيعي والكهرباء.....إلخ.

وقد يكون الهدف من الضريبة تغطية نفقات الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من الموارد النفطية لمواجهة الطوارئ كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا وهولندا، وقد تستهدف ضرائب الطاقة أيضا التشجيع على استهلاك مصادر الطاقة المحلية تخفيفا لأعباء ميزان المدفوعات².

3- كيفية توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له: يختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعا لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام، فكما ذكرنا سابقا كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءلت حصة الدول المنتجة للنفط من الريع، والعكس صحيح، ففي سنة 1970 مثلا كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في دول الاتحاد الأوروبي بنحو 11,42 دولار، وباستقطاع إجمالي التكاليف بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح الشركات الوسيطة المقدرة بـ 5,35 دولار، فقد صافي الريع بـ (11,42 - 5,35) = 6,07 دولار، فهنا كان نصيب الدول المنتجة للنفط من هذا الريع كالتالي: سعر النفط الخام - تكلفة الإنتاج = (6,07 - 5,35) = 1,32 دولار وهو ما يعادل 22%، بينما بلغ نصيب الدول المستهلكة من هذا الريع

¹ - حسين عبد الله (2006)، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ص 237.

² - المرجع نفسه، ص 237.

يساوي الباقي من الربع الصافي بما يتضمنه من رسوم وضرائب مفروضة على المنتجات النفطية فقدر بـ (6,07) – (1,32)=4,75 دولار ما يعادل نسبة 78 %، وبناء على ذلك يتضح أنه عندما كان سعر النفط الخام منخفضاً سنة 1970 كان نصيب الدول المنتجة للنفط ضعيفاً منه للغاية، في حين سنة 1973 استردت الدول المنتجة للنفط في ظل حرب أكتوبر 1973 حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، تحول توزيع الربع النفطي إلى صالحها، وفي سنة 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في دول الاتحاد الأوروبي بـ 27,90 دولار بينما بلغ صافي الربع نحو 18,90 دولاراً موزعاً بنسبة 52 % للدول المنتجة، وبنسبة 48 % لصالح الدول المستهلكة للنفط¹.

أما في سنة 1980 فقد وصل نصيب الدول المنتجة للنفط ذروته من الربع النفطي عندما كانت تحصل على نحو 34,30 دولار للبرميل ما يعادل 64 % من صافي الربع النفطي مقابل 18,90 دولار لضرائب الحكومات الأوروبية أي ما يساوي 36 % من صافي الربع النفطي، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي خلال هذه السنة 65,50 دولار، إلا أن ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلاً، فسرعان ما انخفضت خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم انهارت سنة 1986 من 28 دولار سنة 1985 إلى 13 دولار، وهنا لم تسمح دول الاتحاد الأوروبي بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي حتى تمنع زيادة الطلب على المنتجات النفطية، وتمنع بالتالي زيادة الطلب على النفط الخام، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من نحو 22,50 دولار سنة 1985 إلى 30 دولار سنة 1986، إلى نحو 46 دولار في المتوسط خلال عقد التسعينات، وبذلك غدت خزينتها بنحو 84 % من صافي الربع النفطي، بحيث لم يتجاوز نصيب الدول المنتجة للنفط آنذاك ما يساوي 16 % خلال العقد المذكور².

ونفس السيناريو حدث سنة 2000 عند بداية التصحيح الجزئي لأسعار النفط بتطبيق آلية ضبط الأسعار التي تبنتها الأوبك، وحسم الأمر هنا لصالح الدول المنتجة للنفط، بحيث تحسنت حصتها من الربع النفطي خلال الفترة من 2000-2003 نحو 07 درجات فبلغت النسبة آنذاك 23 % في المتوسط، بينما انخفضت نسبة الدول المستهلكة إلى 77 %، ونفس الشيء حدث سنة 2004، فالأسباب لا دخل للأوبك فيها، ارتفع نصيب الدول المنتجة للنفط من صافي الربع النفطي من 25 % سنة 2003 إلى 34 %، بينما انخفض نصيب الدول المستهلكة إلى 66 %، والأمر نفسه حدث سنة 2010 و2014، هذا في ما يخص السوق الأوروبية، ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة لليابان وباقي الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال الفترة من 1996-2000 نحو 47 دولار يطرح منه تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة وأيضاً تكلفة إنتاج النفط الخام ونقله

¹ - خالد بن سلطان بن عبد العزيز (2020)، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، موسوعة مقال من الصحراء، الإصدار الحادي والعشرون، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec08.doc> تاريخ الولوج: 2022/08/11.

² - حسين عبد الله (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

لكي يبلغ صافي الربع 29 دولار تقاسمته الضرائب الأمريكية مع الدول المنتجة للنفط¹.

وبناء على ذلك ومن خلال الأمثلة التي تم سردها نلاحظ أن نصيب كل من الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له يختلف من مرحلة إلى أخرى سواءا بالزيادة أو بالنقصان، وهذا تبعا لعدة عوامل وظروف تتحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد قيمة الربع النفطي، بحيث تتمثل أهم هذه العوامل في:

- **أسعار النفط:** تعتبر أسعار النفط أحد العناصر الأساسية التي تدخل في تحديد الربع النفطي، وهذا من خلال العلاقة الطردية التي تجمع بينهما، فكلما زادت أسعار النفط زادت قيمة الربع النفطي والعكس صحيح، كما أن زيادة أسعار النفط يؤثر إيجابا في تحديد نصيب الدول المنتجة للنفط من الربع النفطي، بعكس الدول المستهلكة له التي يشكل انخفاض أسعار النفط إيجابا في تحديد نصيبها من الربع النفطي، وهذا من خلال رفع الضرائب على المنتجات النفطية، إلا أن أسعار النفط ومنذ اكتشافه لم تخضع في تحديدها إلى اعتبارات سياسية بحتة، وإنما هي رهينة لطبيعة العلاقات والقوى المتحكمة في السوق العالمية للنفط، بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية في الكثير من الأحيان.
- **تكاليف الإنتاج:** تلعب تكاليف الإنتاج دورا أساسيا في توزيع الربع النفطي، لأنه لا يتم تحديد مقدار صافي الربع النفطي إلا بعد استبعاد كل التكاليف والأرباح الخاصة بالشركات الوسيطة، وقد بينت العديد من دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أهمية التكاليف الفائضة التي تضطر الدول الأقل نموا لتحملها حينها تتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة تلك المتعلقة بالأعباء المالية للبراءات والتراخيص والممارسات التجارية المقيدة التي تفرض على مستخدميها².
- **السياسات النفطية المنتهجة:** نظرا للأهمية الاستراتيجية للنفط في العالم سعت كل من الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له إلى وضع سياسات نفطية تتماشى وطبيعة كل منها، وبالتالي فالسياسة النفطية تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية لهذه الدول، وبهذا فالسياسة النفطية هي مجموعة الإجراءات الموضوعية والمتخذة من قبل الدول والمتعلقة بكيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرضه بصورة خاصة حتى تؤمن حصتها وتعزز من دورها في السوق العالمية النفطية³، مما يجعل من قراراتها ذات سيمات استشارية وأحيانا تنفيذية، وبالأخص في الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على ربيع النفط.

¹ - حسين عبد الله (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240

² - جورج فرم (1980)، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية، مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 38.

³ - مهدي صالح دواي، علباء حسين خلف (2016)، الدور المالي للسياسة النفطية في العراق للمدة (2004-2012)، مجلة الدنانير، المجلد 16 العدد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، ص: 96.

- الأزمات النفطية: لقد شهدت السوق النفطية العالمية عدة أزمات نفطية، اختلفت في حدتها وفي أسباب نشوبها، إلا أنها تشابهة في التأثير على أسعار النفط صعودا ونزولا، وبالتالي هي أحد العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط التي تعتبر عامل أساسي يتحدد في إطاره نصيب الدول من الربع النفطي.
- وإضافة إلى ذلك توجد الكثير من العوامل التي المتعددة التي تؤثر في أسعار النفط التي يتحدد على أساسها توزيع الربع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له سواء كانت طرفا فيها ، أو لأسباب خارجية ليس لها يد فيها.

خلاصة الفصل:

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل اتضح لنا أن:

- الربع يعد موضوع مهم على مستوى الساحة الاقتصادية حظي بدراسات وأبحاث مهمة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، وأضحى محل نقاش واسع ومتكرر على الصعيد السياسي والاقتصادي حالياً.
- يعتبر ابن خلدون أول مفكر تناول فكرة الربع، ليأتي بعده الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي أعطى لظاهرة الربع بعدها التحليلي واقترح لها إطاراً نظرياً شاملاً، وبالتالي تحول الربع من ظاهرة اقتصادية إلى نظرية اقتصادية قائمة بحد ذاتها.
- لم يعد يقتصر الربع على أنه دخل تدره الأرض فقط كما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك سابقاً، ليتعدى ذلك في العصر الحديث ويشمل جميع الدخول غير مقترنة بجهد.
- يوصف الاقتصاد الذي تهيم عليه عناصر الربع الخارجي خصوصاً بالاقتصاد الريعي (الاقتصادات التي تعتمد على الربع بدرجة كبيرة في دخلها الوطني هي اقتصادات ريفية بامتياز)، أما الدولة التي تغطي فيها العقلية الريفية بالدولة الريفية، وتعتبر هذه الأخيرة حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وبالتالي فالالاقتصاد الريعي أشمل من الدولة الريفية.
- تعاني معظم الاقتصاديات الريفية من ظاهرة لعنة الموارد والمرض الهولندي نتيجة اعتمادها الشبه التام على استغلال الموارد الطبيعية.
- يمثل الربع النفطي الفرق بين التكلفة الكلية للإنتاج وسعر المنتجات النفطية المكررة في أسواق المستهلك النهائي بحيث يتوزع الربع النفطي بين الدول المنتجة المعبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام وحكومات الدول المستهلكة التي يتمثل نصيبها فيما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية.

الفصل الثاني:

إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات

الريعية النفطية

نظرا للمكانة الهامة التي يتمتع بها النفط كسلعة تجارية في العالم، وهذا نتيجة الكم الهائل من المبادلات التجارية التي تحظى بها هذه السلعة ضمن التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء سوق ذات طابع دولي يتم من خلالها تبادل هذه السلعة بين عارضيهها وطالبيها، هذا ما أدى إلى نشوب منافسة شديدة بين مختلف أطراف هذه السوق بسبب تضارب المصالح الاقتصادية فيما بينها، بحيث يحاول منتج هذه السلعة تعظيم عوائدها المالية من أجل تسريع النمو الاقتصادي لها والذي أساسه العوائد المتأتية من تسويق النفط كمصدر رئيسي لها، بينما يحاول المستهلكو النفط الحصول عليه بأقل التكاليف، الأمر الذي كان سببا في نشوب صراع بينهما حول طبيعة السعر الذي يتداول به النفط والذي أخذ قسطا كبيرا من السياسة النفطية للدول، وهذا راجع إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وعوائده المالية، وكذا تأثير هذه الأخيرة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط باعتبارها الممول الرئيسي لاقتصادياتها.

فهذه العلاقة كان لها تأثير قوي على اتخاذ القرارات في الدول التي تعتمد على عوائد النفط كمصدر دخل أساسي لها في رسم سياستها الاقتصادية، هذا ما جعل مسألة إدارة هذه العوائد فيما يخدم اقتصادياتها حاليا ومستقبلا باعتبار النفط من الموارد الناضبة مسألة في غاية الأهمية، الأمر الذي جعل منها نقطة اهتمام كبيرة من طرف صانعي القرار في هذه الدول، وبالنظر إلى حساسية هذه المسألة حري بنا التطرق في هذا الفصل إلى أهم النقاط التي يمكن من خلالها مناقشت مسألة إدارة العوائد النفطية في البلدان الربعية النفطية من خلال: تحليل نظري للعوائد النفطية (المبحث الأول)، واقع العوائد النفطية في ظل الصدمات السعرية في السوق النفطي (المبحث الثاني)، إدارة للعوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية (الآليات والتحديات) (المبحث الثالث).

المبحث الأول: تحليل نظري للعوائد النفطية

تعتبر العوائد النفطية أهم التحصيلات المالية التي تجنيها الدول النفطية، فهي تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة دون غيرها المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب مثلاً، ولهذا تعتبر مصدر دخل مهم بالنسبة لهذه الدول، وهذا ما جعلها تتميز بخصائص دون غيرها من الإيرادات المالية الأخرى، وجعل لها مكانة خاصة في الاقتصاديات التي تعتبرها كمصدر مهم للدخل.

وبما أنها منبع تمويل الدولة بالعملة الصعبة، نتيجة أنها عوائد لسلسلة استراتيجية عالمية تتداول في الأسواق العالمية، فإن ارتفاعها يعزز من قوة المركز النقدي لهذه الدول، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام الحكومي.

ونظراً أهمية هذا النوع من الإيرادات في الاقتصادات النفطية سوف نقوم برصد نظري لمفهوم العوائد النفطية كمطلب أول، ثم التطرق إلى المحددات التي تتحكم فيها كمطلب ثان، بالإضافة إلى المكانة (الأهمية) التي تحظى بها كمصدر لدخل الدول النفطية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: مفهوم العوائد النفطية

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بإعطاء تعريف شامل للعوائد النفطية مع استخلاص أهم الخصائص التي تميزها عن باقي الإيرادات المالية الأخرى بالنسبة للدول النفطية.

أولاً- تعريف العوائد النفطية: يمكن تعريف العوائد النفطية عموماً على أنها الأموال التي تتلقاها الدول النفطية، مقابل إنتاج وتسويق النفط، وبالتالي فإن الأموال التي تحصل عليها هي جزء بسيط القيمة الحقيقية للنفط¹. كما يتم تعريفها بأنها المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تتحصل عليها الدول النفطية، والمقدرة مباشرة نقدياً عند التعاقد، كما تمثل هذه العوائد حالياً نسبة كبيرة من الدخل الوطني لهذه الدول، إضافة إلى أنها تمثل الحصة العظمى من حصيلة العملات الأجنبية². وتشمل العوائد النفطية كل الإيرادات التي تنتج عن صناعة النفط من حقوق ملكية والتي تمنح للدولة كنسبة مئوية من مبيعات النفط، والضرائب والمتمثلة في كل من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح والتصدير، بالإضافة إلى ضرائب خاصة بالقطاع، كما تشمل العوائد النفطية أيضاً على الرسوم والتراخيص التي تتلقاها الدولة في حالة عقود الامتياز، إضافة إلى دفعات شركات النفط الوطنية والتي تأتي على شكل حصة من الأرباح، وكذا عائدات بيع الحكومة للنفط³.

¹ - هيام خزعل ناشور (2012)، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

² - عبد العزيز عجمية (1988)، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 126.

³ - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، النفط والغاز- أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستوكهولم، السويد، ص 55.

ومما سبق نستنتج أن العوائد النفطية هي جميع الأموال التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط نتيجة استغلالها له من مرحلة البحث والتنقيب إلى مرحلة الإنتاج فالبيع والتسويق.

ثانياً- خصائص العوائد النفطية: تتميز العوائد النفطية بأربع خصائص أساسية نوجزها فيما يلي¹:

1- الحجم: قد يكون حجم عوائد النفط هائلاً ينعكس طرداً على حجم الحكومات وسطياً، تبقى الدول المنتجة للنفط أكبر حجماً بنسبة 50% تقريباً (باعتبار النفط جزءاً من اقتصادات بلدانها) من حكومات الدول غير نفطية. وقد يشكل اكتشاف النفط في الدول ذات الدخل المنخفض انفجاراً في الشؤون المالية للحكومات مثل ما حدث بين سنتي 2002-2009 في كل من أذربيجان وغينيا الاستوائية، بحيث ارتفع الإنفاق الحكومي في أذربيجان بنسبة 600 %، في حين بلغ في غينيا الاستوائية 800 % . فالحجم الهائل لهذه العوائد قد يسهل على الحكومات الاستبدادية أمر إسكات المعارضة، كما قد يؤدي أيضاً إلى حدوث تمرد وعصيان في حالة ما إذا أراد مواطنو المناطق الغنية بالنفط في بلد ما مثلاً بالحصول على حصة أكبر من هذه العوائد الهائلة.

2- المصدر: تحصل حكومات الدول المنتجة للنفط على مواردها المالية من عوائد النفط التي تحصل عليها جراء بيع ثروة البلد النفطية، ولا تلجأ إلى فرض الضرائب على مواطنيها من أجل التمويل، الأمر الذي يساعد في تفسير أن عدداً كبيراً من الدول المنتجة للنفط هي بلدان غير ديمقراطية، فعندما تعتمد الحكومات في التمويل على فرض الضرائب تصبح أكثر تقييداً من قبل مواطنيها؛ في مقابل ذلك عند اعتماد التمويل عن طريق عوائد النفط تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة. وعليه يكمن مصدر العوائد النفطية مما تدره الصناعة النفطية من أموال.

3- الاستقرار: إن استقراراً أو عدم استقرار عوائد النفط مرتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق، كما أن ارتفاع احتياطات بلد ما أو انخفاضها يؤدي إلى تقلبات كبيرة على صعيد تدبير الموارد المالية للحكومة. فعدم استقرار عوائد النفط يؤدي عدم الاستقرار المالي للحكومات والتي نادراً ما تتمكن من تدبير أمرها، هذا ما يساعد في تفسير سبب إهدارها المتكرر لثروة مواردها، كما أن عدم استقرار العوائد النفطية يؤثر على الدخل مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات الإقليمية أيضاً، ويزيد من صعوبة توصل الحكومة والمتمردين إلى تسوية خلافاتهم.

4- السرية: تكمن سرية العوائد النفطية في عدم الإفصاح عن قيمتها الحقيقية، وذلك جراء تواطؤات الحكومات مع شركات النفط العالمية لإخفاء صفاقتها وتعاملاتها التجارية، وتستخدم شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء إيراداتها ونفقاتها على حد سواء، كما أن سرية الإفصاح عن قيمة عوائد النفط سبب رئيسي في شيوع تبديدها وهي ما يمدد الحكام

¹ - مايكل إل روس (2014)، ترجمة: محمد هيثم نشواني، نقمة النفط - كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم-، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، الدوحة قطر.

المستبددين بالدعم من اللازم الذي يمكنهم من البقاء في السلطة، حيث تمكنهم السرية من إخفاء الدليل على جشعهم وعدم كفاءتهم.

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاديات الريفية النفطية

تعتبر العوائد النفطية ذات أهمية كبيرة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذا البلدان المنتجة أو المستهلكة على حد سواء. وتحصل عليها الدول المنتجة للنفط وتساهم بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يلعب النفط دورا أساسيا وبارزا في اقتصادات الدول المنتجة للنفط خصوصا العربية منها، ويشكل أساس الحياة الاقتصادية فيها. فلم يعد النفط في هذه الدول مصدرا للطاقة فقط بل تعدى حدود ذلك، بحيث أصبحت عوائده المورد الرئيسي للدخل الوطني والعملية الصعبة فيها، كما أنها تمثل الرأس المال الضروري للتنمية الاقتصادية.

تعتبر العوائد النفطية العمود الفقري الذي تقوم عليه باقي القطاعات الاقتصادية في الدول المنتجة للنفط دون استثناء، وهذا نظرا للنسبة التي تمثلها هذه العوائد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وفي هذا الصدد يقول الدكتور علي أحمد عتيقة: "إن الدور الذي يمكن أن تقوم به عوائد النفط في هذا المضمار يتجلى في كونها تستطيع أن تقدم الرأس المال اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية، كما أنها تشكل قاعدة صناعية مهمة عن طريق الاستثمارات الصناعية"¹.

ناهيك على ذلك فإن العوائد المتأتية من تصدير سلعة النفط تلعب دورا مباشرا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، الاستقرار السياسي للدول النفطية، الأمر الذي أدى بالكثير من المهتمين بالاقتصاد والسياسة يطلقون على عوائد النفط مصطلح البيترو دولارات، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه العوائد النفطية وآثارها على اقتصاديات الدول الريفية النفطية، فالأموال النفطية أصبحت العامل الأساسي في تطوير اقتصاديات الدول النفطية، كما أصبحت الموازنات الحكومية لهذه الدول تبنى على أساس العوائد النفطية، كما تقوم الحكومات بزيادة الإنفاق الحكومي العام أثناء فترات الفورات النفطية، ضف إلى ذلك أن بعض الدول النفطية استعملت العوائد النفطية لزيادة نفقاتها العسكرية، فأنفقت أموالا كبيرة من أجل اقتناء الأسلحة فاقت قيمتها مليارات الدولارات².

إن الأهمية التي تحظى بها العوائد النفطية في الاقتصادات النفطية تختلف من منطقة إلى أخرى، على حسب النمط الاقتصادي لهذه الدول، فهناك دول شكل اهتمامها بالعوائد النفطية عاملا إيجابيا في تطوير اقتصاداتها وتنوع مصادر

¹ - حافظ برجاس (2000)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 178.

² - وحيد خير الدين (2013)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 84.

الدخل لديها، كما هو الحال في النرويج وفينزويلا مثلاً، وعلى الكس من ذلك في دول أخرى، بحيث خلف الاهتمام بالعوائد النفطية فيها آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية وظهر هذا في المنطقة العربية خصوصاً، وتتجلى هذه الآثار السلبية للعوائد النفطية فيما يلي¹:

- شهدت فترات الفورة النفطية تراكم عوائد نفطية هائلة، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالصناديق الثروة السيادية. وقد ساهمت هذه الصناديق في نقل أموال النفط إلى خارج الحدود الوطنية عن طريق الاستثمارات وودائع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بدلاً من توجيهها للاستثمارات وبرامج التنمية داخل البلاد كما كان متوقعا.
- توفر العوائد النفطية الشرعية لعدة أنظمة في الدول المنتجة للنفط، حيث تقوم الدول بتوزيع المزايا والفوائد على أفراد المجتمع. وبهذه الطريقة، تغطي الأموال النفطية جميع المشاكل وتستمر هذه الأنظمة في الحكم، حتى وإن كانت فاسدة.
- ساهمت العوائد النفطية في بقاء الدول النفطية دون تطور إطلاقاً، وباتت هذه الدول تفتقد جميع عناصر الدولة من الناحية الاقتصادية، الجغرافية، الديمغرافية، وحتى السياسية.
- شكلت العوائد النفطية إغراءً لتهديد أمن ووجود العديد من الدول في العالم العربي، وأحد أمثلة ذلك ما حدث في العراق وليبيا. بالإضافة إلى ذلك يتم استخدام العوائد النفطية للتصدي لهذا التهديد، على سبيل المثال ما يحدث في دول مجلس التعاون الخليجي.
- اعتماد بعض الدول النفطية على إنتاج وتصدير النفط فقط، هذا الأمر جعل العوائد النفطية من أن تصبح العنصر الرئيسي، مما أدى إلى تشكيل هيكل اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على النفط.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم العوائد النفطية في الاقتصاديات الريفية النفطية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في تحديد حجم العوائد المالية للنفط، والتي بنا التطرق إليها كمايلي:

- 1- سعر النفط :** يعتبر سعر النفط الخام العامل الأساسي في قياس نسبة العوائد النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاع والانخفاض الذي تتعرض له أسعار النفط نتيجة لعدة أسباب أهمها: العوامل الاقتصادية والسياسية وكذا العوامل الطبيعية.... الخ، إلا أن العوامل الاقتصادية والمتمثلة في العرض والطلب تؤثر بنسبة كبيرة على أسعار

¹ - خالد بن سلطان بن عبد العزيز (2020)، مرجع سبق ذكره.

النفط، فكلما كان هناك ارتفاع في الطلب على النفط، كلما ارتفعت أسعاره، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم العوائد النفطية، والعكس في حالة العرض.

أما فيما يخص العوامل السياسية فهي متمثلة في الاتفاقيات والقرارات السياسية التي من شأنها أن تؤثر على زيادة أو انخفاض الإنتاج النفطي لتحقيق التوازن السعري للنفط، ونفس الشيء بالنسبة للعوامل الطبيعية، فطبيعة المناخ تتحكم بشكل كبير في تحديد أسعار النفط، فإذا كان المناخ غير معتدل وذو برودة شديدة يؤدي إلى زيادة أسعاره، وبالتالي تسجيل ارتفاع في حجم العوائد النفطية والعكس صحيح في حالة اعتدال المناخ.

وعليه فإن حالة التذبذب التي تعيشها أسعار النفط في السوق النفطية العالمية تنعكس إما إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية. هذا بالإضافة إلى التذبذبات التي يعرفها الدولار باعتباره العملة رئيسة المعتمدة في تسوية المعاملات التجارية النفطية المستعملة من طرف معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة، فهو يؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية.

2- حجم الاحتياطي النفطي: يعد حجم الاحتياطي النفطي من بين أهم المحددات التي تؤثر في تحديد مستوى العوائد النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ إن توفر الاحتياطات النفطية بشكل كبير من شأنه أن يساعد على الزيادة في الإنتاج، وذلك برفع الطاقة الإنتاجية التي تتناسب مع تلك الاحتياطات، ومنه زيادة في الصادرات النفطية، هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم العوائد النفطية، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الجديدة والتي يتم استخراجها بتكلفة تتناسب مع المستوى العام لأسعار النفط، كما أن استعمال حقول نفطية لم يتم استغلالها من قبل من شأنه أن يساهم في ارتفاع حجم العوائد النفطية، كذلك التطورات التكنولوجية قد تزيد من إمكانية الحصول على احتياطات نفطية جديدة وهذا عن طريق اكتشاف حقول جديدة، أو عن طريق التقليل من تكلفة الاستخراج التي قد تؤدي إلى الرفع من كمية عوائد النفط.

3- القرار السياسي: لا يقل تأثير القرارات السياسية على عائدات النفط عن الأخرى، فالقرار الذي اتخذته منظمة أوبك سنة 1973 مثلاً والذي كان مفاده منع تصدير النفط إلى جميع الدول التي ساندت العدوان الإسرائيلي على فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من 2,11 دولار تقريباً للبرميل الواحد إلى 11,12 دولار سنة 1973، وكذلك قرار الأوبك بخفض الإنتاج ثلاث مرات سنة 2001 بحيث بلغ إجماليه 3,5 ملايين دولار/ برميل، بحيث سجل سعر النفط آنذاك معدل 23,1 دولار/برميل بعدما كان 28,1 دولار/ برميل سنة 2000. وكان نتيجة ذلك هذا تسجيل انخفاض في قيمة عائدات النفط من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وبالتالي تلعب القرارات السياسية دوراً في تحفيز إنتاج النفط أو خفضه، وبالتالي زيادة أو انخفاض في عائدات النفط.

4- الطاقة الإنتاجية : إن دور الطاقة الإنتاجية في تحديد حجم العوائد النفطية مهم جدا، لكون أنما من تحدد حجم الإمدادات المتوفرة في الوقت الحاضر، والتي ستكون متوفرة في المستقبل، وكما هو معروف، يتطلب إنتاج العرض (في صناعة النفط) نفقات رأسمالية ضخمة لاكتشاف حقول نفطية جديدة وإحضار النفط الموجود فيها إلى السوق لتلبية طلب السوق، فما يحدث في السوق من تذبذبات سواء بالندرة أو وفرة في فترة معينة، هو نتيجة قرار استثماري ماعدا الحالات التي كانت الأزمات السياسية سببا فيها. وبالتالي فالارتفاع والانخفاض في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابا أو سلبا على حجم العوائد النفطية.

5- الفساد الإداري والمالي: من أهم التحديات التي تواجه الدول المنتجة للنفط في الوقت الحالي، الفساد الذي تفاقم بشكل كبير مع زيادة عوائد النفط في هذه الدول، حيث يستحيل إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية طالما أن الفساد منتشر في القطاع الاقتصادي وعلى جميع المستويات، هذا لكون الفساد يساهم في تبذير وهدر لعوائد النفط، ولهذا فهو يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، وعليه فالفساد يؤثر سلبا على حجم العوائد النفطية، نظرا لاستنزافها من طرف المفسدين أو نتيجة انتشاره داخل القطاع النفطي عن طريق استهداف وتخريب المرافق النفطية الحيوية والخطوط الناقل والمصافي، ما قد ينجم عنه إرباك أنشطة الإنتاج والتوزيع وتذبذب معدلات التصدير للنفط الخام ، وزيادة الحاجة إلى استيراد المشتقات النفطية بكلف عالية وبالعلة الأجنبية بالتوازي مع ظاهرة التهريب.

6- التضخم: بما أن التضخم هو الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات مع تدهور القدرة الشرائية، ونظرا لكون النفط سلعة ولها سعرها كبقية السلع الأخرى، وبهذا فأسعاره معرضة للارتفاع أيضا كلما كان هناك ارتفاع في أسعار السلع الأخرى، وبالتالي نجد أن التضخم يؤثر في حجم العوائد النفطية، فكلما ارتفع معدل التضخم أدى ذلك إلى انخفاض في العوائد النفطية الحقيقية، ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي: إذا كانت العوائد النفطية قبل ارتفاع معدل التضخم مع ثبات العوامل الأخرى (كحجم الإنتاج والتصدير) وكانت ذات قدرة وقوة شرائية عالية، فبمجرد حدوث التضخم سوف تسجل العوائد النفطية انخفاضا سواء في قيمتها أو قدرتها الشرائية ، الأمر الذي يجعل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعاني من العجز خصوصا على مستوى ميزانيتها، هذا بالإضافة إلى عدم قدرتها على استكمال مخططاتها التنموية نتيجة انخفاض العوائد النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصادات هذه الدول، وهذا بسبب زيادة معدلات التضخم. وبناء على هذا يمكن أن العلاقة التي تجمع بين معدل التضخم وعوائد النفط هي علاقة عكسية، فكل ارتفاع في معدل التضخم يؤثر عكسيا على اتجاه حجم العوائد النفطية.

المبحث الثاني: واقع العوائد النفطية في ظل الطفرات السعرية في السوق النفطي.

نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبحت تمتاز بها العوائد النفط باعتبارها العصب النابض لاقتصادات الدول النفطية، وهذا لكونها مصدر الدخل الرئيسي وإن لم نقل الوحيد لجل هذه الدول، هذا بالإضافة إلى النسبة الكبيرة التي تمثلها من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يفسر الارتباط الكبير بين حجم العوائد النفطية والمؤشرات الاقتصادية لهذه الدول.

وبما أن حجم العوائد النفطية مرتبط بعدة عوامل كما رأينا سابقا أهمها أسعار النفط التي تتحكم فيها هي الأخرى مجموعة من العوامل أغلبها خارجية تحدد اتجاهها سواء نحو الارتفاع أو الانخفاض، الأمر الذي يؤثر مباشرة على عوائد النفط، وهذا ما سوف نوضحه من خلال هذا المبحث بالتطرق أولا إلى سوق النفط العالمية وإلى القوى الفاعلة فيها، ثم إلى السعر النفطي وأهم محدداته، وأخيرا إلى الطفرات النفطية وانعكاساتها على حجم العوائد النفطية.

المطلب الأول: السوق النفطي الدولي

يعتبر السوق النفطي الدولي من أهم الأسواق الدولية، وهذا بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي تمتاز بها سلعة النفط في العالم، والدور الحيوي الذي تلعبه في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بها وإنتاجها وتسويقها وتجارتها، وبالتالي يحظى سوق النفط العالمية بمتابعة مستمرة، نظرا لتطوره الديناميكي والمتسارع، بحيث لا يتأثر فقط بعوامل سوق العرض والطلب التقليدية، وإنما هناك عناصر أخرى خارجية كان لها أثر كبير في العوام الأخيرة، وهذا ما سوف نعالجه من خلال هذا المطلب.

أولاً- تعريف السوق النفطي: تعرف السوق النفطية على أنها المكان الطبيعي الذي تتم فيه عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بين المنتجين والمستهلكين لها، بسعر معين وزمن معلوم. وما يميز سوق النفط في إنتاجها وعرضها أنها ليست سوقا كاملة أو مستقلة بل هي ناقصة ومرتبطة ومتأثرة بالسوق الخارجية أو الأجنبية بنسبة عالية، فكل تغيير في هذه الأخيرة (جانب المشترين أو المستهلكين) يؤثر مباشرة على المنتجين أو العارضين رغم شدة الترابط في السوق وطلب السلعة النفطية، وهذا راجع إلى أن جانب الإنتاج والعرض في سوق النفط (جانب البائعين) يتركز في عدد محدود وقليل من بلدان العالم، والتي تتميز أسواقها بتدني طاقتها الإستيعابية وعدم تطورها، فهي لا تستطيع استيعاب كل ما تنتجه، فهي تستوعب جزء صغير فقط من عرضها للسلعة النفطية، أما الجزء الأكبر من إنتاجها وعرضها النفطي فيذهب ويُستوعب في الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول المتقدمة صناعيا.¹

¹ - محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 142.

تقوم سوق النفط العالمي على آليات قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المختلفة منها العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، العوامل السياسية، العسكرية، المناخية، بالإضافة إلى تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهذا لكونها سوق شبه احتكارية¹ تحكمها من جانب عارضى السلعة ومنتجها ظاهريا ثلاثة قوى أو أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية، الشركات النفطية المستقلة، والشركات النفطية الوطنية للبلدان النفطية النامية، أما في حقيقة الأمر هناك قوتان أو طرفان يؤثران بشكل كبير في عرض سلعة النفط وإنتاجها، يتمثل الطرف الأول في الشركات الاحتكارية وهذا لضخامة ما تنتجه وما تعرضه من نطف خام في السوق الدولية، أما الطرف الثاني فهو الشركات النفطية الوطنية للدول النامية، وهذا راجع إلى ضخامة احتياطاتها النفطية وزيادة نمو إنتاجها وعرضها للسلعة النفطية في السوق، وهذا ما يعزز مكانتها ودورها في السوق خصوصا وأنها منطوية تحت تنظيمات نفطية دولية وإقليمية تحافظ وتنسق وتحمي مصالحها النفطية خاصة في جانب عرض النفط كمنظمة الأوبك مثلا، وعليه فوجود عدد محدود من منتجي وعارضى السلعة النفطية وخاصة في حالة وجود تناسق وانسجام في المصالح يكون مؤثرا وبصورة كبيرة على انتظام واستقرار عرض النفط، وكذلك حسن استغلال هذه المادة وإنتاجها بصورة فضلى واقتصادية².

إضافة إلى ذلك فسوق النفط حاليا هي سوق شبه مغلقة إضافة إلى كونها مفتوحة جزئيا وبنسبة صغيرة، وهذه الحالة تشبه الانغلاق هي الأكثر ملائمة وإنتاجية لعرض السلعة النفطية، وذلك لكون³:

- سيطرة الطابع الاحتكاري لإنتاج وعرض سلعة النفط من طرف الشركات الاحتكارية كطرف أول ورئيسي والشركات النفطية الوطنية للدول النفطية النامية كطرف ثاني متزايد في دوره ومتكامل في عملياته الصناعية؛
- دخول أطراف جديدة في السوق الدولية من خلال السوق المفتوحة هذه؛
- سعي واهتمام الأطراف الفاعلة في السوق المعنية بالإنتاج والاستهلاك (منتجين - عارضين - مستهلكين) خاصة الدول النفطية النامية بتنظيم واستقرار عرض النفط هذا من جانب الجد أو إزالة أي اضطراب أو استغلال يحدث لعرض النفط.
- تتم عمليات تبادل السلعة النفطية بين الأطراف المتبادلة عن طريق عقود واتفاقيات ذات آجال أو فترات زمنية في غالبها متوسطة أو طويلة الأجل، وجزء صغير يتم في المدى القصير.

¹ - ضياء مجدي الموسوي (2005)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 29.

² - محمد أحمد الدوري (1983)، مرجع سبق ذكره، ص 143.

³ - المرجع نفسه، ص 144.

- أما من جانب الطلب فيتحكم في السوق الدول الصناعية الكبرى كونها المستهلك الأول لسلعة النفط. ومن التعريف السابق للسوق النفطية نستنتج أنها تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي أسواق السلع الأخرى، وهذا لكون أن سلعة النفط تختلف عن باقي أنواع السلع التجارية، بحيث نلخص أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:
- من أهم مميزات سوق النفط أنها سوق شبه احتكارية، أي أن هناك مجموعة قليلة من المنتجين والعارضين من تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط متمثلة في الشركات النفطية الوطنية والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب¹؛
 - تتمثل طبيعة السوق النفطية في كونها ذات طابع متقلب، وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى²؛
 - سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات)، بحيث ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة؛
 - تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة ومعنى ذلك تتأثر مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية³.

ثانياً- آلية عمل السوق النفطي الدولي: لقد كانت التعاملات النفطية على مستوى أسواق النفط تتم في إطار العقود الحرة عبر الأسواق غير نظامية "Over- The-Counter"، فهي أسواق لا تخضع للمعايير الأساسية التي تقوم عليها الأسواق النظامية، ولهذا فإن نشاطاتها لا تخضع لقوانين البورصات الرسمية، كما أنها لا تعتمد تنظيمات إدارية محددة لنشر وتبادل وتوثيق للأدوات المالية، وفي نفس الوقت لا تعتبر من الأسواق غير المشروعة، وهذا بسبب إلزامها العام بالقوانين السائدة في الدولة أو الدول التي تدار فيها أعمالها، فهي تتقيد بإطار محدد من العمليات شبه منظمة، كما أنها خاضعة للرقابة الرسمية كأى سوق نظامية. وعليه فإن ما يميز هذه الأسواق المرنة العالية نسبيا في التعامل، وهذا نتيجة

¹ - ضياء مجدي الموسوي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص -ص، 29-30.

² - روبرت واينر (2006)، تقلب أسعار النفط: العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 164.

³ - أمينة مخلفي (2013)، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص-ص 54-55.

لاستمرار أعمالها بعد غلق البورصة أو توقف أو تعليق نشاطها خلال نهاية الأسبوع أو أيام العطل، إضافة إلى التسهيلات المتاحة فيها وقلة تكاليفها مقارنة بالأسواق النظامية، كما أنها لا تحتوي على تعاملات في أدواتها تتجاوز فترات سدادها السائدة في الأسواق النظامية بل تسمح حتى باعتماد على هامش موازٍ أقل من الصفقات مما أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بها. إلا أنه ومع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ظهرت إلى الوجود نوعين من التعاملات النفطية وهما التعامل بالعمليات الجارية وأطلق عليها أسواق النفط العاجلة، والتعامل وفق العقود المستقبلية وسميت بالأسواق الآجلة¹.

1- المعاملات الجارية (العاجلة): لم تكن المعاملات العاجلة (الفورية) جديدة على صناعة النفط، فقد عرفت منذ قديم الزمان كونها عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل، بحيث لم تكن يتجاوز نطاق السوق الفورية في الماضي ما بين 10-15% من حجم التجارة العالمية، لكون أن السعر الفوري المنخفض لم يكن يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة التي تحكم العقود الطويلة الأجل؛ إلا أنه ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي حصل إختلاف في توازن السوق النفطي وهذا نتيجة حدوث فائض كبير في العرض النفطي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية، بحيث أصبحت الأسعار الفورية أساس التعامل في سوق النفط الدولي، وسبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق، فهي لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عموماً، بل تؤثر عليها عوامل أخرى تنظيمية ونفسية، مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع، الأمر الذي أدى إلى دخول منتجين جدد، وتخلي الأوبك عن التسعير الرسمي واتساع السوق الفورية².

تتم المعاملات العاجلة في السوق عن طريق اتفاق الأطراف المتعاقدة على أن يتم تسليم الحمولة من النفط الخام وفق خمس شروط وهي³:

- سعر السلعة النفطية الذي يتم تحديده وفق أسس معينة إما على أساس التسليم على ظهر السفينة، أو تسليم ميناء الوصول المشتري أو ما يطلق عليه مصطلح "Cost Insurance Freight"، أو بعض الحالات التي تسلم فيها بضاعة النفط على أساس قنوات النفط الرابطة بين الدول أو ما يسمى "Free In Pipeline" كحالة الجزائر مع إسبانيا وإيطاليا؛
- أن لا تقل الكمية عن 500 ألف إلى مليوني برميل في حالة النقل من أماكن بعيدة (غرب إفريقيا مثلاً)؛

¹ - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص 169-170.

² - حسين عبد الله (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

³ - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص 171-173.

- يتم قياس النوعية على أساس درجة API المتعارف عليها؛
- العلم المسبق بتاريخ التسليم، بحيث يتم التسليم على أن يُعلم البائع المشتري 15 يوماً على الأقل قبل تسليم البضاعة أو انطلاقاً من ميناء الشحن؛
- يكون مكان تسليم البضاعة حتى ميناء البلد المستورد أو مخازنه (في حالة مؤسسة تكرير النفط).

2- المعاملات الاعتيادية: ويكون هذا النوع من التعاملات بين المستهلك والمنتج مباشرة، وعادة ما تتم بعيداً عن الوسطاء، وتكون بين دولتين متجاورتين إحداهما دولة مصدرة للنفط والأخرى مستوردة، أو التعامل مع الشركات التي تمتلك المصافي أو اتفاق حكومي كما هو الشأن بالنسبة للعراق مع الشركة الروسية (SNE) وهذا من أجل تسديد ديون العراق بموجب اتفاق حكومي، وتقرر أسعاره بالتفاوض، وتتأثر تلك الأسعار بما يدور في السوق الفورية والسوق المستقبلية¹.

3- المعاملات الآجلة (المستقبلية): يقصد بالمعاملات أو التعاملات الآجلة (المستقبلية) بشكل عام توفير التحوط (Hedging) ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل لمن يشتري سلعة ما بعقد آجل، إذ تؤمن هذا النوع من المعاملات للمشتري احتياجاته من السلعة بسعر يُتفق عليه قبل حلول موعد استلامها بفترة زمنية معينة دون الحاجة لاستلامها عند إبرام العقد وتخزينها إلى وقت الحاجة إليها. كما تحقق أيضاً للبائع تحوطاً مماثلاً بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلاً عند تسليم السلعة².

وتعتبر هذه المعاملات ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فقد ظهرت هذا النوع في السوق النفطية كآلية للتعامل لأول مرة سنة 1982 في سوقين دوليين هما: سوق النيويورك وسوق لندن، وهذا نتيجة البحث الطويل الذي قامت به الدول المنتجة للنفط الخام من خارج الأوبك خاصة منتجو بحر الشمال بإيجاد أسلوب تسعيري للنفط الخام يسمح لهم بتكوين حصتهم في سوق النفط الدولية لكونها تفتقد إلى التعاقدات طويلة الأجل، كما أن جل تعاملاتهم النفطية تتم من خلال السوق الفورية، بالإضافة إلى تخلي الشركات النفطية عن صيغة التعاقدات النفطية طويلة الأجل واستبدالها بالتعاملات الفورية التي أخذت مساحتها تتوسع في سوق النفط الدولية. وهنا ظهرت أهمية تقلبات أسعار النفط الخام الناتجة عن عوامل متعددة تؤثر في العرض والطلب النفطية في السوق الدولية والسعي إلى التحوط بوجه تلك التقلبات، وهذا من خلال ظهور المعاملات الآجلة أو المستقبلية للنفط الخام والمنتجات النفطية كآلية جديدة للتعامل في السوق النفطية الدولية. وتعتبر التعاملات أو التعاقدات المستقبلية للنفط الخام عن إلتزام أو تعهد موثوق من أجل الموافقة على تسليم

¹ - نيل جعفر عبد الرضا (2011)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 95.

² - حسين عبد الله (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

كميات محددة من النفط الخام أو المنتجات النفطية. كما أنها عبارة عن تعاملات ورقية في الغالب تحسم معظمها بتسويات نقدية وليست سلعية ويسيطر عليها هدفان هما التحوط والمضاربة مما يجعل البعض يطلق عليها تسمية البراميل الورقية¹.

وعليه فإن التعاملات المستقبلية توفر للمتعاملين التغطية ضد مخاطر التذبذبات القوية وغير متوقعة لأسعار النفط في الأجل القصير من أجل الحد من المخاطر، وهي تعاملات تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الظرفية كالمخاطر السياسية، عدم استقرار أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف.....إخ ذلك.²

تتم المعاملات المستقبلية في السوق عن طريق اتفاق الأطراف المتعاقدة على أن يتم تسليم الحمولة من النفط الخام وفق شروط معينة تتمثل فيما يلي³:

- غالبا ما تحدد كميات النفط الخام أو المنتجات النفطية بكمية ألف برميل أو ما يعادل اثنان وأربعون ألف غالون؛
- يتم تحديد تاريخ التسليم وغالبا ما تحدد بالأشهر التي قد نصل إلى 72 شهرا وكذلك مكان التسليم؛
- يحدد سعر البرميل الواجب دفعه بالدولار الأمريكي (يمثل السعر المستقبلي في يوم التسليم)؛
- يتم تحديد المواصفات النوعية بشكل واضح، وعادة يتم اعتماد المواصفات النوعية للنفط الخام الأمريكي (WTI) بمحتوى كبريتي 42 % أو أقل وكثافة تتراوح بين 37 درجة إلى 42 درجة حسب مواصفات معهد النفط الأمريكي (API)، وكذلك مواصفات النفط المنتج من حقول بحر الشمال والذي يطلق عليه مزيج برنت (Brent) بكثافة تتراوح بين 34 درجة إلى 42 درجة؛
- لا يتم تسديد ثمن العقد من طرف المشتري، كما لا يجب على البائع تجهيز المشتري بالنفط أو المنتج النفطي إلا في يوم التسليم المحدد بالعقد، الذي يلتزم فيه الطرفان بالعقد المستقبلي، وهذا يعني أن المشتري يجب أن يدفع قيمة العقد، أما البائع فيجب عليه أن يسلم النفط الخام أو المنتج النفطي بالكمية والمواصفات المتفق عليها وبالمكان المحدد بالعقد. ولكن نادرا ما يتم تنفيذ الشروط السالفة الذكر في أغلب العقود المستقبلية المبرمة إلا بنسبة تقل عن 1 % أما بقية العقود فتتم تصفيتها عن طريق التسوية بخسارة أحد الطرفين وربح الآخر، وذلك من خلال السعر الفوري للنفط الخام أو المنتج في السوق الدولية في يوم التسليم المحدد في العقد.

¹ - عبد الستار عبد الجبار موسى (2007)، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك « NYMEX »)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة كربلاء، العراق، ص 02-03.

² - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

³ - عبد الستار عبد الجبار موسى (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ثالثاً- أنواع أسواق النفط الدولية: نتيجة للتطورات التي عرفتتها صناعة النفط حديثاً، وهذا بعد تغير العلاقة بين شركات النفط الكبرى والدول المنتجة للنفط أدى ذلك إلى ظهور أساليب جديدة في بيع وتسويق النفط الخام ومنتجاته أكثر تعقيداً من قبل وهذا نتيجة المعاملات التجارية الجديدة التي تتم بين أطراف السوق، الأمر الذي استوجب ظهور نوعين أو شكلين أساسيين لأسواق النفط في العالم وهذا وفق نوع المعاملات التي تتم بين المنتجين والمستهلكين للنفط الخام ومنتجاته، وهنا نجد الأسواق الفورية كنوع أول والأسواق الآجلة كنوع ثاني، وفيما يأتي سوف نتطرق لكل سوق على حدى كمايلي:

1- الأسواق الفورية (العاجلة): سميت بالأسواق العاجلة نسبة إلى نوع التعاملات النفطية التي تقام على مستوى هذه السوق، وهي سوق تختلف عن الأسواق العادية المعروفة بحيز جغرافي معين. فالسوق الفورية ليس لها مكان مادي معين تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الصفقات التجارية لا يتعدى أجلها 15 يوماً، والتي تتم في منطقة يتركز فيها نشاط هام للتجارة على النفط. وما يميز هذه السوق أنها سوق تراضي فلا يوجد أي بنك يقوم بتسجيل عملياتها. وفي حالة عدم ضرورة الالتقاء بين الأطراف لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري فسيساهم ذلك في تسهيل الأعمال، وهذا ما يبرر تركيزهم في مناطق جغرافية معينة؛ فالمناطق التي تطورت فيها الأسواق العاجلة ليست بكثيرة فهي تمتاز بتعامل نفطي مكثف، وينشط بها إضافة إلى المنتجين والمستهلكين نوعان آخرا من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق¹.

تتميز الأسواق العاجلة بالمرونة الشديدة، فهي تسمح لأصحاب الفوائض من التخلص من بعض الكميات الزائدة عن الحاجة (في حالة انخفاض الطلب الداخلي)، والغرض من ذلك هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب هذا من جهة، وتتيح لذوي العجز غير المرتقب التموين في آجال قصيرة في حالة الارتفاع المفاجئ للطلب بسبب العوامل المناخية من جهة أخرى. كما تمتاز هذه الأسواق بأهمية كبيرة وهذا لاعتبارها المرآة العاكسة لأوضاع سوق النفط الدولي لحالات التوازن بين حجم العرض مقابل الطلب أو الفائض والعجز، بالإضافة إلى شفافية المعاملات التي تمتاز بها وهذا لوجود العديد من المتدخلين في المعاملات كوكالات الأنباء المحايدة التي تقوم بجمع ونشر أسعار مختلف الأسواق الفورية العالمية بغض النظر عن وجود البائع والمشتري والوسطاء، وهذا ما لا نجده في السوق غير نظامية التي تتم فيها المعاملات بسرية وعدم الوضوح لأنها تتم بين طرفين متعاقدين فقط بحيث يبقى السعر المتفق عليه سرا بينهما مع عدم استحالة معرفته من عند أي طرف

¹ - المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر (أكتوبر 2018)، تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2016-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-، المجلد 36، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 253-254، متاح على الموقع الإلكتروني التالي : <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/11/1/84339>، تاريخ الولوج : 2022/09/10.

في المعاملة¹. أما فيما يتعلق بجانب المعاملات في هذه الأسواق فهي تتم في إطار التعاملات العاجلة التي سبق التطرق إليها سابقا.

2- الأسواق المستقبلية (الآجلة): أطلق على هذا النوع من الأسواق بالأسواق المستقبلية نسبة لطبيعة التعاملات التي تتم على مستوها، كما يتم تسميتها بسوق النفط الورقي لأن أكثر ما يتداول فيها هو البرميل الورقي للنفط. فالأسواق المستقبلية ظهرت إلى الوجود بعد الصدمة النفطية الأولى نهاية 1973 وبداية 1974، والتي أدت إلى تضاعف أسعار النفط لأكثر من أربع مرات السعر المعتاد، وما خلفته من خسائر باهضة بالنسبة لشركات النفط الكبرى بسبب التقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في هذه الفترة. وكرد فعل عن ذلك ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة الآن.

وتختلف وظائف هذه الأسواق حيث تساهم بشكل كبير في تسيير الحسّن للمخزون النفطي، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، كما تساعد الأسواق المستقبلية على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة النفطية وبكل شفافية²، إضافة إلى تقوم بتوفير تأمين الاحتياجات المستقبلية لمشتري النفط مع ضمان حمايته ضد تقلبات أسعار النفط خلال فترة الإنتظار، التي يكون فيها من الصعب التكهّن باتجاه الأسعار في ظروف تتسم بعدم الاستقرار، إلا أن التعامل في السوق المستقبلية لم يعد يقتصر على ما يحتاج لتأمين احتياجاته الفعلية من النفط والذي يعرف اصطلاحا بالمضارب التجاري (**Commercial Speculator**)، إذ أخذ فريق من المضاربين يتعامل في تلك الأسواق بهدف تحقيق الربح بالمراهنة على سلامة تنبؤاتهم لحركة أسعار النفط، كما نجد أيضا أن العديد من الشركات النفطية العالمية قد دخلت لهذه الأسواق لنفس الغرض بالرغم من موقفها المتردد في بداية الأمر³.

ومع التطورات الكبيرة التي شهدتها هذه الأسواق على الساحة الدولية وآثارها الكبيرة على أسعار النفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، الأمر الذي جعلها منها محل اختلاف حول تقييم أثرها على أسعار النفط، بحيث نجد أن البعض اعتبرها عامل استقرار، بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات، وعناك من يرى أنها صارت تقود أسواق التعامل الفعلي في النفط الحقيقي (أي بقصد حيازة النفط واستخدامه) بينما يرى آخرون

1 - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص 173-174.

2 - المومن عبد الكريم، عبد الرحمن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

3 - حسين عبد الله (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

أنها تقتضي أثر تلك الأسواق¹. ويوجد قسمان لهذا الشكل من الأسواق : الأسواق النفطية المادية المستقبلية، والأسواق النفطية المالية المستقبلية (البورصات النفطية)، نوجزهم كمايلي:²

2-1- الأسواق النفطية المادية المستقبلية: تشبه إلى حد كبير الأسواق الفورية في طريقة العمل، لكن يختلفان في آجال التعاملات، فالتعاملات في هذه الأسواق تتم بآجال أطول من 15 يوماً، وتتم العمليات فيه بالتراضي لسعر معين مع التسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، كما يتم إلزام المشتري بتحديد الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، بحيث لا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهي أسواق غير منظمة في معظم الأحيان.

2-2- الأسواق النفطية المالية المستقبلية (البورصات النفطية): كانت الإنطلاقة الفعلية للأسواق المستقبلية سنة 1985 على مستوى كل من سوق نيويورك، سوق سنغافورة، وسوق لندن، بحيث يتم التعامل فيها من خلال العقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام، بحيث تمتاز هذه العقود بطابع السندات المالية، كما تتميز هذه الأسواق بعنصر الشفافية مثلما هو حال البورصة العادية، كما نجد أن أغلب المتعاملين في هذه السوق من المضاربين الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات أسعار النفط، وهم في معظم الأحيان لا يملكون أي نشاط صناعي ولا مصافي تكرير، ولا يملكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضاً، إضافة إلى السماسرة الذين يسهلون الإلتقاء بين أطراف السوق (البائع والمشتري)، وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الجيد للسوق. ومن هنا نلاحظ أن الأسواق النفطية المالية المستقبلية هي أحسن وسيلة للتعامل مع تذبذبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها، وهذا لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي بها المتعاملين من هذه التقلبات، إلا أنها التعامل فيها جد معقد. و تنقسم هذه الأسواق إلى ثلاثة أنواع تتمثل في³:

1- سوق النفط الدولية («IPE» International Petroleum Exchange): تعتبر أكبر الأسواق النفطية في أوروبا، وتمثل مدينة لندن مقراً لهذه السوق، بدأت بتداول العقود الآجلة للنفط سنة 1971، ويستعمل برنت كمييار لتسعير التعاملات في هذه الأسواق، بحيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 40-50 مليون برميل من النفط المباع يوميا، وإن أغلب إنتاج خام البرنت يتم شراؤه من الدول الأوروبية وبعض الدول الإفريقية، وأن 20 % من استيراد

¹ - حسين عبد الله (2000)، مرجع سبق ذكره، ص30.

² - حمادي نعيمة (2009)، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، ص ص 58-59.

³ - نبيل جعفر عبد الرضا (2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-98.

الولايات المتحدة من النفط الخام تأتي منه، وأن مبيعات النفط الخام المستندة إلى خام برنت تأتي من غرب إفريقيا وشمال غرب أوروبا.

2- سوق النفط الدولية بسنغافورة (Singapore International Monetary Exchange): وتطلق عليه تسمية سيمكس (SIMEX)K، تأسس سنة 1979 في الشرق الأقصى تحديدا بسنغافورة على الرغم من أنها ليست دولة منتجة للنفط إلا أن سبب اختيارها كمقر للسوق هو موقعها الجغرافي بالإضافة إلى امتلاكها لظروف تسمح بقيام بورصة دولية ناجحة للنفط مثل وجود بيئة قانونية وتشريعية وسياسية منفتحة ومستقرة تتميز بدرجة كبيرة من الشفافية، ونظام قضائي ذي كفاءة عالية، بالإضافة إلى النظام المالي والمصرفي المتطور الذي يتسم بدرجة عالية من التنافسية والبنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتوفير الدعم اللوجستي المناسب للبورصة الدولية، ويتبع هذا السوق معيار خام دبي (Dubai) كمعيار لتسعير مبيعات النفوط المشتري في آسيا خصوصا من منطقة الشرق الأوسط، وتبلغ الكمية المباعة منه حوالي 15-10 مليون برميل يوميا، وفي سنة 2001 تم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي نتيجة لانخفاض خام دبي.

3- سوق نيويورك (New York Mercantile Exchange): أو ما يسمى بنائمكس (NYMEX) وهي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة سنة 1987 في الولايات المتحدة الأمريكية وتغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها يتم إبرام عقود مبادلاتها المستقبلية وفق سعر خام متوسط غرب تكساس* رغم أن النفوط الخام في العالم المسعرة بخام برنت أكثر من تلك المسعرة بخام متوسط غرب تكساس، إلا أن عقد مستقبلات خام غرب تكساس في بورصة نيويورك التجارية نائمكس هي الأكثر تداولاً في العالم، إذ يتداول يوميا ما يقارب 150 ألف عقد في نائمكس وهذا الحجم من النفط الخام يساوي تقريبا ضعف الإنتاج اليومي العالمي. وقد اكتسب هذا النوع من النفط موقع هام ضمن قائمة نفوط الإشارة (Marker Crude) العالمية وهذا راجع إلى أهمية سوق نفط الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، كما تمثل أكبر مستورد للنفط بالرغم من أنها تصدر قائمة كبار منتجي النفط في العالم.

رابعا- الأطراف الفاعلة في السوق النفطي الدولي: يحتوي السوق النفطي على مجموعة من الأطراف المسيطرة عليه وهذا عن طريق تحكمها فيه سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يتحكم في السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم وقوة كل طرف.

1- الشركات النفطية المتعددة الجنسيات: هي تلك الشركات التي عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD بأنها تلك الهيئة الاقتصادية التي تعمل في مجال التجارة والإنتاج عبر القارات، وتمتلك شركات فرعية أو

* سمي هذا النوع من النفط بنفط غرب تكساس لأن أغلبه ينتج في غرب ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

فروع في دولتين أو أكثر تخضع لسيطرة الشركة الأم بشكل فعال وتقوم بتخطيط كافة قراراتها بشكل شامل¹. وتعرف أيضا على أنها تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة². وبأن شركات النفط الكبرى أو كما تم تسميتها بشركات الاحتكار النفطي أو الكارتل النفطي عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فإن هذا التعريف ينطبق عليها كونها كانت تسيطر حتى زمن قريب على معظم مراحل صناعة النفط في العالم، منذ مرحلة الاكتشاف والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتطير والتوزيع والتسويق إلى غير ذلك، فهي تملك 80% من الإنتاج العالمي للنفط وهذا خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، كما أنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط، كما تتمتع أيضا بقدرات وإمكانات لا مثيل لها قد تفوق الدول المنتجة للنفط، كما أنها تتلقى الدعم من حكوماتها عند الضرورة³. فعلى سبيل المثال وفي كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط سنة 1973⁴، أما في سنة 2000 فقد سيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة أو ما يقارب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط⁵، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

لقد كان أول ظهور للكارتل النفطي سنة 1870 من طرف الأمريكي روكفلر، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم شركة ستاندار أويل، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار إلى سنة 1911 عندما تم كسر احتكار شركة ستاندار أويل، وفصلت الشركة إلى العديد من الشركات النفطية الكبرى من بينها: ستاندار أويل أوف نيو جيرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا، بالإضافة إلى غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم (التي تألفت كشركة أنجلو إيرانية في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات⁶، ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي "أنريكو ماتي" أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات سنة 1950.

¹ - بول هيرست، وغراهام طومسون (2001)، ما العولة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.

² - السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 213.

³ - محمد خيتاوي (2010)، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص 132.

⁴ - محمد زيدان و محمد يعقوبي (2012)، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي 14-15 فيفري، جامعة بشار، الجزائر، ص 06.

⁵ - قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص 72.

⁶ - مايكل تانز (1981)، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص - 103.

إن ما وصلت إليه الشركات النفطية الكبرى من نفوذ وسيطرة لا يكمن فقط في القوة الاقتصادية والاستخراجية وحتى الاجتماعية التي تتمتع بها جراء استخدام التكنولوجيا النفطية والسيكرة عليها فحسب، بل تعدت تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قراراتها مناصفة لها ومصالحها بحق الدول التي رأت أنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أحادي الجانب مستخدمة في ذلك استراتيجيتين رئيسيتين¹: تتجلى الأولى في كونها قصيرة الأجل تسعى من خلالها إلى الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق المأزومة سياسياً، ومناطق خارج منظمو الأوبك، بالإضافة إلى التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط، في حين تكمن الاستراتيجية الثانية في كونها استراتيجية على المدى الطويل (الطويلة الأجل) والمتمثلة أساساً في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا تعمل هذه الشركات على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل.

2- الشركات النفطية الوطنية: يقصد بشركات النفط الوطنية تلك الشركات التي تملكها الدولة المنتجة للنفط إما ملكية كلية أو ملكية جزئية بشرط أن تكون مالكة لأغلب الأسهم بما يمكنها من التحكم في سلطة القرار، وهو ما يعرف بالسهم الذهبي كحد أدنى يمكنها من الاحتفاظ بحقوق تصويت مميزة وحق النقض ضد القرارات التي تعارض مصالحها². لقد ظهرت فكرة إنشاء الشركة الوطنية للنفط مع التغييرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحيث كان لا بد لكل دولة مصدرة للنفط من أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها وأن تقيم لتنفيذ تلك السياسة أذرعاً تنفيذية قادرة عن الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تتصارع في تلك السوق، فكانت أولى تلك الشركات الإيرانية (NIOC) التي صدر بإنشائها قرار من البرلمان الإيراني في 1951/04/30، لتتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من شركات النفط الوطنية في الدول المصدرة للنفط داخل الأوبك مثل: شركة سونطراك الجزائرية، المؤسسة العامة للنفط في ليبيا، وشركة بترومين في السعودية.....إخ، أما خارج الأوبك فكانت المكسيك من أسبق الدول التي أنشأت مؤسسة للنفط سنة 1938³.

¹ - علي لطفي (2010)، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص-ص 73-74.

² - الطاهر زيتوني (2013)، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 39، العدد 147، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، الكويت، ص 94.

³ - حسين عبد الله (2006)، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وهناك الآن أكثر من 100 شركة نفط وطنية في الدول المنتجة والمستهلكة مملوكة لدولها بشكل كلي أو جزئي، وهي في تطور مستمر في نشاطها الذي أصبح في حالات كثيرة عابرا للحدود، فقد بات التمييز بينهما وبين شركات النفط العالمية مشوبا بالكثير من الضبابية.

وتختلف الشركات الوطنية للنفط في كيفية نشأتها، فمنها من ظهر كورث لشركات كانت صاحبة امتيازات في دولها بعد موجة التأميمات التي شهدتها قطاع النفط في النصف الثاني من القرن الماضي، والبعض الآخر يختلف عن ذلك، كما أن بعض شركات النفط هي شركات مملوكة لدول منتجة رئيسية تتولى مسؤولية إدارة وتطوير الموارد الهيدروكربونية لبلداتها، وبعضها الآخر هي شركات مملوكة لدول مستهلكة رئيسية تمتلك موارد خارج حدود بلداتها. كما أنها تختلف أيضا في نطاق أعمالها، فبعضها شركات متكاملة للنفط والغاز عبر كل مراحل سلسلة التوريد، في حين يقتصر نطاق أعمال البعض منها على أنشطة محددة ضمن سلسلة التوريد، هذا بالإضافة إلى الاختلاف أيضا في تنظيمها الإداري وطبيعة علاقاتها مع حكوماتها وفي درجة تكاملها وبيئة عملها¹، فبالرغم من هذا الاختلاف نجد أنها تتفق على تحقيق أهداف ذات طبيعة واحدة عموما والتي تكمن في²:

- تسعى الشركات الوطنية النفطية إلى القيام بجميع الأنشطة داخل السوق المحلية؛
- تنمية واستغلال الموارد النفطية وهذا عن طريق عقود البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه وفقا لنماذج تقرها الدولة وتصدر غالبا، كل حالة، بقانون خاص، إما بمفردها أو بالاشتراك بشركات أجنبية؛
- الإشراف عن عقود الإمتياز الممنوحة للأجانب؛
- تطوير صناعة النفط في مختلف مراحلها؛
- القيام بمختلف العمليات المتعلقة بالنفط كاستيراد بعض المواد النفطية التي تعاني عجزا منها، كما تقوم بتصدير ما يفرض عن حاجة السوق من منتجات مكررة، بالإضافة إلى الإشتراك في إبرام الإتفاقيات التجارية واتفاقيات المقايضة السلعية التي تدخل فيها المواد النفطية....إخ.

3- منظمة الدول المصدرة للبترو (الأوبك "OPEC"): هي منظمة دولية حكومية، تأسست في مؤتمر بغداد بتاريخ 14-10 سبتمبر 1960 بمشاركة إيران والعراق والكويت والسعودية و فنزويلا³.

¹ - الطاهر زيتوني (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² - حسين عبد الله (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

³ - عبد القادر سيد أحمد (1982)، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، ترجمة خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم¹: قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من جانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر 2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007)، بحيث كان مقرها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقل هذا إلى فيينا (النمسا) في 01 سبتمبر 1965، وكان من بين أسباب تأسيسها تحول المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وهذا بعد انتهاء الاستعمار الواسع وولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط، بالإضافة إلى سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية².

ومن بين أهداف منظمة الدول المصدرة للبتترول (الأوبك)³:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل للحفاظ عليها؛
 - وضع السبل والوسائل الكفيلة لتثبيت الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف إزالة التقلبات الضارة وغير الضرورية.
 - يجب إيلاء الاعتبار الواجب في جميع الأوقات لمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل ثابت للدول المنتجة، وضمان إمداد فعال واقتصادي ومنتظم للنفط للدول المستهلكة؛ وعائد عادل على رؤوس أموالهم لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط.
 - تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها.
 - تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز⁴.
- وتظهر أهمية منظمة الدول المصدرة للبتترول (الأوبك) في السوق العالمية للنفط بصورة جلية في سيطرتها الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـ 81% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على النفط⁵.

¹ - organization of the Petroleum exporting countries (2020), OPEC 60 years and beyond: Astory of courage, cooperation and commitment, Vienna, Austria, p 33.

² - الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبتترول (الأوبك) على الموقع الإلكتروني التالي: (Brief History): www.opec.org، تاريخ الولوج : 2019/03/15.

³ - organization of the Petroleum exporting countries (2021), OPEC Secretariat, statute 2021, Vienna, Austria, p p 01-02, Disponible sur le site web suivant : https://www.opec.org/opec_web/en/publications, date de visite: 07/09/2022.

⁴ - علي أحمد عتيقة (1991)، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 81.

⁵ - منظمة الدول المصدرة للبتترول (الأوبك)(2019)، لحة تاريخية قصيرة، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm, تاريخ الولوج : 2019/03/15.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفط العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعثها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بأليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية¹.

4- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك "OAEPC"): تمثل منظمة الأوبك مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والتي تختلف بعض الشيء عن غيرها من المنظمات العربية، حيث أن عضويتها تقتصر على الدول العربية المصدرة للنفط.

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت يوم 09 جانفي 1968 بين كل من المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون الكويت مقرا للمنظمة، وكان ظهور الأوبك في هذا الوقت بالتحديد إنجازا عربيا مهما وهذا بسبب بروز الصناعة النفطية كامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، ومن ثمة برزت حاجة الدول العربية المصدرة للنفط إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط للأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة ولتأثير على مختلف قراراتها محليا وقوميا ودوليا، لذلك بادرت الدول الثلاث آنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة.

وتم إثبات قدرة نواة أوبك الأولى على الاستمرار والتوسع، حيث انضمت الجزائر، قطر، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين إلى عضويتها سنة 1970. وهذا بعد تعديل أحد شروط الانضمام والذي كان ينص على أن يكون النفط هو المصدر الرئيسي والأساسي للدخل الوطني للبلدان، والذي كان يعتبر عائقا أمام الدول المنتجة التي لم تكن تعتمد على النفط بصفة أساسية في الدخل الوطني، ليعدل ليصبح أن يكون النفط مصدرا هاما للدخل الوطني، وهذا ما دفع إلى زيادة عدد الدول المنضمة للمنظمة، بالإضافة إلى شرط أن توافق أي دولة عربية ترغب في الانضمام إلى المنظمة على أحكام اتفاقية إنشاء المنظمة، وأي تعديلات تجرى عليها، وأن تكون هناك موافقة من قبل مجلس الوزراء بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، مع وجود موافقة من قبل جميع الأعضاء المؤسسين، فانضمت سوريا والعراق سنة 1972، ومصر سنة 1973، وتونس سنة 1982، ليصبح عدد أعضاء المنظمة 11 عضوا.

¹ - مايكل لينش (2005)، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص256.

إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها؛
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها؛
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها امكانيات ذلك؛
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة النفط؛
- الاستفادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة النفط يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

الجدول رقم (02-01): احتياطات وإنتاج النفط الخام لدول الأوبك (OPEC) لسنة 2021.

الدولة	تاريخ الانضمام	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام (بمليار البرميل)	الحصة من دول الأوبك (%)	نسبة احتياطات النفط الخام من الاجمالي العالم (%)	انتاج النفط الخام (ألف برميل/ اليوم)	الحصة من دول الأوبك (%)	نسبة إنتاج النفط الخام من الاجمالي العالم (%)
الامارات	1970	111.0	15.5	8.51	2716.9	12.61	3.27
البحرين	1970	0.1	0.0	0.01	193.0	0.90	0.23
تونس	1982	0.4	0.1	0.03	28.7	0.13	0.03
الجزائر	1970	12.20	1.7	0.94	849.5	3.94	1.02
السعودية	1968	267.2	37.3	20.49	9124.7	42.36	11.00
سوريا	1972	2.5	0.3	0.19	16.0	0.07	0.02
العراق	1972	144.0	20.1	11.04	3971.1	18.43	4.79
قطر	1970	25.2	3.5	1.94	551.3	2.56	0.66
الكويت	1968	101.5	14.2	7.78	2414.4	11.21	2.91
ليبيا	1968	48.4	6.8	3.71	1207.0	5.60	1.45

¹ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاونك)(2022)، لحة تاريخية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization> ، تاريخ الولوج: 2022/08/30.

0.57	2.18	469.3	0.23	0.4	3.0	1973	مصر
26.0	100.00	21541.9	54.9	100.00	715.5	-	اجمالي الأوبك
100.00	-	82983.0	100.00	-	1304.0	-	الإجمالي العالمي

*: لا تشمل النفود غير التقليدية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك-أوبك- (2023)، التقرير الإحصائي السنوي 2022، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>، تاريخ الولوج: 2023/12/25.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن منظمة الأوبك تساهم بـ 53,20% من الاحتياطي العالمي أي أن احتياطي دول الأوبك مجتمعة يعادل أكثر من نصف الإحتياطي العالمي للنفط، في مقابل ذلك نجد أن نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي وصل إلى الربع أي ما يعادل 25,90%، وهنا يمكن القول أن منظمة الأوبك تعتبر طرفا فعالا في السوق النفطي الدولي وهذا بناء على نسبة مساهمتها الكبيرة في كل من الإنتاج العالمي والاحتياطي العالمي للنفط.

5- وكالة الطاقة الدولية (IEA) : هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية * (OECD) تأسست في نوفمبر 1974 بمبادرة من 17 دولة وتحت قيادة هينري كيسنجر، الذي توصل إلى أنها الطريقة الوحيدة للتغلب على نفوذ وقوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك¹.

وتأسست أيضا كاستجابة للأزمة النفطية لسنة 1973-1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق. وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخريين وهم²: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا سنة 1974، النرويج وهو يشارك في الوكالة بموجب اتفاقية خاصة منذ سنة 1974، اليونان سنة 1976، نيوزيلندا سنة 1977، أستراليا سنة 1979، البرتغال سنة 1981، فنلندا وفرنسا سنة 1992، المجر سنة 1997، جمهورية التشيك سنة 2001، جمهورية كوريا سنة 2002، الجمهورية السلوفاكية سنة 2007، وبولندا سنة 2008، بحيث تهدف إلى³:

- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية؛

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

¹ - أحمد كزي ممان وآخرون (2000)، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 196.

² - الوكالة الطاقة الدولية (IEA) (2019)، لحة تاريخية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iea.org/aboutus/history>، تاريخ الولوج: 2019/04/14.

³ - المرجع نفسه.

- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والصناعة والمنظمات الدولية؛
- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية؛
- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

6- منتجو النفط خارج منظمة الدول المصدرة للبترو (الأوبك): نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة. وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج..... وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.....إخ . برزت أهمية كبيرة لهذه الدول كجهة فاعلة في سوق النفط العالمية بسبب تأسيس منظمة الأوبك، وسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد في السوق العالمية للنفط سنة 1960، وكذا الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج النفط خارج دول الأوبك من طرف الدول الصناعية، والشركات النفطية الكبرى، والمصالح المالية والسياسية العالمية وغيرها.

وفي منتصف الثمانينيات ازدادت حصة الدول المصدرة غير الأعضاء بشكل ملاحظ، حيث تمكنت من استعادة ما فقدته الأوبك في مجال التصدير¹، وتم ذلك من خلال المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية بهدف جذبها وتشجيعها على الاستثمار والتحرر عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة².

¹ - أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² - فاضل الجلبي وآخرون (1997)، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص176.

المطلب الثاني: سعر النفط

نظرا للمكانة المرموقة التي احتلها النفط في التجارة العالمية، هذا ما أدى باحتلال أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية، فقد احتل السعر النفط الصادر في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق إلى معرفة ماذا يعنى بالسعر النفط؟ وماهي أهم أنواعه؟ ومراحل تطوره وصولا إلى ماهو عليه اليوم.

أولا- تعريف سعر النفط: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق. ويعرف أيضا على أنه عبارة عن سعر مشتق ومستخلص¹ ومدلول ذلك أن يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى " سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة " من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. و يتكون سعر النفط من عاملين هما: سعر البيع للبئر أو في الميناء ورسوم النقل².

ثانيا- أنواع سعر النفط: في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أصناف من أسعار النفط تتنوع و تختلف فيما بينها، وفي هذا السياق سوف نتعرض لأهم أصناف أسعار النفط المتداولة عالميا ومحليا.

1- السعر المعلن " Posted Price ": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية. ولقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير. بحيث استمر العمل بهذه منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية³. وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي، بل فرضته الشركات كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، والتي تشكل معظم إيرادات الدول المنتجة.

¹ - يوسف صايغ (1983)، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 128.

² - Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p 43.

³ - محمد أزهري السماك، زكريا عبد الحميد باشا (1980)، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، العراق، ص 224.

2- السعر المتحقق "Realized (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع....، وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية¹.

وتتأثر الأسعار التي يتم تحقيقها بظروف سوق النفط الحالية، ومدى تأثير تلك الظروف على الأطراف المتعاقدة في قطاع النفط²، بالإضافة إلى ذلك تتأثر هذه الأسعار أيضا بالعلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على لأسعار المتحققة³.

3- سعر الإشارة أو المعول عليه "Reference Price": إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يكون أقل من السعر المعلن وأعلى من السعر المتحقق، بمعنى أنه يعد سعرا متوسطا بين السعريين. بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين. وقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا.

4- سعر الكلفة الضريبية "Tax Cost Price": هو ذلك السعر المكافئ لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع التي تعود بشكل أساسي للدول المنتجة للنفط المانحة لاتفاقيات استغلال ثروة النفط بمختلف أنواعها. إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

5- السعر الفوري (الأدنى) "Price Spot": هو السعر الذي يعبر عن قيمة الوحدة النفطية بشكل نقدي والتي يتم تبادلها على الفور في السوق النفطية الحرة بين البائعين والمشتريين. وظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استخدام هذا السعر بشكل واسع في أواخر السبعينات، وخاصة في السنتين 1978-1979، بسبب عدم التوازن في العرض والطلب على النفط لأسباب متنوعة.

¹ -سواء في منظمة الأوبك أو البلدان الأجنبية الأخرى أو الشركات النفطية الأجنبية الأخرى الاحتكارية والمستقلة على السواء.

² -فمثلا- العقود النفطية طويلة المدى وبكميات كبيرة تكون حسومات البيع أكبر مما يجعل الأسعار المتحققة متدنية بعكس العقود قصيرة المدى وبكميات محدودة أو صغيرة تكون الحسومات قليلة وبالتالي السعر المتحقق أعلى مستوى.

³ -فمثلا- تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلد نفطي وبلد غير نفطي تمنح تسهيلات متقابلة بين الطرفين فتؤدي إلى تخفيض الأسعار المتحققة.... الخ .

ثالثاً- العوامل المحددة لأسعار النفط: تختلف العوامل المحددة لأسعار النفط أو المؤثرة عليها، نتيجة لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذه السوق، وكذا إلى طبيعة السلعة المتداولة فيه، وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية.

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل هذه العوامل في قوى الطلب والعرض.

1-1- الطلب على النفط: ويقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية - كخام أو منتجات النفطية- عند سعر محدد، وخلال فترة زمنية محددة، ويهدف تلبية وتحقيق الاحتياجات البشرية، سواء كانت للاستهلاك أو للإنتاج.

ويرتبط الطلب على النفط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم و اتجاه الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً¹. هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل المختلفة والتي يعتبر بعض منها أساسياً، والبعض الآخر ثانوياً، وهي كالتالي:

- **مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية:** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام، من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشراً على مستوى التنمية في مختلف دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلاً التي أصبحت ثاني أكثر أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة²، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر إيجابياً في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية.

- **سعر السلعة البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر..... إلخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط إيجاباً أو سلباً. فإيجاباً عندما يكون المنتج ليس تنافسياً وسلباً عندما يكون سعر هذا المنتج هو أقل من سعر النفط، وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل: الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتوجات غير عضوية، وتأثيرها محدود جداً لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها

¹ - حسين عبد الله (2000)، مرجع سبق ذكره، ص33.

² - Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, Ire édition, 2010, p 200.

مكلفة جدا، مما يجعل أسعار هذه المنتجات البديلة عالية جدا، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم في المدى القصير والمتوسط على الأقل¹.

- **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته، مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح².
- **السكان:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب. فتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا. فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد أثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن أثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى.

1-2- العرض النفطي: يعتبر العرض النفطي للسلعة النفطية الخام عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو وجود طلب عليها في السوق بين الأشخاص المختلفين (بائعين، منتجين ومشتريين)، ويتم ذلط خلال فترة زمنية محددة أو معلومة. وفيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد³.

ويحكم العرض النفطي مجموعة من المحددات أو العوامل المؤثرة فيه، والتي نوجزها فيمايلي:

➤ **الاحتياطات والإمكانات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطات النفطية والإمكانات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، فزيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة، أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط، وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلبا على مدى عمر الحقل النفطي.

➤ **حجم الطلب النفطي:** يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثرة في العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، مهما كان حجمه ومعدل نموه، سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. ويرجع هذا إلى التأثير

¹ - Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocarbures, CREAD, 2005, P : 80-82 .

² -نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ -محمد أحمد الدوري(1983)، مرجع سبق ذكره، ص ص 115 - 119.

المبادل بين العرض والطلب على النفط، حيث كلما زاد مستوى الطلب على النفط، فإن هذا يتسبب تلقائياً في زيادة العرض من النفط في السوق. إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابياً في مستوى العرض النفطي.

➤ **السعر النفطي:** إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.

➤ **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي.

ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

➤ **سعر السلع البديلة:** مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية، نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط.

لقد أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد .

2- العوامل السياسية: تلعب العوامل سياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، وتشكل هذه التحديات تهديداً لأمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يظل العامل السياسي مرتبطاً مؤقتاً ومتغيراً بظروف سياسية محددة.

3- العوامل المناخية: وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

4- عامل المضاربة: المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. ففي هذه الأسواق، يولي المتعاملون اهتماما بالصعود والهبوط في أسعار النفط، بدلا من بالسعر الحقيقي، وذلك لكي يتمكنوا من استمرار عمليات البيع والشراء.

ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، وإنما مجرد جيوب للتعاملات في سوق الأوراق المالية في نيويورك، ومع ذلك انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير وتم ابتكار أفكار جديدة مثل التعامل بواسطة براميل من الورق والشحنات الورقية وما إلى ذلك، كل ذلك من أجل المضاربة، وهذه الأمور تؤثر على أسعار النفط¹. وأدت المضاربة في السنوات الأخيرة إلى جعل سوق النفط ملجأ آمن لتحقيق أرباح هائلة من خلال زيادة المخاوف الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة².

المطلب الثالث: الطفرات النفطية وانعكاسها على حجم العوائد النفطية في الدول النفطية

كما رأينا سابقا أن من بين محددات حجم العوائد النفطية سعر النفط، الذي يبقى ورغم وجود محددات كثيرة أهم محدد يؤثر مباشرة على حجم العوائد النفطية خصوصا بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، فالملاحظ أن أي تغيرات تشهدها أسعار النفط تؤثر إما سلبا أو إيجابا على حجم العوائد النفطية ومنه على اقتصاديات هذه الدول التي معظمها تعتمد على تمويل اقتصادياتها على ما يدره النفط من عوائد، والملاحظ أيضا أنه من خلال ترقب سوق النفط منذ إنشائها أنه مر بعدت صدمات نفطية في حالة ارتفاع أسعار هذه السلع والصدمات العكسية في حالة انخفاض الأسعار نتيجة مجموعة من العوامل تم ذكرها سابقا، وكلها تؤثر بطبيعة الحال على حجم العوائد النفطية وهذا ما سوف نبينه من خلال تحليل لأهم التأثيرات التي أحدثتها الصدمات النفطية التي مر بها السوق النفطي على حجم العوائد النفطية في بعض الدول المنتجة للنفط.

أولا- تعريف الطفرات النفطية: هي عبارة عن اختلال مفاجئ لأسعار النفط في السوق النفطية، إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد لأسعار النفط يمتد على فترة زمنية محددة، وهذا نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بالعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيوسياسية وحركة رؤوس الأموال الساخنة³.

¹ - عصام الجبلي (2008)، الاضطرابات في الأسواق النفطية ضمن كتاب مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 58.

² - صندوق النقد العربي (2011)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 191.

³ - سعد الله داود (2013)، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر= دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية=، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 34.

ثانياً- الآثار الاقتصادية للطفرات النفطية: تتنوع الآثار الاقتصادية للطفرات النفطية بالنسبة للدول النفطية، وهذا يعود إلى أسباب وقوع الطفرة النفطية والذي يعتبر السعر النفطي المحور الأساسي لهذه الأسباب، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط تكون هناك آثار إيجابية على الدول المنتجة للنفط، أما في الحالة المعاكسة فتكون الآثار سلبية على هذه الدول، وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه الآثار حسب كل حالة.

1- في حالة ارتفاع الأسعار النفط: نجد أن الآثار الناتج عن إرتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة للنفط في معظمها إيجابية، وهي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق منذ الطفرة الأولى لسنة 1973 على الدولة المنتجة للنفط، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- **زيادة العوائد النفطية:** تعتمد الدول المنتجة على صادرات النفط كمصدر رئيسي للحصول على الإيرادات، ومع ارتفاع أسعار النفط، يمكن لهذه الدول تحقيق إيرادات أعلى، ما يعزز النمو الاقتصادي ويمول المشاريع الحكومية الكبيرة.
- **زيادة الاستثمارات:** يشجع ارتفاع أسعار النفط الدول المصدرة على زيادة الاستثمار في قطاعات أخرى. يمكن لهذه الدول استخدام الإيرادات الإضافية لتنويع الاقتصاد وتحقيق تنوع في مصادر الدخل.
- **تحديات اقتصادية:** بشكل عام، يرفع ارتفاع أسعار النفط تكلفة الواردات للدول المنتجة. على الرغم من تحقيق الإيرادات الإضافية، فقد تزيد المصاريف لاستيراد المنتجات الأساسية والوقود، وتؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ومعدل التضخم في تلك الدول.
- **تباين الاقتصادات:** قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تباين في الاقتصادات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط. قد تواجه الدول المستهلكة ضغوطاً اقتصادية نتيجة زيادة تكاليف الطاقة، بينما تستفيد الدول المنتجة من تحسن الظروف الاقتصادية.

2- في حالة انخفاض الأسعار النفط: تتأثر البلدان المصدرة للنفط بشدة بتراجع أسعار النفط، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على اقتصاداتهم. وهنا بعض الآثار الرئيسية لتراجع أسعار النفط على البلدان المنتجة والتي تتمثل في:

- **انخفاض العوائد النفطية:** تعد صادرات النفط مصدراً رئيسياً للإيرادات في هذه الدول. ونظراً لأن انخفاض أسعار النفط يعني تخفيض الأسعار التي يباع بها النفط، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع إيرادات البلدان المصدرة للنفط. وهذا قد يتسبب في ضعف الميزانية العامة وتأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني.

- يمكن أن تقلص احتياطات البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالتالي، يتعين عليها استخدام هذه الاحتياطات لتعويض الفائض التجاري. تعتمد العديد من هذه البلدان على الاحتياطات المالية لتمويل مشاريع التنمية والبرامج الاجتماعية، ولذلك، قد يؤثر تقلص هذه الاحتياطات على الاستثمارات المستقبلية والتنمية الاقتصادية.
- **عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:** يشمل تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة زيادة نسبة البطالة وتدهور الظروف المعيشية وارتفاع معدلات الفقر. ويعتمد الكثير من العمال في هذه الدول على قطاع النفط للحصول على فرص عمل، وبالتالي يمكن أن يتأثروا سلبا عندما ينخفض الطلب على النفط وتتأثر صناعة النفط.
- الأسعار المنخفضة للنفط قد تؤثر أيضا على الاستثمار والتنمية، حيث قد يُصبح الاستثمار في قطاع النفط والغاز أقل جاذبية للمستثمرين. قد يتراجع الاهتمام بالاستثمار في مشاريع التنقيب والإنتاج في هذه الدول مع تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية واضطراب في قطاعات أخرى من الاقتصاد المحلي.

ثالثا- تأثير الطفرات النفطية على حجم العوائد النفطية في الدول النفطية: عرف العالم وابتداء من سنة 1973 إلى يومنا هذا عدد من الطفرات النفطية والتي أثرت بشكل كبير على مسار حجم العوائد النفطية لهذه الدول، و معرفة هذه تأثيرات على حجم العوائد النفطية في الدول النفطية سوف نصردها من خلال التطرق إلى كل طفرة على حدى.

1- الطفرات النفطية خلال السبعينات: إن ما ميز هذه الفترة هو الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط ابتداء من سنة 1973، بحيث كانت هذه السنة المنعرج الحاسم في سيرة السياسة السعرية للنفط نتيجة السياسة الجديدة التي تبنتها منظمة الأوبك وهي مطالبة الشركات العالمية للنفط بعودة النظر في اتفاقية طهران، فضلا عن الحرب العربية الاسرائيلية سنة 1973، والعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين الدول المنتجة للنفط ومنظمة الأوبك، بالإضافة إلى الأزمة الإيرانية سنة 1979 والتي كانت أيضا سببا في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه القبة، ومن الآثار ذلك هو زيادة العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط وبالتالي انتعاش هذه الأخيرة إلى مستويات لم تعرفها من قبل نتيجة تسجيل السعر النفطي لمستويات لم يسبق له في سنوات سابقة أن يحققها، خصوصا الدول العربية باعتبارها من بين أكبر الدول المنتجة في العالم للنفط، وهذا ما سوف يوضحه لنا الجدول التالي:

جدول رقم (02-02): قيمة العوائد النفطية للدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين

الوحدة: مليون دولار

(1979-1970)

السنوات	الجزائر	أندونيسيا	إيران	العراق	الكويت	ليبيا	نيجيريا	قطر	السعودية	الإمارات	فنزويلا	المجموع
1970	681	446	2,358	788	1,582	2,379	718	231	2,418	523	2,371	14,494
1971	614	565	3,494	1,083	2,412	2,693	1,375	304	3,803	842	2,882	20,067
1972	1,030	913	3,638	1,027	2,834	2,931	1,803	382	5,477	1,111	2,857	24,003
1973	1,522	1,609	5,617	1,842	3,574	3,984	3,049	612	8,956	1,740	4,328	36,832
1974	4,267	5,211	20,904	6,534	10,566	8,257	8,997	1,979	35,476	6,327	10,548	119,066
1975	4,295	5,311	19,634	8,227	8,593	6,767	7,744	1,754	29,473	6,806	8,324	106,927
1976	4,791	6,004	22,923	9,201	9,090	9,885	9,444	2,137	38,157	8,383	8,763	128,448
1977	5,562	7,298	23,59	9,560	8,918	15,941	11,561	2,055	43,308	9,258	9,110	134,823
1978	5,856	7,439	21,684	10,913	9,557	21,906	9,452	2,305	40,332	8,661	8,740	200,086
1979	8,746	8,871	19,186	21,382	17,294	14,930	15,624	3,693	62,855	12,862	13,633	275,872

Source: Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin, 2004, P13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة العوائد النفطية لجميع دول الأوبك شهدت انتعاشاً كبيراً ابتداءً من سنة 1973 وهذا نتيجة للارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط، بحيث تضاعفت أربع مرات وأصبح سعر النفط 11,2 دولار للبرميل سنة 1974، في حين بلغت العوائد النفطية لدول الأوبك مجتمعة قيمة 119,066 مليون دولار بعدما كانت سنة 1973 حوالي 36,832 مليون دولار، مما تسبب في حدوث تراكمات مالية لدول الأوبك واستمرت هذه الزيادات بوتيرة حسنة إلى غاية سنة 1979 وهنا تضاعفت أسعار النفط مرة أخرى وازداد حجم العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط عامة ودول الأوبك خاصة لتصل إلى 275,872 مليون دولار ثم إلى ، وكانت بداية عصر ذهبي لهذه الدول، وكان سبب ذلك الأزمة الإيرانية لسنة 1979. كذلك ومن خلال تصفح الجدول تتضح ضخامة هذه الأموال والتي بلغ مجموعها التراكمي قيمة 1511,766 مليون دولار خلال الفترة من (1970-1981)، ويظهر من الجدول أيضاً أن نمواً مضطرباً في العوائد النفطية مما أدى إلى ظهور فوائض مالية لهذه الدول خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات² سببه الرئيسي كما رأينا سابقاً تضاعف أسعار النفط وزيادة الإنتاج العربي خصوصاً من النفط. وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية، بالإضافة إلى ظهور فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، وقد استطاعت هذه الآلية (نظام إعادة تدوير الفوائض)

¹ - من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-02).

² - رضا عبد الجبار (2014)، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 117-118.

فعلا أن يقيم ويطور أنظمة داخلية تسمح له بالاحتياط لهذه الاحتمالات مثل شبكة المقايضة التي يتم في ظلها تبادل الائتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة.¹

2- الطفرات النفطية خلال الثمانينات: شهدت السوق النفطية خلال هذه الفترة صدمة معاكسة مست بالدرجة الأولى أسعار النفط، بحيث عرفت هذه الأخيرة تراجع كبير مقارنة مع الفترة السابقة التي عرفت فيها إنتعاش كبير لأول مرة، بحيث سجلت أسعار النفط مستوى 20 دولار للبرميل في سنة 1986، وهذا نتيجة عدم قدرة الدول المنتجة للنفط على المحافظة على المستوى الذي وصلت إليه أسعار النفط خلال فترة السبعينيات القرن الماضي كما رأينا سابقا وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب حالت دون ذلك ومن أهمها السياسة التي انتهجتها منظمة الأوبك في تسقيف إنتاجها في السوق نتيجة نقص الطلب على النفط والذي نتج عنما تعرضت له الدول الصناعية في الفترة الأخيرة من تباطؤ اقتصادي، وتحلى ذلك بشكل واضح في تراجع استهلاك النفط، وإلى الاجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية من أجل الحد من استهلاك الطاقة نتيجة الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الطاقة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج في مناطق خارج نطاق منظمة البلدان المصدرة للنفط، مثل حقول بحر الشمال والمكسيك وجنوب شرق آسيا². الأمر الذي أثر سلبيا على الايرادات المالية المتأتية من تسويق النفط بالنسبة لدول منظمة الأوبك بحيث سجلت خسائر مالية كبيرة في هذا الجانب وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

جدول رقم(02-03): قيمة العوائد النفطية للدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (1980-1989)
الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر	أندونيسيا	إيران	العراق	الكويت	ليبيا	نيجيريا	قطر	السعودية	الإمارات	فنزويلا	المجموع
1980	12,971	15,595	11,693	26,096	18,935	13,692	24,931	5,372	101,421	19,390	17,562	275,872
1981	13,066	18,164	10,047	10,039	14,229	14,930	17,291	5,496	111,546	18,761	18,609	252,177
1982	11,149	15,493	18,690	9,933	9,066	13,692	11,883	4,214	73,263	15,956	15,633	198,971
1983	9,655	13,558	20,273	7,816	10,069	12,341	9,941	2,993	44,829	13,016	13,857	158,347
1984	9,778	12,477	15,713	8,863	10,996	10,970	11,534	4,386	36,282	12,037	14,824	147,861
1985	9,668	9,083	13,012	10,097	9,451	12,132	12,568	3,068	25,930	10,896	12,956	128,862
1986	5,161	5,501	5,900	6,905	6,378	7,568	4,770	1,720	18,060	6,865	7,178	76,005
1987	6,555	6,157	9,400	9,416	7,523	6,293	7,024	1,829	20,427	7,900	9,054	91,578
1988	5,725	5,042	8,419	9,312	6,840	6,070	6,267	1,709	20,205	7,627	8,158	85,375
1989	6,815	6,062	11,315	11,876	10,432	6,573	7,470	1,955	24,095	10,215	10,001	106,809

Source: Organization of Opec, Ibid,p13.

¹ - سعد الله داود (2013)، مصدر سبق ذكره، ص ص 36-37.

² - عبد العزيز عجمية (1988)، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص ص 123-124.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن انخفاض أسعار النفط في فترة الثمانيات كان له وقع حاد على العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك، بحيث عرفت العوائد النفطية انخيار من 275,872 مليون دولار سنة 1980 إلى 76,005 مليون دولار، وكانت السعودية أكبر المتضررين من ذلك باعتبارها صاحبة أكبر حصة في منظمة الأوبك فبعدما كانت عوائدها تقدر بـ 101,421 مليون دولار سنة 1980 إلى 18,060 مليون دولار سنة 1986، الأمر الذي أثر سلباً على اقتصاديات هذه الدول بسبب اعتماد ميزانيتها على العوائد النفطية بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدخلها في أزمات اقتصادية التي ادخلتها في مديونية خارجية خانقة.

3- الطفرات النفطية خلال التسعينات: لم تعرف أسعار النفط خلال هذه الفترة كثيراً من التحسن بحيث شهدت ارتفاعاً طفيفاً في بداية إلى منتصف التسعينات وكان نتيجة حرب الخليج بين الكويت والعراق وما لحقها من تطورات أدت إلى حظر تصدير نفط العراق، وتوقف تصدير النفط الكويتي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك كما يوضحه الجدول رقم (02-04) بحيث سجلت العوائد النفطية سنة 1990 زيادة قدرت بـ 39,173 مليون دولار عن سنة 1989 وهذا كون تسجيل أسعار النفط 40 دولار للبرميل في بداية سنة 1990 بعدما لم يتجاوز مستوى 20 دولار للبرميل خلال الفترة السابقة، إلا أن الأمر لم يدم طويلاً، ففي سنة 1998 عرفت السوق النفطية مرة أخرى مجموعة من الاضطرابات كانت سببها الأزمة المالية الآسيوية التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط بسبب الطلب المنخفض والعرض الزائد، الأمر الذي تسبب في انخفاض أسعار النفط بحيث وصلت إلى 12,3 دولار للبرميل. مما أدى إلى تأثر جميع اقتصاديات العالم بشكل عام وخاصة الدول المنتجة للنفط بسبب تباطؤ معدل النمو في تلك الدول مقارنة بسنة 1997، وهذا نتيجة تأثر العوائد النفطية بهذا الانخفاض بحيث انحارت من 145,982 مليون دولار سنة 1990 إلى 107,351 مليون دولار سنة 1998 بفارق قدر بـ 38,631 مليون دولار .

جدول رقم (02-04): قيمة العوائد النفطية للدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين (1990-1999)

الوحدة: مليون دولار

السنون	الجزائر	أندونيسيا	إيران	العراق	الكويت	ليبيا	نيجيريا	قطر	السعودية	الإمارات	فنزويلا	المجموع
1990	9,588	7,404	16,831	9,594	6,385	10,715	13,265	3,273	40,129	14,846	13,953	145,982
1991	8,464	6,714	15,276	351	874	10,211	11,792	2,828	43,607	14,356	12,302	126,775
1992	7,885	6,619	15,184	482	6,221	9,326	11,642	2,870	46,527	14,251	11,336	132,343
1993	6,902	5,693	12,773	425	9,711	7,689	10,859	2,811	38,621	12,118	10,859	118,460
1994	6,335	6,005	13,576	421	10,459	7,170	11,040	2,623	38,138	11,683	12,292	119,741
1995	6,938	6,443	14,973	461	12,054	7,763	11,512	2,987	43,547	12,822	13,987	133,486
1996	8,826	7,879	19,441	680	14,132	9,543	14,888	3,489	54,272	14,980	19,659	167,790

162,687	18,140	15,269	53,343	3,744	14,391	8,905	13,468	4,280	15,553	7,243	8,352	1997
107,351	12,007	11,131	32,569	3,357	8,754	5,612	8,472	5,111	10,048	4,600	5,691	1998
155,449	16,465	15,021	44,880	4,775	12,453	7,734	11,026	12,104	16,098	6,580	8,314	1999

Source: Organization of Opec, Ibid,p13.

4- الطفرات النفطية خلال الألفية الثالثة: تعتبر بداية الألفية الثالثة محطة حاسمة في تاريخ السوق النفطية فمنذ حلولها سنة 2000 عرفت هذه الأخيرة مجموعة من الطفرات منها ما كانت ذات أثر إيجابي ومنها من كانت ذات أثر سلبي على العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك وهذا نتيجة مجموعة من الأسباب كانت طرفا فيها وهذا ما سوف ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02-05): قيمة العوائد النفطية للدول منظمة الأوبك (OPEC) للفترة الممتدة بين

الوحدة: مليون دولار

(2000-2022)

السنوات	الجزائر	أنغولا	إيران	العراق	الكويت	ليبيا	نيجيريا	قطر	السعودية	الإمارات	فنزويلا	الجموع*
2000	18,508	7,887	28,345	20,380	19,436	12,716	26,953	11,409	77,481	49,835	33,529	306,479
2001	19,132	6,534	23,904	16,510	16,212	11,337	17,930	10,691	67,973	48,414	26,667	265,304
2002	18,820	8,328	28,186	13,250	15,351	9,882	18,573	10,756	72,464	51,775	26,781	274,166
2003	24,105	9,508	33,991	7,990	20,675	14,647	24,047	13,175	93,244	66,756	27,230	335,368
2004	32,324	13,475	44,403	18,490	28,599	20,410	38,420	18,426	125,998	90,950	39,668	471,163
2005	45,631	24,105	60,012	23,697	44,868	30,948	50,105	25,339	180,572	117,287	55,716	658,28
2006	53,221	31,862	77,012	30,529	55,710	39,200	58,726	34,051	211,306	145,586	65,210	802,413
2007	59,480	44,828	83,000	30,529	62,200	45,000	60,500	42,020	234,145	180,897	69,165	911,764
2008	77,293	67,242	108,472	58,806	87,500	60,257	76,829	55,957	304,362	210,000	83,166	1189,884
2009	30,584	39,803	55,746	39,307	48,914	35,600	42,205	42,026	161,613	67,876	54,201	805,915
2010	38,209	49,352	72,228	51,589	61,754	47,245	66,923	66,763	214,897	74,638	62,317	1216,62
2011	51,395	67,310	114,751	83,003	96,724	18,615	87,130	104,228	319,123	111,607	88,131	1142,017
2012	48,268	71,949	101,468	94,028	112,933	60,188	94,640	116,209	336,124	118,080	93,569	1247,456
2013	44,462	65,965	61,923	89,403	107,543	44,445	90,546	62,519	321,888	85,640	88,753	1063,087
2014	40,628	56,614	53,652	84,303	94,324	20,357	78,053	56,912	284,558	88,855	74,714	932,97
2015	21,742	31,509	27,308	49,211	48,444	10,973	41,818	28,513	152,910	53,836	37,236	503,5
2016	18,643	25,691	41,123	43,684	41,461	9,313	27,788	22,958	136,194	45,559	26,473	438,887
2017	22,353	31,550	52,728	59,730	50,683	15,014	38,607	35,496	159,742	65,641	31,449	562,993
2018	26,082	37,801	60,519	84,218	64,582	25,386	54,513	-	231,585	57,890	29,810	672,386
2019	22,674	32,230	19,402	80,027	52,433	24,197	45,106	-	200,488	52,417	18,335	547,309
2020	13,188	18,782	7,914	44,128	35,228	5,724	27,730	-	119,359	31,341	5,738	309,132
2021	23,356	28,837	25,526	79,788	61,703	27,485	41,378	-	202,166	54,595	8,816	524,813
2022	32,513	41,241	42,619	120,571	95,352	33,255	53,457	-	326,289	94,677	15,379	855,353

Source: Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin, 2008, P12-2014, P17- 2023, P18.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن العوائد النفطية عرفت عدة تطورات بين الارتفاع تارة والانخفاض مرة أخرى، وهذا تماشياً مع ظروف التي عرفت السوق النفطية خلال هذه الفترة، فخلال المدة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2008 نجد أن العوائد النفطية لدول منظمة الأوبك سجلت ارتفاعاً مستمراً لتحقيق سنة 2008 أعلى مستوى قدر بـ 1189,884 مليون وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب الأمريكية على العراق، توقف الإنتاج الروسي للنفط، الذي أدى إلى التوسع وزيادة الطلب على النفط مقابل الإنكماش المعروف، كما قامت الأوبك بتعويض حصة روسيا في السوق النفطي، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها ما هو سياسي واقتصادي، لتعود العوائد النفطية في الانخفاض ابتداءً من سنة 2014 وهي السنة التي عرفت فيها السوق النفطي صدمة معاكسة بعد الانتعاش الذي عرفته لعدة سنوات، فقد انخفضت العوائد من 1063,087 مليون دولار سنة 2013 إلى 932,97 مليون دولار سنة 2014 بسبب ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصحري ليتواصل هذا الانخفاض في العوائد إلى سنة 2018 و 2019 أين شهدت نوعاً من الارتفاع إلا أن الأمر لم يستمر لتسجل انخفاضاً ملحوظاً سنة 2020 بحيث بلغت 309,132 مليون دولار بعدما كانت سنة 2019 ما يعادل 547,309 مليون دولار وهذا بسبب الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي شهدتها العالم خلال هذه السنة، لتعود للتعافي سنتي 2021 و 2022 بقيمة 524,813 و 855,353 مليون دولار على التوالي.

من خلال تحليلنا للطفرات النفطية وتأثيرها على العوائد نستنتج أن هناك علاقة طردية تربط كل من العوائد النفطية وأسعار النفط التي تتحكم فيها مجموعة من العوامل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السوق النفطي، فعندما ترتفع أسعار النفط، تصاحبها زيادة في عوائد النفط، وبالعكس، عندما تنخفض أسعار النفط، ينخفض أيضاً العائد النفطي. لذلك، فإن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على العوائد النفطية سواء بزيادتها أو انخفاضها، وتاريخ عوائد النفط يؤكد هذا الأمر. وهذا كون أن حجم عوائد النفط يتحقق بضرب سعر النفط بالكمية المباعة، فمن الواضح أن كلما زاد سعر النفط بمقدار معين، زادت العوائد والعكس صحيح، والأمر مماثل لسعر محدد، حيث تزيد العائدات كلما زاد حجم المبيعات، وهذا ما أكدته مسيرة أسعار النفط منذ السبعينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: إدارة للعوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية (الآليات والتحديات)

تعتبر إدارة العوائد النفطية أمرا بالغ الأهمية لأي دولة تعتبر نفسها ربعية نفطية، حيث يتعين على السلطات المعنية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية، ولتحقيق ذلك هناك آليات متعددة يمكن استخدامها في إدارة العوائد النفطية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتخذ الحكومات المعنية إجراءات وآليات فعالة للتصدي للتحديات التي تواجهها في إدارة العوائد النفطية. كما تواجه هذه الدول أيضا تحديات من حيث التقلبات في أسعار النفط والتباينات الاقتصادية العالمية، مما يتطلب وجود استراتيجيات للتعامل مع هذه المتغيرات وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال: مفهوم إدارة العوائد النفطية (مطلب أول)، استراتيجيات (آليات) إدارة العوائد النفطية (مطلب ثاني)، تحديات إدارة العوائد النفطية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: مفهوم إدارة العوائد النفطية

إن مصطلح إدارة العوائد النفطية هو مصطلح حديث على الساحة الاقتصادية مقارنة بتاريخ اكتشاف النفط، فمصطلح إدارة العوائد النفطية لم يظهر إلا بعد سنة 1973 نتيجة الطفرة النفطية الأولى التي أدت إلى تدفق كبير للعوائد المالية المتأتية من تصدير النفط نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط آنذاك، وذلك بسبب حملة التأميمات التي شهدتها الدول النفطية بدءا بإيران سنة 1951، مما أدى إلى انقلاب الموازين في سوق النفط العالمي ودخول الدول المنتجة للنفط كطرف رئيسي في السوق النفطي، وانتهاء احتكار الشركات النفطية العالمية قبل ذلك.

ونتيجة الأموال الضخمة التي حققتها الدول المصدرة للنفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي جعلها تفكر في استخدام القطاع النفطي في تمويل اقتصاداتها، بعد أن كان منفصلا عنها، وبالطبع كان من الضروري على هذه الدول أن تجد طريقة لإدارة عوائد هذا القطاع، وهنا ظهر مصطلح إدارة العوائد النفطية الذي أخذ قسطا وافرا من الدراسات الاقتصادية الحديثة، والذي سوف نوضحه في هذا المطلب.

أولا- تعريف إدارة العوائد النفطية: نعي بإدارة العوائد النفطية السياسة النفطية التي تقوم الدول النفطية بتسطيها وفق طبيعة اقتصاد كل دولة، والمتعلقة بتسيير العوائد المالية الناتجة عن تصدير النفط، وتختلف هذه السياسة من دولة لأخرى بناء على مجموعة من العوامل المؤثرة في صياغتها، مثل حجم الاحتياطات، وحجم الإيرادات، وملكية المؤسسات العاملة على الإنتاج، بالإضافة إلى احتياجات الدول لتمويل المالي الناتج عن قطاع النفطي لتطوير القطاعات الأخرى المحلية.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموع الإجراءات والآليات التي تنتهجها الدول في الحصول على العائد المالي الناتج عن تسويق نتج النفط والتصرف به فيما يخدم اقتصاداتها حاليا وفي المستقبل¹.

ثانيا- اعتبارات شاملة في إدارة العوائد النفطية

لتحقيق إدارة فعالة لعوائد النفط لابد للدول النفطية بالأخذ في الحسبان بجملة من الاعتبارات الضرورية والشاملة في جميع جوانب إدارة العوائد النفطية، والتي نوجزها فيمايلي²:

أولاً- يمكن تصميم ترتيبات توزيع العوائد على أساس مبدأ التكافؤ (الاشتقاق) ، ويشير التكافؤ إلى تخصيص جزء من عوائد النفط للوحدات أو المناطق المحلية كتعويض عن التكلفة المتعلقة بإنتاج النفط. وقد تشمل هذه التكاليف الأضرار البيئية، أو الخدمات الممولة من الحكومة المحلية والبنية التحتية لاستخراج النفط، أو الآثار السلبية الأخرى، مثل "استبعاد" الصناعات أو القطاعات الأخرى عن طريق استخراج النفط. وفي المقابل، يتطلب مبدأ التكافؤ تخصيص عوائد النفط حسب احتياجات تحقيق التنمية الوطنية أو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية غير تجارية في المناطق ذات الصلة. يعني ذلك أن العوائد توزع على المناطق ليس وفقا لحصتها من تكلفة إنتاج النفط، ولا بنسبة مساهمتها في عوائد النفط، ولكن وفقا لاحتياجاتها الاقتصادية.

ثانيا- يتم تحصيل وتوزيع العوائد وفقا لمبادئ مستقلة عن كيفية إنفاقها بعد توزيعها على مختلف الكيانات في الحكومة. فيمكن لقانون عوائد الموارد أن يعالج قضايا تحصيل وتوزيع العوائد (بما في ذلك تلقي وإدارة وسيطرت عوائد النفط) دون وضع أنظمة أو قيود على إنفاق عوائد النفط. ومع ذلك، تقوم بعض قوانين العائدات بتقييد استخدام الأموال على أن تنفق في قطاعات حكومية أو مناطق جغرافية محددة، أو بدعم أهداف عامة مثل البنية التحتية، أو التنمية الريفية، أو الصحة أو التعليم. ومع ذلك، فمن النادر وجود إشارة إلى شروط إنفاق عوائد النفط في النص الدستوري.

ثالثاً- يساهم وجود أحكام دستورية تنظم تدفق واستخدام العوائد في حل النزاعات وبناء السلام، بحيث تعتبر كلا من العراق، جنوب السودان وآتشيه (إندونيسيا) كلها أمثلة تبين أن وضع ترتيبات لإدارة العوائد إما في الدستور أو في اتفاقية سلام يلعب دورا في تحقيق الاستقرار أثناء الفترات الانتقالية. ومن ناحية أخرى، يعد التوزيع الغامض (أو ما المعتقد أنه غير عادل) للعوائد يعتبران سببين رئيسين للصراع على الموارد الطبيعية.

¹ - حسين لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي (2019)، إدارة موارد الدول الريعية: الآليات والمشاكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 24، السنة 13، جامعة الكوفة، العراق، ص 151.

² - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

المطلب الثاني: استراتيجيات (آليات) إدارة العوائد النفطية

نظرا للتحديات التي تواجهها الدول التي تملك ثروات من الموارد النابضة وفي مقدمتها النفط في إدارة العوائد المالية المتأتية نظير استغلال تلك الموارد، جاء ميثاق الموارد الطبيعية ليقدم لنا مجموعة من السياسات والنصائح العملية للحكومات والمجتمعات بشأن أنجع الطرق لإدارة عوائد هذه الثروات، وحتى لا تبقى هذه البلدان وحدها في مواجهة هذه التحديات، بل يكون بإمكانها الاعتماد والإستفادة من الأساليب الناجحة التي استعملتها بعض البلدان في إدارة هذه العوائد. وحتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من العوائد المتأتية من هذه الثروات يجب على المواطنين وحكوماتهم اتخاذ مجموعة من القرارات، بحيث يتطلب كل قرار أن تأخذ الحكومة بعين الإعتبار عدة خيارات ومفاضلات معقدة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ تلك الخيارات السياسية، ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر:

أولاً- تحصيل عوائد النفط: تعتبر استراتيجية تحصيل عوائد النفط مهمة وضرورية لأنها، إذ لم تتوافق مع قواعد أخرى تعني صلاحية اتخاذ القرار فيما يخص إدارة هذه العوائد، أو على الأقل كيفية توزيعها على مستويات الحكومة، بحيث يجب لأن تتناول قوانين العوائد الواضحة والفعالة محفزات التحصيل تلك الأنشطة أو الأحداث التي تؤدي إلى إلتزام الجهة المخولة بتحصيل العوائد، وكيفية إدارتها للعوائد المحصلة، في حين أن تفاصيل محفزات التحصيل عادة ما تكون مسائل قانونية أو لوائح، فإن سلطة تحصيل العوائد والقواعد الأساسية لإدارتها وتوزيعها هي قضايا يمكن أخذها بعين الإعتبار أثناء عملية وضع الدستور¹.

إلا أن ما هو ملاحظ أن في العديد من الدول المنتجة للنفط يتم تحصيل العوائد من قبل الحكومة المركزية، وتتدفق العوائد إلى حساب واحد في وزارة المالية، ومن ثمة تخضع هذه العوائد للالتزامات تقسيم العوائد، وكمثال على ذلك نجد نيجيريا مثلا تستعمل آلية دستورية كلية للتحصيل المركزي والرقابة على عوائد النفط، بحيث نجد المادة 01/126 من دستور نيجيريا لسنة 1999 تنص على فتح "حساب اتحادي" تودع فيه جميع العوائد المحصلة من تجارة النفط، ثم توزع وفقا لصيغة توافق عليها السلطة التشريعية على أساس مقترحات يقدمها رئيس الدولة، الذي يعمل بموجب توصيات من هيئة تعبئة وتوزيع موارد الميزانية، ورغم أن هذا يمثل مزيجا من مبادئ الإشتقاق والتكافؤ، فإن المادة 02/126 تنص على أن: " مبدأ الإشتقاق ينعكس دائما في أية صيغة تتم الموافقة عليها بحيث لا تقل العوائد المستحقة للحساب الاتحادي مباشرة عن 13% من أي موارد طبيعية ". وبهذا يضمن الدستور النيجيري فعليا لكل إقليم منتج للنفط حصة لا تقل عن 13% من عوائد النفط الوطنية المتولدة في أراضيه.

¹ - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وفي حالة أخرى تقوم بعض الحكومات المركزية لبعض الدول المنتجة للنفط بتفويض صلاحيات تحصيل العوائد إلى الحكومات المحلية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة مثلا، وهذا كون أن كل إمارة تسيطر على جميع جوانب صناعتها، وهذا ما كفله الدستور الإماراتي لسنة 1971 في مادته 127 والتي تنص على أن: "تخصص الإمارات الأعضاء في الإتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الموازنة العامة السنوية للإتحاد وذلك على النحو وبالقدر الذين يحددهما قانون الموازنة". ولذلك فإن الموازنة المركزية يتم اعتمادها بموافقة الجميع، وهذا ما يدل على أن الحكومات المحلية (الإمارات) تقوم بجمع العوائد بنفسها ثم تقوم بتقديم مساهمة للحكومة المركزية، بحيث يتم تحديد تلك المساهمة في قانون الميزانية كل سنة، كما قد تؤدي لامركزية سلطة جمع العوائد إلى حدوث مجموعة من المشاكل خصوصا في الدول المقسمة إلى أقاليم.

ثانيا- توزيع العوائد النفطية: إن مسألة توزيع العوائد النفطية هي أهم جانب في إدارة العوائد النفطية خاصة في البلدان التي تمثل فيها هذه الأخيرة نسبة كبيرة من الدخل الوطني، فهنا يجب على حكومات الدول النفطية من أن تضع خطة لتوزيع العوائد النفطية، تشمل مجموعة من الخيارات المتاحة على أن لا تكون مقتصرة فقط على توجيهها مباشرة إلى الميزانيات الوطنية، أو المدفوعات التحويلية أو المشاركة في صناديق التقاعد أو الصناديق السيادية كاستثمارها بما يحقق العدالة بين الأجيال الحالية والقادمة، كما يجب عليها أن تضع تشريعات قانونية تنظم هذه المسألة، وهنا نجد أن هناك عدد من الدول النفطية من كفلت ذلك عن طريق شروط دستورية وقانونية من شأنها أن تحول دون إساءة استخدام المسؤولين لصلاحياتهم في التقدير، أو إلى غياب الشفافية والوضوح في توزيع هذه العوائد.

وكمثال على ذلك ما نص عليه دستور نيجيريا لسنة 1999 حينما أقر في المادة 01/162 على التوزيع المركزي لعائدات الموارد بصفة عامة بما فيها العوائد النفطية، أما في الفترة الثانية من نفس المادة فأكد فيها على تخصيص الحكومة لما لا يقل عن 13% من عوائد النفط للأقاليم المنتجة للنفط. كما نجد أيضا الدستور العراقي لسنة 2005 كمثال آخر على إدراج نظام توزيع العوائد في الدستور، وهو ما نصت عليه المادة 01/112 والتي أكدت في فحواها على منح الحكومة الاتحادية السلطة في إدارة النفط والغاز المستخرج من الآبار الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة مع شرط الإلتزام بتوزيع العوائد المالية المتأتية منه إلى الحكومات المحلية، أما الفقرة الثالثة من نفس المادة فتنص على تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديا للأقاليم والمحافظات تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الإعتبار مواردها وحاجياتها ونسبة السكان فيها. أما دستور البرازيل فقد أشار إلى العوائد النفطية مباشرة، وهذا ماتم التماسه في المادة 157 من دستور البرازيل لسنة 1977، بحيث وضع نظاما شاملا لتوزيع إيرادات الضريبة على أرباح شركات النفط

من قبل جميع الوحدات المحلية طبقا لنظام الحصص في حالة حكومات البلديات، وبشكل يتناسب عكسيا مع حصة الفرد في حالة الولايات¹.

وعلى الرغم من ورود توزيع العوائد النفطية في الدستور لبعض الدول النفطية سواء صراحة أو ضمنا إلا أن قضية توزيع العوائد تبقى مشكلة سياسيا، فالفصل في هذه المسألة يوجب على الحكومة التركيز على هدفين أساسيين هما: تحقيق العدالة بين الأجيال القادمة، والإدارة الفعالة لهذه العوائد من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد. فتحقيق الهدف الأول يلزم الحكومة بتحديد حجم العوائد التي يستفيد منها المواطنين حاليا، وحجم العوائد التي يجب أن تستثمر لصالح الأجيال القادمة مراعية في ذلك التقدير الصحيح لحجم العوائد التي تكون جاهزة للانفاق أو الإيداع، وكذا آفاق النمو للدولة، أما تحقيق الهدف الثاني لإدارة هذه العوائد هو تخصيص العوائد النفطية بحيث تتمكن من توفير أكبر قدر من الرفاه الاجتماعي عند اتخاذ مثل هذا القرار، ولعل الطريقة المثلى لذلك هي القيام بالاستثمارات بنوعها سواء الداخلية منها أو الخارجية².

ثالثا - صناديق الثروة السيادية (صناديق النفط: صناديق الاستقرار/صناديق الادخار): تعتبر صناديق الثروة السيادية أو كما يسميها البعض بصناديق الموارد الطبيعية أحد الآليات التي يمكن للدول النفطية من الاعتماد عليها في إدارة عوائدها النفطية، وهذا عن طريق وضع حصة من هذه العوائد في هذه الصناديق، إلا أن الاشكالية هنا تكمن في تحديد أي نوع من هذه الصناديق يمكن للدول المنتجة للنفط تأسيسها، وهذا راجع إلى عدم وجود اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوقا سياديا، لذلك اختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعة سواء في الحال أو في المستقبل، فعلى سبيل المثال عرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستعملة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو من إيرادات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات المواد

¹ - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

² - لبي بابلي (2013)، ميثاق الموارد الطبيعية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://resourcegovernance.org/approach/natural-resource-charter>، تاريخ الولوج: 2023/04/08، ص ص 25-26.

الأولية، أو كل هذه الموارد مجتمعة¹، ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العوائد، صناديق التنمية، صناديق الادخار، وصناديق التقاعد الحكومية التي ليس لديها التزامات².

وباعتبار أن معظم الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط مصدرها مورد النفط، هنا بإمكانها تأسيس صناديق النفط، وهذا لأسباب مختلفة تختلف باختلاف السياسة المالية لكل دولة، بحيث اختارت العديد منها تأسيس هذا النوع من الصناديق وحماتها إما في النص الدستوري أو في قوانين خاصة خارج الدستور.

وكما رأينا سابقاً أن عوائد النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، نتيجة العلاقة التي تربطها بأسعار النفط، بالإضافة إلى أن مصدرها مادة ناضبة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على الإنفاق العام بصفقتها أهم الموارد المالية التي تكون الإيرادات الكلية لهذه الدول، وتحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصاديين، أما خاصية النضوب فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعوائد من أصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل عام موضوع العدالة بين الأجيال³. ولتجنب تأثير الخصائص الثلاثة لعوائد النفط على اقتصاد هذه الدول، سعت معظمها إلى إنشاء صناديق النفط كآلية للإدارة السليمة لهذه العوائد، فمن بينها من قام بتأسيس صناديق الاستقرار وهذا من أجل إدارة المالية العامة لهذه الدول، وكذا صندوق الإدخار من أجل الاستعداد لعصر ما بعد النفط، وكذا تحقيق العدالة بين الأجيال.

وعليه فإن صناديق الاستقرار تهدف إلى حماية الميزانية العامة والاقتصاد من تقلبات أسعار النفط بشكل خاص، بحيث تقوم الدول النفطية بتأسيس هذا النوع من الصناديق السيادية من أجل عزل الميزانية العامة والاقتصاد الكلي عن تقلبات عوائد النفط⁴، وهذا عن طريق استقرار الإنفاق العام بمرجحة تدفق العوائد المتقلبة وصعوبة التنبؤ بها إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة العوائد النفطية والسياسة المالية، ويتم تمويل الصندوق إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق معين، أو تحديد نسبة معينة من العوائد النفطية للسنة الجارية، أما السحب من ويتم عدة أشكال منها السحب في حالة انخفاض العوائد النفطية عن تقديرات الميزانية، أو يترك للسلطات المالية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب، أما قرارات استثمار ايداعات تلك الصناديق، فتختلف بين البلدان؛ فبعضها تقتصر على الاستثمار في الخارج وبعضها تستثمر في الداخل والخارج، سواء بنسب يتفق عليها أو بدونها، أما مرجعية تلك الصناديق، فإما تكون مستقلة، أو مرتبطة بإطار

¹ - شكري رجب العشماوي (2022)، ماهية الصناديق السيادية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.scribd.com/document/627675607/>، تاريخ الولوج: 2024/01/11، ص 04.

² - علي خليفة الكواري وآخرون (2009)، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 249.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 249.

⁴ - وائق علي الموسوي (2018)، الاستقرار الاقتصادي - الصناديق السيادية، الربع، الموازنة العامة، السوق - الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 18.

الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها¹. وهذا النوع من الصناديق نجده بالخصوص في الدول العربية كقطر والبحرين والجزائر..... إلخ.

كما يمكن أيضا تأسيس صناديق الإدخار وهي صناديق يطلق عليها بصناديق الأجيال، وهدفها هو تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا (الأصول المالية)، كما أنها تعبر عن رغبة الحكومات في أن تكون الموارد المالية النفطية مشتركة عبر الأجيال. إذ تقوم صناديق الإدخار في البلدان النفطية على تحويل عوائد الموارد النفطية إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية وكذا الاستثمار الداخلي. هذا بالإضافة إلى أنه يلاحظ بأن الزيادات التي تشهدها أسعار النفط قد أضفت اهتمامات أخرى على الأهداف الإدخارية مما عزز من توسع الدور الحكومي في إدارة الموجودات أكثر من ذي قبل باتجاه تنوع وظائف الإدخار المتأثرة بنمو الثروات السيادية². إلا أن انشاء هذا النوع من الصناديق يخضع إلى عدة اعتبارات، فالاعتبار الأول هو النضوب الطبيعي للمورد والحاجة إلى بناء أصول أخرى تدر دخلا للأجيال تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما أطلق عليه العدالة بين الأجيال؛ أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنوع قاعدته. وهذه تعتمد على حجم الإحتياطي والإنتاج وبالتالي العائدات للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، إلا أن هذه الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة السياسات الاقتصادية³. إضافة إلى الأهداف الرئيسية المعلنة مثل الإستقرار والإدخار للمستقبل، فإن صندوق الثروة السيادي (صندوق النفط)، إذا أدير ونظم بشكل جيد، يمكن أن يحقق أهدافا إضافية مثل تعزيز مراقبة تدفق العائدات، وزيادة الشفافية والمساءلة⁴. وبالتالي يمكن القول أن استعمال صناديق النفط في إدارة العوائد النفطية قد تكون وسيلة ناجعة في الوقت الحالي، غلا أننا لا يمكن أن نعول عليها كآلية أساسية وهذا لإمكانية مواجهتها لمجموعة من المشاكل التي قد تقلص من كفاءتها.

رابعا- مراعاة تقلبات العوائد النفطية في انفاقها المحلي: إن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها العوائد النفطية هي في غالب الأحيان مصدر قلق بالنسبة للدول النفطية، وهذا كون أنها غير مؤكدة في المستقبل الأمر الذي يجعل من التخطيط الإستثماري الحكومي أمر جد معقد، وهذا ما قد يسبب الإفراط في الانفاق على المشاريع ذو تخطيط سيء عند ارتفاع العوائد النفطية، وخفض حاد للانفاق المحلي عند انخفاض أسعار النفط أو عند انخفاض نسبة الإنتاج بناء على قرارات

¹ - علي خليفة الكواري وآخرون (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² - وائق علي الموسوي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 253-254.

⁴ - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

تتخذها في الغالب الدول المنتجة للنفط، ولهذا على حكومات هذه الدول هو التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية في المدى البعيد، وبحثها عن آليات تتمكن من خلالها من تنويع اقتصادها للنفط فيما يضمن لها من توفير مداخيل حكومية غير مرتبطة بالنفط.

خامسا- استثمار العوائد النفطية في التنمية المستدامة كفرصة لزيادة فاعلية الإنفاق العام على المستوى الداخلي والخارجي: تعتبر العوائد النفطية فرصة بالنسبة لحكومات الدول النفطية لزيادة إمكانياتها من أجل استعاب اقتصاديتها للمزيد من الاستثمارات التي قد تحقق بدورها عوائد جد كبيرة للدولة، وكذا الاستفادة العادلة بين الأجيال لهذه العوائد، في حين أن تحقيق ذلك يمكن أن يكون عن طريق الإدارة الجيدة لسياسات الإنفاق العام لتفادي الانهيار الاقتصادي لهته الدول، إلا أن الأمر جد صعب بالنسبة للدول ذات الاقتصاديات الضعيفة وذات بيروقراطية الإنفاق العام، فالقيام بمثل هذه الخطوة يعد تحديا بالنسبة لها وهذا ما يمكن أن نرجعه إلى أن تأثير وزيادة الإنفاق من العوائد النفطية على الاقتصاد الأوسع قد يحدث ضغوطات تضخمية، والتي يمكن أن تساهم في الحد من نسبة الإيرادات، إضافة إلى يمكن أن تكون البيروقراطية الحكومية غير قادرة على إدارة ميزانيات ضخمة والتي تحتاج إلى الدقة في إختيار المشاريع وتقييمها، كما أن ضعف الشفافية والمساءلة يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من خلال سائر عملية الإنفاق؛ وعليه يمكن القول أن عدم توفر الإدارة الفعالة لهته الإيرادات من شأنه أن يسبب ضررا للدول بدلا من أن يساعدها. إلا أنه وبالرغم من أن هذه الإيرادات المالية تشكل تهديدا في هذا الصدد، إلا أنها يمكن أن تكون نقطة إنتقال بالنسبة للدولة وإخراجها من حالة الضعف القدرة البيروقراطية وبناء القدرات الإستيعابية للإقتصاد، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار من خلال تحسين إدارة الإنفاق العام من خلال زيادة القدرة على وضع خطط جيدة للإنفاق المناسب، وحوافز للمؤسسات لاتخاذ قرارات دون تدخل سياسي في ذلك.

سادسا- الرقابة، الشفافية والمساءلة: إن كل من الشفافية، الرقابة والمساءلة في مجال إدارة عوائد النفط من بين أهم الجوانب الحكومية والاقتصادية للدول المنتجة للنفط من أجل ضمان استخدام العوائد النفطية بطريقة مسؤولة وعادلة، فتفعيل ممارسة هذه الآليات يمكن الدولة من إدارة عوائدها النفطية بكفاءة مما يسمح لها بتوجيهها لأولويات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل شفاف وفقا للمبادئ المالية والاقتصادية السليمة والمصلحة العامة.

تعتبر الرقابة، الشفافية والمساءلة آليات متكاملة فيما بينها، وعلى الدول النفطية الجمع بين هذه الآليات الثلاث، وهذا حتى تكمل الواحدة عمل الأخرى، فحتى لو كانت الهيئات الرقابية المؤسسية ضعيفة في تقديم مهامها، فإن الشفافية هنا تمكن المجتمع المدني، والصحافة وباقي الجهات الأخرى للحكم من المطالبة بالمساءلة وضمان استخدام العوائد النفطية

لمصلحة الشعب بشكل عام. فعلى سبيل المثال، يمكن الإبلاغ عن النتائج للهيئات الحكومية كوزارة المالية والسلطة التشريعية مثلا كما يمكن نشرها للعامة.

لقد كفلت بعض الدساتير تعزيز الرقابة التشريعية التقليدية من خلال مطالبة جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة بنشر تقارير دورية علنية، كما هو الحال في المادة 150 من دستور النيجر لسنة 2010 التي تقضي بفرض نشر عوائد الموارد الطبيعية بما فيها العوائد النفطية في الجريدة الرسمية لجمهورية النيجر؛ كما يمكن لمكاتب التدقيق المحاسبي الوطنية ودواوين المحاسبة أن يُسأها في توجيه السلطة التشريعية إلى وجود أخطاء. وتساعد هذه المعلومات المفصّل بها للجمهور البرلمانيين في تطبيق آليات الرقابة التي لديهم، ويُمكن الإعتماد عليها خلال فترات الإستجواب في البرلمان وجلسات الإستماع العلنية وتقديم الشهادات من قبل المسؤولين الحكوميين أمام اللجان البرلمانية المختصة. كما يمكن أيضا للدساتير من أن تشرع في إنشاء مؤسسات رقابة خاصة، والتي تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني وشركاء آخرين معينين، الأمر الذي يعزز استقلالية وشرعية مثل هذه العمليات ويسهل تنفيذها وتطبيقها، وهذا ما حقته دولة ساو تومي برينسيب من خلال تشريع قانون تحت رقم 08 لسنة 2004 المتعلق بإدارة واستخدام ومراقبة الموارد النفطية الوطنية¹، وتتكون الهيئة من 11 عضواً. وتضم بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ممثلين عن كل من جمعيات الأعمال، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية. إلا أن الأمر يختلف في العديد من الدول النفطية إذ نجد أن الكثير منهم يمارسون التحفظ على المعلومات المتعلقة بعوائد النفط، والاحتفاظ بمستوى عالٍ من السرية فيما يخص العوائد، خصوصا عبر حسابات من خارج الموازنة لا يتم الإبلاغ عنها، مما يسمح بإنفاق مبالغ كبيرة دون ذكرها في "الدفاتر المحاسبية" وإبقائها مخفية عن عمليات التدقيق العلنية، الأمر الذي سهل الطريق لعمليات الإخفاء، والإختلاس، وسوء الإدارة².

كما يمكن للدول المصدرة للنفط أن تخفف من مخاطر الفساد ومراكمة الحكومة لثروات النفط من خلال تأسيس شروط الإبلاغ والإفصاح، ويمكن أن تتسع التزامات الإبلاغ والإفصاح العام لتشمل³:

- جميع فروع العوائد كالضرائب، والحصص من الأرباح، وحقوق الملكية، ومدفوعات المكافآت، ومدفوعات شركة النفط الوطنية للحكومة المركزية، وأية ديون مدعومة بالنفط أو أية أشكال أخرى من الإقتراض بضمانة النفط؛

¹ - ينظم هذا القانون إدارة واستخدام ومراقبة الموارد النفطية الوطنية وذلك من خلال 33 مادة مقسمة إلى 06 أبواب، ويشمل بشكل خاص إنشاء الحسابات المصرفية لأغراض الأنشطة النفطية، ويقوم بإنشاء صندوق دائم يعمل على المستوى الوطني لتمويل استخراج النفط والأنشطة ذات الصلة، علاوة على ذلك، يحدد القانون سياسة إدارة وأبحاث النفط وينظم أنشطة الرقابة والرقابة. وكما يولي اهتماما خاصا لإجراءات المناقصات والإمتيازات في إدارة الموارد النفطية، مع الحاجة للشفافية وإتاحة المعلومات إلى الجمهور، كما يحدد القانون أيضا العقوبات والجزاءات المطبقة. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.fao.org/faolex/results/details/fr/c/LEX-FAOC063282>، تاريخ الولوج: 2023/10/14.

² - سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

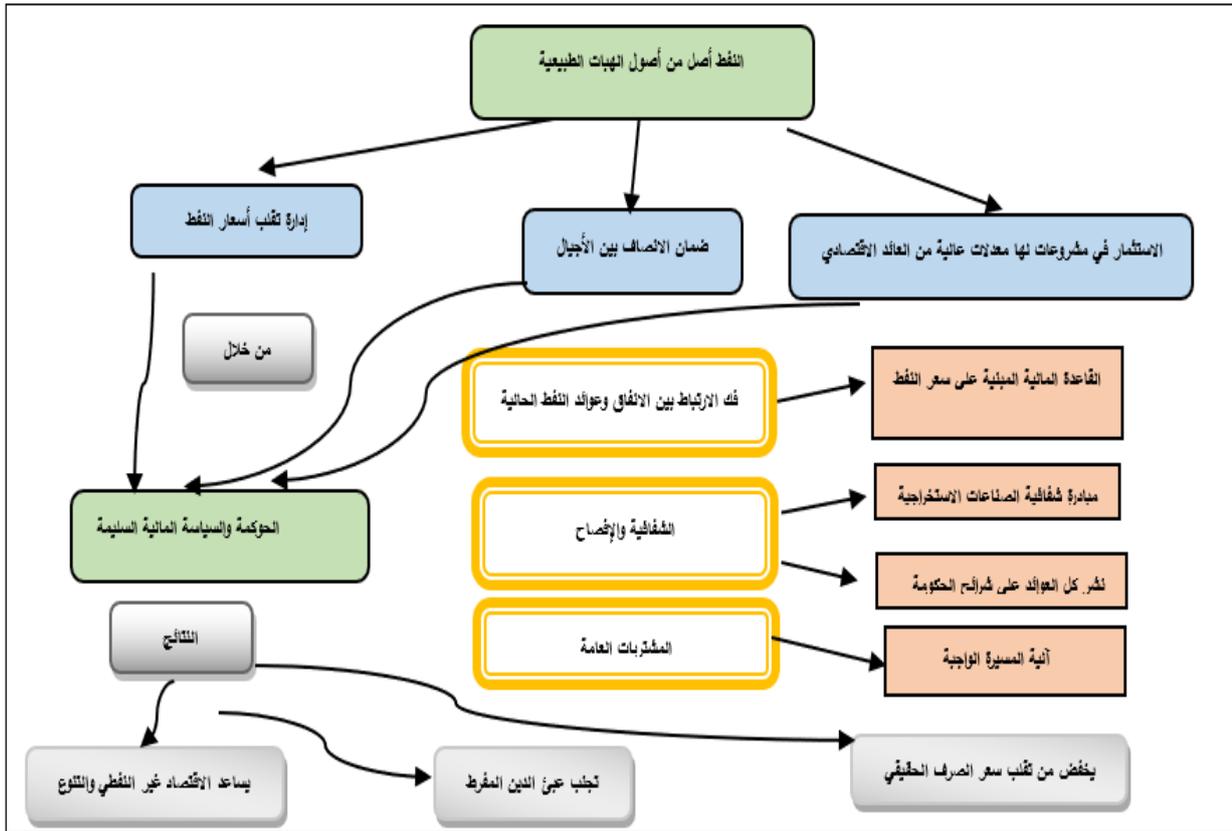
³ - المرجع نفسه، ص 62.

- مدفوعات الإنفاق والاستثمار. كما يمكن أن تمتد إلى أشكال رئيسية لأية اتفاقيات تقاسم إنتاج أو عقود امتياز مع الشركات الخاصة.

إن تعزيز القواعد الهادفة إلى شفافية عمليات تحويل العوائد وتوزيعها، يمكن وضع شروط قبل حدوث أي سحب للأموال من الحسابات النفطية، كما يمكن لهذه أن تشمل شروطا تتعلق بالصلاحيات كتلك الموجودة في ساو تومي وبرينسيب، حيث يكون مطلوبا توقيع 04 مسؤولين من مختلف وزارات الحكومة على أوامر السحب، والتي يمكن أن تشمل أيضا إقرارا من الموقعين بأن عمليات السحب تتسجم مع قوانين النفط ذات صلة.

ويمكن تلخيص كل تلك الاستراتيجيات (الآليات) في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-01): إدارة العوائد النفطية في الدول الريفية.



المصدر: نجوزي أوكونجو أويولا (ديسمبر 2008)، نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها (تحويل المكاسب غير المتوقعة من بترول نيجيريا إلى نعمة)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 04، صندوق النقد الدولي، ص4

المطلب الثالث: تحديات إدارة العوائد النفطية في الدول النفطية الربعية

تمثل إدارة عوائد النفط بطريقة فعالة تحدياً كبيراً في العديد من الدول النفطية، على الرغم من أن النفط يعتبر مصدراً هاماً للإيرادات، إلا أنه ينطوي على تحديات كبيرة من الناحية الإدارية والاقتصادية. يتوقف نجاح الدول المنتجة للنفط في تحويل ثروتها النفطية إلى آلية فعالة في تنويع اقتصادها، والتحضير لما بعد عصر النفط على قدرتها على مواجهة التحديات، ومعالجتها بطريقة مناسبة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التحديات تؤثر بدرجات مختلفة على الدول النفطية بسبب اختلاف المتغيرات في هذه الدول. سنستعرض من خلال هذا المطلب أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النفطية في إدارة عوائدها النفطية .

أولاً - شركات النفط الوطنية والريع النفطي: على الرغم من أن نوعية العقود التي توقعها حكومات الدول المنتجة مع شركات النفط لها دور في إقامة علاقة مستقرة بين الجانبين، إلا أن كون هذه العقود عادلة في حق كلا الجانبين يؤدي إلى تمتع الدول بسيادة على مواردها والحصول على حصة كبيرة من الريع النفطي وفي الوقت نفسه، تحصل شركات النفط على أرباح جيدة تشجعها على زيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا واستخدام الكوادر الوطنية دون تعرض عملياتها الإنتاجية لقرارات عشوائية من حكومات الدول المنتجة، وبالتالي يصبح بوسع الدول تحقيق أقصى استفادة من عائدات إنتاجها النفطي في ظل حالة من الاستقرار. ومع ذلك، يشير تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة وشركات النفط وحكوماتها إلى تعرض الدول المنتجة لاستغلال كبير من قبل شركات النفط بسبب عدة عوامل، حيث تصدرها سيطرة الشركات النفطية العالمية على صناعة النفط بأكملها، ومع ذلك، قد شهدت هذه العوامل تغييرات عديدة مع مرور الوقت، مما أدى إلى تحول العلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط تدريجياً لصالح الدول المنتجة للنفط.¹

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن معظم الدول المنتجة للنفط تمتلك الآن ثروتها النفطية من حيث المبدأ والمعنى القانوني وملكية الأصول، فإن هذا أدى إلى زيادة عدد الشركات النفطية الوطنية منذ سبعينيات القرن الماضي وسيطرتها على نسبة كبيرة من احتياطات النفط العالمية، وإسهامها في ملكية شركات التكرير والتوزيع في البلدان الصناعية. ومع ذلك، لا تزال تعتمد على شركات النفط في الجوانب التقنية للصناعة، التي تحتاج إلى مهارات عالية وتكنولوجيا متقدمة غير متوفرة في الدول المنتجة. وهذا نتيجة لنقص الكفاءات البشرية والتكنولوجيا اللازمة للتنافس مع شركات النفط العالمية، خاصة في مجالات الاكتشاف والتطوير والإنتاج في البحار العميقة والمناطق الباردة. بالإضافة إلى ذلك، تعرضها لتدخلات السلطات

¹ - يوسف خليفة اليوسف (2018)، الاقتصاد السياسي للنفط - رؤية عربية لتطوراتها -، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ص 361-362.

السياسية في حجم استثماراتها وتطوير قدراتها، وفي بعض الحالات أصبحت بيئة للفساد، سواء بسبب الحروب أو نتيجة غياب المساءلة والحريات العامة¹.

ومع ذلك، إصرار الاعتماد على تقنيات الشركات العالمية للنفط يمنع الدول المنتجة من الاستفادة الكاملة من العوائد النفطية، ويعوق قدرتها على تطوير مصادر الطاقة البديلة. على سبيل المثال، في سنة 2004، بلغ إجمالي مبيعات النفط في العالم حوالي 2525 مليار دولار، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع التي تقدر بحوالي 545 مليار دولار، كانت العائدات النفطية خلال تلك السنة تبلغ 1980 مليار دولار. نصيب الدول المستهلكة منها بلغ حوالي 59% على شكل ضرائب مفروضة على المنتجات النفطية، أما الدول المنتجة فكان نصيبها 35%، بينما حصلت الشركات المشاركة في المراحل المختلفة للصناعة على 7%، ويجب الإشارة إلى أن الدول النفطية الأخرى، وخاصة العربية، تعتمد بشكل أكبر على تقنية الشركات العالمية مقارنة بباقي الدول. ومن المظاهر الأخرى كذلك لعدم استفادة الدول المنتجة من مواردها النفطية بشكل كامل هو أن نصيبها في مراحل الصناعة النفطية، مثل التكرير والبروكيميائيات، لا يزال محدوداً. يعزى ذلك إما إلى ضعف الكفاءات البشرية المتاحة، أو إلى سياسات الدول الصناعية الحمائية، أو إلى تصرف هذه الدول في إنشاء وحدات تكريرها الخاصة وحرمان الدول المنتجة من القيمة المضافة والمهارات التي تتولد عن هذه الصناعة². بالتالي، تعتبر حصول الدول المنتجة على الحصة الأكبر من إيرادات النفط من بين أهم التحديات التي تواجه الدول النفطية في إدارة الأموال المحققة من النفط. وبالتالي، يجب عليها توفير الخبرات اللازمة للسيطرة الكاملة على مختلف مراحل صناعة النفط.

ثانياً- التعليم وتنمية المهارات البشرية: إن نقص تطوير المهارات البشرية يعتبر أكبر التحديات التي تواجه الدول النفطية في إدارة عوائدها المالية المستمدة من النفط، وذلك يرجع إلى نقص الكفاءات وكوادر بشرية تشرف عن جمع وتوزيع تلك العوائد، وتحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول.

تعاني معظم الدول التي لديها مورد طبيعي مثل النفط من هذه المشكلة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل فشلت الكثير من الدول النفطية في تطوير مواردها البشرية نتيجة عدم تخصيص الموارد الكافية للارتقاء بها كما ونوعاً أو هو نتيجة لتقصير عفوي بسبب الانغماس في محيط الثروة النفطية، أم أنه قرار متعمد في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية للحفاظ

¹ - يوسف خليفة اليوسف (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 366.

² - المرجع نفسه، ص ص 368-369.

على التوزيع الحالي للريع النفطي؟ وللإجابة على هذا السؤال تشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة التسجيل في المراحل الدراسية المختلفة ووجود الموارد الطبيعية. على سبيل المثال فإن دول الأوبك ككل لم تنفق أكثر من 4% من ناتجها الوطني على التعليم في المتوسط مقارنة بحوالي 5% للعالم ككل سنة 1998¹.

باستثناء بتسوانا كاستثناء على هذه القاعدة بالنسبة لأعلى نسبة إنفاق على التعليم في العالم، إضافة إلى النرويج التي لم تمنع مواردها النفطية حكوماتها من إهمال التعليم ولا الأجيال القادمة، هنا يمكننا القول أن إهمال تنمية المهارات البشرية في الدول النفطية أمر مقصود، نظراً لأن معظم هذه الدول لديها نظم حكم استبدادية وأولوياتها تتركز في السيطرة على الريع النفطي، واتخاذ القرارات السياسية. وبالتالي، فإن ظهور طبقة من النخبة المثقفة تهدد مكانة هذه النظم، لأن التغيير في المجتمعات يأتي فقط من الأفكار. بالإضافة إلى ذلك، يتجاوز دور التعليم في التنمية الناتج التعليمي ونوعيته، حيث يتعلق بمشاركة هذه النتائج بشكل فعال في صنع القرار وتنفيذ البرامج التنموية. وهذا ما لا تسمح به الأنظمة الاستبدادية بأي شكل من الأشكال².

وبناء على ذلك، يمكننا القول هنا أن الدول النفطية مطالبة بتغيير سياستها فيما يتعلق بالتعليم ومنحه أهمية قصوى. وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية وتعليمية مناسبة، وذلك لضمان توافر المهارات البشرية والإدارية اللازمة لتحقيق إدارة فعالة لعوائد النفط. والتي تمكنها من تحقيق إدارة فعالة لعوائد النفط من توفير لضمان توفر الكوادر المهنية والتقنية في هذا المجال.

ثالثاً- كفاءة المؤسسات: إن جودة المؤسسات المتواجدة في الدولة تبرز الاختلاف الكبير في أداء الاقتصاد بين الدول المنتجة للنفط وغيرها من الموارد الطبيعية، وبين الدول المتقدمة. بل هناك من يرون أن الدول التي تمتلك مؤسسات تنموية نجحت في تخطي الاعتماد على النفط، مما يعني أن الدول التي فشلت في تنويع مصادر إيراداتها بسبب النفط، تعاني من ضعف وعدم كفاءة في مؤسساتها. ويجب التأكيد أننا لا نتحدث هنا عن شكل المؤسسات فقط، بل نتحدث أيضاً على محتواها، فالموارد الطبيعية مثل النفط يمكن أن تؤدي إلى تنافسية على أرباح النفط وانتشار الفساد والمحاباة حتى في ظل الديمقراطية الظاهرية. لذلك، جوهر عمل هذه المؤسسات ضروري للغاية³.

ويتم قياس كفاءة هذه المؤسسات عن طريق سيادة القانون وتطور الإدارة وانخفاض مستوى الفساد ومخاطر استنزاف الموارد المالية والتزام الدولة بالعقود. ومن هنا يمكن التمييز بين المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تسمح بالصراع على

1 - يوسف خليفة اليوسف (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 376.

2 - المرجع نفسه، ص 377.

3 - المرجع نفسه، ص 377 - 378.

أرباح النفط، مثل النرويج على سبيل المثال، وبين تلك المؤسسات الهشة التي تمتاز بانتشار العلاقات المفضوحة والربح السريع وانعدام الرقابة المجتمعية وسيادة القانون، كما هو الحال في معظم الدول النفطية.

إن أهمية دور المؤسسات الفاعلة في توجيه الموارد النفطية نحو تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع تؤكدتها أيضا الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نوعية المؤسسات ومعدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن السجل الفعلي لمعظم الدول النفطية فيما يتعلق بكفاءة البيئة المؤسسية غير مشجع. على سبيل المثال، هناك تسع دول أفريقية منتجة للنفط، حيث يبلغ متوسط الدخل فيها، بحسب البيانات الخاصة بسنة 2008 هو 979 دولارًا، وتحتل مؤشر الحوكمة فيها مرتبة أقل من 11 دولة أخرى غير منتجة للنفط ومستوى الدخل فيها 300 دولار¹.

وبهذا تظل البيئة المؤسسية في الدول النفطية تعاني من الصراع على توزيع الربح النفطي بدلاً من التركيز على تطوير البدائل. هذا يشير إلى أنه لا يمكن معالجة هذه البيئة بسهولة وقد تمتح شرعية للفساد الحاكم وحلفائهم في الخارج على الرغم من طلب شركات النفط والحكومات المنتجة الكشف عن قيمة التجارة النفطية ومشاركة المجتمعات المدنية في ذلك من قبل أطراف دولية، إلا أن هذا الإعلان يغطي جزءاً صغيراً من صناعة النفط. فهو لا يتطرق إلى ما يحدث في مرحلة التوقيع على العقود قبل الإنتاج، ولا إلى طريقة صرف الإيرادات، لأن حكومات هذه الدول قد تعلن عن حجم عوائدها النفطية، ثم تقوم بنهب الثروة لاحقاً بطرق مختلفة².

في هذا السياق، يجب على الدول النفطية العمل على زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسات المشاركة في قطاع النفط لضمان إدارة مربحة للعائدات النفطية.

رابعا - الدورات الاقتصادية: تتميز اقتصادات الدولة النفطية بدورات اقتصادية تكون أكثر عمقا وتقلبا من تلك التي تحدث في الدول الصناعية، ويعود ذلك إلى طبيعة سلعة النفط، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة خلال هذه الدورات. ومن المفترض أن تكون هذه السياسات عكس اتجاه الدورات، ومع ذلك، يشير التاريخ إلى أن معظم هذه الدول تعمل في اتجاه هذه الدورات. فعادة ما تعتمد هذه الحكومات على اعتبارات سياسية مؤقتة لزيادة الإنفاق عندما ترتفع أسعار النفط، وخفض الإنفاق عندما تنخفض الأسعار. ولكن لعلاج هذه الدورات الاقتصادية الحادة وتقليل تأثيرها السلبي على الاقتصاد النفطي وتعزيز تطور القطاع الصناعي، يتطلب اتباع سياسات مالية ونقدية معاكسة لهذه الدورات. وهذا يتطلب، كتجربة تشيلي الناجحة من سنة 2000، تعيين لجنة خبراء متخصصة لتقدير

¹ - يوسف خليفة اليوسف (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 378.

² - المرجع نفسه، ص 379.

أسعار الموارد الطبيعية وقيمة الإنتاج المحلي. والهدف هنا هو تجنب التفاؤل المفرط عند القيادات السياسية في تقدير ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق لتحقيق مكاسب مؤقتة¹.

وهذا فيما يخص السياسات المالية، أما السياسات النقدية فمن الممكن استعمالها بشكل مختلف لتقليل تأثير الدورة الاقتصادية على الاقتصاد. ويُقترح هنا أنه على الدول النفطية أن تُربط قيمة عملتها بمؤشر صادراتها الرئيسية وهي النفط، ويُعلن البنك المركزي بعد ذلك حدًا أدنى وأعلى لهذا المؤشر بشكل محدد، تماما مثل اختيار معدل للتضخم أو استهداف التضخم.

وإلى جانب السياسات المالية والنقدية المتعكسة للدورات الاقتصادية، هناك أيضًا السياسات الصناعية التي تلعب دورًا في ربط القطاع النفطي ببقية القطاعات من خلال إنشاء حلقات ربط أمامية وخلفية، وذلك من خلال تطوير الكفاءات البشرية الماهرة وتوفير جميع الإمكانيات لها لاستيعاب التكنولوجيا وتوطينها، والانطلاق في إنتاج العديد من مدخلات صناعة النفط مثل محطات النفط وأدوات الحفر والأنابيب والسفن للتصدير وغيرها. وهنا قد يُمكن هذا التنوع من جعل الدورات الاقتصادية أقل حدة².

خامسا- تذبذب عوائد النفط: تعاني أغلب الدول النفطية من مشكلة تنفيذ سياساتها التنموية بسبب عدم الاستقرار في حجم الإيرادات النفطية. ويعود ذلك إلى تقلب أسعار النفط، والتي يمكن أن ترجع إلى أسباب عديدة، بما في ذلك انخفاض مرونة الطلب والعرض على المدى القصير والمتوسط. هذا يعوق قدرة المنتجين والمستهلكين على التكيف مع تغيرات أسعار النفط. على سبيل المثال، عند ارتفاع أسعار النفط، يصعب على المنتجين زيادة إنتاجهم، خاصة إذا لم يكن هناك سعة إنتاجية زائدة، وذلك لأن زيادة الإنتاج تحتاج إلى استثمارات تستغرق سنوات. وبالمثل، لا يمكن للمستهلكين تقليل استهلاكهم في حالة ارتفاع الأسعار، بسبب الحاجة لتغيير أنماط استهلاكهم. في هذه الظروف، يؤدي أي انخفاض طفيف في العرض أو زيادة طفيفة في الطلب إلى تقلبات حادة في أسعار النفط، كما حدث في سنتي 1973 و1979، عندما ارتفعت أسعار النفط وثم انخفضت بشدة في منتصف الثمانينات بعد تمكن المستهلكين من تقليص استهلاكهم وتوسيع قدرة المنتجين الإنتاجية³.

بلا شك، تسبب تقلبات أسعار النفط عدم اليقين وعدم الاستقرار في تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريع التنمية. يمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق إنشاء صناديق سيادية يمكن اللجوء إليها في حالة حدوث صدمات

1 - يوسف خليفة اليوسف (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 372.

2 - المرجع نفسه، ص 373.

3 - المرجع نفسه، ص 374.

نتيجة لتراجع أسعار النفط، أو باستخدام الأدوات المالية لتغطية مخاطر هذه الصدمات. وفي الأخير يجب تأمين التمويل الأجنبي للتعامل مع هذه التقلبات في حالة حدوثها.

سادسا- انفاق عوائد النفط: يعتمد نجاح الدول النفطية في تحقيق التحولات المنشودة في هياكلها الاقتصادية على الكيفية التي يتم إنفاق العوائد النفطية. فنظريا هناك حاجة لتحقيق توازن بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، وكذلك إيجاد توازن بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتطلب هذا التوازن في الانفاق استخدام القطاعين العام والخاص بطريقة مرنة ومتكاملة تتوافق مع مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة¹.

غير أن المشهد في تجربة الدول المنتجة للنفط هو أن الأشخاص الذين يملكون النفوذ والسلطة انشغلو بالتنافس على الربح الحالي بدلا من السعي إلى إيجاد مصادر ثروة متجددة. ونتيجة لذلك، تعرضت غالبية مجتمعات للتهميش، وانهدرت الكثير من الموارد بسبب الحروب والاستهلاك غير المناسب على حساب الادخار والاستثمار، وكانت هناك اهتمامات أكثر للنخب الموالية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بدلا من إيلاء اهتمام لغالبية شعوب المنطقة والأجيال القادمة. ويعتقد أن هذا الأمر قد يكون ناجما عن عدم شرعية هذه الأنظمة ورغبتها في شراء الولاءات المحلية والخارجية للحفاظ على سلطتها بدلا من اتخاذ القرارات الصعبة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن بين الأمثلة على ذلك السياسات المتبعة في أمريكا اللاتينية التي تتوفر على الكثير من الموارد كالنفط في المكسيك منها تقليل صادرات النفط والغاز من أجل توفير الطاقة المحلية بأسعار منخفضة، أي مدعمة، وذلك على حساب الصادرات التي توفر العملة الصعبة اللازمة للتنمية، والافراط في سيطرة الحكومة على القطاع النفطي، وعدم التعاون مع شركات القطاع الخاص المحلية والدولية، في ظل عدم توفر المهارات والتقنية اللازمة لتطوير هذا القطاع، مما أدى إلى تراجع الإنتاج في أكثر من دولة من دول أمريكا اللاتينية. أما في قارة أفريقيا، فلم يكن النفط كافيا لتحقيق الأهداف المرجوة في الدول النفطية، حيث سيطرت الأنظمة الاستبدادية على الثروة وركزت أولوياتها على احتكار صنع القرار. وبالتالي، فإنها لم تولي اهتماماً لبناء مؤسسات فعّالة، بل استبدلتها بالمحسوبية والرشوة لجلب المؤيدين وترهيب المعارضين. بالإضافة إلى ذلك، أنفقت الكثير من هذه الأموال على حروب داخلية وإقليمية مع خصومها أو من أجل تحقيق أهداف الدول الكبرى في هذه القارة. وهذا السيناريو نجده في جل الدول النفطية المنتشرة حول العالم².

¹ - يوسف خليفة اليوسف (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 375.

² - المرجع نفسه، ص 379.

وهنا لا يسعنا إلا أن نقول أنه على الدول المنتجة للنفط أن تتخلى عن هذه السياساتها الحالية في انفاق عوائد النفط وأن تعتمد سياسات جديدة بالثناء تهدف إلى تعظيم هذه الثروة حالياً ومستقبلاً ضماناً لحق أفراد المجتمع في الحين وحق الأجيال في المستقبل.

خلاصة الفصل:

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- عوائد النفط هي الدخل المالي الذي تحصل عليه الدول المنتجة للنفط عن طريق بيع النفط كمنتج تجاري.
- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تمويل اقتصادها.
- - يتم تداول النفط الخام في مكان محدد، وهو سوق النفط العالمية، حيث يتم تحديد سعر النفط من خلال القوى المؤثرة عليه، المتمثلة في الدول المستهلكة والمنتجة وكذلك شركات النفط الكبرى.
- يرتبط سعر النفط وعوائد النفط ارتباطا مباشرا: فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت عوائد النفط وزادت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط.
- إن مشكلة عدم استقرار عوائد النفط نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها تقلب أسعار النفط، جعل صناع القرار في هذه الدول يسعون جاهدين إلى إيجاد طرق مختلفة من أجل إدارة هذه العوائد فيما يمكن من الاستفادة منها حاضرا ومستقبلا في أحسن صورة. بل للنضوب، فإن فوائده يجب أن تتقاسمها الأجيال. وأحد الطرق لضمان ذلك هو توريث الجيل القادم اقتصاد سليم، ومتنوع وديونه قليلة، وهذا ما تسعى إليه الدول الريفية من خلال محاولتها لانتهاج سياسة مالية سليمة والحوكمة الجيدة باعتبارهما محورين أساسيين في إدارة المكاسب النفط الغير متوقعة، كما يجب على الحكومات في هذه الدول بتبني أسعار مرجعية محافظة، وأن تتوقع التقلب ومخاطر الانخفاض كما أن تدابير هذا التصحيح يجب أن تذهب إلى ما وراء حدود السياسة الاقتصادية، وتشمل الحوكمة والشفافية وذلك من خلال تبني مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية التي تم الإعلان عنها في القمة العالمية من أجل التنمية المستدامة في جوهانسبورج سنة 2002، هذا بالإضافة إلى قيامها بإجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازنة مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق.
- إدارة عوائد النفط تشكل تحديات كبيرة للدول المعتمدة على هذه الصناعة، ولتحقيق إدارة فعالة لعوائد النفط، يجب على الدول النفطية تبني سياسات مستدامة وتنموية تهدف إلى تحسين التنوع الاقتصادي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

الفصل الثالث:

عينة مختارة من تجارب دولية في مجال

إن مشكلة عدم الاستقرار الذي تعيشه أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية بين الحين والآخر، والذي يؤثر بشكل مباشر على تحصيل العوائد النفطية، والتي تمثل شريان الاقتصاد بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، هذا من جهة، ومشكلة نزوب النفط من جهة أخرى، أصبح هاجسا بالنسبة للدول النفطية مما جعلها أمام تحدي خاص في كيفية إيجاد الطرق المثلى لإدارة عوائدها النفطية حتى تتمكن من المحافظة على استقرار و حماية لاقتصادياتها في المدى القصير، ومن أجل تعظيم عوائد هذه الثروة النابضة على المدى الطويل ومنها الكويت والنرويج ونيجيريا، والتي كان لهما تجربة من أنجح التجارب العالمية في هذا المجال، بحيث قمنا بتسليط الضوء على هته التجارب نظرا للنجاح الذي حققتها في مجال توظيف عوائدها النفطية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الربيعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، وهذا ما سوف نعالجه من خلال هذا الفصل بحيث سوف نتطرق إلى تحليل تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط كمبحث أول، وتجربة الكويت في إدارة عوائد النفط كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة تجربة نيجيريا كنموذج إفريقي في إدارة عوائد النفط.

المبحث الأول: تحليل تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط

تعتبر النرويج من من كبار منتجي النفط في العالم على الرغم من حداثة اكتشاف النفط فيها نظرا للمجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة النرويجية من أجل تطوير هذا القطاع عن طريق انشاء شركة نفط وطنية بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة في منح التراخيص للشركات النفطية العالمية من اجل التوسع في الاكتشافات وإنتاج النفط، الأمر الذي أدى إلى تدفق فوائض مالية كبيرة نتيجة تصدير هذه السلعة. إلا أن هذه الأموال لم تكن عائقا في نمو اقتصاد النرويج مقارنة بمثيلاتها من الدول المنتجة للنفط، فسياستها في استغلال هذه الثروة فيما يحقق نمو اقتصادي هام على جميع الأصعدة حاضرا ومستقبلا مكنتها من النجاح في إبعاد اقتصادها على الاعتماد على عوائد النفط كمصدر دخل رئيسي في تمويل ميزانيتها، إذ اكتفت بنسبة 4 % فقط في ذلك، وهذا من أجل تفادي الوقوع في لعنة الموارد، فقامت بتوجيه 96 % من تلك العوائد المالية إلى استثمارات طويلة الأجل المهدف منها ضمان مستقبل الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة. فأسلوب العقلاني الذي انتهجته النرويج في إدارتها الغير مباشرة لهذه الموارد والاستخدام المبكر لها، وعدم السماح لها بالسيطرة على تمويل الاقتصاد في الوقت الحاضر وغدخاها للمستقبل جعل منها نموذج تقتدي به بقية الدول المنتجة للنفط من أجل الحفاظ على مواردها المالية النفطية على المدى الطويل، بالإضافة إلى تخلصها من لعنة الموارد التي تطارد جل الاقتصاديات الربعية النفطية.

فالنجاحات الباهرة التي حققتها النرويج في إدارة عوائد النفط هو ما قادنا إلى تسليط الضوء على هذه التجربة الرائدة عالميا في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب نوجزها فيمايلي: أهمية النفط في النرويج (مطلب أول)، السياسة النفطية للنرويج (مطلب ثاني)، وتجربة النرويج في إدارة عوائد النفط (مطلب ثالث).

المطلب الأول: أهمية النفط في الاقتصاد النرويجي

بالرغم من اكتشاف النرويج للنفط مؤخرا إلا أنها استطاعت من أن تصدر الدول المنتجة للنفط في العالم خاصة خارج منظمة الأوبك، وهذا راجع إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها، الأمر الذي أدى اهتمام الحكومة النرويجية بالنفط نتيجة العوائد المالية الكبيرة التي تحصل عليها نتيجة تصدير هذه السلعة خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أهل القطاع النفطي إلى أن يتصدر القطاعات الاقتصادية النرويجية من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للنرويج، وهذا ما نبينه من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى دراسة الإمكانيات النفطية للنرويج، وكذا الدور الذي يلعبه هذا الأخير من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد النرويجي.

أولاً- إمكانيات النرويج من النفط: تحتوي النرويج على إمكانيات نفطية هائلة كان لها الفضل من اكتسابها لمكانة هامة ضمن قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وهذا ما سوف نبينه من خلال:

1- الاحتياطات النفطية: تزخر النرويج باحتياطات نفطية هامة كانت سببا في بروزها كقوة نفطية عالمية مكنتها من أن تصدر أكبر المنتجين للنفط عالميا، بالرغم من حداثة اكتشاف النفط فيها، وهذا ما سوف نوضحه من خلال رصد لتطور هذه الاحتياطات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2022 من خلال الجدول الآتي:

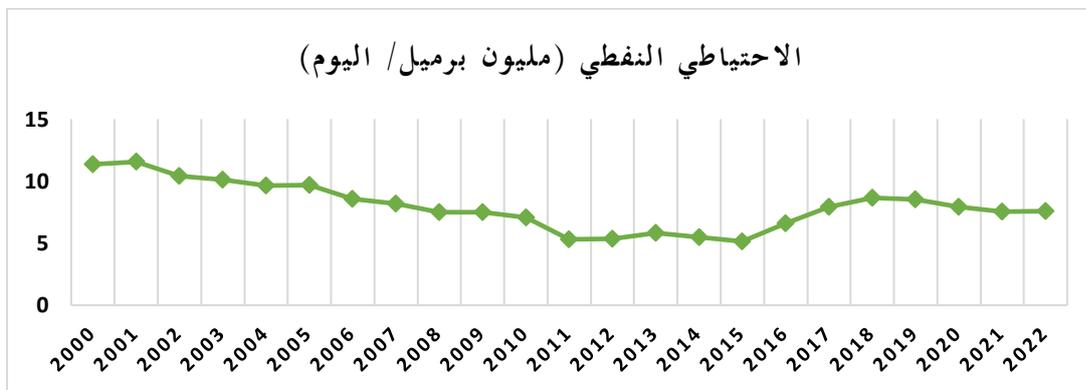
الجدول رقم (03-01): تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2000-2021).

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)						
2000	11,343	2006	8,548	2012	5,366	2018	8,645
2001	11,553	2007	8,172	2013	5,825	2019	8,523
2002	10,401	2008	7,501	2014	5,497	2020	7,902
2003	10,09	2009	7,500	2015	5,139	2021	7,525
2004	9,637	2010	7,078	2016	6,611	2022	7,573
2005	9,697	2011	5,320	2017	7,918	-	-

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2004, 2009,2015,2018,2023.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن احتياطات النرويج من النفط في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت تبلغ سنة 2000 ما قيمته 11,343 مليون برميل، أصبحت تبلغ سنة 2021 ما يعادل 7,525 مليون برميل ، وهذا راجع لكون النفط هو مادة ناضبة وغير متجددة آيلة للنضوب في أي لحظة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): حجم الإحتياطي النفطي للنرويج للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-01).

2- الطاقة الإنتاجية: إن المراكز الأولى التي تصدرها النرويج ضمن الدول المنتجة للنفط في العالم (حسب احصائيات 2022) فهي تحتل المرتبة الأولى أروبيا والثامنة عالميا راجع إلى حجم الكمية المسوقة من النفط في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى بها إلى أن تكون طرفا فاعلا في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بإنتاج النفط على المستوى العالمي، وهذا

كله نتيجة الطاقة الإنتاجية التي تحظى بها في إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، وهذا ما سوف نرصده من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من (2000-2022).

السنوات	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)						
2000	3,183	2006	2,354	2012	1,533	2018	1,487
2001	3,118	2007	2,211	2013	1,464	2019	1,408
2002	2,992	2008	2,108	2014	1,519	2020	1,691
2003	2,852	2009	1,989	2015	1,567	2021	1,770
2004	2,797	2010	1,799	2016	1,615	2022	1,685
2005	2,553	2011	1,680	2017	1,588	-	-

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

نلاحظ من الجدول رقم (02-03) أن إنتاج النفط في النرويج يسجل انخفاضا عبر مختلف السنوات فبعدما كان يبلغ ما مقداره 3,183 ألف برميل في اليوم سنة 2000 أصبح سنة 2021 يسجل 1,770 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي تشهده الاحتياطات النفطية كما رأينا سابقا، بالإضافة إلى الاضطرابات التي عاشتها وتعيشها السوق النفطية العالمية من تخفيض في الطاقة الاستيعابية للسوق نتيجة إنخفاضات الكبيرة التي أصابت أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 وعدم الاستقرار التي تعيشه أسعار النفط ابتداء من هذه السنة وإلى يومنا هذا. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): حجم الطاقة الإنتاجية النفطية في النرويج للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (02-03).

ثانيا- دور النفط في الاقتصاد النرويجي في ظل تحولات أسعار النفط: إن المجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة النرويجية من أجل تطوير القطاع النفطي منذ اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969، فهذه الدفعة القوية من الدولة لتطوير هذا القطاع الشاب، جعل منه أحد أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج، مما أدى إلى زيادة التدفقات المالية لهذا القطاع التي ساهمت بشكل كبير في الاقتصاد النرويجي، إلا أن هذه الأموال هي رهينة للتحولات التي تعيشها أسعار النفط

بين الفينة والأخرى وهذا ما نبينه في هذا المطلب من خلال التطرق أولاً إلى تطور عوائد النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، وثانياً إلى مشاركة النفط في الاقتصاد النرويجي.

1- تطور عوائد النفط في النرويج في ظل تقلبات حركة أسعار النفط: تعتبر العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط من أهم الإيرادات المالية التي تحصل عليهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وباعتبار النرويج من ضمن هذه الدول، فهي تولي اهتماماً بالطبع كغيرها من الدول الريعية بهذه العوائد المتأتية من تصدير النفط، الأمر الذي أدى بنا إلى دراسة تطور العوائد النفطية في النرويج خلال الفترة (2000-2021)، ومدى تأثيرها بالطفرات النفطية التي شهدتها سوق النفط خلال هذه الفترة نتيجة العلاقة التي تربطها بأسعار النفط، وهذا من خلال الجدول الآتي:

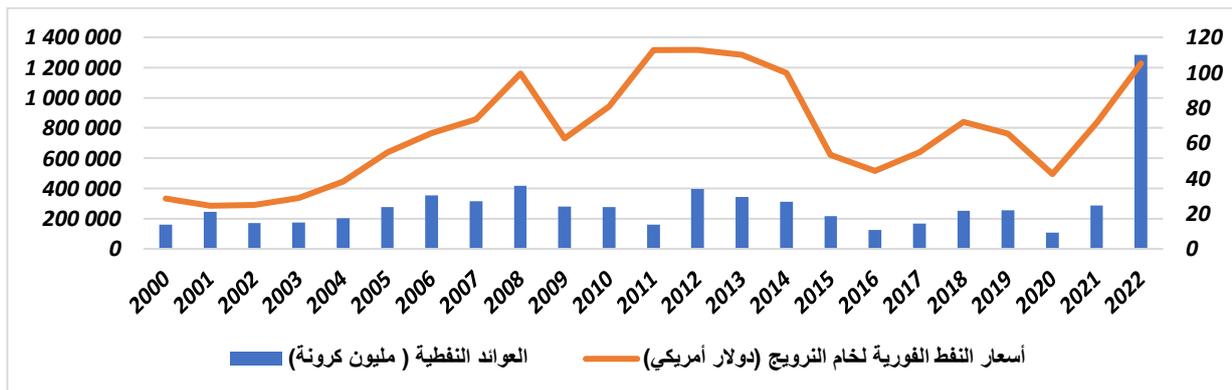
الجدول رقم (03-03): تطور العوائد النفطية في النرويج خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	العوائد النفطية (مليون كرونة)	أسعار النفط الفورية خام النرويج (دولار أمريكي)	السنوات	العوائد النفطية (مليون كرونة)	أسعار النفط الفورية خام النرويج (دولار أمريكي)
2000	161 373	28,55	2012	395 483	112,87
2001	243 235	24,47	2013	345 151	109,96
2002	169 233	24,95	2014	311 667	99,86
2003	173 662	28,93	2015	218 256	53,37
2004	203 405	38,26	2016	124 779	44,27
2005	275 544	54,66	2017	167 847	54,76
2006	355 377	65,63	2018	250 959	72,1
2007	316 389	73,54	2019	256 915	65,31
2008	415 865	99,57	2020	106 825	42,35
2009	279 794	62,75	2021	287 513	71,72
2010	275 957	80,65	2022	128 5223	105,26
2011	161 373	112,86	-	-	-

Source: Statistikkbanken (2023), Home, External economy, External trade, External trade in goods, Available on the following website: <https://www.ssb.no/en/statbank/table/08804>. Access date: 08/10/2023.

-Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

الشكل رقم (03-03): علاقة العوائد النفطية بحركة أسعار النفط في النرويج خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-06)

إن ما يبينه لنا الجدول والشكل التاليين أن العوائد النفطية خلال فترة الدراسة شهدت تذبذبات كبيرة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا وفق حركة أسعار النفط، ففي السنوات التي شهدت أسعار النفط فيها إنتعاشا نلاحظ أن العوائد النفطية سجلت مبالغ كبيرة والعكس في حالة الانخفاض، فخلال سنتي 2001 و 2002 نلاحظ أن العوائد النفطية سجلت قيم منخفضة مقارنة بسنة 2000 بفارق قدر بـ 173 783 مليون كرونة نتيجة انخفاض معدل أسعار النفط لهاتين السنتين بفارق 04 دولار للبرميل عن سنة 2000، لتبدأ العوائد النفطية في الارتفاع تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط لغاية سنة 2009، لتسجل فارق قدر بـ 115 848 مليون كرونة عن سنة 2008 تقابل انخفاض في سعر النفط من 99,57 دولار سنة 2008 إلى 62,75 سنة 2009 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أنه ومنذ سنة 2010 شهدت العوائد النفطية تزيادا مستمرا نتيجة إنتعاش أسعار النفط إلى غاية 2015 و 2006 بحيث انخفضت بقيمة 85 547 مليون كرونة عن سنة 2014 بسبب الطفرة النفطية التي عاشتها أسعار النفط هذه السنة بحيث انخفضت من 99,86 دولار سنة 2015 إلى 53,37 دولار، لتبقى في حالة تذبذب إلى غاية 2020 وهي السنة التي انهارت فيها أسعار النفط ومنه العوائد النفطية في النرويج إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة إذ بلغت خلال هذه السنة ما قيمته 208 957 مليون كرونة فقط، في مقابل ذلك انخفضت أسعار النفط معدل 42,35 دولار فقط، وهو سعر لم تشهده أسعار النفط منذ سنوات كبيرة نتيجة الأزمة الصحية العالمية التي عاشها العالم خلال هذه السنة ومنه الركود الاقتصادي العالمي، إلا أن الأمر لم يدم طويلا ففي سنة 2021 سجلت عوائد النفط انتعاشا مقارنة بالسنة التي سبقتها. وهنا يمكن القول أن العوائد النفطية في النرويج غير مستقرة فهي رهينة أسعار النفط وتقلباتها، وهذا بسبب العلاقة الطردية التي تربطهما، وهو الأمر الذي تعاني منه أغلبية الدول الربيعة النفطية بما فيها النرويج، هذا ما قد يؤدي إلى اضطراب الاقتصاد الوطني لهذه الدول، إلا أن الأمر يختلف في النرويج عنه في بقية الدول الربيعة الأخرى وهذا كون أن الاقتصاد النرويجي غير مرتبط بعوائد النفط، وهذا لتفادي الوقوع في الأزمات الاقتصادية نتيجة عدم استقرار عوائد النفط.

2- مشاركة القطاع النفطي في الاقتصاد النرويجي: تتمثل مشاركة القطاع النفطي في الاقتصاد النرويجي من خلال:

2-1- مشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يعتبر القطاع النفطي من القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد النرويجي، وهذا من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج والذي يساوي الربع تقريبا ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

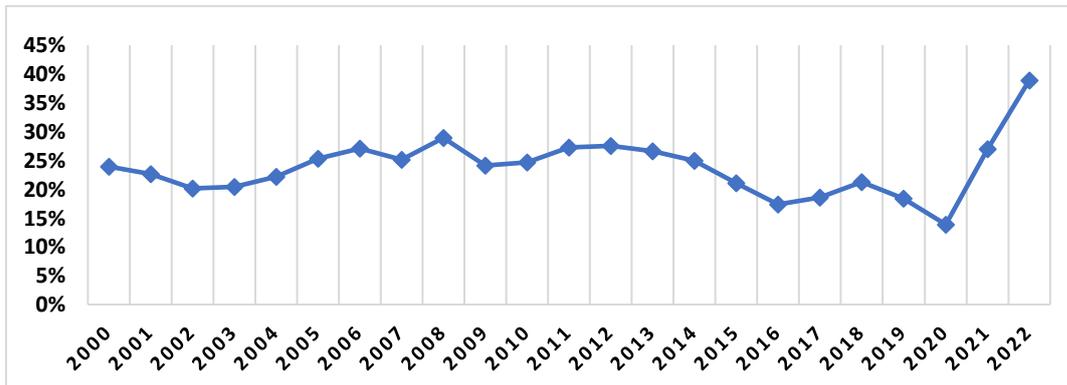
الجدول رقم (03-04): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون كرونة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون كرونة)	نسبة المساهمة *(%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون كرونة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون كرونة)	نسبة المساهمة *(%)
2000	1 509 132	361 819	24	2000	2 983 082	820 975	28
2001	1 566 708	354 777	23	2001	3 090 335	821 958	27
2002	1 564 145	314 868	20	2002	3 161 776	788 783	25
2003	1 624 095	331 540	20	2003	3 130 183	660 465	21
2004	1 788 123	396 339	22	2004	3 116 035	541 352	17
2005	1 997 037	505 563	25	2005	3 323 103	618 145	19
2006	2 222 871	601 700	27	2006	3 576 581	759 340	21
2007	2 360 174	592 839	25	2007	3 596 937	660 267	18
2008	2 622 135	758 830	29	2008	3 461 575	540 480	14
2009	2 439 712	588 478	24	2009	4 323 931	1 164 649	27
2010	2 60 351	643 092	25	2010	5 704 556	2 218 200	39
2011	2 809 929	766 072	27	2011	-	-	-

Source: Statistikkbanken (2023), Home, National accounts and business cycles, National accounts, Available on the following website: <https://www.ssb.no/statbank/table/09170/tableViewLayout1>, <https://www.ssb.no/en/statbank/table/09189/tableViewLayout1/>, Access date: 08/101/2023.

(*) من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-04).

الشكل رقم (03-04): نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-04)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن القطاع النفطي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معتبرة بلغت الربع تقريبا، وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى بها هذا القطاع من طرف الحكومة النرويجية مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وهذا لكون سلعة النفط سلعة استراتيجية ذات إهتمام عالمي من مختلف الدول.

فمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج مرتبط بما يحققه هذا الأخير من عوائد مالية والتي هي رهن العلاقة القائمة بين كمية الإنتاج وأسعار النفط، فكلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة سعت الحكومة إلى زيادة

الطاقة الإنتاجية والعكس صحيح، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث شهدت أسعار النفط انتعاشا واستقرارا في السوق النفطية العالمية نلاحظ أن نسبة مشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين 23,90 % سنة 2000 و 28,61 % سنة 2008، لتبدأ في التنازل خصوصا بعد سنة 2014 بحيث انخفضت نسبة المساهمة بمقدار 2,57 % عن سنة 2012، وهذا بسبب انخفاض العوائد المالية نتيجة الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الثاني لسنة 2014، لتواصل نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2020 إذ بلغت 15,29 % بفارق 5,39 % عن سنة 2019 وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي شهدها العالم خلال منتصف سنة 2019 وسنة 2020 وآثارها على الاقتصاد العالمي، لترتفع سنة 2021 بنسبة 8,68 % عن السنة السابقة وهذا بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي.

2-2- مشاركة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية: يتم مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية للنرويج من خلال الصادرات النفطية، فقبل سنة 1970 لم يكن هناك ما يسمى بصادرات النفط ضمن القائمة الأساسية للصادرات النرويجية، ويرجع ذلك إلى غياب النفط بشكل رئيسي في الاقتصاد النرويجي، ومع اكتشاف النفط وبداية الإنتاج والتصدير بدأ الظهور التدريجي للصادرات النفطية ضمن لائحة الصادرات الكلية، ففي فترة وجيزة تمكنت صادرات النفط من أن تحتل موقع مهم في الصادرات الكلية النرويجية بسبب الكم الهائل من العوائد المالية التي تحصدتها هذه الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي من خلال نسبة مساهمة الصادرات النفطية في حجم الصادرات الكلية للنرويج.

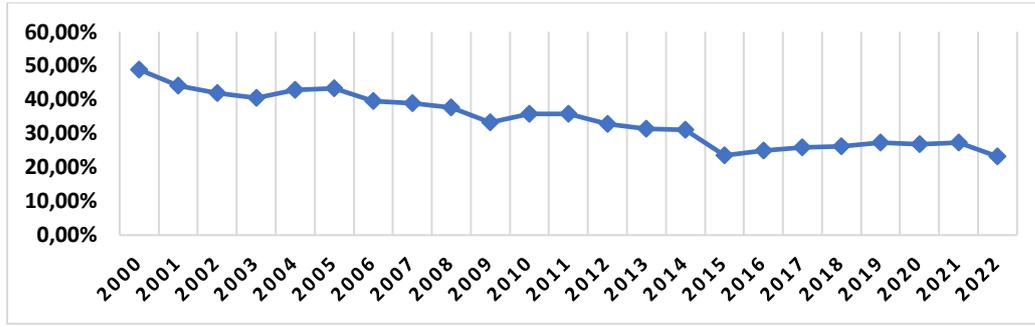
الجدول رقم (03-05): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	الصادرات الكلية (مليون كرونة)	صادرات نفطية (مليون كرونة)	نسبة المساهمة (%) *	السنوات	الصادرات الكلية (مليون كرونة)	صادرات نفطية (مليون كرونة)	نسبة المساهمة (%) *
2000	529 811	258 836	48,85	2012	935 292	306 825	32,80
2001	532 262	234 698	44,09	2013	916 532	288 126	31,43
2002	472 953	197 921	41,85	2014	909 036	282 663	31,094
2003	482 933	195 699	40,52	2015	835 267	197 116	23,59
2004	554 896	237 468	42,80	2016	751 583	187 595	24,95
2005	668 760	289 453	43,28	2017	863 624	223 073	25,82
2006	782 943	309 252	39,50	2018	1 000 272	261 334	26,12
2007	795 366	309 675	38,93	2019	915 496	249 893	27,29
2008	953 154	359 369	37,70	2020	779 453	208 957	26,80
2009	731 307	243 521	33,30	2021	1 388 889	357 508	25,74
2010	788 119	281 985	35,78	2022	2 662 365	555 617	23
2011	898 593	321 248	35,75	-	-	-	-

Source: Statistikkbanken (2023), Home, External economy, External trade, External trade in goods, Available on the following website: <https://www.ssb.no/en/statbank/table/08804>, Access date: 08/10/2023.

(*): من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-05).

الشكل رقم (03-05): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-05)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة معتبرة من حجم الصادرات الكلية للنرويج، فلقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة الممتدة (2022-2000) نسبة 33,96%، الأمر الذي مكن النرويج من أن تصبح من كبار الدول المنتجة للنفط في العالم على الرغم من أنها خارج منظمة الأوبك. ضف إلى ذلك أيضا أن الصادرات النفطية للنرويج عرفت نموا كبيرا خاصة في الفترة ما بين سنة 2008-2000 بحيث بلغت قيمتها سنة 2000 مقدار 258 836 مليون كرونة نرويجية بنسبة قدرا بـ 48,85%، وبقيت محافظة على هذه النسبة تقريبا إلى غاية سنة 2008، بحيث بدأت في الإنخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي كانت أحد عوامل انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة، لترتفع مجددا سنتي 2010-2011 بفارق نسبة 02% عن سنة 2009، لتعود للانخفاض مرة أخرى ابتداء من سنة 2014 بسبب الهزة التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه السنة وآثارها التي امتدت إلى السنوات التي تلتها، لتسجل سنة 2020 إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من 20 سنة بحيث قدرت بـ 208 957 مليون كرونة بنسبة مساهمة قدرت بـ 26,80% الأزمة الصحية العالمية التي شهدها العالم في الثلاثي الأخير من سنة 2019 وسنة 2020.

وتمشيا مع ما تم ذكره فإن الصادرات النفطية في النرويج تمثل 50% تقريبا من الصادرات الكلية، هذا ما جعل هذه الأخيرة تتأثر بحركة صادرات النفط التي تمتاز بعدم الاستقرار نتيجة ارتعاشها بحركة أسعار النفط نتيجة العلاقة الطردية بينهما، ومن هنا يمكن القول أن النرويج يمكن تصنيفها ضمن قائمة الدول الريفية النفطية التي تساهم فيها صادرات النفط بنسبة 50% من إجمالي الصادرات الكلية للدولة، إلا أن نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية للنرويج دليل على أن الاقتصاد النرويجي لا يعتمد فقط على القطاع النفطي فقط كبقية الدول النفطية الأخرى، وأن القطاعات غير النفطية مازالت في حالة نشاط وتؤدي في دورها، فحسب الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الكلية في صالح القطاعات غير نفطية، وهذا دليل أن القطاع النفطي في النرويج لم يؤثر على نشاط باقي القطاعات الاقتصادية

الأخرى بعكس ما حدث في الكثير من الدول النفطية، وإنما ساهم في تطوير وتقوية والسير بالاقتصاد النرويجي إلى الأفضل.

2-3- مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة: لقد أخضعت الحكومة النرويجية القطاع النفطي لنفس النظام الضريبي المعتمد للقطاع الصناعي مع إجراء بعض التعديلات الضرورية من أجل مباشرة التطبيق وهذا منذ بداية الإنتاج والتصدير، ومذ ذلك الوقت أضحت ضرائب النفط تمثل جزءاً من الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

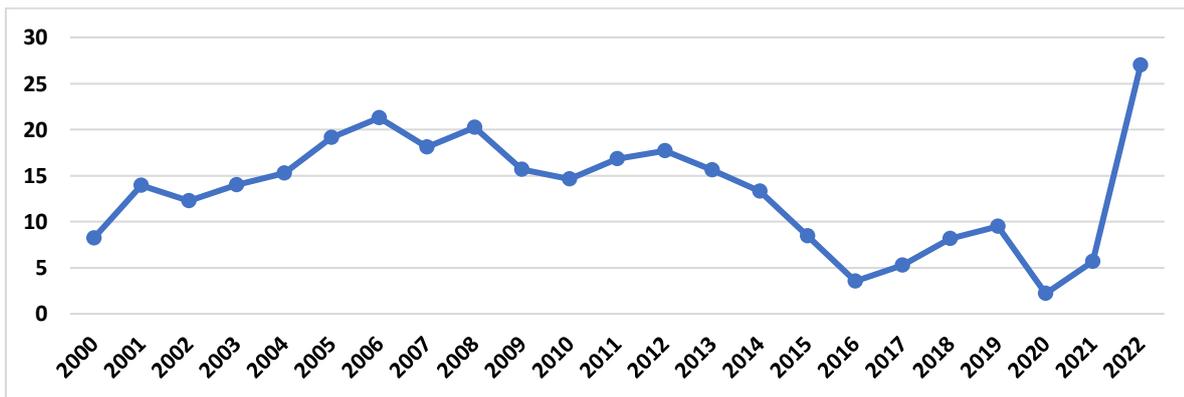
الجدول رقم (03-06): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	الإيرادات العامة (مليون كرونة)	الجباية النفطية (مليون كرونة)	نسبة المساهمة *(%)	السنوات	الإيرادات العامة (مليون كرونة)	الجباية النفطية (مليون كرونة)	نسبة المساهمة *(%)
2000	643 651	52 802	8,20	2012	1 290 735	228 671	17,71
2001	758 442	105 781	13,94	2013	1 291 819	201 504	15,59
2002	691 071	84 922	12,28	2014	1 278 758	170 050	13,29
2003	700 195	98 155	14,01	2015	1 227 412	103 672	8,44
2004	746 408	114 096	15,28	2016	1 162 483	41 093	3,53
2005	860 836	164 882	19,15	2017	1 225 888	65 049	5,30
2006	994 900	211 507	21,25	2018	1 350 592	110 313	8,16
2007	1 030 124	186 514	18,10	2019	1 407 407	133 501	9,48
2008	1 182 630	239 641	20,26	2020	1 288 828	28 388	2,20
2009	1 051 890	165 234	15,70	2021	1 502 720	85 711	5,70
2010	1 064 764	155 609	14,61	2022	2668416	713621	27
2011	1 223 524	205 936	16,83				

Source: Statistikkbanken (2023), Home, Public sector, Central government finances, Central government revenue and expenditure, Available on the following website: <https://www.ssb.no/en/statbank/table/11012/>, <https://www.ssb.no/en/statbank/table/10486/tableViewLayout1>, Access date: 01/09/2023.

(*): من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-06).

الشكل رقم (03-06): نسبة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للنرويج خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-05)

نلاحظ من كل من الجدول والشكل السابقين أن الجباية النفطية تساهم في الإيرادات العامة للنرويج بنسب جيدة وصلت إلى الربع تقريبا، فمنذ سنة 2000 شهدت الجباية النفطية ارتفاعا متواصلا فبعدما كانت قيمتها سنة 2000 52 802 مليون كرونة أي بنسبة 8,20% من الإيرادات العامة للنرويج، سجلت سنة 2001 ضعف قيمة السنة السابقة بفارق 52 979 مليون كرونة بنسبة زيادة قدرت بـ 06% تقريبا، لتواصل الارتفاع وتحقق أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2006، إذ بلغت نسبة 21,25% من الإيرادات العامة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن النرويج تعتمد في تمويل ميزانيتها على الجباية النفطية، وبالتالي فميزانيتها العامة هي الأخرى قائمة على الربح النفطي كبقية الدول النفطية الأخرى، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في النسبة المعتمدة فقط وهذا راجع إلى النظام الضريبي المعتمد من طرف كل دولة.

وتجدر الإشارة أيضا أن مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة بهذه النسب يجعل من هذه الأخير تعيش حالة عدم استقرار، نتيجة العلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والجباية النفطية، وهذا ما إلتمسناه من خلال الجدول السابق، فالملاحظ أن الجباية النفطية سجلت قيم مرتفعة في الفترات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط والعكس صحيح كما هو الحال مثلا سنة 2020 حين انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ قرابة 20 سنة بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم نتيجة الأزمة الصحية العالمية، انعكس الأمر على قيمة الجباية النفطية بحيث سجلت أسوأ معدل لها منذ دخولها إلى النظام الضريبي النرويجي وهو 2,20% من الإيرادات العامة للنرويج.

المطلب الثاني: أصول (مبادئ) السياسة النفطية في النرويج

تعتبر السياسة النفطية الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية للدول المنتجة للنفط. وبهذا فالسياسة النفطية هي مجموعة الإجراءات الموضوعية والمتخذة من قبل الدول والمتعلقة بكيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرضه بصورة خاصة حتى تؤمن حصتها وتعزز من دورها في السوق العالمية النفطية¹، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق المصلحة المشتركة للدولة من خلال إدارة القطاع النفطي عن طريق الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الإدارة الحكومية لهذه الدول². وعلى هذا الأساس فمنذ اكتشاف النفط في النرويج تعمدت السلطات النرويجية من اتباع سياسة نفطية تمكنت من خلالها من تسيير شؤون هذا المورد فيما يخدم مصالحها الاقتصادية، وهذا بعدما بدأت عمليات الإنتاج سنة 1971 في حقل إكوفس العائم في المياه الإقليمية النرويجية بعد ما يقارب سنتين من أعمال الاستكشاف الأمر الذي شجع الحكومة النرويجية من إعادة تنظيم قطاع النفط وهذا بإنشاء شركة ستات أويل النفطية لتتولى الأمور في

¹ - مهدي صالح دواي، علياء حسين خلف (2016)، الدور المالي للسياسة النفطية في العراق للمدة (2004-2012)، مجلة الدانير، المجلد 16، العدد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، ص: 96.

² - هيثم عبد الله سلمان (جويلية 2014)، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصاديات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، السنة 29، العدد 84، الأمانة العامة لمجلس التعاون لبلول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

صناعة النفط، وإنشاء المديرية العامة للنفط لتتولى مهمة صياغة التشريعات والإشراف على تنفيذها، وإعادة تنظيم وزارة النفط والطاقة للتتولى هي الأخرى مهمة رسم السياسات النفطية وكذا الإشراف على تنفيذها.

فالسياسة النفطية التي انتهجتها النرويج منذ ذلك الحين مكنتها وفي وقت قصير من تطوير الصناعة عامة والصناعة النفطية خاصة الأمر الذي جنبها الوقوع في المشاكل التي تواجهها معظم الدول النفطية؛ كما تمكنت النرويج أيضا ومن خلال هذه السياسات من التوصل إلى روابط اقتصادية حقيقية بين الصناعة النفطية والقطاعات الأخرى من خلال اتباع مختلف الخطوات والسياسات المختلفة في استخدام السلع والخدمات النرويجية في الصناعة النفطية، وكذا التركيز على الجهود البحثية ونقل المعرفة، وسياسات التوظيف الصناعي، ويرجع الفضل في ذلك إلى العوامل الأكثر بروزا التي ميزت النرويج عن بقية الدول المنتجة للنفط وجعلتها واحدة من أكبر المنتجين نجاحا بشكل عام في إدارة عوائدها النفطية، وهذا ما سوف نوضحه في هذا المطلب من خلال توضيح المعالم الرئيسية التي قامت عليها السياسة النفطية في النرويج والتي كانت سببا في النجاحات التي حققتها النرويج في إدارة والاستغلال الأمثل للعوائد المالية النفطية بشكل يضمن لها تجنب نقمة النفط.

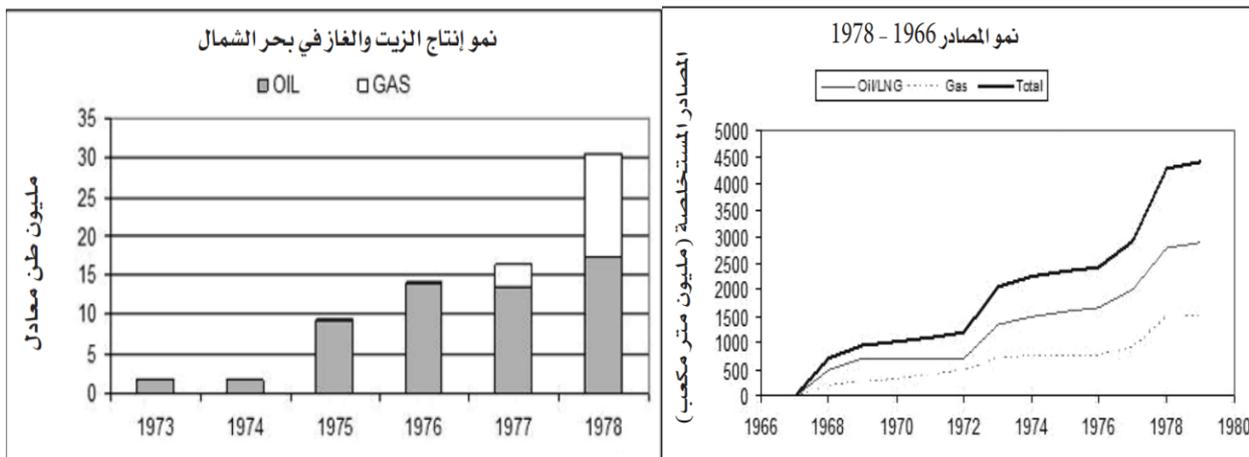
أولا- التشريعات القانونية للنفط في النرويج : لقد نجحت محاولة النرويج إلى حد بعيد في اجتناب تشريع قوانين طويلة ومعقدة بالنسبة لإدارة عمليات النفط عموما، ولهذا كان أول تشريع سنة 1965 مقصورا على المبادئ الأساسية في إدارة عمليات النفط في انتظار تطور عمليات النفط كونها كانت جديدة على كل من النرويج وصناعة النفط بصفة عامة، فكان من الطبيعي أن يتطور تشريع النفط تدريجيا حسب المستجدات التي تفرضها هذه العمليات، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى إصدار أنظمة وتوجيهات إلى حين وجود حاجة ماسة إلى التشريع بعد أن يتوافر التفهم الكافي لدى السلطات لمتطلبات إدارة عمليات النفط¹، ومن بين أهم هذه التوجيهات ما أعلنت عليه لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي بتاريخ 14/06/1971، حيث ارتأت أن تعلن عن أهم المبادئ الأساسية للسياسة النفطية في النرويج والتي سعت من خلالها إلى التأكيد عن السيادة الوطنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات النفطية، وهذا من أجل أن تعم الفائدة على جميع أفراد المجتمع النرويجي جراء استغلال مصادر الطاقة، وهذا تم تدوين هذه المبادئ في وثيقة أطلق عليها تسمية "الوصايا العشر"، وقد احتوت هذه الوثائق على المبادئ التالية²:

1. يجب تأمين الإشراف والسيطرة والمراقبة الوطنية على جميع العمليات النفطية على الجرف القاري النرويجي؛

¹ - فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، ص

² - Ole Gunnar Austvik (2011), The Norwegian Petroleum Experience, "Exploration and exploitation of hydrocarbons in the gulf of St. Lawrence : Coastal Communities Concerns" Forum in the Magdalen Islands, Quebec, Canada April 8-9, p 07.

2. أن يتم استغلال الاكتشافات النفطية بطريقة تقلل من اعتماد النرويج على الآخرين في إمدادات النفط الخام؛
 3. أن يتم تطوير صناعة جديدة على أساس النفط؛
 4. إن تطوير صناعة النفط يجب أن يأخذ في الحسبان الأعمال الصناعية القائمة: العمليات وحماية الطبيعة والبيئة؛
 5. يجب عدم قبول حرق الغاز القابل للاستخدام على الجرف القاري النرويجي إلا لفترات اختبار قصيرة؛
 6. يجب ، كقاعدة رئيسية ، أن ينزل النفط من الجرف القاري النرويجي إلى النرويج باستثناء الحالات الفردية التي تتطلب فيها اهتمامات السياسة الوطنية حلا مختلفا؛
 7. أن تتخبط الدولة على جميع المستويات المناسبة ، وتسهم في تنسيق المصالح الوطنية في صناعة البترول النرويجية وكذلك إنشاء مجتمع بترول نرويجي متكامل يضع أنظاره على الصعيدين الوطني والدولي؛
 8. أن يتم إنشاء شركة نفط حكومية لرعاية المصالح التجارية للدولة والحفاظ على التعاون المناسب مع المصالح النفطية المحلية والدولية؛
 9. أن يتم اختيار مجموعة من الأنشطة شمال خط العرض 62 [أي خارج بحر الشمال] مما يلي اهتمامات السياسة الخاصة التي تنطبق في هذه المنطقة؛
 10. يمكن أن تضيف الاكتشافات النفطية على نطاق واسع أبعادا جديدة لسياسة النرويج الخارجية، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكلين التاليين اللذان يوضحان كل من نمو مصادر النفط على الساحل القاري النرويجي ونمو إنتاج النفط والغاز من بحر الشمال كالتالي:
- الشكل رقم (03-07): نمو مصادر النفط في الساحل القاري للنرويج خلال الفترة (1966-1978)
 الشكل رقم (03-08): إنتاج النفط والغاز من بحر الشمال خلال الفترة (1973-1978).



المصدر: فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 16- 58.

واستمر الوضع على حاله، إلى غاية سنة 1985 بحيث تم إصدار أول تشريع موسع للنفط ، ولم تتم مراجعة قانون 1985 إلى غاية سنة 1996 حينما ارتأت السلطات ضرورة تعديل القانون لاستيعاب التغيرات المهمة التي حدثت في بحر الشمال بصورة خاصة.

ثانيا- الوفاق السياسي حول المبادئ الأساسية في إدارة النفط: لقد سطرت النرويج عدة مبادئ من أجل النجاح في إدارة النفط، ولعل أهم هذه المبادئ هو مبدأ السيطرة الوطنية، ومعنى ذلك أن السلطات هي من تقرر شروط وطريقة العمل في قطاع النفط، وخاصة التحكم في سرعة تطور القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني والتطور الاجتماعي في البلد. ولتحقيق ذلك قامت السلطات النرويجية بتأسيس الأجهزة اللازمة التي تمكنها من متابعة التطورات والتحكم فيها عن طريق موافقة الحكومة على الخطوات الرئيسية في عمليات النفط، إضافة إلى السياسات والخطط الاستراتيجية اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ. ولقد التزمت النرويج طول فترة الستينات والسبعينات بسياسة أطلق عليها حينها بسياسة " الإسراع على مهل"، والتي تمثلت في مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تفادي الصدمات المضرة بالاقتصاد الوطني وبالتطور الاجتماعي من جهة أخرى. ومع تمكن النرويج من استعاب مسؤولياته كبلد منتج للنفط، والسماح لعمليات النفط من أن تنمو بصورة أكثر انطلاقا بشرط مساهمة البلد بحصة وطنية لا تقل عن 50% في مختلف عمليات التنقيب والإنتاج، وكان الهدف من وراء ذلك هو تجسيد لمبدأ السيطرة الوطنية المذكور أعلاه.

ولا يسعنا أن نقول إلا أن تنظيم الجهاز الحكومي الذي تم تأسيسه سنة 1972 للقيام بالمهام الحكومية في قطاع النفط كان موفقا في خدمة سياسة النفط النرويجية، فبدلا من اتباع النمط السائد من طرف الدول المنتجة للنفط آنذاك، قررت النرويج مخالفة ذلك، ومن أهم عناصر التركيب الحكومي للنرويج هو الفصل الكامل بين مصالح الحكومة الإدارية التقليدية ومصالحها التجارية الناتجة عن حق المشاركة في عمليات تنقيب وإنتاج النفط. الأمر الذي أدى إلى تأسيس أجهزة الوزارة (وزارة الصناعة في حينها وبعدها وزارة النفط والطاقة) من أجل التفرغ للشؤون السياسية والتشريعية إضافة إلى التخطيط ومنح التراخيص للشركات المساهمة في عمليات النفط، كما قامت الحكومة حينها أيضا بتشكيل مديرية عامة للنفط للقيام بكل الواجبات التقنية المتعلقة بإدارة قطاع النفط كهيئة مستقلة تساعد الوزارة في أعمالها، إضافة إلى تأسيس شركة وطنية للنفط (ستاتويل) ذات ملكية عامة ومطلقة للحكومة بنسبة 100% من حصص الشركة للقيام بأعمال التجارية الحكومية في قطاع النفط¹.

¹ - فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 364-366.

ثالثاً- سياسة منح التراخيص لعمليات استخراج النفط: لقد كانت الحكومة النرويجية حذرة جدا في منح التراخيص لعمليات استخراج النفط خصوصا لما كانت تعانیه الدول المنتجة للنفط من طرف الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت محتكرة لصناعة النفط آنذاك. ونظرا لذلك عُدد تدخل الحكومة أمرا لا غنى عنه، فاشتملت عملية الترخيص في مرحلة مبكرة على مشاركة الدولة بتأسيس شركة نفط وطنية¹.

فأول الأمر كانت سياسة الترخيص مبنية على مبادئ المنافسة الحرة بين الشركات وكان هذا سنة 1965، غير أنه على الرغم من هذا فقد أصرت السلطات في النرويج على حصر موضوع المنافسة على نوعية الالتزامات التي تقترحها الشركات المتنافسة فيما يتعلق ببرنامج التنقيب، وعلى هذا النحو تجنبت السلطات السماح لمنافسة بين الشركات مبنية على العروض النقدية (العلاوات). غير أن شروط المنافسة تغيرت في الدورة الثانية لكي تشمل العروض التي تقدمها الشركات فيما يتعلق بنوعية المشاركة الوطنية ونسبتها المئوية. ولهذا أصبحت عقود الترخيص منذ هذه الدورة وبعدها عقود مشاركة تجارية مع الشركات الوطنية. الأمر الذي أسفر على بروز نمطان واضحان في سياسة الترخيص النرويجية، يتمثل النمط الأول في تقلص ملحوظ في عدد ونوعية دورات الترخيص. أما النمط الآخر فهو التمسك بحق المشاركة الوطنية التجارية في عمليات النفط كمبدأ أساسي في السياسة النفطية. إلا أنه ومنذ سنة 1980 عرفت دورات الترخيص تتطور بصورة طبيعية بعد رفع التحفظات فيما يتعلق بعدد وسرعة دورات الترخيص، بحيث بدأت هذه الدورات تشمل مناطق جديدة ومختلفة في شمال بحر الشمال، والهدف من هذا التغيير في سياسة الترخيص هو المحافظة على معدل ثابت للاستثمار في عمليات تطوير الحقول، ومن ثم ضمان استمرار الإنتاج على المستوى المطلوب².

فما يثير الإنتباه هنا أن النرويج لم تحذو حذو باقي الدول النفطية الأخرى بتركيزها على المغريات المترتبة عن هذه الثروة غير المتوقعة، بل احتفظت بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات الجسيمة، مما يدعو إلى الإعجاب أنالنرويج فعوض التصعيد من عمليات التنقيب نتيجة للاكتشافات فضلت على مدار سنوات السبعينات المزيد من التأني في منح رقع جديدة للتنقيب، وكان الهدف من ذلك هو كسب الوقت لتهيئة البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها، حيث لم يزد عدد الرقع المرخصة سنويا على 05 رقع فقط طيلة الفترة السابقة. غير أنه في بداية الثمانينات قررت الحكومة، أن الاقتصاد النرويجي كان قد نجح في تجنب العواقب السيئة من عمليات النفط، مما شجع

¹ - أويستن نورينج (2007)، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج - إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 193.

² - فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص 366.

على زيادة عدد الرقع المرخصة سنويا منذ سنة 1989 فصاعدا، إذ بدئت السلطات تمنح الرقع بحسب مقتضيات المناطق المختلفة¹.

رابعا- سياسة ربط القطاع النفطي بالقطاع الصناعي: لقد سعت الحكومة النرويجية إلى الربط بين كل من القطاع النفطي والقطاع الصناعي كأحد مقومات السياسة النفطية وهذا عن طريق إشراك الصناعة المحلية في عمليات النفط بأوسع شكل ممكن بشرط أن يتم ذلك على أساس المنافسة العادلة مع المؤسسات الدولية. ومن أجل ذلك دعت السلطات الحكومية جميع شركات النفط العاملة في النرويج للمشاركة في تطوير الخبرة المحلية ضمن القطاع النفطي. وأعلنت من أجل ذلك أنها سوف تأخذ بعين الاعتبار جهود الشركات في هذا المجال في أثناء اختيار الشركات في دورات الترخيص المقبلة. ولقد أدى تجاوب الشركات الإيجابي لهذه الدعوة إلى تطور ملحوظ في صناعة النفط في النرويج بحيث أصبحت هذه الصناعة بعد فترة قصيرة من الزمن موضع إعجاب العالم. ومن جهة أخرى نظر شركات النفط كان هناك ارتياح كبير لنوعية الخدمات المتوافرة دوليا. ولم يمر وقت طويل حتى أصبحت معاهد البحوث النرويجية سبّاقة ومتطورة فيما يتعلق بالتقنية البحرية في قطاع النفط².

خامسا- السياسة الضريبية النرويجية لقطاع النفط: تعتبر السياسة الضريبية على قطاع النفط تحصيل تجربة ما يقرب عن عقدين من الزمن، ولقد كان ارتفاع أسعار الخام خلال الفترة 1970 وأوائل ثمانينات القرن الماضي أن انتقال التضخم الدولي إلى الاقتصاد الوطني، مما أثر سلبا، آنذاك، على نجاعة الاقتصاد الوطني مقابل المنافسة الأجنبية،....إخ ومن أجل تفادي الآثار السلبية لتذبذبات أسعار الخام، قررت النرويج أن يخضع قطاع النفط لنفس النظام الضريبي الذي كان مستعملا للقطاع الصناعي بصورة عامة، مع بعض التعديلات اللازمة للتطبيق³.

أما فيما يخص نسب الضرائب التي تفرض على عمليات النفط، كان من الطبيعي أن تلتفت النرويج إلى البلدان المجاورة في بحر الشمال لكونها تشبهها في الظروف المناخية والبحرية، كما أنها قد سبقت النرويج في تجربة النفط. فلقد اعتمدت النرويج في كل جولة من جولات التراخيص نظام ضريبي يختلف عن النظام المعتمد في الجولات الأخرى، وفي كل مرة تقدم الحكومة النرويجية تعديلات مهمة على النظام الضريبي، على أساس التغيرات المهمة التي طرأت في صناعة النفط الدولية، لذلك اقترحت عدة طرق يمكن من استعمالها لمنح الحكومة حصة عادلة من الأرباح الإضافية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط منذ الدخول في المفاوضات سنة 1965؛ وبعد كثير من الاحتياجات من قبل شركات النفط، قدمت

¹ - محمد حسين الجبوري وآخرون (2014)، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، بغداد، ص 142.

² - فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص 369.

³ - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، إدارة الموارد النفطية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص 120.

لحكومة إلى البرلمان مسودة قانون جديد أقر أخيرا سنة 1975 تضمن مجموعة من التغييرات¹، والتي تعبر عن أهم ما شهده النظام الضريبي من تطورات طيلة فترة تطوره. ورغم كل هذا فإن النظام الضريبي لم يبقى على حاله دون تعديل، ففي سنة 1986 قدمت الحكومة الترويجية تعديلات مهمة في النظام الضريبي، كمحاولة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الاستثمار، على الرغم من الانخفاض الشديد في أسعار النفط، بدأ أواخر الثمانينيات واستمر طوال التسعينيات. إلا أن الحكومة كمقابل لتسهيلاتهما، أصرت على أن تقوم الشركات بجهود جديّة من أجل تقليص تكاليف التطوير والإنتاج².

المطلب الثالث: سياسة الترويج في مجال إدارة عوائد النفط

بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الترويج بعد الطفرة النفطية في منتصف الثمانينات، وما لحق الاقتصاد الترويجي جراء ذلك، نتيجة الإعتماد على إيرادات القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل الوطني وإهمال بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو الأمر الذي لم يحدث للترويج قبل اكتشاف النفط، وهذا ما أدى بالحكومة الترويجية إلى إعادة حساباتها من خلال التفكير في كيفية استغلال العوائد المالية للقطاع النفطي بعيدا عن اقتصادها بطرق تضمن لها الاستفادة منها على المدى الطويل، مع تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهنا بدأت رحلة الترويج في إدارة عوائدها النفطية من خلال اتباع استراتيجية محكمة تمت دراستها والتخطيط لها بإحكام، بحيث حققت هذه الاستراتيجية نجاحا مبهرًا بشهادة الخبراء والمختصين في هذا المجال.

ونظرا للنجاحات المحققة من هذه التجربة صنفت التجربة الترويجية من أنجح التجارب في العالم في مجال إدارة عوائد النفط، الأمر الذي ساقنا إلى التعرف على هذه التجربة من خلال هذا المطلب وهذا بالتعريف بهذا الصندوق أولا ثم التطرق إلى أهم آلية عمل وإستراتيجياته، والإنجازات التي حققتها هذا الصندوق، بالإضافة إلى تقييم التجربة الترويجية في ذلك.

¹ - يمكن تلخيص التغييرات التي جاء بها القانون الجديد بمايلي:

- 1- بقيت الإتاوة على نفس المستوى الذي كانت فيه بموجب قانون 1972، أي بين 8% و16%. مبدئيا لا يُسمح بخصم أي تكاليف من الإتاوة غير أنه يمكن خصم الإتاوة ذاتها من مجمل العائدات من أجل حساب الضرائب الأخرى.
- 2- حددت نسبة ضريبة الشركات الاعتيادية على 50.8% كما هي الحال بالنسبة إلى بقية الصناعات على الأرض الباسية في الترويج. كذلك حدد القانون أن تُسترجع التكاليف خلال 06 سنوات بالنسبة إلى معدات الانتاج والأنابيب وبقية وسائل النقل كما كانت الحالة على الأرض الباسية. غير أن القانون سمح بمنح بعض التسهيلات في الحالات الخاصة التي تقتضي ذلك.
- 3- أدخل القانون ضريبة خاصة (ضريبة الربح الفائض) على مستوى 25% بحسب على أساس الربح الصافي.
- 4- لغرض حساب الضريبة خول القانون السلطات الحكومية بتحديد ما يسمى بـ "السعر الاعتيادي" للزيت الذي يحسب مبدئيا كسعر يستعمل في سوق حرة. والغاية من ذلك هو السماح للمستثمر بالاحتفاظ بحصة صغيرة من الأرباح البالغة الناتجة عن الأسعار العالية للزيت، بينما تعاد بقية الأرباح إلى الحكومة كضريبة الفائض. فاروق القاسم (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 364.

² - محمد حسين الجبوري وآخرون (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 145.

أولاً- استراتيجية النرويج في إدارة العوائد النفطية : بينت التجربة التي مرت بها النرويج في بداية السبعينات ومنتصف الثمانينات أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة أو نقمة على اقتصادها، ويعتمد ذلك على ترشيد الإنفاق أو إيدار العوائد الفائضة، وهنا قررت الحكومة النرويجية سنة 1990 بالأخذ بإحدى التوصيات التي أقرها التقرير النهائي للجنة (Tempo committee) سنة 1983 وهي الدعوى لإنشاء صندوق لعوائد النفط (The Petroleum Fund) هدفه حماية الاقتصاد النرويجي من تقلبات أسعار النفط. إلا أن الحكومة النرويجية (Storting) لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار إلا سنة 1990، بحيث وقعت على ما يعرف بـ (Government Petroleum Fund act) من أجل إدارة الموارد النفطية على المدى البعيد، حيث رأت في صناديق النفط أحسن طريقة تسمح بتخفيف آثار انخفاض أسعار النفط على المدى القصير، فصل العوائد عن النفقات وتفاذي خطر الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد عند انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى المساهمة في ضمان العدالة بين الأجيال، واستعمال العوائد النفطية بطريقة شفافة من أجل ضمان الرفاهية المستقبلية للنرويج، وبناء على ذلك تم انشاء صندوق النفط الحكومي (Norwegian Government Petroleum Fund)¹.

1- تعريف صندوق النفط النرويجي: هو عبارة عن صندوق ثروة سيادي يتمثل دخله في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد حوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلًا سنويًا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، إضافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق"². وأنشأ في 22/06/1990 بموجب القانون رقم 36 المتعلق بصندوق النفط الحكومي النرويجي الذي اعتمد من طرف البرلمان النرويجي، وتنفيذا لهذا القانون قام رئيس الوزراء النرويجي "Gro Harlem Brundtland" بتأسيس صندوق النفط الحكومي.

وفي سنة 2005 قام البرلمان النرويجي (Storting) بمراجعة قانون إنشاء الصندوق، وتم تحويل صندوق النفط إلى صندوق معاشات التقاعد الحكومي في النرويج (Government Pension Fund-Global(GPE-G)) في 2006/01/01، وهو عبارة عن اندماج الصندوق الناتج عن الموارد الأولية مع (Government Pension Fund Norway) ، وبذلك توسعت مهامه وأهدافه، لتشمل دعم نظام التقاعد الحكومي. ومنذ إنشائه سعى الصندوق إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية³:

- تخفيف الاقتصاد النرويجي لظاهري العلة الهولندية ولعنة الموارد؛

¹ - زايري بلقاسم (2020)، صناديق الثروة السيادية وتحولات النظام المالي الدولي، الجزء الثاني، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل البيئة المالية الجديدة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص 127.

² - أويستن نورينج (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 218.

³ - زايري بلقاسم (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

● المحافظة على نصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية عن طريق إدخار هذه الأموال في شكل استثمارات طويلة الأجل؛

● يشكل هذا الصندوق كمصدرة أول عازلة مالية لمواجهة تقلبات أسواق النفط؛

● التحويل التدريجي لعوائد النفط من أصول فيزيائية إلى أصول مالية.

2- تطور القيمة صندوق الثروة النرويجي: مر صندوق الثروة النرويجي منذ أسسه وإلى غاية اليوم بعدة محطات هامة كان لها أثر كبير في تطور قيمته السوقية من مرحلة إلى أخرى، بحيث تتأثر القيمة السوقية للصندوق بالعائد الذي يحصل عليه من الاستثمارات أو المساهمات أو السحوبات من الحكومة والتغيرات في أسعار الصرف. وتتكون قيمة الصندوق من الاستثمارات في الشركات والأوراق المالية التي تحمل فوائد والممتلكات في جميع أنحاء العالم¹، وهذا ما سوف نوضحه من خلال تحليل الجدول التالي²:

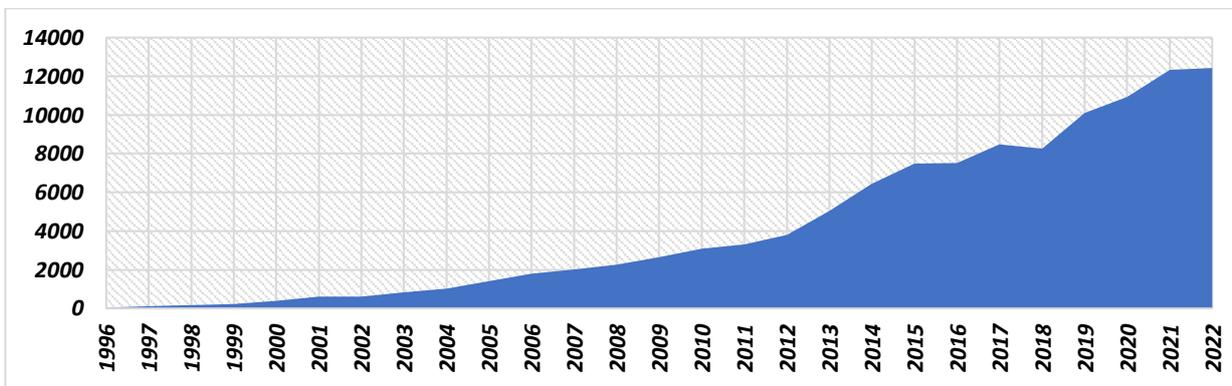
الجدول رقم (03-07): تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2022)

الوحدة: مليار كرونة

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
قيمة الصندوق	46	113	172	222	386	614	609	845,3	1 016	1 399	
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
قيمة الصندوق	1 784	2 019	2 275	2 640	3 077	3 312	3 816	5 038	6431	7475	
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022				
قيمة الصندوق	7510	8488	8256	10088	10914	12340	12429				

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أعداد مختلفة من تقارير صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي النرويجي لسنوات مختلفة.

الشكل رقم (03-09): القيمة السوقية لصندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-06).

¹ - Norges Bank Investment Management(2023), Market value of the Norwegian Oil Fund, Available on the following website: <https://www.nbim.no/en/the-fund/Market-Value/>, Access date: 30/01/2024.

² - Norges Bank Investment Management(2024) , History of the Norwegian Oil Fund, Available on the following website: <https://www.nbim.no/no/oljefondet/oljefondets-historie/>, Access date: 30/01/2024.

من خلال الجدول والشكل السابقين أن صندوق الثروة منذ تأسيسه سنة 1990 لم يتلقى أي أموال إلى غاية سنة 1996، بحيث تلقى الصندوق أول تحويل لرأس المال من وزارة المالية والمقدر بـ 46 مليار كرونة، ويتم استثمار الأموال بنفس طريقة استثمار احتياطات البنك المركزي، ومعنى هذا أنه يجب استثمار كل شيء خارج النرويج، ليصل رصيد الصندوق سنة إلى 113 مليار كرونة سنة 1997، وهي السنة التي حدد فيها نوع وكمية الاستثمارات للصندوق بحيث حصر استثمار الصندوق في السندات الحكومية، كما قرر البرلمان استثمار نسبة 40 % في الأسهم.

أما في سنة 1998 بلغ رصيد الصندوق حوالي 172 مليار كرونة. وتم تأسيس بنك الاستثمار النرويجي 01 جانفي 1998 لإدارة الصندوق نيابة عن وزارة المالية، كما أنه تم تحويل 40 % من محفظة سندات الصندوق في الأسهم خلال ستة أشهر الأولى من سنة 1998 بأمر من إدارة بنك الاستثمار النرويجي. أما سنة 2000 وهي السنة التي بدأت فيها أسعار النفط بالتعافي قدر رصيد الصندوق بـ 386 مليار كرونة، ونتيجة إلى التطور السريع الذي يعرفه رصيد الصندوق تم إضافة خمسة أسواق ناشئة في المؤشر القياسي للأسهم في الصندوق، وبعد إضافة السندات وشركات أوراق مالية لمؤشر الدخل الثابت القياسي للصندوق بلغ رصيد الصندوق 609 مليار كرونة، وفي سنة 2004 سجل الصندوق قيمة 1016 مليار كرونة، وهي السنة التي تم فيها وضع المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق، ليواصل رصيد الصندوق تطوره السريع فبلغ سنة 2006 قيمة 1784 مليار كرونة، وشهدت هذه السنة تغيير إسم الصندوق إلى صندوق التقاعد النرويجي العالمي، وفي سنة 2007 قررت وزارة المالية زيادة حصتها في الصندوق من استثمارات الأسهم من 40 % إلى 60 %، كما أنها قررت سنة 2008 باستثمار نسبة 05 % من أموال الصندوق في العقارات على المدى الطويل، إضافة إلى إدراج العديد من الأسواق في المحفظة المرجعية، وساهمت الأزمة العالمية لسنة 2008 في حصول الصندوق على عائد بنسبة 23,3 % خلال هذه السنة، أما في سنة 2009 فقد حقق الصندوق عائد سنوي قدر بـ 25,6 %.

ليستمر الصندوق في التطور وهذا كله تحت رقابة بنك الاستثمار النرويجي وفيما يلي سوف نرصد أهم القرارات التي طالت الصندوق كالتالي: ففي 2010 منحت وزارة المالية الصندوق تفويضا للاستثمارات العقارية. وستحل هذه الاستثمارات محل بعض الاستثمارات في السندات، أما في سنة 2011 فقد قام الصندوق بأول استثمار عقاري له، كانت أول عملية شراء عقارية قام بها الصندوق عبارة عن حصة قدرها 25 % من المحفظة، وفي سنة 2012 فقد أعلنت وزارة المالية عن خطط لخفض حصة الحيازات الأوروبية تدريجيا إلى نحو 40 % من الصندوق، وزيادة الاستثمارات في الاقتصادات الناشئة إلى 10 %. أما سنة 2013 فقد حقق الصندوق أكبر ثاني عائد له منذ انشائه، وتنمو القيمة السوقية بأكثر من 1200 مليار كرونة نرويجي، كما أنه قام بأول استثماراته العقارية في الولايات المتحدة الأمريكي، ومنذ

بداية سنة 2015 بدأ مجلس الأخلاقيات يرسل توصياته مباشرة إلى بنك الاستثمار النرويجي بدلا من وزارة المالية، كما اتخذ المجلس التنفيذي لبنك النرويج قرارات بشأن مراقبة واستبعاد الشركات.

أما سنة 2017 فكانت حاسمة في تاريخ الصندوق وهذا لكونه حقق خلالها رصيد تجاوزت 1000 مليار دولار لأول مرة. وأدى تعزيز العملات الرئيسية في العالم مقابل الدولار والتطورات الإيجابية في أسواق الأسهم إلى زيادة سريعة في قيمة الصندوق مقاسة بالدولار الأمريكي، كما يقرر بنك الاستثمار النرويجي نسبة الممتلكات في الصندوق، في إطار التفويض الذي ينص على أن محفظة العقارات غير المدرجة يمكن أن تشكل ما يصل إلى 7% من محفظة الاستثمار، وحقق الصندوق سنة 2019 قيمة 10088 مليار كرونة نرويجية، بعائد قدره 738 مليار كرونة نرويجية في الربع الأول من نفس السنة. وهذا هو أقوى عائد للصندوق يتم قياسه بالكرونة النرويجية على الإطلاق، أما سنة 2021 فقد أعلن الصندوق عن أول استثمار له في البنية التحتية غير المدرجة للطاقة المتجددة. وقع اتفاقية لشراء حصة 50% من مزرعة في هولندا، لتصل القيمة السوقية للصندوق 12429 مليار كرونة بفارق 80 مليار كرونة عن سنة 2021. وفي الأخير نستنتج أن صندوق الثروة النرويجي طاله الكثير من التعديلات منذ نشأته إلى غاية اليوم الأمر الذي أثر إيجابيا على رصيد الصندوق بالرغم من النكسة النفطية لسنة 2014 والتي لم يكن لها أثر بالغ على قيمة الصندوق.

3- حوكمة وإدارة صندوق الثروة النرويجي: يتميز نموذج حوكمة صندوق الثروة السيادي النرويجي بتقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة نشاط الصندوق ومراقبته، بحيث يعتمد هذا النموذج على مجموعة من القوانين والتوجيهات الصادرة في هذا المجال. وفي هذا الإطار يعتبر القانون 123 المصادق عليه من البرلمان النرويجي والصادر بتاريخ 2005/12/21، والمتعلق بكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي، المصدر الرئيس لجميع التعليمات والتوجيهات الصادرة من وزارة المالية والمحددة لطرائق تسييره وصلاحيات كل من جهة مشرفة على الصندوق¹. ويعتمد نظام الرقابة والإشراف والتسيير لصندوق الثروة السيادي بإشراف ثلاث هيئات رئيسية تتمثل في كل من² البرلمان النرويجي " Stortinget " وهو المسؤول عن إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف ومهام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي بالإضافة إلى مراقبة ومساءلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق وإجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية وأداء الصندوق؛ وزارة المالية والتي تعتبر الهيئة المالكة للصندوق والقائمة على مجموعة من الوظائف منها: إصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية إدارة الصندوق؛ إعداد استراتيجية استثمار لأصول الصندوق وإلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها؛ إعداد مبادئ أخلاقية لاستثمارات الصندوق؛ تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة و أداء الصندوق، وإلزام الجهة المسيرة " البنك المركزي " بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء

¹ - نيبيل بوفليخ، محمد طرشي (2019)، صناديق الثروة السيادية - الواقع والآفاق -، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 86.

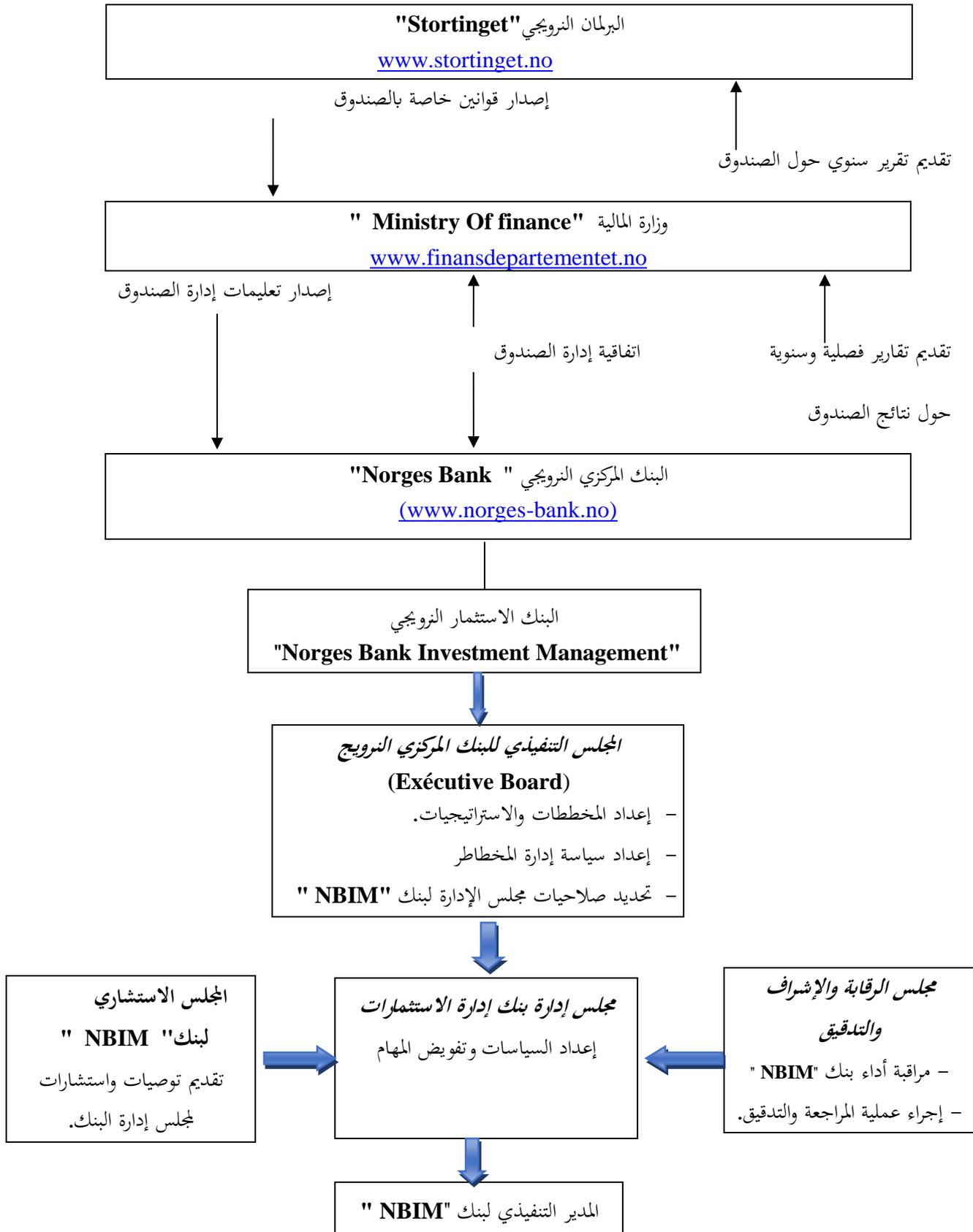
² - Norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2009, p10.

استثمارات الصندوق مع إعلانها للرأي العام ووسائل الإعلام؛ إضافة إلى قيامها بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشارية مستقلة. أما ثالث هيئة فهي البنك المركزي النرويجي وهو الجهة المسيرة للصندوق والمسؤول أمام وزارة المالية

ومن مهامه: العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لاستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات، والالتزام بإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية، والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الاستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية إضافة إلى إعداد نظام لقياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

وفيما يخص إدارة الصندوق فقد عهدت وزارة المالية إدارته إلى البنك المركزي النرويجي، ولهذا الغرض قام بتأسيس وحدة فرعية تابعة له تحت مسمى "بنك إدارة الاستثمارات النرويجي (NBIM) Norges Bank Investment Management" مهمتها الإدارة المباشرة لاستثمارات الصندوق، بحيث يتكون هذا البنك من مجموعة من الأجهزة تتمثل في كل من: المجلس التنفيذي "Executive Board"، المجموعة القيادية للبنك "Leader Group"، المجلس الاستشاري "Advisory Council"، مجلس الرقابة "Supervisory Council"، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-10): حوكمة وإدارة صندوق الثروة النرويجي



Source : norges bank investment management(2009), The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report, p p p 08-10-59.

4- الرقابة على الصندوق: يتميز تنظيم صندوق الثروة النرويجي بتقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المشرفة على إدارة ومراقبة نشاط الصندوق.

بحيث يخضع صندوق الثروة النرويجي، أو كما يسمى بصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي لعدة مستويات مختلفة من الرقابة، وهذا بهدف التخلص من الممارسات الغير قانونية التي قد تمارس على الصندوق. والرقابة الممارسة على الصندوق هي رقابة سلمية تبدأ من الهرم إلى القاعدة، تبدأ من البرلمان ثم وزارة المالية فالبنك المركزي النرويجي، وهي نوعان خارجية تمارسها الهيئات العامة على بعضها البعض، وداخلية تمارسها الهيئة الواحدة على فروعها. وتمارس هذه الرقابة على النحو التالي:

يقوم البرلمان بممارسة رقابة صارمة على وزارة المالية، من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية للبرلمان، والذي يعتبر الجهة الوحيدة التي لها صلاحية تعديل أو إلغاء القواعد المسيرة للصندوق، كما أنه لا يمكن للحكومة ممثلة في وزارة المالية التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان.

كما تقوم وزارة المالية هي الأخرى بممارسة رقابة بصفتها مالكة الصندوق والمشرفة عليه على البنك المركزي النرويجي بصفته مسيرا للصندوق عن طريق الوحدة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق والمسماة بـ " بنك إدارة الاستثمار النرويجي " Norges bank investment management (NBIM) وهي وحدة مستقلة داخل البنك المركزي، التي تخضع هي بدورها إلى رقابة داخلية من طرف البنك المركزي، وذلك في شكل تقارير تقدمها على وضعية الصندوق.

ولإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على إدارة الصندوق، فإن جميع الهيئات المذكورة سابقا مطالبة بنشر وإعلان مختلف القوانين والتقارير الخاصة بالصندوق للرأي العام، وذلك عن طريق مواقعها الإلكترونية الرسمية وكذا وسائل الإعلام المختلفة.

5- دور صندوق الثروة النرويجي في إدارة عوائد النفط: نظرا لما لحق الاقتصاد النرويجي من آثار كان لها وقع حاد عليه، وإصابته بالمرض الهولندي ولعنة الموارد وهذا لحصول النرويج على إيرادات مالية هامة من العملة الصعبة نتيجة صادرات النفط التي عرفت ارتفاعا بسبب الطفرة النفطية الأولى في مطلع سبعينات القرن الماضي، وتحولها مباشرة إلى الميزانية، والتي أسهمت في زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الإستثماري والتشغيلي، الأملار الذي أدى إلى قلقه وزارة المالية في زيادة حدة الاقتصاد، وأبدت توخي الحذر، مما يعني الاعتدال في تطور الصناعة النفطية بالإضافة إلى الاعتدال في استخدام العوائد النفطية، وبحلول سنة 1986 وعلى إثر الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط، أدى ذلك إلى تغيير الحكومة وانتهاج سياسة التقشف الاقتصادي حتى أوائل التسعينيات.

حينذاك، كان الإجماع على أن عوائد النفط كانت مشكلة وأنه يجب معالجتها بعناية، وهذا ما أقرته ودافعت عليه وزارة المالية في أوائل السبعينات، وكان القصد القصد هنا أن يتم استخدام هذه العوائد بشكل غير مباشر¹، وأن يتم إيداعها في صندوق خاص سواء في حالة انتعاش أسعار النفط أم لا، لكي يجنب اقتصاد البلد الآثار السلبية الناتجة عن عوائد النفط، وهنا تأسس صندوق النفط النرويجي بعد مصادقة البرلمان كما رأينا سابقا، ليكون هذا الصندوق أداة داعمة لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول الحكومية من أجل التعامل مع الإلتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد والشيخوخة والرعاية الصحية².

5-1- صندوق الثروة النرويجي كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كلي: منذ اكتشاف النفط في النرويج ركزت الحكومة على ضرورة الدقة والأمانة في جمع وتدقيق عوائد النفط، ولتسهيل الأمر قامت بتهيئة وتوفير جميع الظروف لذلك من خلال حشد جميع الجهود الكافية في وزارة المالية من أجل ذلك، بحيث ارتكز تعاملها مع عوائد النفط على دراسات كثيرة جمعت بين مختلف الآراء واستفادة من تجارب العديد من الدول، وهذا من خلال أخذها الحيطه والحذر في زيادة عمليات النفط انتظارا لوضع أهم الخطوط العريضة للاستفادة من عوائد النفط للأجيال القادمة، وهنا كان هناك إجماع سياسي على مبدئين أساسيين وهما: تجنب زيادة الاستهلاك المحلي بصورة قد تضر الصناعات القائمة والاقتصاد الوطني، ومشاركة عوائد النفط مع الأجيال القادمة. وبناء على ذلك تم تأسيس صندوق الثروة السيادي النرويجي الذي نجح بعد تأسيسه في تحقيق ثلاثة أمور هي:

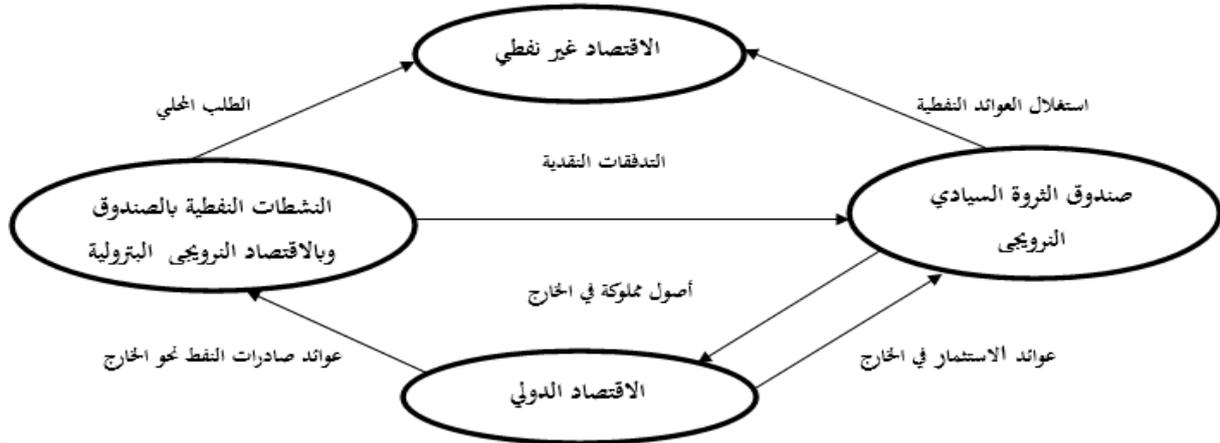
- فصل عوائد النفط عن الاستهلاك المحلي وحماية الاقتصاد النرويجي من نقمة النفط؛
- حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة عن التذبذبات العنيفة في أسعار النفط؛
- تمويل تقاعد الأجيال القادمة.

إضافة إلى ذلك يقوم الصندوق باستثماراته خارج النرويج ملتزما بذلك بالقيم الانسانية والأخلاقية.

¹ - أويستن نورينج (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، إدارة الموارد النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

الشكل رقم (03-11): علاقة النشاطات النفطية بصندوق الثروة السيادي النرويجي وبالاقتصاد النرويجي



المصدر: محمد ماضي، كمال ديب (2017)، إدارة الموارد النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

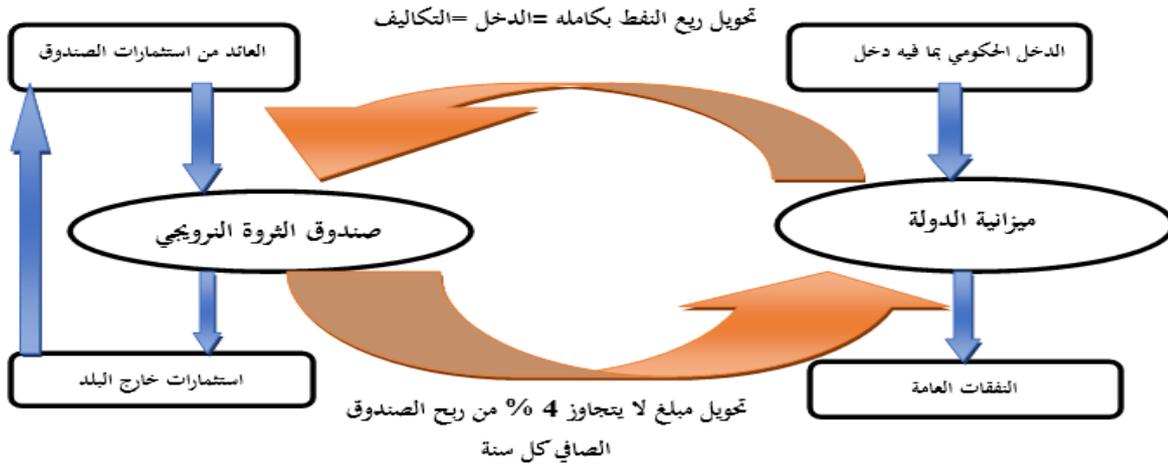
من خلال الشكل أعلاه، يمكننا ملاحظة أن صندوق الثروة النرويجي متكامل تماما مع الميزانية العامة للدولة. ويعمل الصندوق على تقوية عملياتها وتعزيز مكانة المؤسسات الاقتصادية الحالية. بالتالي، فسياسة الادخار من خلال الصندوق تجعله آلية للاستقرار الاقتصادي الكلي وتساهم في تقليل التضخم والمرض الهولندي التي تعتبر عوائق للتطور الاقتصادي.

5-2- قواعد إدارة صندوق الثروة النرويجي لعوائد النفط: من أجل السير الحسن للصندوق تم تسطير مجموعة من القواعد التي يعتمد عليها الصندوق في مزاوله نشاطه، والتي يمكن تلخيصها فيمايلي¹:

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
 - لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط)؛
 - تتولى وزارة المالية بطبيعة الحال المسؤولية العليا لصندوق التقاعد، وهي ملزمة سنويا بإعداد تقرير مفصلا عن عوائد النفط يتم تقديمه للبرلمان النرويجي كجزء من ميزانية الدولة؛
 - كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4 % من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.
- وعليه يمكن القول أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط. وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

¹ - فاروق قاسم، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص 409.

الشكل رقم (03-12): علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة



المصدر: فاروق قاسم، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية-، مرجع سبق ذكره، ص 410.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه هناك علاقة تكاملية بين الميزانية العامة للدولة وصندوق الثروة النرويجي، ولهذا الأمر تم استعماله كأداة فرعية غير أساسية للسياسة المالية على المدى البعيد، والغرض منه كان تدعيم الميزانية العامة ليس إلا، وضمنان مورد ثابت لها سنويا بعيدا عن الارتباط والاعتماد على عوائد القطاع النفطي، والتي تمتاز بالتذبذب وعدم اليقين. وهذا كان سببا في عدم الاعتماد على الصندوق بشكل كلي وعزل الميزانية العامة عن إيرادات النفط، وبالتالي حث الحكومة على عدم الاعتماد على عوائد النفط، والعمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل موازنتها السنوية¹.

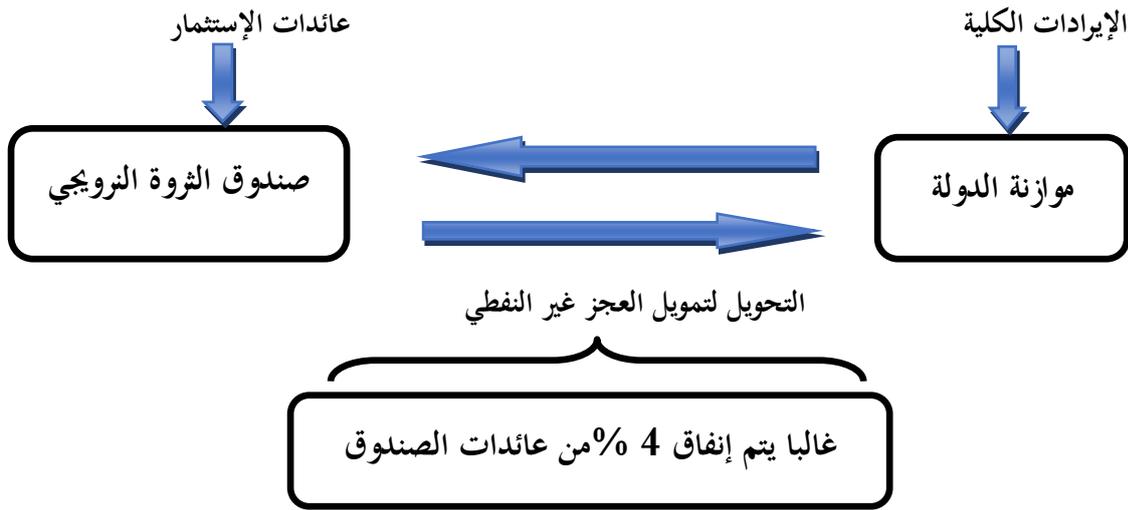
3-5- مكونات صندوق الثروة النرويجي: كغيره من الصناديق السيادية، يتكون صندوق الثروة النرويجي من مداخل (إيرادات)، وفي الوقت نفسه لديه مصروفات (نفقات)، وهي كالتالي²:

- إيرادات الصندوق: يتمثل دخل الصندوق في صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية والعوائد المحققة من استثمارات الصندوق، كما تصب عوائد خصخصة شركة " شتات أويل" في الصندوق.
- نفقات الصندوق: تتمثل نفقات الصندوق في تحويل سنوي يمنح لوزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة العامة لتغطية العجز غير النفطي، ونظريا يتم تحويل نسبة 4% من المداخل النفطية سنويا لتغطية العجز في الميزانية العامة وذلك بشكل دائم، لكن عمليا ثمة انتهاك للقاعدة حيث يمكن للتصويت للسماح بما يشبه تحويلات أكبر تصب في تعاملات الموازنة السنوية، بالإضافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق.

¹ - محمد ماضي، كمال ديب (2017)، إدارة الموارد النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.

² - أويستن نوريينج (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 218 ذ.

الشكل رقم (03-13): إيرادات ونفقات الصندوق الثروة النرويجي وتكاملهما مع الميزانية العامة



المصدر: محمد حسين الجبوري وآخرون (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 153.

6- نمط وجغرافية إدارة عوائد النفط في صندوق الثروة النرويجي: لاشك أن الهدف من إنشاء الصندوق هو تحقيق أعلى عائد استثماري يمكنها من توفير موارد متنوعة للدخل، يضمن حقوق الأجيال. ولا يمكن تحقيق هذا إلا عن طريق وضع استراتيجية لتنوع الأدوات والقنوات¹ من طرف وزارة المالية باعتبارها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة. ويرجع سبب استثمار أموال الصندوق خارج النرويج نظرا لكثافة هذه الأموال وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي وهذا نظرا لصغر حجمه، وضخ أي زيادة مالية فيه قد تؤدي إلى إصابته بلعنة الموارد .

يخضع صندوق الثروة النرويجي وكما رأينا سابقا إلى رقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية، هذا ما أضفى المزيد من الشفافية في إدارة واستثمار أموال الصندوق. وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها فيمايلي²:

- اقتصر نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية، وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي.
- تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.

¹ - نوري محمد عبيد الكصب (2016)، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 120.

² - بوفليخ نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 06 و07 نوفمبر 2012، ص08.

● إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقيد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

● إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفاً من طرف الحكومة.

6-1- المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة النرويجي: وهي تجميع للاستثمارات تقوم بها مؤسسات وأفراد، أي أنها مجموع ما يملكه الفرد أو المؤسسة من أسهم أو سندات في شركات مختلفة.

وتتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة النرويجي من:

● **الاستثمار في السندات الحكومية (أدوات الدخل الثابت):** الاستثمار في أدوات الدخل الثابت هي

سندات مخصصة تصدرها الحكومات والمؤسسات ذات الصلة والأوراق المالية الصادرة عن الشركات. تمثل

من 30 إلى 50% من المحفظة، والتي يمكن استثمارها في أدوات الدخل الثابت. وهذا ما يوضحه الجدول

التالي:

الجدول رقم (03-08): تطور السندات الحكومية لدى صندوق الثروة النرويجي.

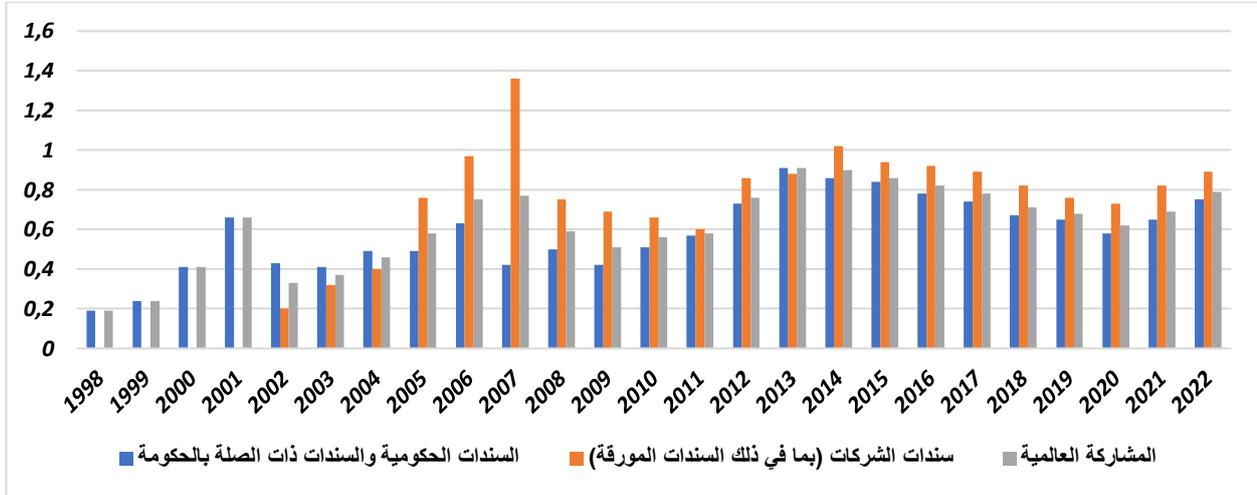
الوحدة: نسبة مئوية من القيمة السوقية للصندوق

السنوات	السندات الحكومية والسندات ذات الصلة بالحكومة	سندات الشركات (بما في ذلك السندات المورقة)	المشاركة العالمية
1998	0,19	0	0,19
1999	0,24	0	0,24
2000	0,41	0	0,41
2001	0,66	0	0,66
2002	0,43	0,2	0,33
2003	0,41	0,32	0,37
2004	0,49	0,4	0,46
2005	0,49	0,76	0,58
2006	0,63	0,97	0,75
2007	0,42	1,36	0,77
2008	0,5	0,75	0,59
2009	0,42	0,69	0,51
2010	0,51	0,66	0,56
2011	0,57	0,6	0,58
2012	0,73	0,86	0,76
2013	0,91	0,88	0,91
2014	0,86	1,02	0,9
2015	0,84	0,94	0,86
2016	0,78	0,92	0,82
2017	0,74	0,89	0,78

0,71	0,82	0,67	2018
0,68	0,76	0,65	2019
0,62	0,73	0,58	2020
0,69	0,82	0,65	2021
0,79	0,89	0,75	2022

Source : Norges bank investment management (2023), Market value of the Norwegian Oil Fund, ibid.

الشكل رقم (03-14): أنواع السندات الحكومية لدى صندوق الثروة النرويجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-10)

• الأسهم: بالإضافة إلى الأسهم بنسبة تتراوح من 50 إلى 70 % من المحفظة الاستثمارية، موزعة على 65

دولة في كل من أوروبا، إفريقيا وأمريكا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

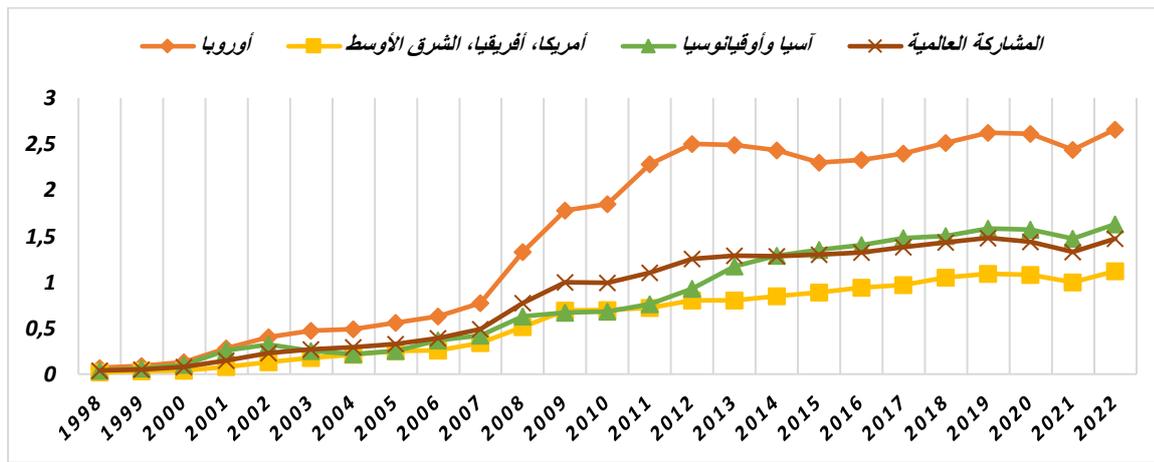
الجدول رقم (03-09): نسبة استثمارات أسهم صندوق الثروة النرويجي موزعة عبر العالم

المشاركة العالمية	آسيا وأوقيانوسيا	أمريكا، أفريقيا، الشرق الأوسط	أوروبا	السنوات
0,04	0,04	0,02	0,07	1998
0,05	0,06	0,03	0,09	1999
0,08	0,1	0,04	0,13	2000
0,15	0,26	0,08	0,28	2001
0,23	0,32	0,13	0,4	2002
0,27	0,25	0,18	0,47	2003
0,29	0,22	0,21	0,49	2004
0,33	0,25	0,25	0,56	2005
0,39	0,37	0,26	0,63	2006
0,49	0,42	0,34	0,77	2007
0,77	0,63	0,51	1,33	2008
1	0,67	0,69	1,78	2009
0,99	0,68	0,7	1,85	2010
1,1	0,76	0,72	2,28	2011
1,25	0,93	0,8	2,5	2012

1,29	1,17	0,8	2,49	2013
1,28	1,29	0,85	2,43	2014
1,3	1,35	0,89	2,3	2015
1,32	1,4	0,94	2,33	2016
1,38	1,48	0,97	2,4	2017
1,43	1,5	1,05	2,51	2018
1,48	1,58	1,09	2,62	2019
1,44	1,57	1,08	2,61	2020
1,33	1,47	1	2,44	2021
1,47	1,63	1,12	2,66	2022

Source : Norges bank investment management (2023), Market value of the Norwegian Oil Fund, ibid.

الشكل رقم (03-15): التوزيع الجغرافي لاستثمارات أسهم صندوق الثروة النرويجي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-11)

● إضافة إلى العقارات غير المدرجة بنسبة 7 % ، والبنية التحتية للطاقة المتجددة بحيث يستثمر الصندوق في

مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل رئيسي في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويمكن استثمار ما يصل

إلى 2% من الصندوق في البنية التحتية غير المدرجة.

لم تحافظ محفظة الصندوق على نسق واحد في نشاطها الاستثماري منذ مزاوله الصندوق لنشاطه سنة 1996 إلى

غاية اليوم، إذ طرأت تغييرات إستراتيجية مهمة عليها نوجزها كمايلي:

الجدول رقم (03-10): التعديلات التي مست المحفظة الاستثمارية للصندوق منذ بداية نشاطه

التعديلات	السنوات
كان الاستثمار في السندات هو النشاط الاستثماري الوحيد للصندوق خلال هذه الفترة، وعليه كانت المحفظة تحتوي على 100 % السندات.	1996- 1998
تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية بعد إضافة الاستثمار في الأسهم لتصبح 60 % سندات، 40 % أسهم.	1998
إحداث تغيير في نسب مساهمة مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح 60 % أسهم، 40 % سندات.	2007
تم تعديل نسب مساهمة عناصر المحفظة الاستثمارية مرة أخرى بعد زيادة عنصر جديد للمحفظة يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية على النحو التالي: الأسهم 60 %، السندات 35 %، العقارات 05 %	2010
تعديل عناصر محفظة الاستثمار للصندوق لتكون على النحو التالي: 60,3 % أسهم - 36,8 % سندات - 2,9 أصول عقارية.	2015
إضافة الإستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة إلى مكونات المحفظة الإستثمارية بنسبة مساهمة تقدر بـ 2%	2020

Source: Norges Bank Investment Management (2023), How to invest in the Norwegian Oil Fund, Available on the following website: <https://www.nbim.no/en/the-fund/how-we-invest>, Access date: 30/01/2024.

الجدول رقم (03-11): وضعية المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة النرويجي خلال سنة 2022.

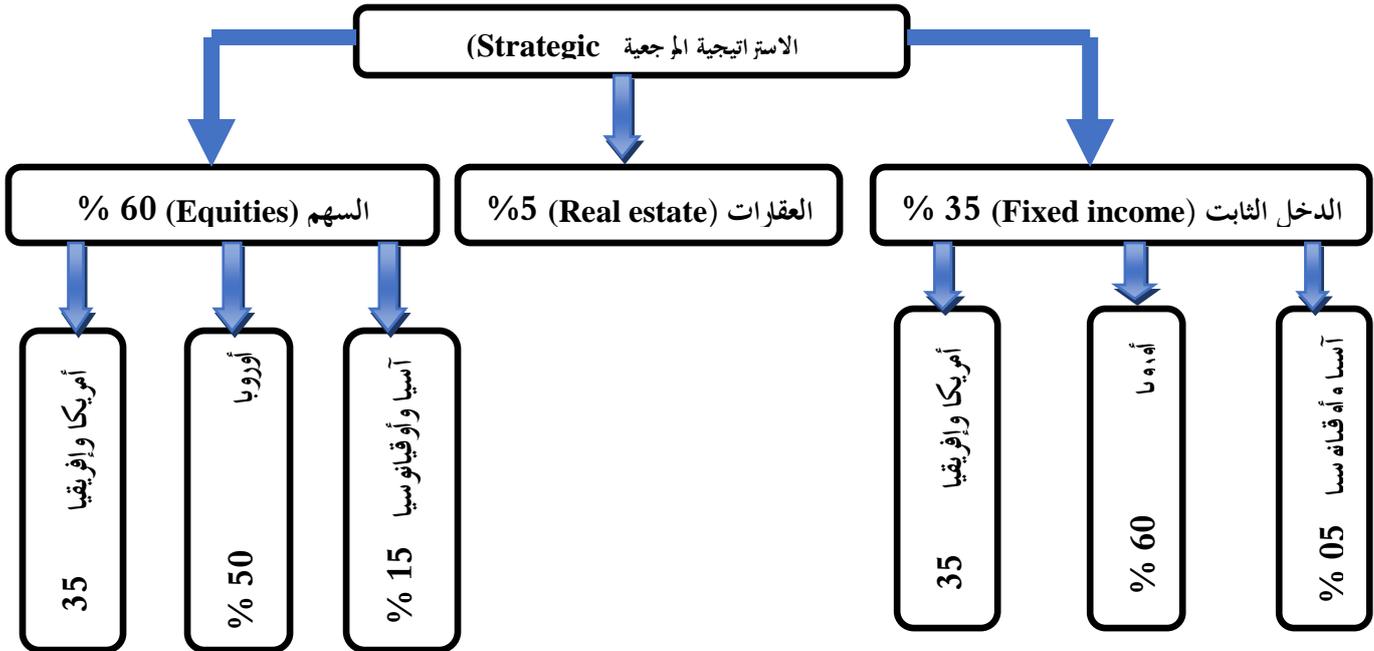
نسبة الاستثمار من إجمالي استثمارات الصندوق (%)	عدد الشركات المستثمر فيها	التوزيع الجغرافي	مكونات المحفظة الاستثمارية
68,8	9228	63 دولة	الأسهم
27,5	1430	48 دولة	السندات
2,7	890	14 دولة	العقارات
0,1	04	01 دولة	البنية التحتية للطاقات المتجددة

Source : Norges Bank Investment Management (2023), Investments, Available on the following website:

<https://www.nbim.no/en/the-fund/investments>, Access date: 30/01/2024.

6-2- المحفظة المرجعية: هي عبارة عن محفظة معيارية أو نموذجية يتم إعدادها مسبقاً من طرف وزارة المالية، بهدف تحقيق محفظة استثمار مثلى، وهي المحفظة التي تحقق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، علماً أن بنك النرويج ملزم بتكوين محفظة استثمار فعلية للصندوق مطابقة للمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية مع السماح بهامش خطأ أو بانحراف معياري في حدود $\pm 1,5\%$ ، إذ يجب أن لا يتجاوز الفرق بين مكونات محفظة الاستثمار الفعلية والمحفظة المرجعية المجال المحدد سلفاً، أما فيما يخص مكونات محفظة الاستثمار المرجعية سنوضحهم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-16): مكونات محفظة الاستثمار المرجعية لصندوق الثروة النرويجي



المصدر: الأمير عبد القادر حفوطة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية - دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، ألفا للوثائق - النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 164.

هنا يمكن القول أن النرويج في إستراتيجيتها المتبعة في إدارة عوائد النفط هذه توجه نقدين للعالم الغربي من جهة، والعالم الشرقي من جهة أخرى سواء كانا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي تنتقد العالم الغربي الذي أصابت الأزمة العالمية معظم دوله ولم يفلت منها كما فلتت النرويج بإتباعها إستراتيجية اقتصادية معينة كما شرحناها أعلاه... كما أنها توجه نقدا للعالم الشرقي وللدول النفطية التي تعتمد في ميزانيتها على النفط وتتجاهل الموارد الأخرى وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية، ولهذا تبقى أسيرة لهذه الموارد الطبيعية التي ليس لها أي دور في وجودها ولن تدم أبديا مهما كانت ضخمة... و بالتالي لا تستطيع دولنا النفطية " البائسة " أن تفتخر بأنها صنعت وخلقت شيئا معتد به أمام غيرها من الأمم والحضارات الأخرى التي كانت تعتمد على الموارد النفطية فقط .

7- تقييم أداء صندوق الثروة النرويجي: إن تحديد مدى تحقيق صندوق الثروة النرويجي لأهدافه التي أنشئ من أجلها، يستلزم علينا معرفة وتحليل النتائج المحققة خلال فترات معينة من خلال إبراز تطورات كل من العائد السنوي الحقيقي للصندوق والعائد السنوي المرجعي، وكذا عوائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق. وهذا ما يوضحه لنل الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): قيمة العائد السنوي الحقيقي، العائد السنوي المرجعي، عائد مكونات المحفظة الإستثمارية للصندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1998-2022)

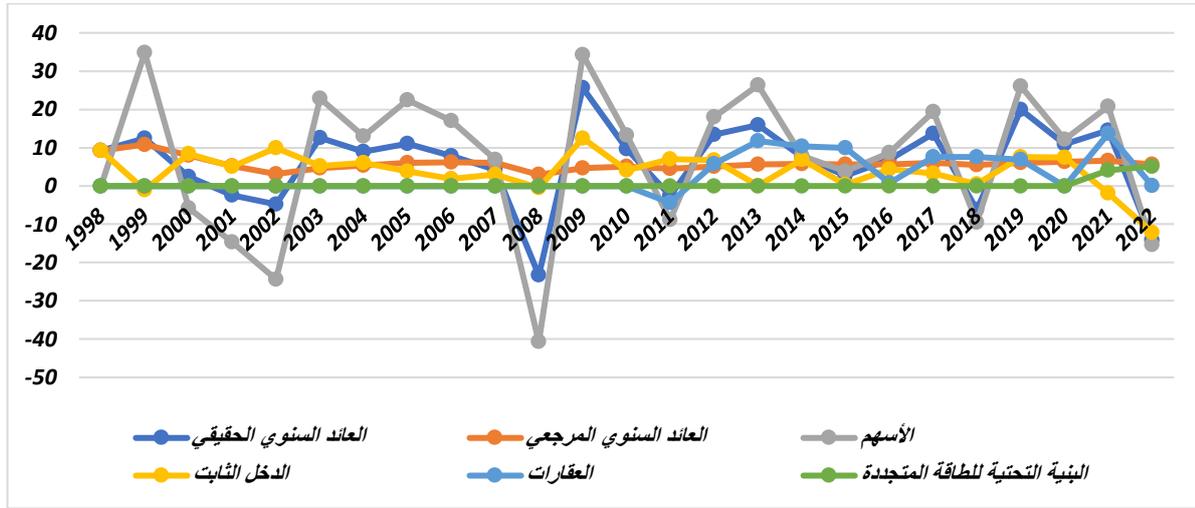
الوحدة: النسبة المئوية من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	العائد السنوي الحقيقي	العائد السنوي المرجعي	عائد مكونات المحفظة الاستثمارية		
			الأسهم	الدخل الثابت	العقارات
1998	9,26	9,26	0	9,31	0
1999	12,44	10,84	34,81	-0,99	0
2000	2,49	7,98	-5,82	8,41	0
2001	-2,47	5,27	-14,6	5,04	0
2002	-4,74	3,19	-24,39	9,9	0
2003	12,59	4,7	22,84	5,26	0
2004	8,94	5,29	13	6,1	0
2005	11,09	6	22,49	3,82	0
2006	7,92	6,21	17,04	1,93	0
2007	4,26	6,02	6,82	2,96	0
2008	-23,31	2,94	-40,71	-0,54	0
2009	25,62	4,66	34,27	12,49	0
2010	9,62	5,04	13,34	4,11	0
2011	-2,54	4,48	-8,84	7,03	-4,37
2012	13,42	5,05	18,06	6,68	5,77
2013	15,95	5,7	26,28	0,1	11,79
2014	7,58	5,81	7,9	6,88	10,42
2015	2,74	5,64	3,83	0,33	9,99
2016	6,92	5,7	8,72	4,32	0,78
2017	13,66	6,09	19,44	3,31	7,52
2018	-6,12	5,47	-9,49	0,56	7,53
2019	19,95	6,09	26,02	7,56	6,84
2020	10,86	6,29	12,14	7,46	-0,08
2021	14,51	6,62	20,76	-1,93	13,64
2022	-14,11	5,7	-15,36	-12,11	0,07

Source : Norges Bank Investment Management (2023),Returns, Available on the following website:

<https://www.nbim.no/en/the-fund/returns/>, Access date: 30/01/2024.

الشكل رقم (03-17): تطور العائد السنوي الحقيقي، العائد السنوي المرجعي، عائد مكونات المحفظة الإستثمارية للصندوق الثروة النرويجي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-17)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن صندوق الثروة النرويجي منذ بداية نشاطه وصولاً إلى 2022 قد حقق نتائج جيدة، فيلاحظ أن العائد السنوي الحقيقي حقق قيم موجبة طيلة فترة الدراسة ماعدا بعض السنوات وهي كالتالي: 2001، 2002، 2008، 2011، 2018، 2022 وهي السنوات التي عرفت فيها السوق النفطي أزمات مختلفة هزت كيان السوق، بالإضافة إلى تعديل استراتيجية الصندوق بتوسيع مكونات المحفظة الاستثمارية سنتي 2010 إضافة عنصر العقارات، وسنة 2020 إضافة عنصر البنية التحتية للطاقة المتجددة، الأمر الذي أثر على العائد الحقيقي للصندوق، إلا أن هذا الانخفاض سرعان ما تم تداركه بتسجيل الصندوق لعوائد قياسية بقية السنوات الأخرى.

أما بالنسبة للعائد السنوي المرجعي الذي هو عبارة عن العائد الذي يتم تحويله إلى حسابات الصندوق في البنك المركزي، والذي يمكن حسابه انطلاقاً من العائد الخام بعد تخفيض أثر التضخم و اقتطاع تكاليف إدارة استثمارات الصندوق، فلقد مر بنفس المراحل التي مر بها العائد السنوي الحقيقي ، وهذا راجع إلى كون العائد السنوي المرجعي هو جزء من العائد السنوي الحقيقي .

أما فيما يخص عائد مكونات المحفظة الاستثمارية التي تم توسعتها بإضافة مكوني العقارات والبنية التحتية للطاقة المتجددة، فمحفظة الأسهم هي الأكثر محفظة سجلت قيم سالبة خلال نفس السنوات التي حقق فيها العائد السنوي الحقيقي قيم سالبة، نتيجة تداعيات الازمات النفطية وكذا الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الأسواق المالية.

أما السندات فنلاحظ أم هناك استقراراً في القيم تقريباً طوال فترة الدراسة، تليها محفظة الأصول العقارية للصندوق عائداً فعلياً قدر بـ 5,9% كمتوسط فيما بين سنتي 2011 و2014، وهي نسبة مهمة على الرغم من حداثة تجربة الاستثمار في الأصول العقارية، كما حققت محفظة الأصول العقارية للصندوق مداخيل قياسية خاصة سنة 2021، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مداخيل الصندوق وأكد بوضوح نجاح استراتيجية الاستثمار الجديدة المتبعة منذ 2010. أما محفظة البنية التحتية للطاقة المتجددة وبالرغم من حداثة الاستراتيجية إلا أن الملاحظ أنه خلال هتين السنتين قد حقق قيم لا بأس بها.

ثانياً- تقييم تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط: تعتبر تجربة النرويج في إدارة عوائد من خلال الاستراتيجية التي سطرتها بحكمة وحنكة من أنجح التجارب في هذا المجال وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومراكز البحوث المهمة بالموضوع، ويرجع هذا النجاح إلى مجموعة من العوامل التي تتلخص في¹:

- التركيز منذ البداية على ضرورة سيطرة الدولة على جميع القرارات التي تؤثر على اتجاه وزخم العمليات النفطية؛
 - توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط ولكن في جميع السلطات الحكومية بشكل عام؛
 - الالتزام بمبدأ التنوع بين الشركات العاملة للاستفادة من تجاربها وخبراتها المتنوعة؛
 - الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لتحسين الشروط التعاقدية من جهة والكفاءات التشغيلية من جهة أخرى؛
 - تمهيد الطريق أمام الحكومة والقطاع الخاص للمشاركة في العمليات النفطية بشكل مباشر من خلال ملكية أسهم في امتيازات النفط أو بشكل غير مباشر من خلال تجهيز الخدمات والمعدات للعمليات النفطية؛
 - التزام الجهات الحكومية منذ البداية بضرورة الحفاظ على توازن معقول بين أدوار الشركات المحلية والدولية؛
- النجاح في إقامة تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية؛
- التركيز على تعظيم معدل استخراج النفط من المكامن مضعفة معدل استخراج النفط من 25% إلى أكثر من 45%؛

¹ - فاروق القاسم (2009)، النرويج كسبت نعمة النفط، وتجنبت نقمته، منتدى التنمية الثلاثين بعنوان: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي 12-13 فيفري، البحرين، ص 343.

- تحقيق مستوى تقني عالي من الأداء في قطاع النفط من خلال نتائج البحث والتطوير وتطبيق النتائج في العمليات النفطية على الساحل القاري النروييجي؛
- التركيز على حماية البيئة وسلامتها في جميع العمليات النفطية.

فالإضافة إلى نقاط القوة هذه، لا يمكن التغاضي عن دور النرويج التنسيقي والتخطيطي على المستوى الوطني. فجميع العوامل المذكورة أعلاه، إضافة إلى العوامل الأخرى، لعبت ومازالت تلعب في دور مهم، مكتملة بذلك لبعضها البعض في إطار متكامل لاستراتيجية وطنية للمساعدة في تحديد الأهداف ووضع خطط منسقة لتحقيقها. وفي هذا الإطار، لعبت وزارة المالية ولا تزال تلعب دورا مهما في تنسيق وصياغة خطة التنمية الاقتصادية الوطنية المعروضة على مجلس الوزراء ومن ثم مجلس النواب لمناقشتها بالتفصيل عند عرض الميزانية العامة للدولة على غرفة البرلمان.

المبحث الثاني: التجربة الكويتية في إدارة العوائد النفطية

لقد كانت الكويت من أول الدول العربية النفطية التي أدركت منذ زمن بعيد أهمية النفط كمصدر أساسي للدخل الوطني، وإمكانية توظيف هذا المورد في تحقيق التنمية المستدامة للدولة والرفاهية للمواطنين والأجيال القادمة، فقامت بالتفكير في إيجاد حل لإدارة عوائدها ثروتها النفطية فيما يخدم اقتصادها في المستقبل، حينها خاضت الكويت تجربة رائدة في هذا المجال،

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الكويتي

تعتبر الكويت من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، ويصنف اقتصادها ضمن الاقتصادات النفطية بسبب ارتباطه القوي بالنفط الذي يظهر تأثيره في الاقتصاد. بدأ استخراج النفط فيها سنة 1938، عندما تم اكتشاف حقل برقان النفطي. منذ ذلك الحين، نمت صناعة النفط في الكويت بشكل كبير، وأصبحت الكويت إحدى القوى الرئيسية في سوق الطاقة العالمية. هذا ما سوف نوضحه من خلال هذا المطلب من خلال إلقاء نظرة على إمكاناتها النفطية من خلال تسليط الضوء على طاقتها الانتاجية والاحتياطيات النفطية.

أولاً- إمكانات الكويت من النفط: تزخر الكويت بإمكانيات نفطية هائلة أهلتها من أن تحتل المراتب الأولى في احتياطي وإنتاج النفط ضمن دول الخليج العربي، وهذا ما سوف نبينه من خلال:

1- الاحتياطي النفطي: تمتلك الكويت احتياطيات نفطية هائلة من النفط مكنتها من أن تحتل المرتبة العاشرة عالمياً من حيث حجم الاحتياطيات. وتمثل إحدى أكبر احتياطيات النفط في العالم. بحيث تقدر الاحتياطيات بمئات مليارات البراميل، مما يجعلها إحدى الدول الرائدة عالمياً في صناعة النفط. وتتركز الاحتياطيات في عدة حقول نفطية رئيسية، مثل حقل برقان وحقل الرتبة. وهذا ما سوف نوضحه من خلال رصد لتطور هذه الاحتياطيات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2022 من خلال الجدول الآتي:

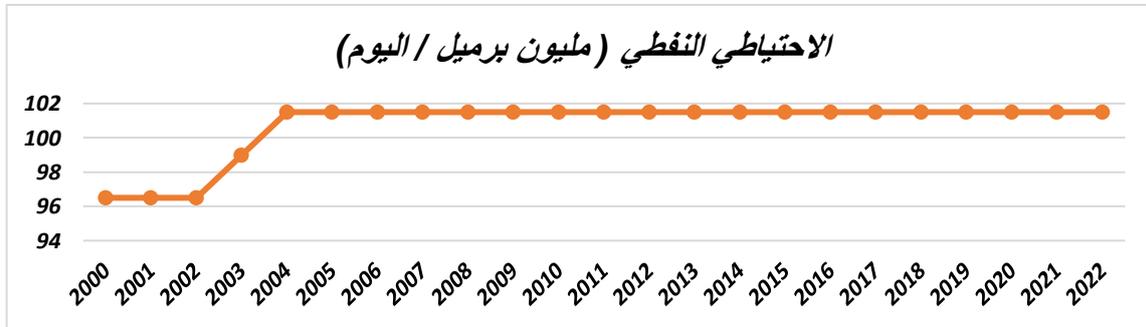
الجدول رقم (03-13): تطور احتياطي النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة من (2000-2022).

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)						
2000	96,500	2006	101,500	2012	101,500	2018	101,500
2001	96,500	2007	101,500	2013	101,500	2019	101,500
2002	96,500	2008	101,500	2014	101,500	2020	101,500
2003	99,000	2009	101,500	2015	101,500	2021	101,500
2004	101,500	2010	101,500	2016	101,500	2022	101,500
2005	101,500	2011	101,500	2017	101,500	-	-

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,ibid.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياطي النفطي سجل مستوى ثابت ابتداءً من سنة 2004 إلى غاية 2022 بقيمة 101,500 مليون برميل، وهذا راجع إلى تخلي الدولة الكويتية عن عمليات البحث والتنقيب، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-18): حجم الإحتياطي النفطي في الكويت للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-13).

تلعب الاحتياطيات الكبيرة من النفط دوراً حيوياً في دعم اقتصاد الكويت وتمويل المشاريع الوطنية. كما أنها تعزز موقع الكويت كلاعب رئيسي في صناعة الطاقة العالمية، وتمنحها قوة اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي.

2- الطاقة الانتاجية: تعد الكويت من الدول الرائدة في إنتاج النفط على مستوى العالم عامة و منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فهي تحتل المرتبة التاسعة عالمياً والمرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط بعد كل من السعودية والعراق والامارات العربية المتحدة، جعلتها أن تحتل مكانة هامة في السوق النفطي العالمي وعضو دائم في منظمة الأوبك، وهذا راجع إلى الطاقة الإنتاجية التي تتمتع بها في إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، وهذا ما سوف نرصده من خلال الجدول التالي:

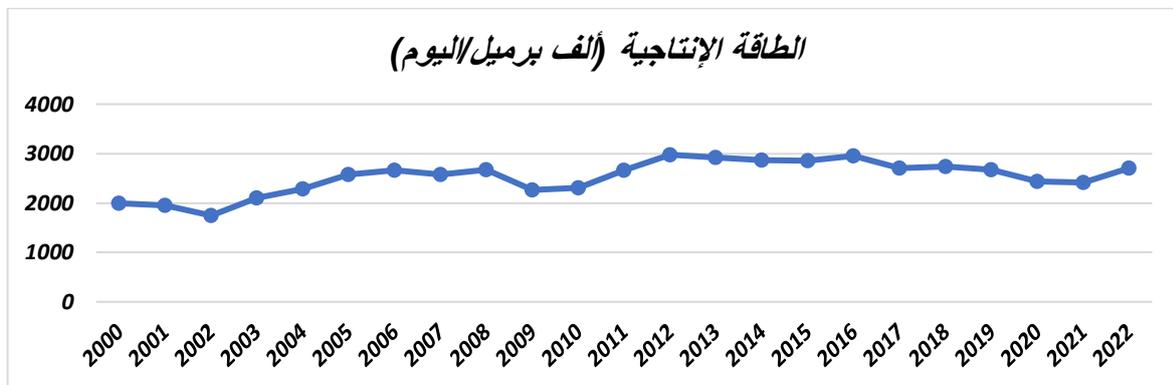
الجدول رقم(03-14): تطور إنتاج النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة من (2000-2022).

السنوات	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)						
2000	1,996.1	2006	2,664.5	2012	2,977.6	2018	2,737
2001	1,947.0	2007	2,574.5	2013	2,924.7	2019	2,678
2002	1,745.9	2008	2,676.0	2014	2,866.8	2020	2,438
2003	2,107.6	2009	2,261.6	2015	2,858.7	2021	2,415
2004	2,288.7	2010	2,312.1	2016	2,954.3	2022	2,707
2005	2,573.4	2011	2,658.7	2017	2,704.2	-	-

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج النفط في الكويت غير مستقر فقد يرتفع في بعض الأحيان وينخفض في أحيانا أخرى، وهذا نتيجة للقرارات التي تصدرها منظمة الأوبك بإعتبار الكويت أحد الأعضاء الدائمين، بالإضافة إلى التقلبات التي تعرفها كل مرة السوق النفطي، مما يؤثر على الإنتاج، فمثلا نلاحظ أن سنتي 2009 و2010 سجل الإنتاج انخفاضا متتاليا فبعدهما كان مستوى الإنتاج في حدود 2,676 ألف برميل/اليوم سنة 2008 إنخفاض بحوالي 451 ألف برميل/اليوم عن سنة 2009 بـ 345 ألف برميل/اليوم، وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ونفس الشيء بعد الطفرة النفطية لسنة 2014، والأزمة الصحية في 2020، وعليه نستنتج أن إنتاج النفط في الكويت مرهون بما تؤول إليه الأوضاع في السوق النفطي، والشكل التالي يبين لنا هذا التذبذب:

الشكل رقم (03-19): حجم الطاقة الإنتاجية النفطية في الكويت للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-14).

ثانيا- واقع النفط في الاقتصاد الكويتي في ظل تغير أسعاره: تعتبر دولة الكويت واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، وتمثل صناعة النفط من أهم القطاعات الاقتصادية في دولة الكويت، حيث يلعب النفط دورا حاسما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمويل البرامج التنموية والخدمات الحكومية، ويشكل النفط نسبة عالية من الناتج المحلي

الإجمالي ، وهو المورد الرئيسي للإيرادات الحكومية التي تسهم بشكل كبير في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل للمواطنين. ويمتلك النفط في الكويت تأثيراً هائلاً على الاقتصاد. وله دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، يعزز النفط دور الكويت في السوق العالمية ويساهم في تعزيز قوة البلاد في المنطقة، ويمنحها استقراراً اقتصادياً وأمنياً، مما يجعلها قوة إقليمية. إلا أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها أسعاره يجعل منه رهين تلك التغيرات والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي، وفي مايلي سوف نرصد موقع النفط في الاقتصاد الكويتي على الرغم من التقلبات التي تعيشها أسعاره في كل مرة نتيجة لعوامل مختلفة وهذا من خلال نسبة مساهمته في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1- موقع القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي: لمعرفة موقع النفط في الاقتصاد الكويتي علينا دراسة علاقته مع باقي المتغيرات الكلية للاقتصاد على النحو التالي:

1-1- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يمثل القطاع النفطي اهم القطاعات الاقتصادية في الدول الريعية النفطية وذلك من خلال نسبة مشاركته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وباعتبار الكويت أحد هذه الدول، فمن الطبيعي أن يكون للقطاع النفطي دور مهم في اقتصادها، وهذا ما سوف نبينه من خلال تحليل الجدول التالي الذي يرصد لنا نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للكويت خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 غلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم (03-15): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون دينار كويتي)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة (%) *	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون دينار كويتي)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة (%) *
2000	9740,5	5544,4	57	2012	38667,7	23571,4	61
2001	11595	5434,6	47	2013	39111,4	23148,2	59
2002	11944,5	4887,9	41	2014	39307,4	22849,3	58
2003	14014	5875,3	42	2015	39540,4	22680,4	57
2004	15512,5	6388,7	41	2016	40697,4	23143,6	57
2005	16703,6	7156,8	43	2017	38779,6	21003,3	54
2006	17980,7	7358,2	41	2018	39,723.5	21499,9	54
2007	18765,1	7163	38	2019	39,504.2	21291,5	54
2008	19955,9	7333,8	37	2020	35511.7	18914,6	53
2009	18543,8	6267,3	34	2021	-	-	-
2010	18104,2	6347,8	35	2022	-	-	-
2011	37878,3	21771,3	57	-	-	-	-

المصدر: الإدارة المركزية للاحصاء (2023)، الاحصاءات والنشرات، الاحصاءات العامة، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات من 2000-2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=18&ParentCatID=2> تاريخ الولوج: 2023/12/13.

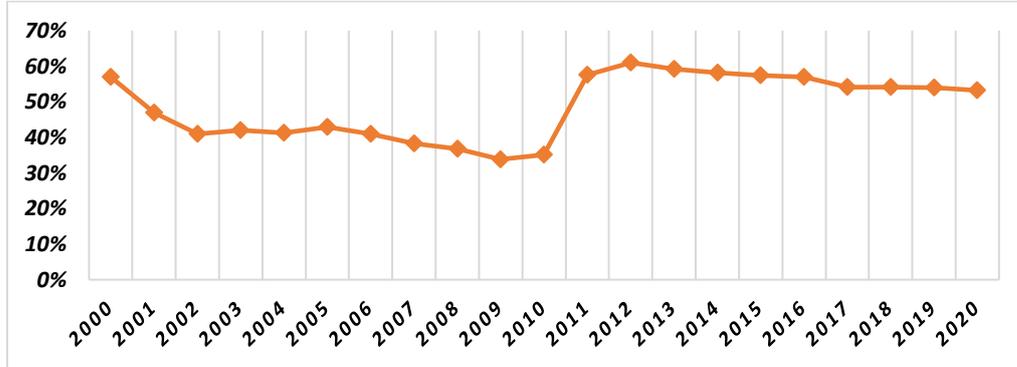
- بنك الكويت المركزي (2023)، الاحصاءات والاصدارات، التقرير الاقتصادي لسنة 2020، الكويت، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/annual-publications/economic-reports> تاريخ الولوج: 2024/01/30.

(*): من إعداد الطالبة بناء على باقس معطيات الجدول رقم (03-15).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تفوق 50 % في أغلب سنوات الدراسة، وهنا يمكن القول أن الاقتصاد الكويتي هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على الريع النفطي، وبناء على ذلك يمكن القول أن القطاع النفطي يعد من الركائز الأساسية لاقتصاده الكويت. وهذا ما يفسره بصورة أوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (03-20): نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-15)

1-2- مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية: تعتمد معظم الدول النفطية في صادراتها الكلية على صادرات النفط التي تمثل نسبة كبيرة منها، وكون الكويت بلد نفطي هو ما يبرر نسبة مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية وهذا من خلال صادرات النفط، وهذا ما سوف يوضحه لنا الجدول التالي:

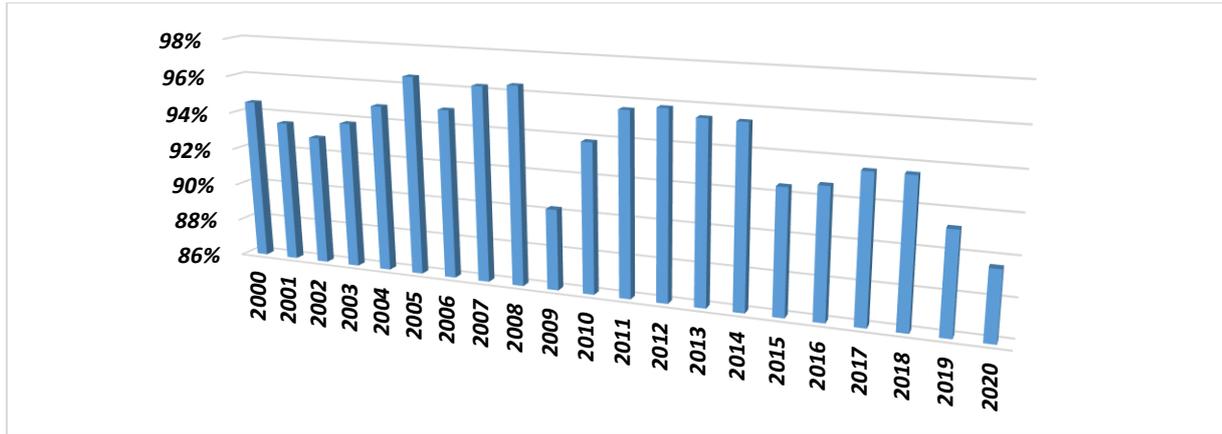
الجدول رقم (03-16): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2020).

السنوات	الصادرات الكلية (مليون دينار كويتي)	صادرات نفطية (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة * (%)	السنوات	الصادرات الكلية (مليون دينار كويتي)	صادرات نفطية (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة * (%)
2000	5888	5568	95	2012	31699	30377	96
2001	4894	4578	94	2013	31951	30505	95
2002	4614	4286	93	2014	28118	26834	95
2003	6025	5652	94	2015	15766	14581	92
2004	8303	7876	95	2016	13511	12527	93
2005	15981	15426	97	2017	16067	15033	94
2006	16,249	15426	95	2018	21088	19732	94
2007	17425	16777	96	2019	19540	17827	91
2008	22999	22178	96	2020	12231	10958	90
2009	14935	13479	90	2021	-	-	-
2010	17673	16589	94	2022	-	-	-
2011	28102	26867	96	-	-	-	-

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2023)، مرجع سبق ذكره.

(*): من إعداد الطالبة بناء على باقس معطيات الجدول رقم (03-16).

الشكل رقم (03-21): نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية للنرويج خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-16)

يبين لنا كل من الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة معتبرة من الصادرات الكلية للكويت فاقت في الكثير من الأحيان من 95 % ، الأمر الذي يبرهن على الهيمنة الشبه كلية لصادرات النفط على الصادرات الكلية للكويت، هذا ما قد يصعب أي حل تسعى الدولة من خلاله لتعزيز التنوع في الاقتصاد وتجعله صعب المنال.

1-3- مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة: باعتبار الكويت من الدول الريعانية النفطية الأمر الذي يؤكد أن قاعدة الإيرادات العامة فيها أساسها إيرادات النفط، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

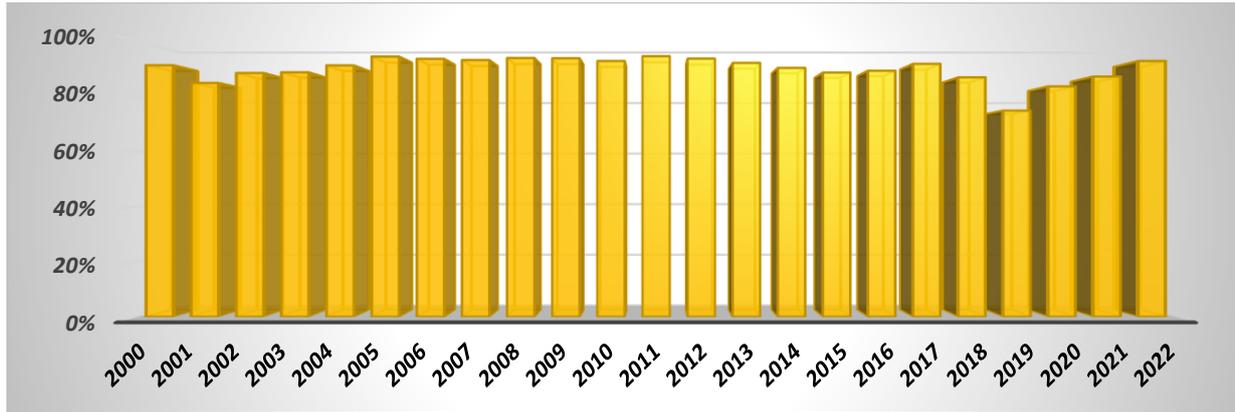
الجدول رقم (03-17): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار كويتي)	الإيرادات النفطية (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة (%)	السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار كويتي)	الإيرادات النفطية (مليون دينار كويتي)	نسبة المساهمة (%)
2000	4965,4	4528	91	2012	32008,5	29969,6	94
2001	5336,6	4525	85	2013	31811,4	29291,8	92
2002	6218,9	5498,4	88	2014	24925,8	22501,6	90
2003	6937,2	6149,9	89	2015	13633,9	12075,4	89
2004	8962,3	8170,4	91	2016	13099,5	11688,8	89
2005	13728,1	12955,4	94	2017	14282,2	13099,5	92
2006	15509,2	14511,4	94	2018	18428,4	15999,6	87
2007	19022,6	17710,7	93	2019	20558,5	15369,6	75
2008	21005,8	19710,7	94	2020	10520,2	8789,7	84
2009	17687,9	16584,8	94	2021	18614,5	16217	87
2010	21501,9	19947,3	93	2022	28801,9	26712,9	93
2011	30236	28569,5	94				94

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2023)، مرجع سبق ذكره.

(*): من إعداد الطالبة بناء على باقس معطيات الجدول رقم (03-17).

الشكل رقم (03-22): نسبة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للنرويج خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-17)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للكويت تجاوزت 90 %، خصوصا في الفترات التي تشهد إرتفاع في أسعار النفط، كما أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية كما يبينه الجدول أعلاه فكلما ارتفعت الإيرادات النفطية، سجلت في المقابل الإيرادات العامة إرتفاعا كذلك. وهنا يمكننا القول أن ميزانية الدولة للكويت تعتمد على نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية، الأمر الذي يؤكد ريعيتها بالدرجة الأولى، وارتباط اقتصادها بالريع النفطي.

2- تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية في الكويت: تعتبر عوائد النفط من أهم المصادر الاقتصادية للعديد من الدول النفطية حول العالم، حيث يلعب النفط دورًا حيويًا في تحقيق الإيرادات وتحفيز نمو الاقتصاد. يسهم القطاع النفطي بشكل كبير في تعزيز الإيرادات الوطنية للدول المنتجة للنفط من خلال ما يدره هذا القطاع من عوائد مالية، والتي تسعى من خلالها الدول المنتجة للنفط من تحقيق التوازن المالي وتمويل الإنفاق العام والمشاريع التنموية. إلا أن حجم عوائد النفط يتأثر بتقلبات أسعار النفط على الساحة العالمية، مما يجعل الدول المنتجة عرضة للتحديات الاقتصادية في حالة انخفاض الأسعار، الأمر الذي أدى بالدول المنتجة للنفط من أن توليها الاهتمام كبير خاصة في فترة الطفرات النفطية، الأمر الذي ينطبق على الكويت كونها دولة نفطية، وهذا ما ناقشه من خلال التطرق إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والعوائد النفطية في الكويت.

الجدول رقم (03-18): تطور العوائد النفطية في الكويت خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	العوائد النفطية (مليون دينار كويتي)	السنوات	أسعار النفط الفورية ل خام الكويت (دولار أمريكي/ للبرميل)	العوائد النفطية (مليون دينار كويتي)	السنوات	أسعار النفط الفورية ل خام الكويت (دولار أمريكي/ للبرميل)
2000	4528	2012	25.78	29969,6	2000	108.93
2001	4525	2013	21.37	29291,8	2001	105.04
2002	5498,4	2014	23.61	22501,6	2002	95.32
2003	6149,9	2015	26.89	12075,4	2003	48.13
2004	8170,4	2016	34.08	11688,8	2004	39.30
2005	12955,4	2017	48.66	14282,2	2005	51.60
2006	14511,4	2018	58.88	18428,4	2006	68.90
2007	17710,7	2019	66.35	15369,6	2007	64.25
2008	19710,7	2020	91.16	8789.7	2008	41.49
2009	16584,8	2021	60.68	16217	2009	70.50
2010	19947,3	2022	76.32	26712,9	2010	101.19
2011	28569,5	-	105.63	-	2011	-

المصدر: بنك الكويت المركزي (2023)، الاحصاءات والاصدارات، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة، الكويت، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/annual-publications/economic-reports>، تاريخ الولوج: 2023/01/30.

- وزارة المالية (2023)، بيانات مالية، الحساب الختامي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.mof.gov.kw/MofBudget/MofBudgetDetail.aspx#mofBudget4>، تاريخ الولوج: 2023/01/30.

- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

(*) من إعداد الطالبة بناء على باقس معطيات الجدول رقم (03-18).

الشكل رقم (03-23): علاقة العوائد النفطية بحركة أسعار النفط في الكويت خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (03-18)

يتبين لنا من خلال كل من الجدول والشكل أعلاه أن حركة العوائد النفطية في الكويت تسير وفق حركة تغير أسعار النفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط ترتفع معها العوائد النفطية، والعكس صحيح، وعليه نقول أن هناك علاقة طردية تجمع بين أسعار النفط والعوائد النفطية، وعليه نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 2002-2008 نلاحظ أن أسعار النفط سجلت ارتفاعا كبيرا فبعدها كان سعر النفط الخام الكويت تصديري 23,61 دولار للبرميل سنة 2002 ارتفع

تصاعديا ليصل إلى 91,16 دولار للبرميل سنة 2008 في مقابل ذلك سجلت عوائد النفط ارتفاعا تصاعديا خلال نفس الفترة، فبعدها سجلت سنة 2002 ما قيمته 5498,4 مليون دولار كويتي، ارتفعت سنة 2008 إلى 19710,7 مليون دينار كويتي، لتتخفف سنة 2009 إلى 16584,8 مليون دينار كويتي، وهذا نتيجة تسجيل سعر النفط الكويت تصديري قيمة 60,68 دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليعود للارتفاع سنة 2012 إلى 108,43 دولار وهي أعلى قيمة سجلها سعر النفط الكويت تصديري خلال فترة الدراسة، لتسجل العوائد النفطية في مقابل ذلك أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 29969,6 مليون دينار كويتي، لتبدأ منذ ذلك الحين في التذبذب بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتدايها مرة في ترتفع ومرة تنخفض، لتتدهر سنة 2020 وهي أقل قيمة تسجلها عوائد النفط منذ قرابة 20 سنة إذ انخفضت بفارق قدر بـ 6579,6 مليون دولار عن سنة 2019، وهذا لكون أن سعر النفط انخفض من 64,25 دولار سنة 2019 إلى 41,49 سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19). وعليه نستنتج أن العوائد النفطية في الكويت هي رهينة تقلبات أسعار النفط وهو الأمر الذي تعاني منه جل الدول المنتجة للنفط في العالم باستثناء النرويج كما رأينا سابقا.

المطلب الثاني: الكويت وسياسة إدارة عوائد النفط

إن مسألة مسألة إدارة عوائد النفط هي هاجس كل الدول المنتجة للنفط في العالم، وهذا نظرا لتقلبات الكثيرة التي تعرفها أسعار النفط في السوق الدولية، بمعنى أنها تستقر لمدة معينة ثم يستيقظ العالم فجأة على طفرة نفطية تؤدي إلى اهتزاز اقتصاديات هذه الدول، الأمر الذي قاد هذه الدول إلى أن تفكر في كيفية إدارة هذه الأموال بما يضمن لها أقصى مردود مالي على المدى البعيد، وباعتبار الكويت من بين هذه الدول المنتجة للنفط، فهي أيضا معنية بذلك إلا أن الشيء الذي يميز الكويت عن باقي الدول الأخرى هو أنها تفتنت للأمر منذ وقت بعيد، ورأت أن إدارة عوائد النفط يعتبر حتمية لا بد منها وأمر ضروري وحيوي للاقتصاد، وعليه قامت باتباع مجموعة من الطرق وأهمها هو انشاء صندوق سيادي لذلك الهدف منه الاستثمار خارج حدود الكويت، وكذا توجيه جزء من هذه العوائد إلى الاستثمار بشقيه الداخلي والخارجي، إضافة إلى انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي في جميع القطاعات، وبالتالي تقليل على اعتمادها على النفط كمصدر دخل وحيد، وفيمايلي سوف نتطرق إلى أهم آليات اعتمدها الكويت في ذلك والمتمثلة في صندوق الثروة السيادي، وهذا بعد أن بينت أوضاع السوق الدولية للنفط للكويت أن الطفرات النفطية يمكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا على اقتصادها، ومع تزايد أهمية النفط كمصدر دخل للكويت، أدرك صناع القرار في الكويت قدرته على تعزيز التنمية المستدامة ورفاهية الشعب الكويتي للأجيال القادمة.

أولاً- تعريف صندوق الثروة الكويتي: تم إنشاء صندوق سيادي للكويت تحتى مسى " مجلس الإستثمار الكويتي"، قبل ثماني سنوات من استقلال الكويت سنة 1961، في فبراير سنة 1953 وكان من بين الأطراف المؤسسة له سمو الشيخ عبد الله السالم الصباح (1950-1965)، والذي أختير مقره بلندن بتفويض لاستثمار فائض عوائد النفط وتقليل اعتماد الكويت على مورد محدود واحد¹.

يعتبر الصندوق بمثابة الخزانة الرئيسية للحكومة، إذ يستقبل جميع الإيرادات العامة للدولة بما فيها عوائد النفط، كما تقوم الحكومة باستخدامه في تسديد جميع نفقاتها العامة، بحيث استبدل سنة 1965 بمكتب الاستثمار الكويتي، وفي سنة 1976، أصدر أمير دولة الكويت " جابر الأحمد الصباح " مرسوما بإنشاء صندوق احتياطي للأجيال القادمة، بسبب الاقتطاعات الكثيرة التي يشهدها الصندوق من أجل تغطية الإرتفاع المستمر في مستوى الإنفاق الحكومي، والذي أوكلت له مهمة استثمار الفوائض المالية المحققة وتحقيق مبدأ المساواة في استغلال الثروة بين الأجيال، وهو بمثابة منصة استثمارية حافظة لمستقبل الكويت، من خلال تحويل نسبة 10 % من إيرادات الدولة سنويا إلى هذا الصندوق؛ ومع استمرار عملية بناء الكويت كدولة حديثة تقرر إيجاد آلية جديدة لإدارة جميع احتياطات الدولة، وعليه تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في 1982 لتكون المؤسسة الأم لمكتب الاستثمار الكويتي²، وهي مكلفة بتحقيق عائدات طويلة الأمد من فائض عوائد النفط الكويتي، وتأمين مصدر بديل لمداخيل الحكومة حين تنضب مصادر النفط في البلاد³. والجدول التالي يرصد لنا مراحل إنشاء صندوق الثروة الكويتي.

¹ - نبيل بوفليح، محمد طرشي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، الرئيسية، عن الهيئة، تاريخ الهيئة، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.kia.gov.kw/about->

[kia/?lang=ar](https://www.kia.gov.kw/about-?lang=ar)، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

³ - سفين بيرينت (أكتوبر 2008)، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، أوراق كارنيغي، العدد 12، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، ص 08، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://carnegie-mec.org/2008/10/31/ar-pub-24388>، تاريخ الزيارة: 2020 /10 /28.

الجدول (03-19): المسار التاريخي لصندوق الثروة السيادي الكويتي

السنة	الحدث
1952	قرار الشيخ عبد الله السالم الصباح، أمير دولة الكويت، بضرورة استخدام عوائد النفط لصالح المواطن الكويتي
1953	تأسيس مجلس الاستثمار الكويتي في لندن ومهمته إدارة استثمارات صندوق الاحتياطي العام الحكومي.
1961	إعلان وزير الاستثمار الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عن نموذج الاستثمار الحديث، ومبادئ الاستثمار الأساسية لصندوق الأجيال القادمة.
1965	تغير تسمية مجلس الاستثمار الكويتي (<i>Kuwait Investment Board</i>) ليصبح مكتب الاستثمار الكويتي (<i>Kuwait Investment Office</i>)، مع اعتماد سياسة تنويع الأصول والمخاطر.
1974	استحوذ (<i>Kuwait Investment Office</i>) على ممتلكات شركة <i>St.Martins</i> في المملكة المتحدة، مما أدى إلى رفع ممتلكات الهيئة في بريطانيا.
1976	إنشاء صندوق الأجيال القادمة (<i>Generations Reserve Fund for Future (FGF)</i>) بموجب القانون 106 الذي أصدره أمير الكويت جابر الأحمد جابر الصباح، مع تخصيص 10% من عائدات الدولة للصندوق، وتكليف المكتب مهمة إدارة استثمارات الصندوق.
1982	إصدار القانون 47 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار (<i>Investment Authority The Kuwait (KAI)</i>) كهيئة الأم لإدارة صندوق الأجيال القادمة، وإلحاق مكتب الاستثمارات بالهيئة وتكليفها إدارة استثمارات صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة. تخصيص الأموال الضرورية وأموال أخرى مخصصة من طرف وزارة المالية.
1983	استحوذ هيئة الكويت على شركة (<i>Autobar</i>) أكبر الشركات الأوروبية للمشروعات الباردة والساخنة.
1984	يتم نقل المسؤولية عن جميع الأموال الاحتياطية إلى هيئة الاستثمار العامة (<i>KIA</i>).
1986	- إيرادات الدولة من استثمارات تتجاوز عوائد النفط لأول مرة. - تجسيد أصول دولة الكويت بعد الغزو العراقي للكويت.
1990	في أوت 1990 قام (<i>KIA</i>) بدور البنك المركزي للحكومة في المنفى خلال الاحتلال العراقي. وقامت (<i>KIA</i>) بتنظيم تحويل الأموال في جميع أنحاء العالم وإلى الحكومة الكويتية في المنفى في المملكة العربية السعودية.
1991	(<i>KIA</i>) لعبت دوراً كبيراً في تحرير وإعادة الإعمار بعد تحرير الكويت في 26 فيفري 1991.
1992	تبنى (<i>KIA</i>) هيكل إداري جديد.
2003	احتفال (<i>KIA</i>) بالذكرى 50 للإنشائها،
2005	نقل مكتب الاستثمار الكويتي من <i>Cheapside</i> إلى المكاتب التي تم تجديدها حديثاً من <i>Wren House</i> ، مقابل كاتدرائية <i>Paul's Cathedral</i> في مدينة لندن
2006	تم تعديل استثمارات (<i>KIA</i>) من خلال التركيز على الاستثمارات النشطة في الأوراق المالية.
2012	قيام أمير الكويت برفع مساهمة الدولة السنوية في صندوق احتياطات الأجيال القادمة من عائدات الدولة إلى حوالي 25%.
2014	قامت بإنشاء <i>Wren House Infrastructure Management</i> و <i>Cale Street</i> من أجل تنويع الاستثمارات على مستوى العالم.
2015	تم تعديل تفويض مكتب الاستثمار الكويتي للاستثمار (<i>KIA</i>) ليشمل الاستثمارات البديلة.
2020	تعديل القانون (106) لسنة 1976 بالقانون (18) لسنة 2020 الخاص بصندوق احتياطي الأجيال القادمة.
2023	صدور المرسوم رقم (187) لسنة 2023 الخاص بإلحاق الهيئة العامة للاستثمار بوزير المالية.

المصدر: زايري بلقاسم (2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

- الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (*KIA*) (2024)، عن الهيئة، قوانين تنظيم عمل الهيئة، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.kia.gov.kw/about-kia/?lang=ar> ، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

ومنذ تأسيسها سعت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية لتحقيق مجموعة من الأهداف تم حصرها في ثلاثة أبعاد نوجزها في ما يلي¹:

- تهدف الهيئة إلى تحقيق معدل عائد على استثماراتها يتجاوز مدار ثلاث سنوات المعايير المركبة من خلال تصميم والحفاظ على توزيع الأصول غير المرتبطة، بما يتماشى مع الأهداف والمخاطرة المقررة.
 - تسعى الهيئة إلى أن تكون مؤسسة عالمية لإدارة الاستثمارات ملتزمة بالتحسين المستمر في طريقة إدارة الأعمال.
 - تلتزم الهيئة بتميز القطاع الخاص في الكويت، مع ضمان عدم تنافسه أو استبداله في أي مجال.
- تقوم هيئة الاستثمار الكويتية بإدارة محافظها بشكل فعال وفقاً لاستراتيجية ديناميكية لتوزيع الأصول يتم وضعها ومراقبتها من قبل مجلس الإدارة.

ثانياً- مكونات صندوق الثروة الكويتي (الهيئة العامة للاستثمار): إن الهيئة العامة للاستثمار في الكويت عبارة عن كيان قائم على العمل التجاري يستثمر في المشاريع ذات أهداف ربحية محددة بوضوح، وكهيئة حكومية مستقلة، تعتبر هيئة الاستثمار الكويتية مسؤولة عن إدارة وتصريف أمور صندوق الاحتياطي العام في الدولة وأصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الأمر الذي يقودنا إلى التعرف على كل واحد منهم كما يلي

1- صندوق الإحتياط العام للكويت: كونه الاحتياطي العام لدولة الكويت، فإنه يعد المخزن الرئيسي لجميع إيرادات الدولة من النفط والاستثمارات المتعلقة بهذا الاحتياطي. وتكون أصوله وإيراداته متاحة لاستخدام الدولة وفقاً لقرارات الحكومة التي تقدمها سنوياً عند تقديم ميزانية الدولة إلى مجلس الأمة وبالتالي فهو بمثابة الخزينة العامة للدولة. كما يجب على الدولة أن تعتمد جميع السحوبات من صندوق الاحتياطي العام عند إعداد الميزانية السنوية. يتألف الصندوق من استثمارات في الكويت وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى أصول في العملات الأجنبية الرئيسية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن الكويت. ويتضمن الصندوق جميع الأصول الحكومية، بما في ذلك مشاركة الكويت في المؤسسات العامة والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف².

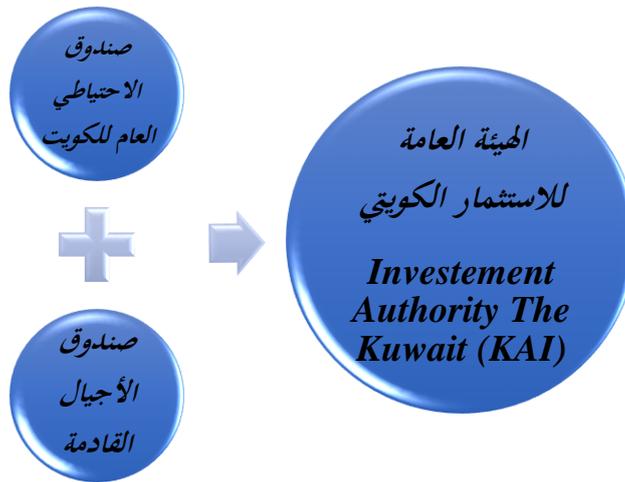
2- صندوق احتياطي الأجيال القادمة: تأسس صندوق الأجيال القادمة سنة 1976 من خلال تحويل نصف رصيد صندوق الاحتياطي العام في ذلك الوقت، ويتألف من استثمارات تتم خارج الكويت بناءً على استراتيجية توزيع الأصول التي تركز على مجموعة متنوعة من الفئات، بدءاً من الأصول التقليدية مثل الأسهم والسندات إلى البدائل مثل:

¹ - الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، الرئيسية، الاستثمارات، فلسفة الاستثمار، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.kia.gov.kw/investments/?lang=ar>، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

² - الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، الرئيسية، الاستثمارات، نظرة عامة على الصناديق، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.kia.gov.kw/investments/?lang=ar#1530992195488-d600f654-5274>، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

العقارات والملكية الخاصة والبنية التحتية. وتحكمه استراتيجية استثمار تتم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار. بحيث تحدد هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة للمبادئ التوجيهية التي يجب اتباعها، والتي يتماشى معها أهداف الصندوق فيما يتعلق بالمخاطر والعوائد. وتسير الأصول التابعة للصندوق من مكاتب الهيئة في الكويت ولندن، وفقا لتوزيع المهام المعتمد من قبل مجلس إدارة الهيئة. ويُشترط إصدار تشريع خاص يجيز أي سحب مالي من صندوق الأجيال القادمة. ويتم إعادة استثمار جميع الإيرادات التي يحققها الصندوق وفقا للقانون¹.

الشكل رقم (03-24): مكونات صندوق الثروة السيادي الكويتي (الهيئة العامة للاستثمار)



المصدر: من إعداد الطالبة.

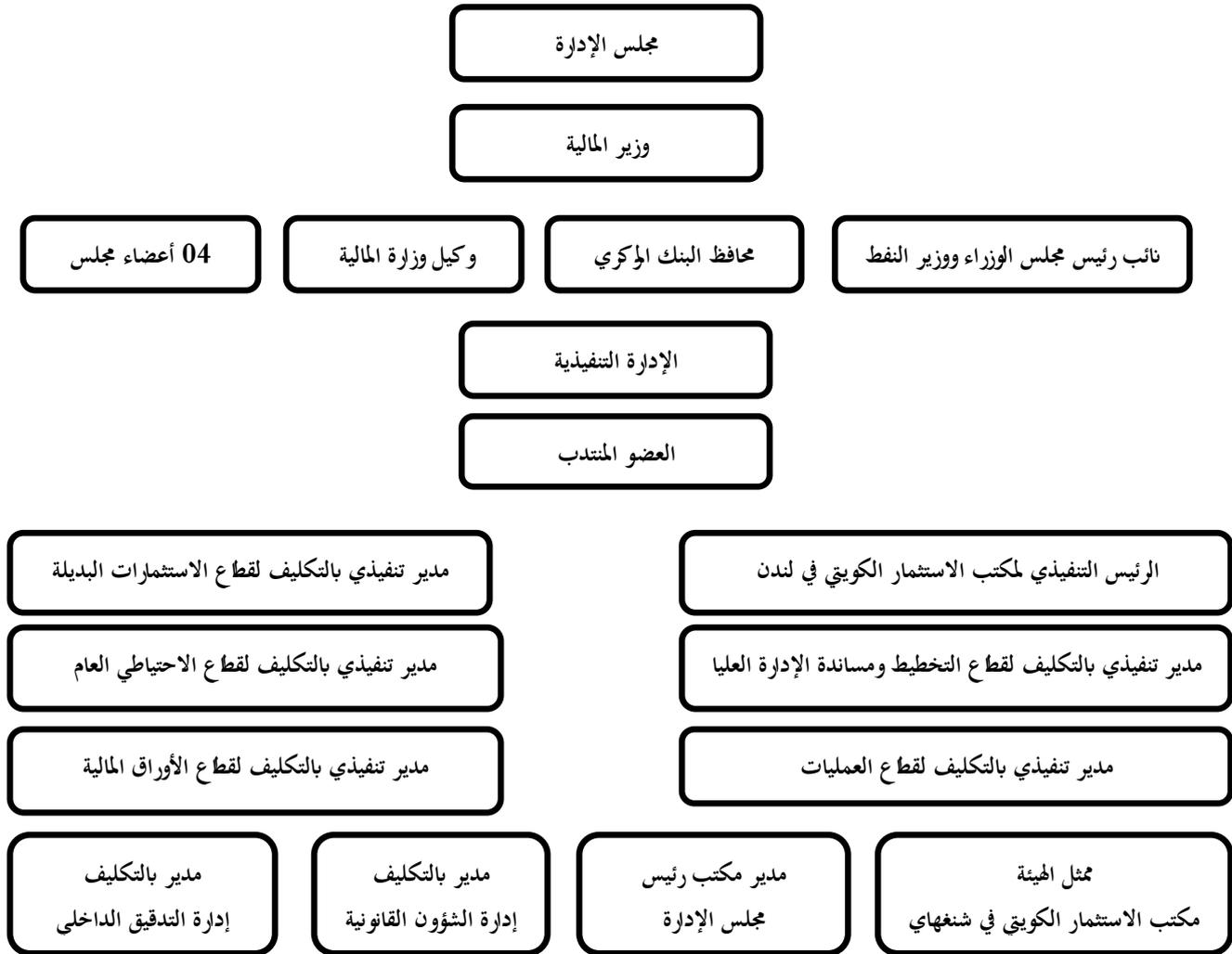
3- حوكمة وتنظيم إدارة صندوق الثروة الكويتي: الهيئة العامة للاستثمار في الكويت هي هيئة حكومية مستقلة تتولى مسؤولية إدارة الأصول المالية للبلاد. ويعمل مجلس إدارتها بشكل مستقل تماما في وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما يتحمل المجلس الإدارة المسؤولة عن تخصيص الأصول لفترة طويلة ويعمل أيضا على تحسين الأداء العام للاستثمار، بينما تقوم الإدارة التنفيذية بتصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار. كما تقوم أيضا بتقديم أصولها وأداؤها لمجلس الأمة الكويتي في جلسة سنوية خاصة تتناول الحالة المالية للبلاد². ويمكن تقييم مستوى حوكمة الهيئة من خلال الهيكل التنظيمي للهيئة الموضح بالشكل التالي:

¹ - الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، الرئيسية، الاستثمارات، نظرة عامة على الصناديق، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.kia.gov.kw/investments/?lang=ar#1530993955277-2cc7f462-7a4e>، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

² - الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، عن الهيئة، الحوكمة والشفافية، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (03-25): الهيكل التنظيمي لصندوق الثروة السيادي الكويتي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، عن الهيئة، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مرجع سبق ذكره.

4- دور صندوق الثروة الكويتي في الاقتصاد الكويتي: ينحصر الدور الذي يقوم به صندوق الثروة الكويتي على الصعيدين المحلي والدولي في:

4-1- على الصعيد المحلي: يقوم صندوق الثروة الكويتي بدور أساسي في تقديم الدعم للاقتصاد المحلي من خلال قيامه بتوجيه وإدارة مساهمات الدولة وحصصها في مختلف الكيانات الاقتصادية الكبرى، كما يحافظ على مشاركة فعالة في التطورات الاقتصادية والمالية في الكويت. والعمل على تعزيز ودعم مؤسسات السوق من خلال إنشاء صناديق وشركات لترويج وتمويل الأعمال المحلية، والمشاركة في إطلاق الاستثمارات المحلية ذات العوائد الاقتصادية المجدية، وقد شارك صندوق الثروة الكويتي في حوالي 50% من صناديق الإستثمار الوطنية التي وصل رأسمالها الإجمالي إلى 770 مليون دينار كويتي. إضافة إلى ذلك يساعد الصندوق في تطوير دور الشركات المالية المحلية من خلال منحها الفرصة لإدارة بعض استثماراتها محليا وخارجيا. وسيعمل الصندوق على المحافظة على تجديد القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة

التي يلتزم الصندوق بتنفيذها، وكذا القيام بتأسيس العديد من الشركات في السنوات القليلة الماضية كمتطلب بموجب قانون أصدره مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، وذلك في المقام الأول لتشجيع الاستثمار في الكويت، كما يسهر الصندوق أيضا على توفير السيولة للخزينة الدولة عند الحاجة إليها¹.

4-2- على الصعيد الدولي: يقوم الصندوق بدعم جهود التنمية في الدول النامية تنفيذا لسياسة الدولة الاقتصادية في هذا المجال، حيث تساهم في دعم المشاريع التي تهدف إلى تطوير البنية الاقتصادية لهذه الدول بالتنسيق مع منظمات دولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة، إضافة إلى الاتفاقات الثنائية بين الكويت والدول المستقبلية للمشاريع، هذا زيادة على الاستثمارات الكبيرة في الأسواق المالية المتقدمة والناشئة².

5- استراتيجية (سياسة) الإستثمار لدى صندوق الثروة الكويتي: يعتبر صندوق الثروة الكويتي الجهة المسؤولة عن إدارة الأصول المالية داخل وخارج الكويت، الأمر الذي أزمها من أن تلتزم بجميع القوانين المفروضة من طرف الدول المضيفة، ولهذا قامت بتسطير استراتيجية محكمة من أجل السير الحسن لأموال الصندوق من خلال اتباعها لاستراتيجية تقوم على المبادئ العالمية المنظمة للصناديق السيادية حول العالم لما يضمن لها استمرار نشاط صندوقها، وهذا ما تحاول إبرازه في كل المناسبات من حسن نواياها التي لا تتضمن الاستحواذ والسيطرة على الشركات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصا بعد الجدل القائم بعد الجدل القائم بعد تطور أصول الصناديق السيادية في العالم وزيادة عددها واستثمارتها الخارجية. ويعمل صندوق الثروة الكويتي وفق سياسة استثمار مدروسة بعناية فائقة الأمر الذي ساهم في تحقيقه للأهداف التي نصب من أجلها.

5-1- الإطار العام لسياسة الاستثمار: تقوم سياسة الاستثمار لدى صندوق الثروة الكويتي على أساس مجموعة من الاعتبارات يلخصها الجدول التالي:

¹ - Kuwait Investment Authority(2014), KIA's Implementation of the Santiago Principles [Generally Accepted Principles and Practices] IFSWF CASE STUDY Three Pillar Format Available on the following website: <https://www.kia.gov.kw/about-kia/?lang=ar>, Access date: 30/01/2024.

² - نبيل بوفليح، محمد طرشي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الجدول رقم (03-20): الإطار العام لسياسة الاستثمار في صندوق الثروة الكويتي

<p>● تعتبر صندوق الثروة الكويتي كيانا تجاريا.</p> <p>● يستثمر صندوق الثروة الكويتي فقط في المشاريع التي لها أهداف ربحية محددة بوضوح.</p> <p>● لا يستثمر صندوق الثروة الكويتي في القطاعات التي تشكل فيها الألعاب والأنشطة المرتبطة بالكحول المصدر الرئيسي للأعمال</p>	<p>اعتبارات الاستثمار</p>
<p>يتمتع صندوق الثروة الكويتي بأفق استثماري طويل المدى ولديها القدرة على تحمل المخاطر واستيعاب التقلبات قصيرة المدى، وبالتالي فهي قوة للاستقرار في الأسواق المالية.</p>	<p>الأفق الاستثماري</p>
<p>● لا يقوم صندوق الثروة الكويتي بالاقتراض لأغراض الاستثمار حيث أن ذلك محظور بموجب دستور الكويت.</p> <p>● لا يستخدم صندوق الثروة الكويتي أي منتجات مشتقة كأدوات استثمارية.</p>	<p>قوة الإنجاز</p>
<p>● يستثمر صندوق الثروة الكويتي الأموال من خلال مديري الصناديق الخارجيين خارج الكويت.</p> <p>● يستثمر مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بشكل مباشر.</p>	<p>قاعدة الاستثمار</p>
<p>قامت الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء سلسلة من الكيانات المستقلة المتخصصة للاستثمار في بعض فئات الأصول نيابة عنها. بعض هذه الكيانات هي كما يلي:</p> <p>● سانت مارتنز للاستثمارات العقارية في المملكة المتحدة والعالم. مقرها في لندن، المملكة المتحدة.</p> <p>● فوسترلين/بريدستريت للاستثمارات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومقرها في ألتانتا، الولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>● Wren House Infrastructure لاستثمارات البنية التحتية في المملكة المتحدة والعالم. ومقرها في لندن، المملكة المتحدة.</p>	<p>الشركات المتخصصة</p>

Source: Kuwait Investment Authority(2014), Ibid, p12.

5-2- مبادئ واستراتيجيات الاستثمار: يعمل صندوق الثروة الكويتي وفق مبادئ واستراتيجية معينة تتمثل فيمايلي¹:

- لدى صندوق الثروة الكويتي مبادئ توجيهية واستراتيجية واضحة فيما يتعلق بتوزيع الأصول (الإقليمية وفئة الأصول)، والتي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام.
- يهدف صندوق الثروة الكويتي إلى تحقيق معدل عائد على استثماراتها يتجاوز معاييرها المركبة، على متوسط ثلاث سنوات، من خلال:

➤ تصميم والحفاظ على توزيع الأصول بما يتفق مع أهداف العائد والمخاطر المقررة.

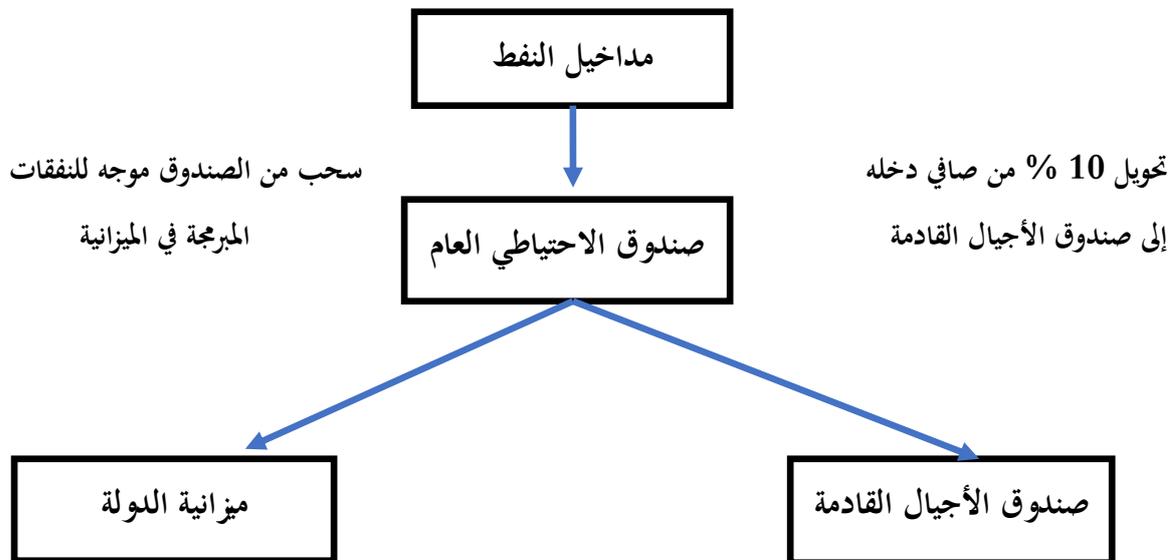
¹- Kuwait Investment Authority(2014), Ibid, p 13-14.

- اختيار الاستثمارات ومديري الاستثمار الذين لديهم القدرة على التفوق على المؤشر الخاص بكل فئة من فئات الأصول.
- إجراء تغييرات تكتيكية على تخصيص الأصول دون تغيير المجموع سلبا للاستفادة من الاتجاهات الاقتصادية والسوقية الناشئة.
- يتم إدارة صندوق الثروة الكويتي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من طرف مديرو الصناديق الخارجية ، بحيث يقوم مكتب صندوق الثروة الكويتي في الكويت بتعيين مدراء صناديق استثمار خارجيين رائدين على مستوى العالم لإدارة مختلف المهام (خاصة فيما يتعلق بالأسهم والدخل الثابت وفئات الأصول النقدية). كما يقوم الصندوق أيضا بإدارة جزء من أصوله مباشرة من خلال مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، ويستثمر أيضا الصندوق بشكل مباشر في صناديق الأسهم الخاصة وصناديق التحوط بمساعدة مستشارين خارجيين، وهناك حالات خاصة يستثمر فيها كذلك الصندوق بشكل مباشرة في الأسهم المصنفة على أنها مقتنيات أساسية، مثل ممتلكاتها في شركتي BP و Daimler.
- إضافة إلى الاستراتيجية العامة لصندوق الثروة الكويتي وباعتباره يجمع بين صندوقين كما رأينا سابقا، فكل صندوق له استراتيجية معينة، بحيث تكمن استراتيجية صندوق احتياطي الأجيال القادمة في:
 - لدى صندوق الأجيال القادمة استراتيجية استثمار معتمدة من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والتي تحدد المبادئ التوجيهية بالتوازي مع أهداف المخاطر والعائد للصندوق.
 - يتم تحويل ما لا يقل عن 10% من جميع إيرادات الدولة بالإضافة إلى 10% من صافي دخل صندوق الأجيال القادمة إلى صندوق الأجيال القادمة سنويا بموجب القانون.
 - تتم إعادة استثمار جميع عائدات استثمارات صندوق الأجيال القادمة مرة أخرى بموجب القانون وأي تحويل من صندوق الأجيال القادمة يتطلب تشريعا محددا يسمح بأي سحب.
 - إن صندوق الأجيال القادمة هو منصة الادخار بين الأجيال التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار.
 - تتم مراجعة وتحديث استراتيجية الاستثمار بشكل منتظم بناء على التغيرات الاقتصادية والعوامل المالية والتوقعات.
- يعتبر صندوق الأجيال القادمة مستثمرا طويل الأجل في فئات أصول مختلفة بدءا من الأصول التقليدية مثل الأسهم والسندات إلى بدائل مثل الأسهم الخاصة والعقارات والبنية التحتية.

- تتم إدارة أصول صندوق الأجيال القادمة من قبل مكاتب الهيئة العامة للاستثمار في الكويت ولندن بناء على التقسيم الذي وافق عليه مجلس الإدارة.
- أما صندوق الاحتياطي العام فتتمثل استراتيجيته في:
- باعتباره الاحتياطي العام لدولة الكويت، فإن أصوله وإيراداته متاحة للاستخدام من قبل دولة الكويت على النحو الذي تحدده الحكومة من وقت لآخر، بناء على الميزانيات السنوية المعتمدة من قبل مجلس الأمة الكويتي (البرلمان).
- صندوق الاحتياطي العام هو المستودع الرئيسي لجميع عائدات دولة الكويت النفطية والدخل الناتج عن استثماراته.
- على أساس سنوي، يتم تحويل ما لا يقل عن 10% من إجمالي إيرادات الدولة و10% من صافي دخل صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة.
- يجب على الدولة أن تأذن بجميع عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام من خلال إقرار الميزانية السنوية.

والشكل التالي والملحق رقم (03-01) يبين بالتفصيل استراتيجية عمل صندوق الثروة الكويتي.

الشكل رقم (03-27): استراتيجية عمل صندوق الثروة الكويتي



المصدر: من إعداد الطالبة

6- المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة الكويتية: تتنوع المحفظة الاستثمارية للهيئة العالمية بين الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات والاستثمارات البديلة، إضافة إلى ترك نسبة معينة في شكل سيولة نقدية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-21): مكونات محفظة الاستثمار لصندوق الثروة الكويتي

النسبة المستهدفة	الحدود المعتمدة لتوزيع الأصول	مكونات المحفظة
55%	73-37%	الأسهم
22,5%	30 - 15%	السندات
10%	12 - 0%	العقارات
10%	15 - 5%	الاستثمارات البديلة (أسهم خاصة، صناديق عقارية، صناديق حماية العملة)
2,5%	25 - 0%	سيولة نقدية

المصدر: أحمد مغربي (2019)، استثمارات الكويت الخارجية قوة للخير في الأسواق العالمية، جريدة النبا، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/930880/23-10-2019>، تاريخ الولوج: 23/ 10 /2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المحافظ تسعى إلى تحقيق عوائد عالية وطويلة الأجل ومعدلة وفقاً للمخاطر، وذلك من خلال الاستثمار في شركات ومشاريع عالية الجودة، وهي موزعة على أكثر من 120 اقتصاد حول العالم وتدار من خلال 130 مدير استثمار خارجي، وأكثر من 50 تفويضاً، وتتوزع الأموال المستثمرة على مجموعة من الأصول الاستثمارية وبأوزان استراتيجية يتم تحديثها بناء على أعلى معطيات الأسواق العالمية، وتقوم الهيئة بتحديد النسبة المستهدفة لهذه الأصول بناء على توقعاتها لأداء كل أصل وذلك لتكون النسب المستهدفة للأسهم 55% بدلا من الحدود المعتمدة لتوزيع الأصول المحددة بين 37% و73%¹.

وهكذا حافظت الكويت منذ تأسيسها للهيئة العامة للاستثمار على موقعها كمستثمر حذق في المحافظ المالية، حيث وزعت المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها على فئات متعددة من الأصول على المستويين الصناعي والجغرافي. رغم أن الكويت لم توظف أي نوع من الاستثمارات الاستراتيجية، إلا أنها تملك قدراً من الخبرة التي تمكنها من تجاوز المخاطر² الاقتصادية التي قد تطل اقتصادها في حالة نزوب النفط ونقص الوفورات المالية.

6- إدارة المخاطر لدى صندوق الثروة الكويتي: من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وصائبة وتقييم الأداء الاستثماري للهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة الكويتي) والتعرض للمخاطر مقابل الأهداف المحددة مستقبلاً في الاستراتيجية، يتم تزويد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بأدوات وتقارير شاملة لإدارة المخاطر، فعلى هذا الأساس فمُنذ سنة 2008 قام صندوق الثروة الكويتي بمركزية أداء الاستثمار وإدارة المخاطر ضمن وحدة إدارة المخاطر وقياس

¹ - أحمد مغربي (2019)، مرجع سبق ذكره.

² - سفين بيرينت (أكتوبر 2008)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الأداء والتي تقدم تقاريرها مباشرة إلى المدير العام، ويخضع أداء وأنظمة وعمليات إدارة المخاطر في الهيئة العامة للاستثمار للمراجعة من قبل شركتي المحاسبة المستقلتين اللتين تقومان بمراجعة حسابات الهيئة العامة للاستثمار. تتولى وحدة إدارة المخاطر وقياس الأداء مجموعة من المسؤوليات كإجراء تحليل الأداء والمخاطر، تحديد وإبلاغ قضايا الأداء والمخاطر إلى الإدارة العليا، تطوير فهم الأداء والمخاطر داخل قطاعات الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار، التحقيق في مخالفات البيانات، تثقيف موظفي الهيئة العامة للاستثمار حول الأداء والمخاطر من خلال شرح عمل الوحدة والإجابة على الأسئلة كما هو مطلوب، التأكد من أن مخرجات الوحدة واضحة وتحتوي على تفاصيل توضيحية كما هو مطلوب للمساعدة في الفهم¹.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الكويت في إدارة عوائد النفط

تعتبر الكويت من أقدم الدول التي فكرت في طريقة من أجل إدارة عوائد النفط من أجل ضمان استدامة الموارد المالية لهذا المورد الطبيعي الناضب على المدى، ومن أبرز الطرق التي استخدمتها هي إنشاء صندوق سيادي، وبعد التطرق إلى هذه التجربة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج عدة تبرز مزايا التجربة، إضافة إلى بعض النقائص التي يجب معالجتها، وتتلخص مزايا التجربة فيما يلي²:

- إن ما يميز تجربة الكويت كونه من أقدم التجارب العالمية في إدارة عوائد النفط عن طريق إنشاء صندوق سيادي، باعتبار أن مجلس الاستثمار الكويتي يعتبر أول صندوق سيادي تم إنشاؤه في العالم سنة 1953، مما أدى إلى تطور هذه التجربة وتراكم خبرات كثيرة تمكن الهيئة العامة للاستثمار استغلالها في إدارة استثمارها.
- يمثل استمرار نشاط الهيئة العامة للاستثمار لمدة زمنية تفوق 50 سنة دليل على نجاح الهيئة العامة للاستثمار في تجاوز الأزمات والتأقلم مع جميع الظروف التي مر بها الإقتصاد العالمي.
- إن وجود استراتيجية استثمار موضوعة بعناية فائقة أدت إلى استفادة الإقتصاد الكويتي كم عدة مزايا على غرار دعم معدل النمو الإقتصادي، تنوع مصادر الدخل الوطني، تعزيز فرص التعاون والتكامل الإقتصادي بين الكويت والبلدان المستفيدة من استثمارات الصندوق، الأمر الذي أدى أيضا إلى اتساع مجال الصندوق ليشمل الإقتصاد المحلي إضافة إلى الاستثمار في الأسواق المالية المتقدمة والناشئة ودعم سياسات التنمية في الدول النامية.

¹ - Kuwait Investment Authority(2014), Ibid, p 15.

² - نبيل بوفليح، محمد طرشي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 - 126.

- يمتاز صندوق الثروة الكويتي بوجود هيكل تنظيمي متطور مع تحديد زفصل واضحين في مهمات وصلاحيات مختلف الهيئات المراقبة والمشرفة على عمل الصندوق.
- لقد أحسنت الكويت لفترة طويلة في استغلال الإيرادات النفطية لبناء محفظة ضخمة من الاستثمارات العالمية التي تضمن لها عوائد طويلة الأجل لتصبح قوة للخير في الاسواق العالمية، بالإضافة الى والاستثمار في مشاريع التنويع الاقتصادي في الداخل، مع التركيز على تطوير صناعات جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الاستراتيجية.

المبحث الثالث: نجيريا كنموذج إفريقي في إدارة عوائد النفط

في هذا المبحث، نستعرض تجربة نيجيريا كنموذج بارز في إفريقيا لإدارة عوائد النفط، سنتعمق في كيفية استغلال نيجيريا، أكبر منتجي النفط في القارة الأفريقية، لثرواتها الطبيعية. سنبحث في السياسات والممارسات التي اعتمدها الدولة لتحقيق استفادة مستدامة من النفط، وكذلك التحديات التي واجهتها والدروس المستفادة من تجربتها.

المطلب الأول: النفط في نيجيريا

يعد النفط الثروة الأساسية في نيجيريا، وهو عماد الاقتصاد النيجيري، فهي تعتبر من بين أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، بحيث تحتل المرتبة الثامنة عالمياً، والثالثة ضمن منظمة الأوبك بعد السعودية والإمارات والأولى إفريقياً، إذ يقدر إنتاجها النفطي تقريباً نصف إنتاج القارة الإفريقية كونها تصدر يومياً ما يفوق 2 مليون برميل، الأمر الذي عزز من مكانتها في منظمة الأوبك عن طريق تأثيرها على القرارات المتخذة كممثل أول عن إفريقيا.

إن التصنيف الذي تحتله نيجيريا على المستوى العالمي والقاري دفعنا للتعرف على إمكانياتها النفطية التي أهلتها إلى أن تحتل هذه المراتب، ومدى إرتباط النفط بالاقتصاد النيجيري من خلال نسبة مساهمته في المتغيرات الكلية للإقتصاد، كون أن الاقتصاد النيجيري رهين القطاع النفطي كما هو متعارف عليه.

أولاً- إمكانيات النفط في نيجيريا: يمكن رصد الامكانيات النفطية لنيجيريا من خلال كل من حجم الإحتياطي النفطي وحجم الطاقة الإنتاجية اليومية من النفط الخام النيجيري، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03 - 22): الإمكانيات النفطية لنيجيريا خلال الفترة الممتدة من (2000-2022)

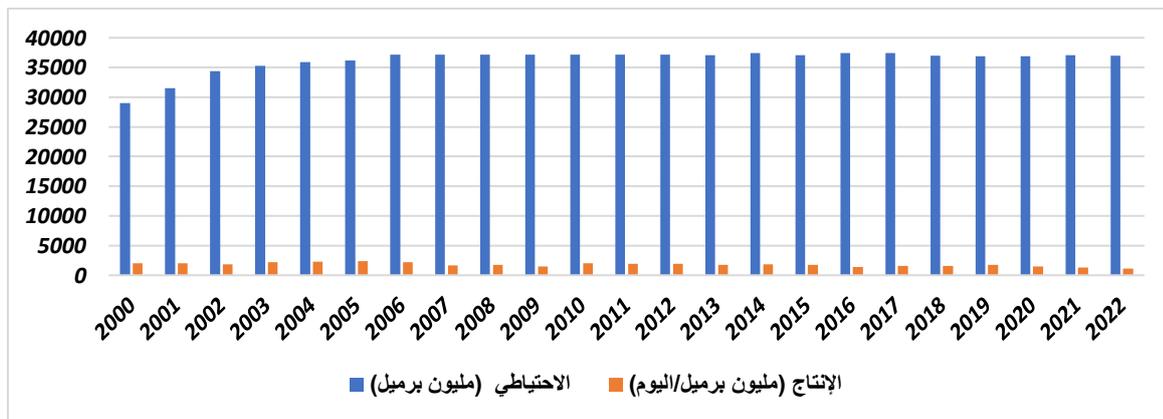
السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)	السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)
2000	29,000	2,053.6	2012	37,139	1,954.1
2001	31,506	2,017.6	2013	37,070	1,753.7
2002	34,349	1,801.7	2014	37,448.0	1,807.0
2003	35,255	2,166.3	2015	37,062.0	1,748.2
2004	35,876	2,327.5	2016	37,453.0	1,427.3
2005	36,220	2,365.9	2017	37,453.0	1,535.6
2006	37,200	2,233.9	2018	36,972	1,602
2007	37,200	1,673.9	2019	36,890	1,737
2008	37,200	1,721.5	2020	36,910	1,493
2009	37,200	1,473.9	2021	37,050	1,323
2010	37,200	2,048.3	2022	36,967	1,138
2011	37,200	1,974.8	-		

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

بناء على الجدول أعلاه نستنتج أن نيجيريا تمتلك احتياطي نفطي استراتيجي ضخم يتجاوز 37 مليار برميل من النفط الخام طول فترة الدراسة، إلا أن هذا الإحتياطي قابل للتغيير بناء على مجموعة من العوامل المختلفة مثل الإضطرابات السياسية، والتقلبات في الأسعار العالمية والتحديات التقنية والبيئية، وهذا ما جعلها من واحدة من الدول ذات الإحتياطي النفطي الكبير في العالم؛ أما فيما يخص الإنتاج فحسب بيانات الجدول فنلاحظ أنها تتراوح بين 1,4 و 02 مليون برميل يوميا، ويختلف حجم الإنتاج اليومي من سنة إلى أخرى بناء على الظروف العامة والعوامل المؤثرة كالأحوال الجوية والتقنيات المستخدمة في الإنتاج.....إخ إضافة إلى الطلب العالمي على النفط والتطورات السياسية، والأمنية داخل البلاد والتقلبات التي تشهدها أسعار النفط بين الفينة والأخرى في السوق النفطي العالمي.

إلا أن ما هو ملاحظ أيضا أنه وبالرغم من الإحتياطات الكبيرة إلا أن حجم الإنتاج بالنسبة لحجم الإحتياطات هو ضئيل جدا وهذا يمكن رده إلى العوامل التي تتحكم في كمية الإنتاج كما رأينا سابقا. وعليه يجب أن هناك توافق بين عمليات الإنتاج واستراتيجيات مستدامة لإدارة الإحتياطي النفطي في نيجيريا مع التركيز على التوازن بين استغلال الموارد والمحافظة عليها للأجيال القادمة والشكل التالي يوضح لنا حجم الإنتاج في نيجيريا مقارنة مع حجم الإحتياطي.

الشكل رقم (03-28): حجم الإحتياطي النفطي وحجم الإنتاج اليومي للنفط في نيجيريا



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03-22)

ثانيا- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد النيجيريا: يعتبر القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد النيجيري، ويلعب دورا بارزا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين إيرادات مالية هامة للحكومة النيجيرية لتمويل ميزانيتها، وكذا توفير العملة الصعبة الرئيسية لنيجيريا من خلال الصادرات النفطية التي تساهم في تعزيز استقرار العملة ودعم التجارة الخارجية وتمويل الواردات.

1- أهمية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (PIB): كغيرها من الدول المنتجة للنفط تعتمد نيجيريا على القطاع النفطي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية، وهذا من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

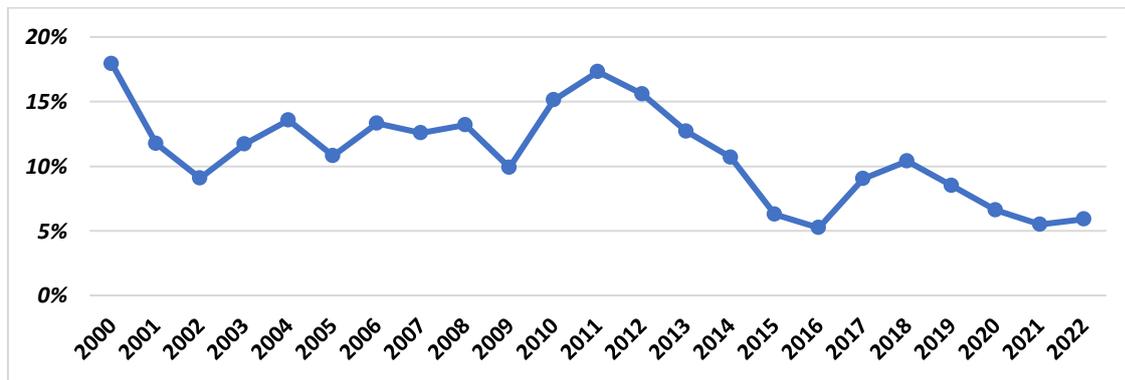
الجدول رقم (03-23): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون نيرة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون نيرة)	نسبة المساهمة * (%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليون نيرة)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون نيرة)	نسبة المساهمة * (%)
2000	7 062,75	1266,67	18 %	2012	72 599,63	11315,03	16 %
2001	8 234,49	966,79	12 %	2013	81 009,96	10296,33	13 %
2002	11 501,45	1042	9 %	2014	90 136,98	9616,49	11 %
2003	13 556,97	1588,09	12 %	2015	95 177,74	5990,42	6 %
2004	18 124,06	2460,55	14 %	2016	102 575,42	5367,32	5 %
2005	23 121,88	3281,47	11 %	2017	114 899,25	10355,95	9 %
2006	30 375,18	4044,97	13 %	2018	129 086,91	13423,87	10 %
2007	34 675,94	4363,63	13 %	2019	145 639,14	12400,43	9 %
2008	39 954,21	5270,01	13 %	2020	154 252,32	10195,63	7 %
2009	43 461,46	4297,07	10 %	2021	176 075,50	9 636,02	5 %
2010	55 469,35	8402,68	15 %	2022	202 365,03	11 972,76	6 %
2011	63 713,36	11039,41	17 %	-	-	-	-

Source: Central Bank of Nigeria (2023), Annual Statistical Bulletin, Available on the following website: [Central Bank of Nigeria | Annual Statistical Bulletin \(cbn.gov.ng\)](http://Central Bank of Nigeria | Annual Statistical Bulletin (cbn.gov.ng)), Access date: 08/10/2023.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد النيجيري هي نسبة معتبرة وصلت حد 18 % في بعض السنوات، وهذا دليل على أن القطاع النفطي يعتبر من أعمدة الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يفسر تبعية الإقتصاد النيجيري للنفط، وهو حال جميع الدول منتجة للنفط في العالم.

الشكل رقم (03-29): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03-23)

2- أهمية القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية لنيجيريا في ظل تقلبات سعر النفط: تكمن أهمية القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية من خلال حصة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات العامة لنيجيريا، وكذا موقع الصادرات النفطية في الصادرات الكلية لنيجيريا وهو ما قد يرصده لنا الجدول أدناه.

الجدول رقم (03-24): مساهمة القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	سعر النفط النيجيري (Bonny Light)	عوائد النفط (الإيرادات النفطية)	الإيرادات العامة	نسبة المساهمة عوائد النفط في الإيرادات العامة	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة المساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية
2000	28.49	1 591,68	1 906,20	%84	1945723,3	1920900,4	% 99
2001	24.50	1 707,56	2 231,60	% 77	1867953,85	1839945,25	%99
2002	25.15	1 230,85	1 731,80	% 71	1744177,68	1649445,83	%95
2003	28.77	2 074,28	2 575,10	% 81	3087886,39	2993109,95	% 97
2004	38.27	3 354,80	3 920,50	% 86	4602781,54	4489472,19	% 98
2005	55.67	4 762,40	5 547,50	% 86	7246534,8	7140578,92	% 99
2006	66.84	5 287,57	5 965,10	% 89	7324680,63	7191085,64	% 98
2007	75.14	4 462,91	5 727,50	% 78	8309758,32	8110500,38	% 98
2008	100.60	6 530,60	7 866,60	% 83	10387693,62	9861834,43	% 95
2009	63.25	3 191,94	4 844,60	% 66	8606319,72	8105455,12	% 94
2010	81.07	5 396,09	7 303,70	% 74	12011475,87	11300522,12	% 94
2011	114.15	8 878,97	11 116,80	% 80	15236665,99	14323154,65	% 94
2012	113.66	8 025,97	10 654,70	% 75	15139326,13	14259990,9	% 94
2013	111.36	6 809,23	9 759,80	% 68	15262013,61	14131843,08	% 93
2014	100.85	6 793,82	10 068,90	% 67	12962026,84	12006965,05	% 93
2015	52.95	3 830,10	6 912,50	% 55	8845158,81	8184480,52	% 93
2016	44.02	2 693,90	5 616,40	% 48	8835611,91	8178817,96	% 93
2017	54.55	4 109,70	7 444,80	% 55	13988143,19	12913241,32	% 92
2018	72.11	5 545,80	9 544,30	% 58	18707327,43	17281953,13	% 92
2019	65.63	5 536,70	9 819,80	% 56	19910533,8	16703434,07	% 84
2020	41.53	4 732,50	8 569,20	% 55	12613592,7	11058151,84	% 88
2021	70.63	4 116,40	10 343,00	% 40	19204170,87	16737339,63	% 87
2022	103.63	4 641,97	12 586,53	% 37	27251572,39	24221595,93	% 89

Source: Central Bank of Nigeria (2023), Ibid.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة هي نسبة جد معتبرة تفوق 70 %، هذا دليل أن الحكومة النيجيرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل ميزانيتها وتنمية البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة، ومع ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات النفطية للحكومة النيجيرية، مما يجعل الاقتصاد النيجيري عرضة للمخاطر الاقتصادية وهذا ما نستشفه من خلال الجدول فلما ارتفعت أسعار النفط ترتفع في المقابل الإيرادات النفطية ومنها الإيرادات العامة لنيجيريا.

أما بالنسبة للصادرات النفطية فما قلناه على الإيرادات النفطية ينطبق عليها فنسبة مساهمتها في الصادرات

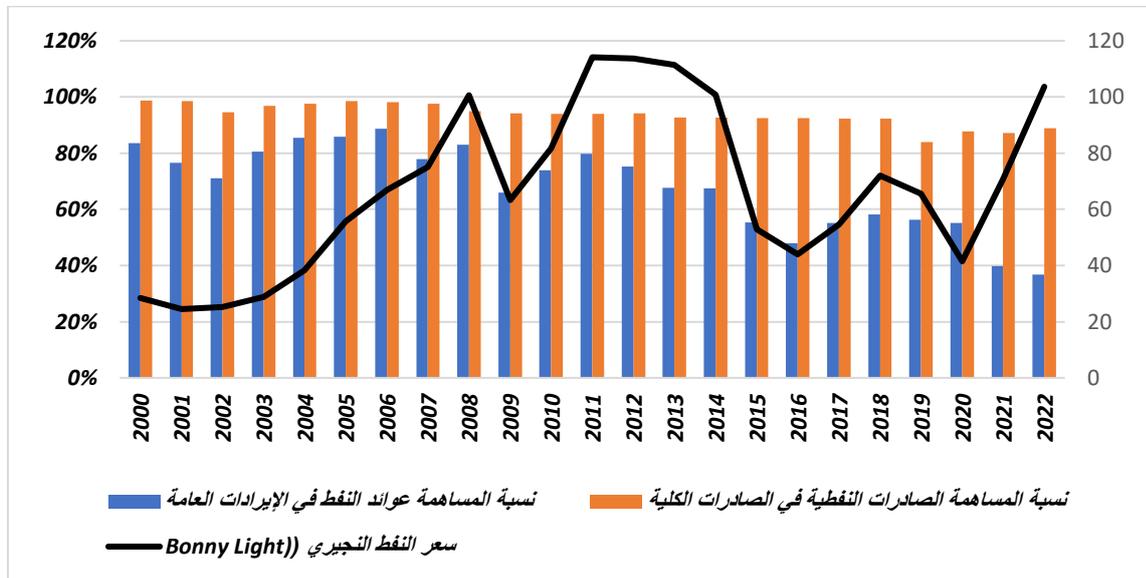
الكلية لنيجيريا يفوق 98 % خصوصاً في الفترات التي تشهد فيع أسعار النفط ارتفاعات مما يؤدي إلى زيادة

الصادرات الكلية للنرويج، وبناءً على ذلك نستنتج أن الصادرات الكلية لنيجيريا تقريبا هي نفسها الصادرات النفطية،

وبالتالي فهي تساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري وتعزيز الاقتصاد الوطني، هذا ما يبرهن على أن الاقتصاد

النيجيري هو رهين القطاع النفطي بالدرجة الأولى، والذي نستشفه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-30): نسبة مساهمة العوائد النفطية في الإيرادات العامة والصادرات النفطية في الصادرات الكلية نسبة لحركة سعر النفط خلال الفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03-24)

المطلب الثاني: السياسة النفطية في نيجيريا

إنه من الممكن أن لكل دولة منتجة للنفط أهداف استراتيجية محددة، يعتمد تنفيذها على التوجه نحو أهداف محددة يعتمد تنفيذها على التوجه نحو أهداف معينة في السياسة النفطية تضمن تحقيق الأهداف الموسومة، وبطبيعة الحال يعتمد ذلك على طبيعة واتجاه النظام السياسي لهذه الدول أو تلك، وكذا على طبيعة النظام الاقتصادي لكل دولة، وهو ما يحدد إلى حد كبير طبيعة السياسة النفطية لدولة معينة.

أولاً- تعريف السياسة النفطية النيجيرية: إن للسياسة النفطية أدوار إجرائية فيما يتعلق بإدارة هذه الصناعة

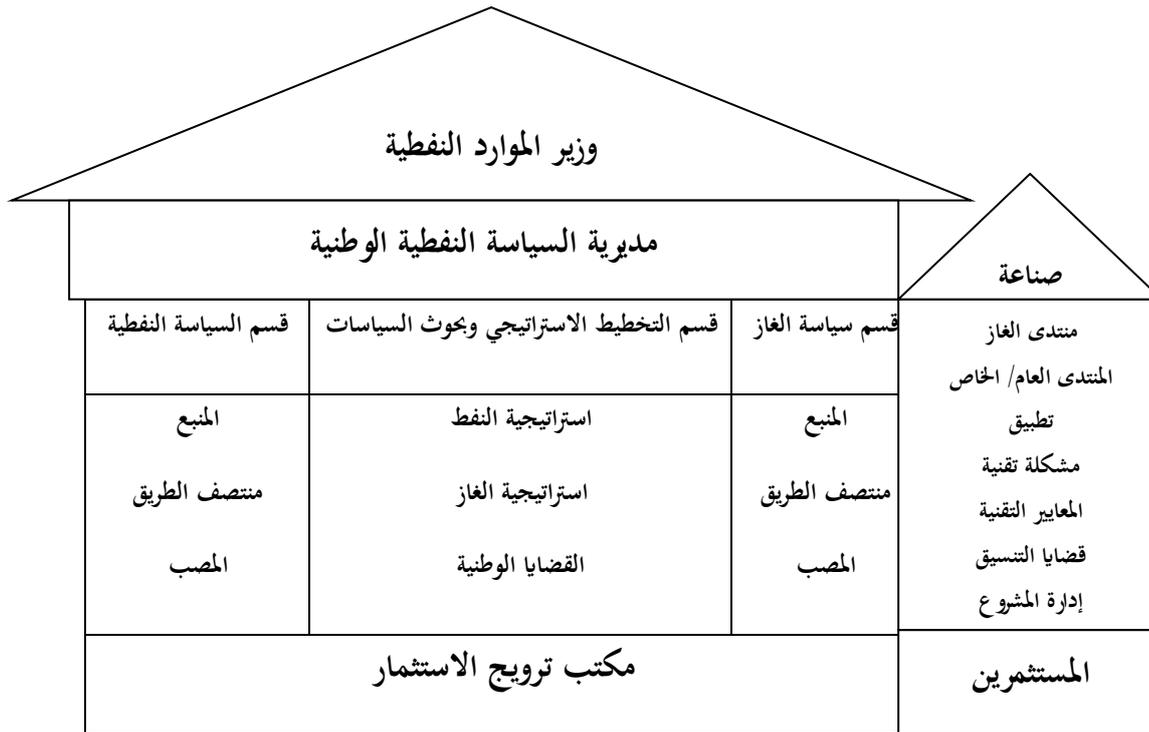
الاستخراجية، مما يجعل من قراراتها ذات سمات استشارية وأحيانا تنفيذية، وبالأخص في الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على عوائد النفط¹، وأخص بالذكر هنا نيجيريا، والتي تلعب فيها السياسة النفطية محورا رئيسيا لجميع السياسات الاقتصادية الداخلية وعلاقتها بالأداء الخارجي لاقتصادها، وباعتبار نيجيريا دولة نفطية لها وزنها العالمي ضمن الدول النفطية خاصة في منظمة الأوبك وفي افريقيا، فمن المؤكد أن لها أهداف استراتيجية تسعى إلى تحقيقها من أجل السير

¹ - مهدي صالح دواي، علياء حسين خلف (2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

الحسن لمصادر النفط وعوائده، وهذا من خلال تبني سياسة نفطية قائمة على أسس ومبادئ معينة؛ بحيث يقوم صناع القرار في نيجيريا بوضع السياسة النفطية التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، وذلك حسب طبيعة النظام السياسي المتبع في نيجيريا وكذا النظام الاقتصادي المنتهج.

من خلال السياسة النفطية تتناول الحكومة الفيدرالية لنيجيريا القضايا النفطية، وتوضح رؤية للقطاع النفطي وتحدد أهداف السياسة والاستراتيجيات وخطة التنفيذ لإدخال إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي وتجاري لحل المشكلة، والمعوقات التي تؤثر حاليا على الإستثمار في هذا القطاع. ومن المقرر أن تتم مراجعة هذه السياسة وتحديثها بشكل دوري لضمان الاتساق في أهداف سياسة الحكومة في جميع الأوقات.

الشكل رقم (03-31): مديرية السياسة النفطية الوطنية لنيجيريا



Source : The Federal Republic Of Nigeria, Ministry Of Petroleum Resources (2017), National Petroleum Policy – Nigerian Government Policy and Actions-, Available on the following website: <file:///C:/Users/station/Downloads/National-Petroleum-Policy-Approved-by-FEC-in-July-2017.pdf>, Access date: 08/01/2024, p 52.

ثانيا- استراتيجية السياسة النفطية في نيجيريا: للسياسة النفطية النيجيرية استراتيجية طويلة المدى تتمثل في أن تصبح دولة يتم استخدام النفط ومشتقاته فيها كوقود للنمو الاقتصادي الوطني وليس كمجرد مصدر للدخل فقط. ولتحقيق ذلك لا بد للحكومة الفيدرالية في نيجيريا أن تقوم بإبعاد الاقتصاد النيجيري عن الوضع الحالي والذي يتمثل في تصدير النفط الخام وعدم الاستفادة من الفرص الهيدروكربونية، وأن لا يتم تصدير النفط فحسب، بل يتم تكريره ومعالجته داخل نيجيريا؛ على أن تصبح نيجيريا مركزا إقليميا ودوليا لتكرير النفط الخام، وأن تكون رؤية لأمة صناعية متنوعة حيث تمتلك

نيجيريا صناعات بتروكيماوية وصناعات نفطية أخرى كبيرة عن طريق تنويع قاعدة الموارد النفطية داخلها لضمان أمن الإمدادات وتشغيل صناعة نفطية مع تقسيم واضح للأدوار بين القطاعين العام والخاص من خلال صنع سياسات القطاع العام وتنظيمه من جهة والتنفيذ والاستثمار في القطاع الخاص من جهة أخرى، وكذا السعي إلى توفير بيئة ملائمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص النيجيري في قطاع النفط والتكامل مع رؤية سياسة الغاز الوطنية لاقتصاد صناعي متنوع قائم على الغاز.

وحتى تتمكن السياسة النفطية من تلبية الرؤية طويلة المدى وهي تعظيم إنتاج ومعالجة النفط ومشتقاته يجب عليها مراعاة مجموعة من الجوانب تتمثل في¹:

- وضع سياسة نفطية واضحة من خلال إنشاء إطار قانوني وتنظيمي واضح، إعادة تنظيم القطاع العام لتقديم الدعم السياسي والقانوني والتنظيمي للصناعة، توصيل الرؤية إلى الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين والدوليين، توفير بيئة جذابة للاستثمار.
 - تعظيم إنتاج الهيدروكربونات على المدى الطويل من خلال إنشاء نظام تنظيمي ومالي مؤسسي يشجع التنمية الفعالة للموارد، ضمان نمو الاحتياطات ونسبة الإنتاج/ الاحتياطات الفعالة، تنويع الاحتياجات والإنتاج ليشمل الأحواض البحرية والداخلية، تقديم أفضل الممارسات الدولية في العمليات والحوكمة، العمل بطريقة نظيفة بيئياً.
 - تعظيم معالجة الهيدروكربونات من خلال اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى صناعة تكرير النفط كبيرة ومجدية تجارياً، توسيع الاقتصاد والتركيز على الغاز، الابتعاد عن النفط كمصدر للدخل إلى النفط كمصدر وقود للنمو الاقتصادي.
- ثالثاً - آليات السياسة النفطية النيجيرية:** بما أن نيجيريا تتبع النظام الرأسمالي الليبرالي الذي من أسسه توسيع الاستثمار النفطي والحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، فهذا يدل على أن السياسة النفطية في نيجيريا هي سياسة تتبع المنهج الرأسمالي، والتي تقوم على مجموعة من الآليات التي تعزز تطبيق هذه السياسة والتي أبرزها مايلي²:
- التكتيف من الإنتاج النفطي في نيجيريا وتوجيهه إلى الأسواق الدولية، وتسويقه بأسعار مناسبة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد؛

¹ - The Federal Republic Of Nigeria, Ministry Of Petroleum Resources (2017), ibid, p 46.

² - إيداد عبد الكريم مجيد (2008)، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، مجلة دراسات دولية، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ص 164.

- التشجيع على استقطاب الاستثمار الأجنبي، من خلال السماح بدخول المزيد من الشركات النفطية العالمية إلى نيجيريا والاستفادة من خبراتها المعرفية في مجال التنقيب واستخراج وتكرير النفط؛
- العمل على اقحام القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجال النفط، وهذا حتى يتم التقليل تبعية القطاع النفطي على العامل الخارجي .

ثالثاً- أهداف السياسة النفطية في نيجيريا: تهدف نيجيريا من وراء وضع استراتيجية طويلة المدى للقطاع النفطي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، والتي تعد جوهر سياستها النفطية، فيجب أن تركز السياسات على أهداف السياسة الإستراتيجية التالية¹:

- إنشاء صناعة النفط والغاز التي يحركها السوق من خلال إنشاء هيكل تمويلي فعال لشركة النفط الوطنية، ضمان الاستثمار الخاص في المراحل الأولية والوسطى والنهائية، القطاعات النهائية لسلسلة القيمة؛ فصل وتوضيح أدوار الدولة كصانعة سياسات وتنظيمية ومستثمرة؛
 - الابتعاد عن النفط كمصدر للدخل إلى النفط كوقود للنمو الاقتصادي؛
 - خلق قيمة من خلال معالجة النفط إلى منتجات نهائية مهمة للصناعات (استراتيجيات التنويع والتكامل الخلفي)، وذلك عن طريق تحقيق عرض تنافسي للمنتجات النفطية، جعل نيجيريا مركزاً صناعياً يعتمد على تكرير النفط، توسيع ودمج قوائم المنتجات، وبعبارة أخرى، استخلاص القيمة من العمليات الكيميائية الإضافية من تيار النفط؛
 - تأمين الأسواق الأولية والثانوية خارج نيجيريا من خلال المشاريع التعاونية مع أطراف ثالثة؛
 - تعزيز المنافسة في الصناعة والتقليل من البصمة البيئية للتنقيب عن النفط في نيجيريا من خلال التطبيق الصارم للقوانين البيئية؛
 - إدارة التوازن بين الموارد النفطية المستنزفة مقابل الطاقة المتجددة.
- إضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى تخص الإدارة المثلى لإدارة عوائد النفط يجب تحقيقها حتى يتم استكمال السياسة النفطية بشكل عام نوجزها في مايلي²:

¹ - The Federal Republic Of Nigeria, Ministry Of Petroleum Resources (2017), ibid, pp 46-47.

² - إباد عبد الكريم مجيد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

➤ تحقيق مشاريع التنمية والنهوض والتقدم الاقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للزيادة الحاصلة في الدخل الوطني النيجيري الناتجة عن العوائد النفطية الضخمة؛

➤ القضاء على الفجوة الحاصلة بين طبقات المجتمع النيجيري من خلال رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق التوزيع العادل لعوائد النفط على مختلف أقاليم البلاد، هذا ما سوف يؤدي إلى القضاء على الصراعات القائمة بين القبائل والأقاليم النيجيرية (للسيطرة على الموارد النفطية) كما هو الحال في إقليم دالتا نيجيريا، وهنا يمكن من تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد والذي ينعكس إيجاباً على سياستها النفطية مستقبلاً؛

➤ توظيف جزء من العوائد النفطية في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة وغيرها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني النيجيري.

رابعاً- محددات السياسة النفطية في نيجيريا: إن السياسة في نيجيريا تتحكم فيها مجموعة من العوامل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ضاغطة تحول دونها ودون تحقيق الأهداف السالفة الذكر، وتلعب دوراً فعالاً في تحديد مسار سياسة نيجيريا النفطية وتجعل منها خاضعة لتلك العوامل، وهو أمر حتمي تتعامل معه نيجيريا كأمر واقعي، وذلك بحكم اعتمادها الشبه كلي على الدعم والاسناد الخارجي، وهذا الوضع تطلب من نيجيريا أن تتبع سياسة نفطية تخلق لها حالة من التوازن في سياستها بين متطلباتها الداخلية والضغوط الخارجية التي تتعرض لها، ومن هذه المحددات نذكر¹:

1- الصراع العرقي: إن التنوع والاختلاف العرقي الذي تعرفه نيجيريا أثر على سياستها بشكل عام وعلى السياسة النفطية بشكل خاص، وهذا نتيجة اكتشاف النفط في بعض الأقاليم في نيجيريا دون الأقاليم الأخرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث صراع وتصادم بين قبائل هذه الأقاليم، بحكم أن الأقاليم التي يتواجد فيها النفط تولد لديها نوع من الشعور على أنها أصحاب الثروة ويملكون سلطة اقتصادية قوية، هذا ما أثار باقي الأقاليم مما أدى إلى الدخول في صراع بينهم أثر سلباً على واقع البنية الاقتصادية في نيجيريا من جهة، وعلى فاعلية السياسة النفطية النيجيرية مع الأطراف الدولية التي تتعامل معها وهذا نتيجة الصراع الذي أثر سلباً على الخطط والبرامج التي تسطرها الدولة لإنتهاج سياسة نفطية مستقرة وذات فاعلية وإيجابية.

2- الإضطرابات السياسية والاجتماعية التي يعاني منها القطاع النفطي: نظراً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع النفطي في نيجيريا عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا الأهمية التي يمتاز بها في السياسة النيجيرية، فأى اضطراب أو أزمة يتأثر بها القطاع النفطي سيكون لها تأثيراً على السياسة النفطية، ولعل أخطر هذه الاضطرابات التي يعاني منها

¹ - إباد عبد الكريم مجيد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-171.

القطاع النفطي في نيجيريا هي ظاهرة الاضطرابات السياسية والاجتماعية كالانقلابات العسكرية واضرابات عمال القطاع النفطي والحروب الأهلية خاصة في الأقاليم التي يتواجد فيها النفط كإقليم دلتا نيجيريا كونه الإقليم الذي يحتوي على نسبة كبيرة من الاحتياطات النفطية؛ إضافة إلى مشكلة توزيع العوائد النفطية بين أقاليم الجمهورية النيجيرية واحتكارها وتركزها في دائرة ضيقة آثار حالة من الفوضى بين الأقاليم، والذي أثر سلبا على المجتمع النيجيري وزاد من حدة الاضطرابات والصراع الطبقي، الأمر الذي انعكس على السياسة النفطية للحكومة النيجيرية وحال دون وضع خطط استراتيجية ثابتة ومستقرة لها. كما أن حالة انتشار المليشيات المسلحة في نيجيريا وقيامها بالسطو على الشركات الأجنبية العاملة في نيجيريا وكذا ظاهرة سرقة النفط التي تعاني منها نيجيريا مؤخرا سبب في تعثر السياسة النفطية النيجيرية.

3- الضغوطات التي تمارس من طرف الأطراف الخارجية على الحكومة النيجيرية: تعاني الحكومة النيجيرية في رسم سياستها النفطية من ضغوطات كبيرة تمارسها عليها أطراف خارجية وأذكر هنا بالخصوص كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذا عن طريق شركاتهم النفطية العاملة في حقول النفط النيجيرية، بحيث تقوم هذه الشركات بالتأثير على السياسة النفطية لنيجيريا من خلال سيطرتها على قرارات الإنتاج، التصدير والسعر، الأمر الذي شكل حالة عدم الاستقرار في السياسة النفطية النيجيرية نتيجة العقوبات التي تواجهها الحكومة النيجيرية من أجل انتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالحها، كون أن نيجيريا لا تملك سلطة القرار في توجيه سياستها بمنأى عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات. وهنا يمكن القول أن السياسة النفطية في نيجيريا رهينة قرارات الشركات النفطية الأجنبية التي تعد أدوات في يد حكوماتها للتأثير على صناعات القرار في نيجيريا.

المطلب الثالث: الصندوق السيادي في نيجيريا كآلية لإدارة عوائد النفط

تعد نيجيريا من بين العديد من الدول النامية المنتجة للنفط التي تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة لسوء إدارة عوائدها النفطية، والتي لم تحصل بعد على فائدة اقتصادية ملموسة من استغلالها، الأمر الذي جعلها كغيرها من البلدان النفطية التي تواجه نفس المشكلة من التفكير في إيجاد آليات من أجل ذلك، وفي محاولة لعكس هذا الاتجاه حذت نيجيريا حذو العديد من البلدان النفطية سواء على المستوى العالمي كالنرويج مثلا أو على المستوى الإفريقي كالجائز لتعزيز إدارة الإيرادات الموارد بشكل حكيم من خلال إنشاء مؤسسات إدارة الإيرادات المعروفة عادة بصناديق الثروة السيادية، تتمكن من خلالها بالسيطرة على العوائد النفطية وتدويرها فيما يضمن لها استقرار اقتصادي في الوقت الحالي وفي المستقبل البعيد بالنسبة للأجيال القادمة. وهنا قررت الحكومة النيجيرية سنة 2011 من انشاء صندوق سيادي للاستثمار كآلية فعالة تستخدمها في إدارة عوائدها النفطية تحت إسم " هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية (The Nigeria Sovereign Investment Authority « NSIA »".

أولاً- تعريف صندوق الثروة النيجيري (هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية): هي عبارة عن مؤسسة استثمارية، تتم تأسيسها كوكالة مستقلة بموجب القانون الصادر عن الجمعية الوطنية في 26 ماي 2011 بعد موافقة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية الدكتور "جودلان إيبيل جونانان"، وبعد ذلك في الجريدة الرسمية في 03 جوان 2011.

من الناحية القانونية، تم إعدادها لتلقي وإدارة واستثمار محفظة متنوعة من إيرادات الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية ومنطقة العاصمة الفيدرالية والحكومة المحلية ومجالس المناطق على المدى المتوسط والطويل للتحضير لاستنفاد الهيدروكربون في نيجيريا في نهاية المطاف، الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية الحيوية في نيجيريا التي من شأنها جذب ودعم الاستثمار الأجنبي والتنوع الاقتصادي والنمو وخلق فرص العمل. مسترشدة في ذلك بمبادئ سانتياغو، وقامت هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية بتطوير ووضع أطر عمل للحكومة الجيدة للشركات وإدارة المخاطر والشفافية والمساءلة، وقد تجلّى ذلك في جاذبيتها المبكرة كشريك موثوق به لكبار المستثمرين من القطاع الخاص وصناديق الأسهم الخاصة ومؤسسات التمويل الإنمائي¹.

تلعب هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية دوراً رائداً في دفع التنمية الاقتصادية المستدامة لصالح جميع النيجيريين من خلال أنشطتها الاستثمارية عبر ثلاثة صناديق أساسية تتألف من صندوق الاستقرار، صندوق الأجيال المستقبلية، وصندوق البنية التحتية في نيجيريا. بالإضافة إلى الصناديق الأساسية، تدير الهيئة صناديق الطرف الثالث ("TPFs") أخرى بناء على تفويضاتها الخاصة. بشكل عام، تعتمد عمليات وأنشطة الاستثمار للهيئة على ثلاثة تفويضات رئيسية على النحو التالي:

➤ صندوق الإستقرار: توفير الدعم التثبتي في حالات الضغط الاقتصادي؛

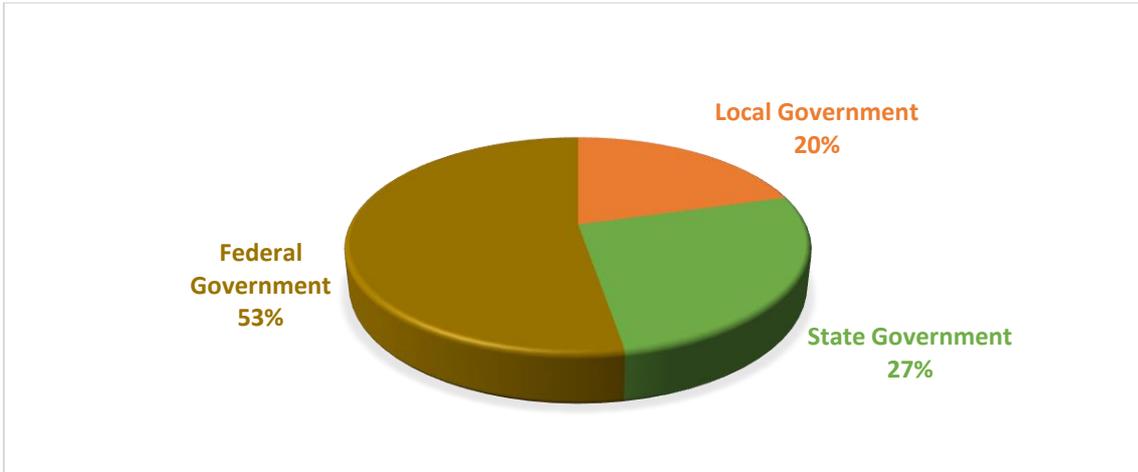
➤ صندوق الأجيال المستقبلية: بناء قاعدة توفير للشعب النيجيري؛

➤ صندوق البنية التحتية في نيجيريا: تعزيز تطوير البنية التحتية في نيجيريا.

تعود ملكية الهيئة إلى كافة الوحدات الاتحادية على النحو التالي:

¹ - International Forum of Sovereign Wealth Funds (2024), Nigeria Sovereign Investment Authority, Available on the following website: <https://www.ifswf.org/member-profiles/nigeria-sovereign-investment-authority>, Access date: 08/01/2024.

الشكل رقم (03-32): توزيع أصول هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية.



Source: The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), About Us, NSIA represents a new era of fiscal discipline, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/about-us/#ourmandate>, Access date: 10/01/2024.

إن هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية على الرغم من كونها وكالة عامة، مدفوعة بفلسفة القطاع الخاص في النظرة المستقبلية والتوجه؛ اعتمدت أفضل الممارسات العالمية في أنظمتها وعملياتها وإجراءاتها التشغيلية. وتمشيا مع هذه الفلسفة، انضمت هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية إلى مبادئ سانتياغو والتي تحتوي على أربعة أهداف رئيسية، وعلى أساسها تم صياغة قانون هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية مع وضع هذه الأهداف في الاعتبار¹:

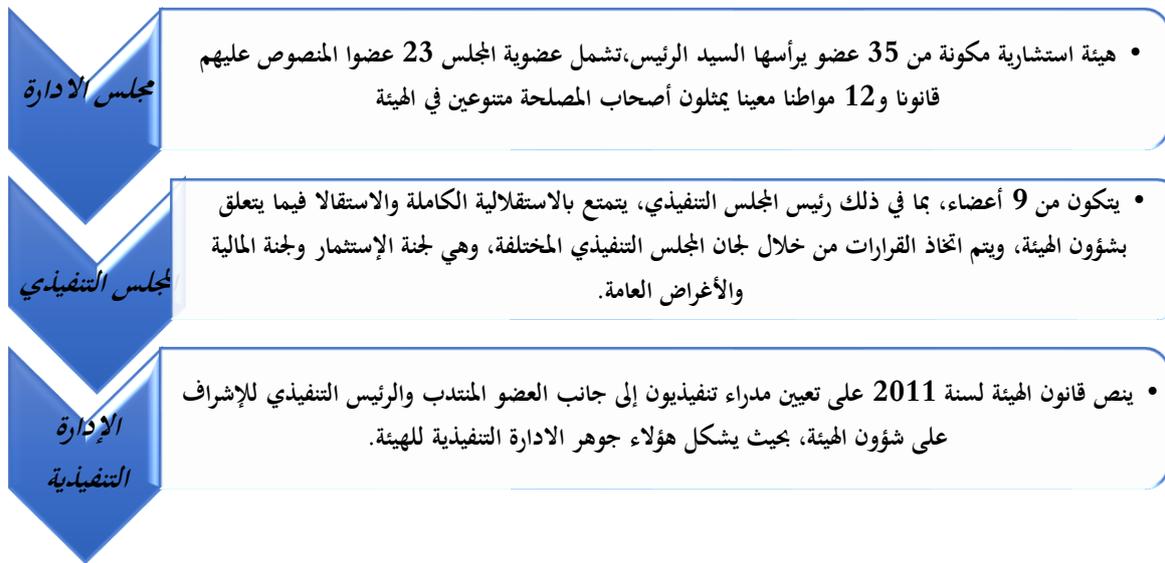
- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر والتدفق الحر لرأس المال والاستثمار؛
- الاستثمار على أساس المخاطر الاقتصادية والمالية والاعتبارات المتعلقة بالعائد؛
- الإمتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح المعمول بها في البلدان التي يستثمرون فيها؛
- هيكل حوكمة شفاف وسليم يوفر الضوابط التشغيلية وإدارة المخاطر والمساءلة.

ثانياً - حوكمة وإطار عمل هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية: منذ إنشاء هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية كانت ملتزمة بتعزيز أفضل مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ولقد استمرت في تعريض عملياتها لأعلى معايير حوكمة الشركات. إطار الحوكمة لدى الهيئة هو حجر الزاوية الأساسي لنجاحها المستدام وثقة أصحاب المصلحة، مما يضمن أن الهيئة تحتل مرتبة عالية بشكل روتيني في مقاييس الشفافية والمساءلة لصناديق الثروة السيادية. بحيث يقوم الفريق التنفيذي، جنبا إلى جنب مع رؤساء الوظائف الأخرى الذين هم أعضاء في اللجنة التنفيذية، بتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة. ويتم اتخاذ القرارات التنفيذية على أعلى مستوى من الهيكل التنظيمي من خلال اللجان المختلفة في المجلس وهي لجنة الاستثمار ولجنة المالية والغرض العام.

¹- International Forum of Sovereign Wealth Funds (2024),ibid.

يتم إدارة الهيئة النيجيرية للاستثمار السيادي يوميا من قبل فريق مكون من ثلاثة أعضاء من المديرين التنفيذيين بقيادة المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي. كما تضمن هيكلية الهيئة النيجيرية للاستثمار السيادي وجود آليات مراجعة كافية من خلال اعتماد أفضل الممارسات العالمية، مثل تعيين المدققين المستقلين وفصل السلطة. ويتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من مجلس الإدارة، اللجنة التنفيذية وفريق الادارة التنفيذية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-33): الهيكل التنظيمي لهيئة الاستثمار السيادي النيجيرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Governance, Available on the following website:

<https://nsia.com.ng/governance/>, Access date: 10/01/2024.

منذ بدء العمليات سنة 2013، تلقت الهيئة السيادية للاستثمار النيجيرية مجموع 1.75 مليار دولار كمساهمات في صناديقها الأساسية (تشمل مليار دولار كرأس مال أولي و750 مليون دولار تلقتها في ثلاث دفعات من المساهمات بين عامي 2016 و 2020)، حيث تم سحب 150 مليون دولار من قبل الحكومة لدعم الاستقرار خلال أزمة جائحة كوفيد-19 في عام 2020 بما يتماشى وقانون الهيئة السيادية للاستثمار النيجيرية لسنة 2011. بالإضافة إلى ذلك، تم تلقي أكثر من 2 مليار دولار كمساهمة رأس مال في صناديق الأطراف الثالثة. يجدر بالذكر أن رأس المال الأولي الذي تلقتة الهيئة السيادية للاستثمار النيجيرية تم تخصيصه بنسبة 20 %، 40 %، 40 % (أي صندوق الاستثمار السيادي وصندوق الجيل القادم وصندوق الاستثمار الوطني على التوالي). تم استخدام هذه النسبة لجميع الأموال التي تلقتها الهيئة السيادية للاستثمار النيجيرية حتى تم تعديلها في عام 2020 إلى نسبة 20 %، 30 %، 50 % لصندوق الاستثمار السيادي وصندوق الجيل القادم وصندوق الاستثمار الوطني على التوالي، حيث تحول تركيز الهيئة السيادية للاستثمار النيجيرية إلى معالجة عجز التمويل في البنية التحتية المحلية.

في الوقت الحالي، يبلغ إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 2.1 مليار دولار أمريكي من الأصول الأساسية و1.4 مليار دولار أمريكي من أصول جهات خارجية حتى نهاية سنة 2021، فقد وضمت الهيئة النيجيرية للاستثمار السيادي من خلال نشاطاتها الاستثمارية المستمرة أنها قد قدمت وعملت على النحو التالي: أداة لتعزيز المسؤولية المالية، أداة لجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير البنية التحتية، نظام لإدارة تكلفة رأس المال، منصة لتنفيذ المشاريع بفعالية، آلية للإدخار على المدى الطويل، ومنصة لتقديم البنية التحتية الفعالة ذات النتائج التنموية الإيجابية، التي تكون شاملة ومستدامة ومتوافقة مع أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية¹.

ثالثاً- استراتيجية استثمار هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية: تهدف استثمارات هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية إلى تحفيز التنمية والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني، ومع ذلك فإن الفلسفة والمبادئ وأساليب تنفيذ الاستثمار المعتمدة في القيام بهذه الأنشطة الاستثمارية تخص أهداف التفويض وأهداف التنمية لصناديقها المتميزة، حيث تقوم الهيئة بتنفيذ سياسات استثمارية خاصة بالصناديق والتي تحدد الأهداف الاستثمارية لكل صندوق، ودرجة تحمل المخاطر والقيود وتوفر التوجه المطلوب للإدارة الفعالة للصندوق.

1- مميزات صناديق هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية: تتميز الصناديق الاستثمارية التي تشرف عليهم هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية بالتوافق مع توجيهاتها المعتمدة فبالرغم من انفصالها وإحاطتها من طرف الهيئة، إضافة إلى صناديق إدارة خاصة أخرى تخص جهات أخرى.

1-1- صندوق البنية التحتية النيجيرية («Nigeria Infrastructure Fund» NiF): يعد صندوق البنية التحتية

النيجيرية من أكبر الصناديق الثلاث التي تديرهم هيئة الاستثمار السيادي النيجيرية برأسمال قدر بـ 50% من صول الهيئة، ويركز بالكامل على الاستثمارات المحلية في العملة الأساسية وهي النيرة النيجيرية والدولار الأمريكي، وينحصر مجال عمله على الاستثمارات المحلية في قطاعات معينة من الاقتصاد النيجيري.

تتمثل مهمة الصندوق في تحفيز النمو في مخزون أصول البنية التحتية في البلاد، ويشرف على إدارته فريق داخلي يتكون من مختصين في الاستثمار والمكلفين بتحديد فرص الاستثمار في البنية التحتية. ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تحقق العوائد المالية المرجوة وتساهم في تطوير البنية التحتية الأساسية من أجل تحفيز نمو الإقتصاد النيجيري واستقطاب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ذلك بإمكان الهيئة استثمار ما يصل إلى 10% كحدى

¹ - The Nigeria Sovereign Investment Authority - Environmental, Social and Governance Management System (ESGMS) Manual-(2024), Available on the following website: <https://nsia.com.ng/sustainability-reports/environmental-social-and-governance-management-system-esgms-manual/>, Access date: 30/01/2024, p p 06-07.

أقصى من أموال الصندوق في مشاريع البنية التحتية الإجتماعية، التي تعزز التنمية الاقتصادية في القطاعات أو المنطق المحرومة. وللصندوق استراتيجية استثمار تعتمد على ثلاثة ركائز وهي الاستثمار المباشر في مشاريع أو شركات البنية التحتية؛ استراتيجية الاستثمار المشترك من خلال إنشاء صناديق الاستثمار المشتركة؛ إنشاء المؤسسات التي تدعم تطوير البنية التحتية. عليه فإن الخطر الرئيسي الذي يهدد هدف الصندوق هو مخاطر التركيز. وللتخفيف من هذه المخاطر، لن يلتزم الصندوق بأكثر من 25% من إجمالي أصوله لأي مشروع أو مدير واحد ولن يلتزم بأكثر من 35% لأي قطاع واحد في نيجيريا¹.

الجدول رقم (03-25): خصائص صندوق البنية التحتية النيجيرية

إسم الصندوق	هدف الصندوق	حجم الأصول الأولية للصندوق	توزيع الأصول الاستراتيجية/ القطاعات المستهدفة	إنجازات الصندوق (الإستثمارات الأخيرة)	متوسط العوائد السنوي المتوقعة	أفاق الإستثمار
صندوق البنية التحتية	تعزيز تطور البنية التحتية في المقام الأول من خلال الإستثمار في مشاريع البنية التحتية المحلية التي تحقق العوائد المالية المستهدفة	- نسبة حجم التخصيص الأولي للأصول للصندوق 40% (400 مليون دولار أمريكي)	- الزراعة - الرعاية الصحية - الطرق السريعة - تصنيع الغاز - الأسواق المالية - تكنولوجيا	تصنيع الغاز: المشاركة في تطوير مصنع للأومونيا بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي مع المكتب الشريف للفوسفات في المغرب التكنولوجيا: إنشاء صندوق ابتكار بقيمة 200 مليون دولار أمريكي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا الزراعة: رعاية صندوق زراعي جديد مقوم بالعملة المحلية برأس مال أولي قدره 10 مليارات دولار. الرعاية الصحية: تم استثمار 202 مليون دولار أمريكي في علاج السرطان وتطوير مراكز التشخيص في نيجيريا	مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي أكثر من 20 سنة 300+ نقطة أساس	طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Nigeria Infrastructure Fund, ibid.

¹ The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Nigeria Infrastructure Fund, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/nigeria-infrastructure-fund/>, Access date: 30/01/2024.

1-2- صندوق الأجيال القادمة (« Future Generations Fund » FGF): يعد صندوق الأجيال القادمة ثاني صندوق في ترتيب الصناديق الأساسية التي تديرهم الهيئة، والذي يحتفظ بتخصيص 30% من رأسمال الهيئة، وتم تأسيس هذا الصندوق بهدف المساعدة في الحفاظ على قيمة أصوله وتنميتها لتمكين الأجيال القادمة من النيجيريين من الاستفادة من احتياطات النفط المحدودة، بحيث يعتمد الصندوق على الدولار الأمريكي.

إعتباراً من سنة 2018 بدأ الصندوق في تلقي 30% من المساهمات من رأس المال الأساسي للهيئة، ويعتبر صندوق الأجيال القادمة مستثمراً طويل الأجل ولديه أفق استثماري يزيد عن 20 سنة، لذلك فمن المتوقع أن يتغلب على دورات اقتصادية وسوقية متعددة، فهو يستخدم التنوع الاقتصادي كأداة رئيسية لإدارة المخاطر في تحقيق الأهداف الاستثمارية والتخفيف من آثار التقلبات وعدم اليقين على استثمارات الصندوق. ويمتلك صندوق الأجيال القادمة استراتيجية متعددة الأصول وتتراوح استثماراته من الأصول التقليدية مثل الأسهم إلى الأصول البديلة بما في ذلك صناديق التحوط والأسهم الخاصة.

يعتمد صندوق الأجيال القادمة على أهداف المخاطر والعوائد طويلة الأجل، مع مراعاة التقلبات، وهو متنوع عبر فئات الأصول المختلفة. وهذا يضمن تخفيف المخاطر. ونظراً لأفق الصندوق طويل الأجل، فإن تخصيص الأصول يميل إلى أصول النمو التي تمثل 85% من التخصيص. ويتم توزيع الباقي على تحوطات التضخم (10%) وتحوطات الانكماش (5%). ويتم استخدام المديرين الخارجيين للتعرف على فئات الأصول هذه في هذه المرحلة من دورة حياة الهيئة¹.

¹ - The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Future Generations Fund, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/future-generations-fund/>, Access date: 30/01/2024.

الجدول رقم (03-26): خصائص صندوق الأجيال القادمة النيجيري

إسم الصندوق	هدف الصندوق	حجم الأصول الأولية للصندوق	توزيع الأصول الاستراتيجية/ القطاعات المستهدفة	إنجازات الصندوق (الإستثمارات الأخيرة)	متوسط العوائد السنوي المتوقعة	أفاق الإستثمار
صندوق الأجيال القادمة	الاستثمار في محفظة متنوعة من استثمارات النمو لتزويد الأجيال القادمة من النيجيريين بقاعدة ادخارية في الوقت الذي يتم فيه استنفاد احتياطات الهيدروكربون	- نسبة حجم التخصيص الأولي للأصول 40% (400 مليون دولار أمريكي) - نسبة الحجم الحالي التخصيص الجديدة 30% (01 مليار دولار أمريكي)	- الأسهم العامة = 25% - الأسهم الخاصة/المشروع = 25% - صناديق التحوط = 17.5% - النقد والتنوعات الأخرى = 7.5% - تحوط الأصول = 25%	- تنقسم الأسهم العامة إلى 67% من الأسواق المتقدمة و33% من الأسواق الناشئة - يتم تقسيم التزام الأسهم الخاصة بنسبة 25% تقريباً من الفوائد الثانوية و75% من الفوائد الأساسية. - العوائد المطلقة: أربع إستراتيجيات لصناديق التحوط وتفويضين مخصصين للصناديق. - وتشمل التنوعات الأخرى إستراتيجيات مثل حقوق الرعاية الصحية والسلع وما إلى ذلك	مؤشر أسعار المستهلك أكبر من 20 سنة 400+ نقطة أساس	طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Future Generations Fund, ibid.

1-3- صندوق الاستقرار (« SF » Stabilization Fund): يعتبر صندوق الاستقرار أصغر صندوق تديره هيئة

الاستثمار السيادي النيجيرية من حيث نسبة الأصول فيه، بحيث خصصت له الهيئة 20% من راسمالها، والغرض من تأسيسه هو العمل كحاجز ضد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى القصير المرتبط بالإيرادات الحكومية الكبيرة الممتدة من صادرات النفط، وعلى هذا فلا بد من استثمار أصول الصندوق بشكل متحفظ من أجل خلق توازن بين توليد عائد ايجابي والحفظ على رأس المال بالقيمة الاسمية. ويتم إجراء السحب من الصندوق بناء على توجيهات وزير المالية عند استنفاء المعايير المنصوص عليها في قانون الهيئة.

يتم تقسيم تخصيص الأصول بين أصول التحوط وأصول النمو كما يتم القيام بالاستثمارات بشكل متحفظ مع التركيز على السيولة النقدية نظراً للطبيعة غير المتوقعة للطلبات النقدية للصندوق، ويتبنى الصندوق الاستقرار استثماراً أفقياً قصير

الأجل لضمان السيولة الفورية وبالتالي يقتصر الصندوق بشكل إجمالي على متوسط مدة استثمار تبلغ 03 سنوات خلال أي فترة 12 شهرا معينة.

أما ما يهدد الصندوق هو خسارة الدخل بالقيمة الإسمية بسبب الاضطراب إلى بيع الأصول بأسعار منخفضة، ولتقليل ذلك يتبنى صندوق الإستقرار قيودا تحظر استثمار أكثر من 40 % من المحفظة في أي صندوق، ويجب أن لا يشكل الاستثمار في أي صندوق معين 5 % من أصول ذلك الصندوق المعين¹.

الجدول رقم (03-27): خصائص صندوق الإستقرار النيجيري

إسم الصندوق	هدف الصندوق	حجم الأصول الأولية للصندوق	توزيع الأصول الاستراتيجية/ القطاعات المستهدفة	إنجازات الصندوق (الإستثمارات الأخيرة)	متوسط العوائد السنوي المتوقعة	أفاق الإستثمار
صندوق الإستقرار	توفير دعم الإستقرار في أوقات الضغوط الاقتصادية	- نسبة حجم التخصيص الأولي للأصول 20% (200 مليون دولار أمريكي) - نسبة الحجم الحالي التخصيص الجديدة 20% (300 مليون دولار أمريكي)	- سندات الخزانة الأمريكية والدخل الثابت للشركات من الدرجة الاستثمارية = 75 % - نقدي = 25 %	المحافظة على رأس المال والسيولة. وبالتالي فإن صندوق الإستقرار لديه أفق استثماري قصير الأجل ويستثمر في ولايات الدخل الثابت عالية الجودة	مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي	المدى القصير الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Stabilization Fund , ibid.

2- قنوات تنفيذ الإستثمار في هيئة الإستثمار السيادي النيجيرية: تعتمد هيئة الإستثمار السيادي النيجيرية في تنفيذ إستثمارات صناديقها بشكل عام إما على الإستثمارات المباشرة داخل نيجيريا، أو على الإستثمارات الخارجية خارج حدود النرويج على النحو التالي²:

¹- The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Stabilization Fund , Available on the following website <https://nsia.com.ng/stabilization-fund>. Access date: 30/01/2024.

² - The Nigeria Sovereign Investment Authority - Environmental, Social and Governance Management System (ESGMS) Manual-(2024), ibid, pp 10-11.

2-1- الاستثمارات المباشرة (الداخلية): تستلزم هذه القناة استخدام برامج إدارة الاستثمار الداخلي لتحديد مصادر الفرص الإستثمارية واختيارها وتنفيذها، أي أن الدورة الإستثمارية الكاملة لصندوق معين تتم إدارتها من قبل فريق داخلي من المختصين في الإستثمار المكلفين بتحديد فرص الإستثمار، وتسهيل تطوير المشروع وتقييمه، والتوصية بمشاريع الإستثمار إلى لجنة الإستثمار التابعة للمجلس التنفيذي للهيئة للموافقة على تنفيذ المشاريع المعتمدة ومراقبتها.

2-2- الاستثمارات غير المباشرة (الخارجية): تقوم هذه القناة على بالإستعانة بمصادر خارجية للأنشطة الإستثمارية لمديري الصناديق الخارجيين الذين يوجهون عملية الاستثمار بأكملها، بما في ذلك الإنشاء، الإختيار، التنفيذ ورصد فرص الإستثمار. ومن الجدير بالذكر أن إختيار مدير الصندوق يشكل عنصرا رئيسيا في هذه القناة الإستثمارية. كما تضمن الهيئة أن مديري الصناديق الخارجيين يستوفون المتطلبات المحددة للصندوق، ويجب أن تتم الموافقة عليهم من قبل لجنة الاستثمار قبل التعاقد معهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يوافق مديري الصناديق الخارجية على الإلتزام بإرشادات الصناديق المدارة خارجيا الخاصة بالهيئة على النحو المنصوص عليه في سياسة استثمار كل صندوق.

خلاصة الفصل:

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- تحتوي النرويج على إمكانيات نفطية هامة، بوأتمها إلى أن تكون من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، على الرغم من حداثة اكتشاف النفط فيها مقارنة مع باقي الدول النفطية الأخرى،
- نظرا لفطنة النرويج كانت لها تجربة رائدة في إدارة العوائد النفطية، وتوظيفها فيما يخدم الاقتصاد ومصير الأجيال القادمة في المستقبل في حالة فناء هذا المورد الناضب، وهذا عن طريق إنشائها لصندوق الثروة النرويجي، الذي كان هو الوسيلة التي تمكنت من خلالها النرويج من الوصول إلى الهدف الذي سطرته في كيفية استفادتها من تلك الفوائض المالية، المتأتية من تصدير هذه السلعة في زمن ارتفاع أسعار النفط لتستفيد منها في زمن انخفاض هذه الأخيرة.
- تملك الكويت امكانيات نفطية هائلة بوأتمها من أن تحتل مراتب مرموقة ضمن الدول المنتجة للنفط على المستوى العالمي والشرق الأوسط والخليج العربي.
- تعتبر الكويت أولى الدول التي فكرت في طريقة لإدارة عوائدها النفطية وذلك عن طريق إنشاء صندوق لها وبالتالي فتجربتها في إدارة عوائد النفط عن طريق صندوقها السيادي من أولى التجارب على المستوى العالمي، كما تعتبر من أنجح التجارب العربية في هذا المجال نتيجة السياسة النفطية التي تنتهجها الكويت في ذلك.
- تعتبر نيجيريا من أهم الدول المنتجة للنفط على المستوى العالمي والإفريقي، ورغم الصعوبات التي تواجهها السياسة النفطية فيها بسبب عوامل مختلفة إلا أنها فكرت في فكرة للاستفادة من الاموال النفطية على المدى الطويل فيما يخدم مصالحها حاليا وفي مستقبل الأجيال القادمة لما بعد عصر النفط، ورغم حداثة تجربتها في إدارة العوائد مقارنة بكل من النرويج والكويت إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحات في ذلك رغم التحديات التي تواجهها تسمح لها من تخطي التبعية الاقتصادية من النفط الذي يسيطر على اقتصادها كباقي الدول المنتجة للنفط.

الفصل الرابع: إدارة العوائد

النفطية في الجزائر

– دراسة تحليلية قياسية–

تعد الجزائر من الدول الريعية التي يمثل فيها ريع الموارد الطبيعية أهم مصدر للدخل الوطني، وخاصة النفط بحيث تعتبر من بين أهم الدول المنتجة له على المستوى العالمي والقاري، هذا ما أدى إلى اعتمادها عليه بشكل أساسي في تمويل الاقتصاد الوطني، كونه سلعة استراتيجية هامة لها وزنها الإقتصادي. وزادت أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري بعدما قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأمين هذه الثروة بعدما كانت تمتلكها شركات أجنبية وخاصة الشركات الفرنسية، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع مشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

إلا أن ما يعيب ذلك هو أن الأموال التي يدرها النفط هي أموال غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا يعود إلى تأثرها بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، حيث تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف السيطرة عليها أو التنبؤ بها. وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري بشكل إيجابي عندما ترتفع الأسعار، وبشكل سلبي عندما تنخفض. وهذا ما يتضح بوضوح من خلال المؤشرات الاقتصادية الشاملة للبلاد بعد كل حالة، الأمر الذي أدى بصناع القرار في الجزائر إلى اتباع أسلوب باقي الدول الريعية في محاولتهم للاستفادة من العوائد النفط على المدى البعيد، وذلك عن طريق توظيفها على شكل استثمارات على المدى البعيد والمتوسط كما هو الحال كما رأينا سابقا كل من النرويج والكويت ونجيريا اللواتي كن لها تجارب في هذا المجال تختلف نسبة نجاحها من دولة لأخرى حسب ظروف كل منها، بحيث كان للجزائر هي أخرى تجربة مع إدارة عوائد النفط سوف نتطرق لها من خلال هذا الفصل مع إجراء مقارنة بينها وبين باقي الدول المذكورة بمعرفة مدى نجاح هذه التجارب من خلال بقياس أثر العوائد النفطية في القطاعات الاقتصادية لهذه الدول من خلال المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري (المبحث الأول)، تجربة الجزائر في إدارة العوائد النفطية (المبحث الثاني)، دراسة تحليلية قياسية لإدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: وزن النفط في الاقتصاد الجزائري

يتمحور أهمية النفط في اقتصاد الجزائر عبر العوائد النفطية التي يتم تحقيقها من هذه المادة، والتي تسهم بشكل كبير في إجمالي صادرات البلاد وإيرادات الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب النفطية، وأيضاً في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية العامة. وهذا هو ما جعل هذه الثروة تحظى بعناية كبيرة من جانب السلطات العامة في الجزائري، والتي تعمل على حماية وتطوير هذه الثروة.

المطلب الأول: حقيقة النفط في الجزائر

تتميز الجزائر بأنها واحدة من أكبر منتجي النفط في إفريقيا والعالم العربي، إذ يعتبر النفط من الموارد الطبيعية الهامة والتي تلعب دوراً بارزاً في اقتصادها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتمويل البرامج الحكومية فيها. ويمثل النفط في الجزائر إحدى أهم مصادر الدخل الوطني وتعتبر صناعة النفط قطاعاً حيويًا للاقتصاد الوطني الجزائري.

أولاً- تاريخ النفط في الجزائر: يعود اكتشاف النفط في الجزائر لأول مرة في بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان سنة 1915 وكذا بئر قطرين جنوب سور الغزلان.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زادت أهمية استغلال النفط كمصدر استراتيجي وأساسي للطاقة، هذا ما دفع العديد من الدول إلى الإهتمام بهذه السلعة، ونفس الأمر كان بالنسبة لفرنسا التي سعت جاهدة لاستنزاف هذه المادة الفعالة من مستعمراتها الجزائر، فسخرت كل الوسائل والطرق المتطورة للتنقيب على النفط واستخراجه من الأراضي الجزائرية بواسطة شركات مختصة في مجال النفط كالشركة الفرنسية للبترول وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء¹، فتم بذلك اكتشاف أول بئر بركة بالقرب من عين صالح سنة 1952، وفي جوان سنة 1956 تم أيضاً اكتشاف أكبر الحقول النفطية في حاسي مسعود والتي لا تزال حالياً تمتاز بهذه الخاصية إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يومياً ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك. وهنا بدأت فرنسا في التفكير بسياسة نفطية تتمكن خلالها من إستغلال النفط الجزائري فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة² (*l'organisation commune (O CRS)* *des région sahariennes*)، إضافة إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي الذي أصدرته على شكل أمر خاص باسم قانون البترول الجزائري (*le cod pétrolier saharien (CPS)*) رقم: 1112/58 الذي صدر في 1958/11/22، والذي احتوى ثلاثة أوامر، ليأتي بعده مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل

¹ - Mustapha Baba-Ahmed (1997), L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, p 25 .

² - Hosine Malti, Histoire (1997), secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger, p 23.

للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي¹. لتأتي بعد ذلك اتفاقية إيفيان التي وقعت بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 بعد الاعلان عن إطلاق النار والتي تضمنت هي الأخرى أحكاما وبنودا تخص المسائل النفطية، فمنحت بذلك ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلتزم الجزائر من خلالها بحفظ حقوق الشركات الأجنبية بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا². وكنتيجة لفشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية تم إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك في 31 ديسمبر 1963 بموجب مرسوم 491/63 والتي انحصرت نشاطها في البداية على نقل وتسويق المحروقات فقط ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية لتصبح من أكبر الشركات النفطية في العالم.

بموجب اتفاق جويلية 1965 الرامي إلى التعاون الجزائري الفرنسي شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس السنة في جميع مراحل البحث واستغلال الحقول وتجهيز وتوزيع النفط³ وبالتالي الإشراف على ثروتها الخاصة، هنا اتضح الأمر بالنسبة للجزائر وقررت الحكومة الجزائرية إعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، إلا أنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية ما نتج عن ذلك هو قرار الدولة الجزائرية في تأميم ثرواتها النفطية بتاريخ 24 فيفري 1971، وتحويل كل الامتيازات النفطية للتسيير من قبل الشركة الوطنية سوناطراك⁴ وتأميم 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيين وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، مع عدم تأميم الشركات الأمريكية⁵. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الجزائر مع فرنسا، تمكنت من تأكيد سيطرتها على إدارة ثرواتها النفطية والطبيعية بطريقة عامة، وقد دفع ذلك إلى تشريع قوانين جديدة تتمتع بقدرة أكبر على إدارة هذا القطاع، وتلخص هذه القوانين فيما يلي:

- المرسوم التشريعي رقم 22/71 الصادر في 12 أفريل 1971 والخاص بتنظيم استغلال النفط على شكل عقود التي يمكن للشركات الأجنبية من أن تبرمها مع سوناطراك والمتمثلة في عقود الشراكة وعقود الخدمات.
- القانون 14/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والذي قامت الجزائر من خلاله بتعديلات على القطاع النفطي وكان صدور هذا القانون نتيجة لأزمة النفط لسنة 1986 وما خلفته من آثار على الاقتصاد الجزائري آن ذاك.

- القانون 12/91 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 14/86.

¹ - Hosine Malti, Ibid, p 27.

² - زغيب شهرزاد وحليمي حليلة (2008)، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، ص 04.

³ - Mustapha Baba-Ahmed, Ibid, p 28.

⁴ - عيسى مقلبد (2008)، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 30-31.

⁵ - نعيم الظاهر (1998)، دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي، دار البازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 85.

- القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.
- القانون 01/13 الصادر بتاريخ 21 جانفي 2013 المتمم والمعدل لقانون. 2005 .
- القانون رقم 13/19 الصادر في 11 ديسمبر 2019.

لقد تم وضع هذه القوانين بهدف تحسين أداء قطاع النفط وتعزيز قدرته الإنتاجية من خلال استكشاف واستغلال المصادر النفطية الجديدة، وذلك من خلال تقديم مزيد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين الأجانب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. يأتي ذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق العملة الأجنبية، حيث يساهم بنسبة تقدر بحوالي 98% من إجمالي صادرات البلد.

ثانيا- الإمكانيات النفطية للجزائر: باعتبار دولة منتجة ومصدرة للنفط فهي تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة جعلتها لا تزال حتى اليوم تحتل موقعا مهما في سوق النفط العالمية، سنتناول فيمايلي هذه الامكانيات من خلال معرفة حجم احتياطي النفط و طاقة الإنتاج في الجزائر، وكذا وجهة الصادرات الجزائرية من النفط الخام.

1- حجم الاحتياطات والطاقة الانتاجية للنفط في الجزائر: تعتبر كل من الاحتياطات النفطية والطاقة الانتاجية من أهم المؤهلات التي يعتمد عليها في تصنيف قوة أي دولة نفطية وتحديد حصتها في السوق العالمية للنفط. وكون الجزائر دولة نفطية لا بد أن نعرض على دراسة تطور حجم كل من الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية خلال الفترة المعينة أدناه.

الجدول رقم (04-01): الإمكانيات النفطية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2022)

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)	السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الإنتاج (ألف برميل/اليوم)
2000	11314	796,0	2012	12200	1199,8
2001	11314	776,6	2013	12200	1202,6
2002	11314	729,9	2014	12200	1192,8
2003	11800	942,4	2015	12200	1157,1
2004	11350	1311,4	2016	12200	1146,3
2005	12270	1352,0	2017	12200	1058,7
2006	12200	1368,8	2018	12200	1040,1
2007	12200	1371,6	2019	12200	1023,2
2008	12200	1356,0	2020	12200	898,7
2009	12200	1216,0	2021	12200	911
2010	12200	1189,8	2022	12200	1,020
2011	12200	1161,6	-	-	-

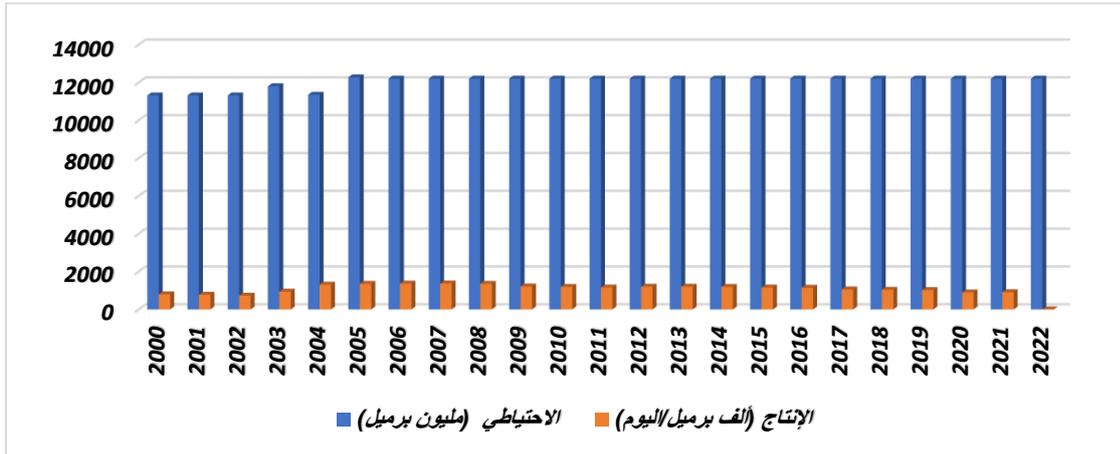
Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, ibid.

من خلال الجدول رقم (04-01) نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر 2005 بلغ سنة 2000، 2001، 2002 ماقيمته 11314 مليون برميل، ليرتفع سنة 2003 إلى 11800 مليون برميل، ليعود للانخفاض سنة 2004 و 2005 ليسجل قيمة 11350 و 12270 مليون برميل على التوالي، وهذا لنقص الاكتشافات النفطية ، ليدخل في

مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2022 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة، وهذا ما يؤكد على أن الجزائري تزخر باحتياطي هام من النفط ، هذا ما بوأها من أن تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، وهذا راجع إلى الامكانيات الكبيرة التي سخرتها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر.

أما فيما يخص الطاقة الإنتاجية فنلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة الإنتاج في الجزائر تعيش حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، فهي تسجل ارتفاعا في فترات معينة وانخفاضا في فترات أخرى، وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها حالة الاضطراب الذي تشهده أسعار النفط بسبب الأزمات السعرية، وهو ما يؤثر دائما على قرارات منظمة الأوبك بتحديد سقف الإنتاج حسب ما يتطلبه الوضع، لكون الجزائر عضو رئيسي في منظمة الأوبك الأمر الذي يؤثر على قراراتها مباشرة، إضافة إلى عوامل أخرى منها ما هو داخلي كزيادة الآبار المكتشفة وقانون المحروقات لسنة 2005 والتعديلات التي لحقت بها فيما بعد، ومنها ما هو خارجي كالأزمة العالمية لسنة 2008 والأزمة الصحية العالمية لسنة 2020.

الشكل رقم (04-01): حجم الإحتياطي النفطي وحجم الإنتاج اليومي للنفط في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04-01)

2- الطاقة التصديرية: إن الطاقة التصديرية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أي بلد كان، فهي تبين المركز التجاري لذلك البلد في الأسواق، وهي ترتبط بكل من الطاقة الإنتاجية، الاحتياطات المؤكدة، الطلب العالمي، وأسعار السائدة في السوق النفطية، فأني تغيير يحدث على إحدى هذه العوامل فهو يؤثر مباشرة على الطاقة التصديرية للبلد إما إيجابا أو سلبا. وبما أن النفط هو سلعة غير متوفرة في جميع العالم، فإن من واجب الدول المنتجة لهذه السلعة من تزويد الأسواق بها، وباعتبار

الجزائر من الدول المنتجة للنفط في تقوم بتصدير هذه السلعة إلى عدة مناطق في العالم، وهذا ما سوف نرصده من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02): تطور صادرات النفط في الجزائر حسب الوجهة خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مناطق التصدير												
أمريكا الشمالية	59,9	85,2	147,1	263,9	354,3	390,4	509,6	738,9	435,6	393	412	338
أوروبا	353,7	318,1	335,3	384,1	399,5	437,8	290,9	374,3	324,2	203	155	398
آسيا الباسفيك	-	26,8	15,1	28	45,4	41,5	20,9	37,8	55,4	125	138	112
أمريكا اللاتينية	15	11,3	63,41	65,2	85,4	100,6	40,8	48,5	22,8	27	04	06
الشرق الأوسط	-	-	-	-	8,6	-	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دول أخرى	23,5	-	-	-	-	-	85,1	54,1	2,9	-	-	-
المجموع	452,1	441,4	560,91	741,2	893,2	970,3	974,3	1253,6	840,9	748	709	854
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
مناطق التصدير												
أمريكا الشمالية	263	101	45	35,5	143,4	74,2	65,1	15,7	23,7	446	477	-
أوروبا	424	522	518	543,9	394,3	357	347,2	364,1	293,4	308	356	-
آسيا الباسفيك	92	82	42	36,6	63,6	78,9	69,9	74,8	66,9	27	25	-
أمريكا اللاتينية	29	39	18	26,4	44,2	46,9	40,4	43,9	19,2	33	31	-
الشرق الأوسط	-	-	-	-	-	-	-	23,2	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	0,7	31,3	2,1	-	-	-	-	-
الصين	-	-	-	-	-	5,7	8,4	8,6	8,4	-	-	-
الهند	-	-	-	-	22,5	38,3	38	53,8	27,1	11	17	-
المجموع	808	744	623	642,2	668,7	632,3	571,1	584,1	438,7	825	906	-

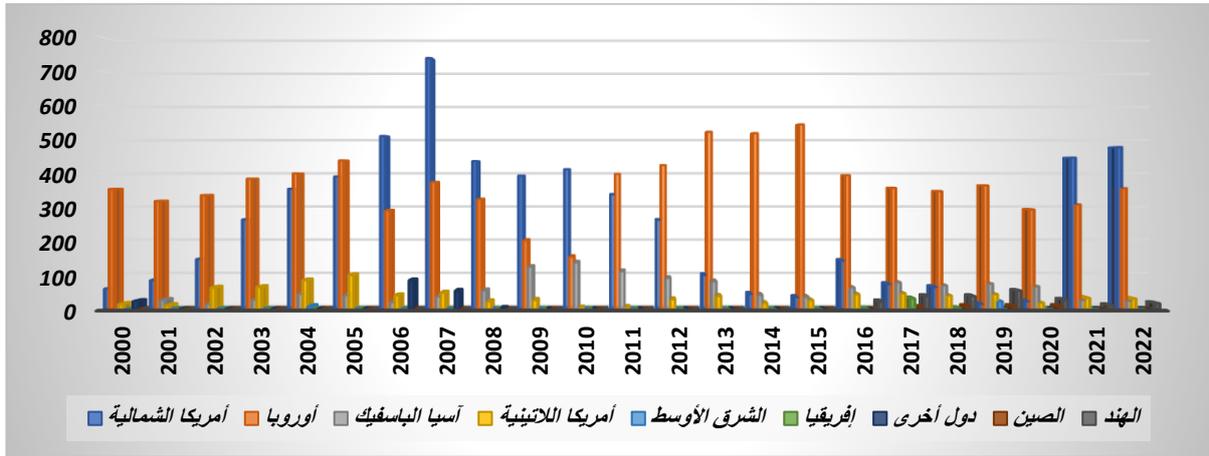
Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin , ibid.

من خلال الجدول (04-02) أن الطاقة التصديرية للجزائر خلال الفترة (2000-2022) لم تعرف أي الاستقرار خلال هذه الفترة وإنما تميزت بالتذبذب مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض وهذه نسبة إلى الظروف التي مر بها العالم خلال هذه الفترة، أما فيما يخص الأسواق فنلاحظ أن الجزائر تصدر تقريبا لمعظم مناطق العالم، إلا أن السوق الأوروبي يتصدر قائمة تلك الأسواق وهذا نظرا للتزايد الذي عرفته الصادرات النفطية نحو أوروبا سنة بعد سنة أخرى فمن 353,7 ألف

برميل في اليوم إلى 543,9 ألف برميل في اليوم سنة 2015، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها قرب الموقع الجغرافي بالإضافة إلى الشراكة الأورومتوسطية التي أقامتها الجزائر مع دول أوروبا، لتأتي في المرتبة الثانية سوق أمريكا الشمالية، ثم سوق آسيا الباسيفك، بالإضافة إلى سوق أمريكا اللاتينية، إلا أنه انطلاقا من سنة 2016 و 2017 ظهرت وجهتين أخريين للصادرات النفطية الجزائرية وهي كل من الصين والهند وهذا نظرا لتنامي القوة الاستهلاكية لكل من الصين والهند في استهلاك النفط بسبب بروزهما كقوتين اقتصاديتين في العالم.

إن هذا التنوع في الأسواق التي تعرفه الصادرات النفطية الجزائرية له عدة دلالات أهمها جودة النفط الجزائري نتيجة خلوه من الكبريت ومن ثم طلبه من مختلف دول العالم المستهلكة للنفط، وهذا ما الشكل الآتي

الشكل رقم (04-02): وجهة الصادرات الجزائرية عبر العالم خلال الفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (04-02)

المطلب الثاني: مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليهم الدولة الجزائرية في تسيير شؤونها الاقتصادية، وهذا بالنظر إلى الدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج، وكذا إلى وتيرة نموه مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى وهذا ما سنلمسه من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سوف تبين لنا أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه به.

1- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يعتبر النفط من السلع الأساسية التي تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة في العالم، ونظرا لحجم المدخولات التي تحققها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط جد الارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

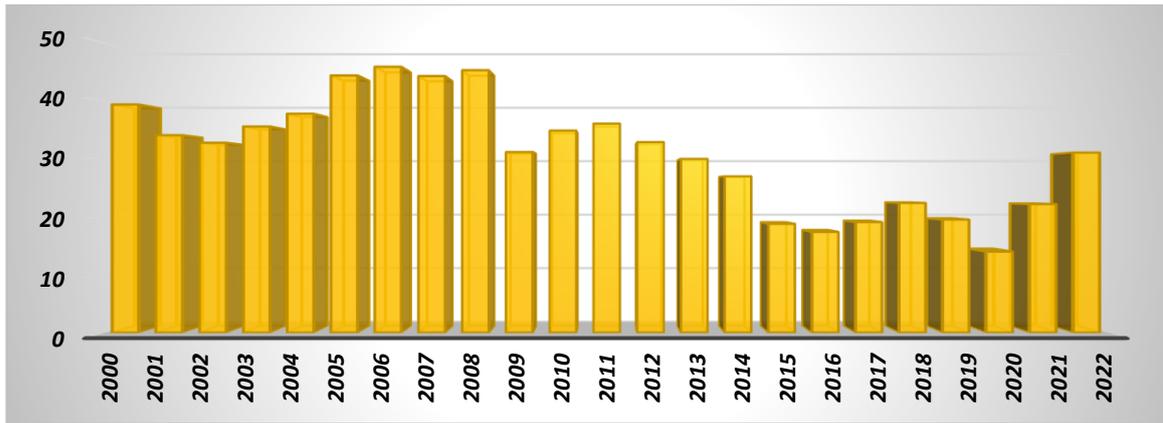
الجدول رقم (04-03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000 - 2022).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	نسبة المساهمة (%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	نسبة المساهمة (%)
2000	123,5 4	1 616,3	39,4	2012	16 209,6	5 536,4	32,9
2001	4 227,1	1 443,9	34,1	2013	16 647,9	4 968,0	30,0
2002	4 522,8	1 477,0	32,8	2014	17 228,6	4 657,8	27
2003	5 252, 3	1 868,9	35,6	2015	16 712,7	3 134,2	18,8
2004	6 149,1	2 319,8	37,8	2016	17 514,6	3 025,6	17,4
2005	7 562,0	3 352,9	44,4	2017	18 876,2	3 699,7	19,1
2006	8 501,6	3 882,2	45,9	2018	20 452,3	4 548,8	22,4
2007	9 352,9	4089,3	44,3	2019	20 428,3	3 990,4	19,53
2008	11 043,7	4 997,6	45, 3	2020	18 383,8	2 575,1	14
2009	9 968,0	3 109,1	31,2	2021	22 079,3	4 912,1	22,2
2010	11 991,6	4 180,4	34,9	2022	27 688,8	8 617,4	31,1
2011	14 589,0	5 242,5	36,1	-	-	-	-

المصدر: بنك الجزائر (2024)، التقارير السنوية لمختلفة السنوات، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/rappports-annuels>، تاريخ الزيارة: 2024 /01/18.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (04-03) يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2022، إلا أن نسبة هذه المساهمة غير مستقرة وهي متذبذبة، فمنذ سنة 2000 نلاحظ أن الناتج المحلي للقطاع النفطي في تزايد مستمر الأمر الذي ينعكس على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى حالة الانتعاش التي عرفت أسعار النفط آنذاك، وهنا عرف النشاط الاقتصادي للقطاع النفطي انتعاشا ملحوظا مما أثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي من خلا نسبة مشاركة هذا الأخير، إذ نلاحظ أنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي للقطاع النفطي ارتفع معه مباشرة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تمت ملاحظته في أغلب سنوات الدراسة، هذا يفسر طردية العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للقطاع النفطي، فكلما كان هناك ارتفاع في الناتج المحلي للقطاع النفطي، حدث ارتفاع مباشرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن للقطاع النفطي وزن كبير في تحديد مستوى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتم تفسيره من خلال النسبة المئوية لمساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): نسبة مساهمة الناتج المحلي للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (03-04)

2- مساهمة القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية للجزائر: تتمثل أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال إسهامه في الإيرادات العامة والصادرات الكلية، حيث تشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر، بالإضافة إلى دوره في تشكيل الصادرات الكلية للبلاد. وهو ما قد يرصده لنا الجدول أدناه.

الجدول رقم (04-04): مساهمة القطاع النفطي في كل من الإيرادات العامة والصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	عوائد النفط (الإيرادات النفطية) بمليون الدينار الجزائري	الإيرادات العامة بمليون الدينار الجزائري	نسبة المساهمة عوائد النفط في الإيرادات العامة (%)	الصادرات الكلية بالدولار الأمريكي	الصادرات النفطية بالدولار الأمريكي	نسبة المساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية (%)
2000	720 000	1 124 924	64	22 031	21 419	97,22
2001	840 600	1 389 737	60,44	19 132	18 484	96,61
2002	916 400	1 576 684	58,12	18 825	18 091	96,10
2003	836 060	1 525 551	52,05	24 612	23 939	97,27
2004	862 200	1 606 397	48,79	32 083	31 302	97,57
2005	899 000	1 713 992	52,45	46 001	45 094	98,02
2006	916 000	1 841 925	49,73	54 613	53 429	97,83
2007	973 000	1 949 050	49,92	60 163	58 831	97,11
2008	1 715 400	2 902 448	59,10	79 298	77 361	97,56
2009	1 927 000	3 275 362	58,83	45 194	44 128	97,64
2010	1 501 700	3 074 644	48,84	57 053	55 527	97,33
2011	1 529 400	3 489 810	43,82	73 489	71 427	97,19
2012	1 519 040	3 804 030	39,93	71 866	69 804	97,13
2013	1 615 900	3 895 315	41,48	64 974	62 960	96,90
2014	1 577 730	3 927 748	40,17	62 886	60 304	95,89
2015	1 722 940	4 552 542	37,85	34 668	32 699	94,32
2016	1 682 550	5 011 581	33,57	30 026	28 221	93,99
2017	2 126 987	6 047 885	35,17	35 191	33 261	94,52

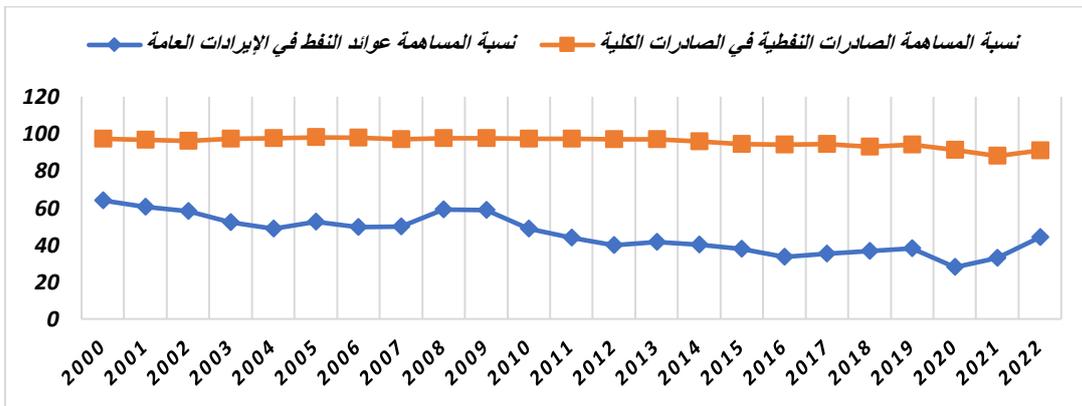
93	38 872	41 797	36,77	6 389 469	2 349 694	2018
94,14	33 244	35 312	38,23	6 586 500	2 518 488	2019
91,29	20 016	21 925	27,94	5 114 087	1 394 700	2020
88	34,058	38,636	33	5 915 434	1 927 051	2021
91	59,549	65,526	44	7 228 384	3 211 921	2022

المصدر: بنك الجزائر (2024)، مرجع سبق ذكره.

*: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04-04).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع النفطي يساهم بنسبة عالية في كل من الإيرادات الكلية للدولة وكذا الصادرات الوطنية من خلال الإيرادات النفطية والصادرات الوطنية على التوالي، فمن جانب الإيرادات العامة يتبين أن الإيرادات النفطية تمثل نسبة فاقت 50% من إجمالي الإيرادات الكلية وهذا طول فترة الدراسة، فالملاحظ أنه كلما زادت الإيرادات النفطية تزيد في المقابل قيمة الإيرادات الكلية للدولة، وعليه يمكن القول أن التغير الذي يحصل في الإيرادات الكلية مرتبط بما يحدث في الإيرادات النفطية التي وكما هو متعارف عليه أنها تتأثر مباشرة بأسعار النفط التي بدورها رهينة عوامل خارجية تتحكم في مسارها، إذن نستنتج من هنا أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات الكلية والإيرادات النفطية، وهو الأمر الذي يمكن تعميمه على علاقة الصادرات الكلية للجزائر بالصادرات النفطية التي تمثل نسبة تفوق 98% منها، والتي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر. وهذا ما نؤكد من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-04): نسبة مساهمة العوائد النفطية في الإيرادات العامة والصادرات النفطية في الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04-04)

المبحث الثاني: تجربة الجزائر في إدارة العوائد النفطية.

تعتبر بداية الألفية الجديدة فترة هامة في تاريخ الجزائر، حيث شهدت البلاد فيها زيادة كبيرة في عوائد النفط. ففي سنة 2000، تميزت الجزائر بتحقيق فوائض مالية هائلة لم تحققها من قبل، بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا. ونتيجة لهذا الفائض الذي تجاوز توقعات الحكومة الجزائرية، اتخذت الحكومة إجراءات لاستغلال هذه الفوائض بطريقة عقلانية، للحفاظ عليها واستخدامها بشكل جيد للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العام، وتجنب تأثير التقلبات والاستقرار غير المؤكد في إيرادات النفط على المدى الطويل. حفاظا على ثروة الأجيال القادمة من هذا المورد، وحماية لاقتصادها من أي صدمات يكون سببها انخفاض أسعار النفط كما حدث في الثمانينات وتسعينات القرن الماضي وكغيرها من الدول النفطية اهدت الجزائر إلى إتباع آلية الصناديق السيادية لما حققته من نجاح في الكثير من البلدان التي انتهجت هذه الآلية، وكانت التجربة النرويجية غير قدوة للاقتداء، وهذا ما سوف نبينه من خلال هذا المبحث بالتعرف على الآليات التي استعملتها الجزائر في إدارة العوائد النفطية التي استفادت منها بعد الطفرات النفطية التي شهدتها أسعار النفط في فترات معينة.

المطلب الأول: طبيعة السياسة النفطية الجزائرية

تشكل السياسة النفطية في الجزائر جزءا من هاما من استراتيجياتها الاقتصادية والتنموية، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد، بحيث يتمتع قطاع النفط في الجزائر بأهمية كبيرة كمصدر رئيسي للدخل الوطني، ويساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا عمدت الجزائر إلى مراعاة هذا القطاع خاصة منذ تأميمها للمحروقات سنة 1971، بوضع سياسة تخص القطاع النفطي تماشى وخصوصية هذا القطاع، ووفق التطورات التي تطرأ على سيرورته نتيجة العوامل الخارجية التي تؤثر فيه مباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى احداث خلل في الاقتصاد الوطني نتيجة ذلك. وهنا قررت الحكومة الجزائرية أن تولي إهتماما لهذا القطاع عن طريق تنظيمه فيما يخدم الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا- أهداف السياسة النفطية في الجزائر: تسعى الجزائر من وراء تسطير سياسة نفطية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاستغلال الفعال للموارد: تهدف السياسة النفطية في الجزائر إلى استغلال الموارد النفطية بشكل فعال ومستدام، من خلال تطبيق أحدث التقنيات والممارسات في عمليات الاستكشاف والإنتاج.
- تعزيز الشراكات الدولية: تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون مع الشركات النفطية الدولية والمؤسسات الدولية لتطوير وتحديث قطاع النفط والغاز، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا.

- تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف السياسة النفطية في الجزائر إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد النفطية وبشكل فعال وتوجيه العائدات نحو تنمية القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة.
 - تعزيز الاستقرار الاقتصادي: تهدف السياسة النفطية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التبعية على القطاع النفطي من خلال استثمارات قطاع النفط.
 - التنوع الاقتصادي: تؤكد الجزائر على أهمية التنوع الاقتصادي والتحول من الاعتماد الكلي على النفط إلى تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة.
 - الحفاظ على البيئة: تضع الحكومة الجزائرية معايير صارمة للحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية لعمليات استخراج النفط، وتعزيز استخدام التقنيات النظيفة.
 - تحقيق التنمية المستدامة: ركز سياسة النفط في الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الاستفادة من الثروات الطبيعية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
 - اقحام القطاع الخاص في القطاع النفطي: تسعى الدولة إلى ترقية وتسريع مساهمة القطاع الخاص في القطاع النفطي لتطوير الاستثمارات حتى يصبح القطاع النفطي مفتوحا ومواتيا للاستثمار واكتساب التكنولوجيا والمهارة، وصولا إلى الأسواق الخارجية، مما اقتضى تغيير الأطر القانونية والمؤسسية المندمجة في هذا الإطار¹.
- بشكل عام، تهدف سياسة النفط في الجزائر إلى تحقيق توازن بين استغلال الموارد النفطية بشكل فعال وتحقيق الاستفادة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للبلاد. تلعب الحكومة دورًا رئيسيًا في وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وضمان الاستفادة الجميع من ثروات الطاقة بشكل عادل ومستدام.
- ثانيا- أبعاد السياسة النفطية في الجزائر:** ترتبط السياسة النفطية في الجزائر بمجموعة من الأبعاد التي تحدد ملامحها ويتمثل أهم بعد في صياغة قاعدة الموارد، حيث تتجلى اهتمامات السياسة النفطية في هذا الإطار بإيجاد توازن بين تلبية الاحتياجات المختلفة وتحقيق الإستدامة الطاقوية، خاصة فيما تعلق منها بنضوب المصادر النفطية، كما ترطرر أيضا على البعد البيئي على اعتبار أن القضايا البيئية تحتل حيزا في إطار السياسة النفطية كون أن معظم المشاكل البيئية ترتبط بإنتاج واستهلاك الطاقة، بالإضافة إلى البعدين الآخرين الاقتصادي والجيوسياسي، نظرا لإعتماد التنمية الاقتصادية على المصادر

¹ - شبيخي محمد، بن محاد سمير (2016)، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة وهانات الطاقات المتجددة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 20.

النفطية، مثل التحكم في النفط ومتابعة أهم الانشغالات الدولية التي تعكس العلاقة الجيوسياسية وتوزيع الموارد، وأصبحت بذلك متضمنة القوة السياسية والاقتصادية¹.

ثالثا- الإطار القانوني والتشريعي للسياسة النفطية الجزائرية: إن أول خطوة خطتها الجزائر من أجل رسم معالم السياسة النفطية هو وضع تشريع قانوني ينظم أمور القطاع النفطي، بحيث قامت بتشريع مجموعة من القوانين تخص القطاع النفطي، قابلة للتعديل وفق متطلبات الحال، وتمثل هذه القوانين في:

- المرسوم التشريعي رقم 22/71 الصادر في 12 أبريل 1971 والخاص بتنظيم استغلال النفط على شكل عقود التي يمكن للشركات الأجنبية من أن تبرمها مع سونطراك والمتمثلة في عقود الشراكة وعقود الخدمات.

- القانون 14/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والذي قامت الجزائر من خلاله بتعديلات على القطاع النفطي وكان صدور هذا القانون نتيجة لأزمة النفط لسنة 1986 وما خلفته من آثار على الاقتصاد الجزائري آن ذاك.

- القانون 12/91 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 14/86.

- القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

- القانون 01/13 الصادر بتاريخ 21 جانفي 2013 المتمم والمعدل لقانون 2005.

- القانون رقم 13/19 الصادر في 11 ديسمبر 2019، بحيث كان الهدف من وراء كل هذه القوانين هو تطوير وتحسين مردودية القطاع النفطي، وزيادة قدرته الانتاجية من خلال الكشف والتنقيب عن منابع نفطية جديدة، وهذا عن طريق تقديم المزيد من التحفيزات والامتيازات للمستثمرين الأجانب من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع، نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في تكوين العملة الصعبة، وهذا نتيجة مساهمته التي تقوق 98 % من الصادرات الكلية للبلد.

إلا أن الشيء الملاحظ من خلال تحليل محتوى هذه القوانين وكذا أسباب صدورهما شدة التأثير والتأثر ما بين المنظومة السياسية وصناعة النفط في الجزائر، حتى أفقد الأخيرة استقلاليتها كأداة محورية لدعم السياسات الاقتصادية الأخرى، وكان نتيجة هذا بقاء ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط والذي من خلاله اكتسبت الصفة الريعية للاقتصاد والتي أصبحت مشكلة يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وهذا بسبب ارتباطه الشديد بالقطاع النفطي ذا المداخيل المتقلبة نتيجة ارتباطها بحركة أسعاره التي تحكمها هي الأخرى عوامل متنوعة أهمها العوامل السياسية، هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إعادة التفكير في كيفية فك هذا الارتباط من خلال البحث عن طرق من أجل إدارة عوائد هذا القطاع بما يضمن بقاءها حتى

¹ - سارة بخوش (2021)، السياسة الطاقوية في الجزائر: قراءة في المرتكزات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، ص110.

في حالة تأزم السوق النفطية، وضمان تجنب الاقتصاد الجزائري الأزمات النفطية المتكررة نتيجة انخفاض أسعار النفط في كل مرة، وهذا عن طريق اتباع سياسة نفطية جديدة في إدارة عوائد النفط نابعة من تجارب دولية كانت سباقة في هذا المجال والتي حققت نجاحات في فك ارتباط اقتصاد بلدانها من النفط، وجعله اقتصاد يقوم على التنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: السياسة النفطية المتبعة من طرف الجزائر في إدارة عوائد النفط:

بعد أزمة النفط لسنة 1986 وما لحق الاقتصاد الجزائري من أضرار قررت الحكومة الجزائرية تغيير سياستها النفطية فيما يخص إدارة عوائد النفط فيما يضمن لها استمرار الإنتفاع بهذه الأخيرة في دعم الاقتصاد الوطني، إلا أن القرار لم يجسد على الواقع إلى غاية سنة 2000 بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك وهذا نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط في نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، بحيث قامت الجزائر وبالاستناد إلى تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، إلى وضع سياسة نفطية جديدة تتمكن من خلالها إلى تعظيم عوائد النفط وإدارتهم واستغلالهم الأمثل في دعم اقتصادها والحفاظة عليه وتجنبيه الأزمات النفطية المتكررة ومحاولة فك الارتباط القائم بين اقتصادها والقطاع النفطي، وخلق نوع من التنوع الاقتصادي بمشاركة جميع القطاعات الفعالة في الاقتصاد، وكذا الحفاظة على حصة الأجيال القادمة لمرحلة ما بعد النفط، وفيمايلي سوف نقوم بسررد هذه التجربة كالتالي:

أولاً- النهوض بالقطاع النفطي: نظرا لاعتماد الشبه كلي للجزائر على عوائد النفط في تمويل اقتصادها، سعت الحكومات الجزائرية المتتالية إلى تطوير هذا القطاع بهدف زيادة تكثيف الإنتاج النفطي، وهذا عن طريق وضع سياسات نفطية تتماشى مع ذلك وهذا منذ تأميم المحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا الحالي، بحيث قامت الحكومات الجزائرية بضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والحفاظة على سلامة الآبار، لعبت فيها العوائد النفطية الدور الفعال في تمويلها، بحيث بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاع النفطي ما بين 1967 و 1977 نصف ما كانت تستمده البلاد من هذا النفط نفسه.

وهكذا تم توظيف 2,3 مليار دينار في إنتاج النفط من بين 5,1 مليار دينار مخططة للاستثمار الوطني كله ما بين 1967 و 1969. أما في المخطط الرباعي 1970 و 1973 خصصت البلاد 9,0 مليار دينار للاستثمارات في النفط وحده من بين استثمار وطني بلغ 20.1 مليار دينار. وخصص المخطط 1974-1977 مبلغ 23,9 مليار دينار للاستثمار في النفط من بين 48,7 مليار استثمار وطني كلي، هذا ما يظهر لنا أن النسبة العظيمة التي تم تخصيصها

للقطاع النفطي 50% تظهر أن القطاع النفطي يزيد في إنتاجه قصد تمويله الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى تمويل موارد لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى¹.

أما الفترة الممتدة بين 1985-1989 فقد شهدت انخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، بحيث بلغت قيمتها فقط 39,8 مليار دينار أي بنسبة 7,2% من مجموع الاستثمارات خلال هذه المدة²، وهذا بسبب الانهيار الكبير الذي أصاب أسعار النفط خلال هذه الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، لترتفع بعد ذلك بشكل مفاجئ نتيجة البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر ابتداء من سنة 2000 نتيجة للتدفقات الكبيرة للعوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة، وكذا السنوات اللاحقة، هذا ما أدى بالقطاع النفطي إلى أن يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا بالإضافة إلى دخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة بعد تعديل قانون المحروقات سنة 2005 وفتح الأبواب على مصراعيها للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الحساس.

وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل كجزء من خطة لمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل³، بالإضافة إلى مجموعة مشاريع ضخمة ومتنوعة، من شأنها المساهمة في زيادة تطوير هذا القطاع نحو الأفضل أهمها: مشروع عين صالح للغاز الصالح، مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل، مشروع ميدغاز وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا، مشروع غالسي وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا، مشروع إنجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن سنويا⁴.

وفي سياق دولي يتسم بتقلب أسعار النفط والحفاظ على الطلب المستمر، على الصعيدين الوطني والدولي، تلتزم سونطراك بتطوير نشاطها في مجال التنقيب والإنتاج. وتواصل الشركة تخصيص أكثر من 80% من ميزانيتها الاستثمارية السنوية للبحث والتطوير والاستغلال وإنتاج الهيدروكربونات. ولزيادة اكتشاف مكامن جديدة، قررت سونطراك تخصيص 53 مليار دولار للتنقيب والإنتاج خلال الفترة 2017-2021، منها 9 مليارات دولار للتنقيب (الزلازل ثلاثي الأبعاد،

1 - أحمد هني (1992)، المدبونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، ص 76.

2 - بابا عبد القادر (2004/2003)، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 189.

3 - قدي عبد المجيد (2008)، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تحديات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي 08/07 أبريل، ص 05.

4 - نسرين برجى ومبارك بوعشة (2012)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، ص-ص 70-71.

الحفر الاستكشافي، الدراسات، إلخ). والهدف هو حفر حوالي 100 بئر سنويا. وفي إطار استراتيجية النمو الخاصة بتحويل الشركة، تستهدف سوناطراك مضاعفة الحجم السنوي للاكتشافات وزيادة الاحتياطيات المؤكدة من 50 إلى 100 مليون طن سنويا¹. وبلغت الإستثمارات خلال سنة 2022 قيمة 800 مليار دينار جزائري ما يعادل 5.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 11% مقارنة بسنة 2021، ويعد الإستثمار في قطاع الإستكشاف والإنتاج أكبر مستهلك للموارد، حيث يساهم في تعبئة احتياطيات جديدة وإنتاجها. وتهدف هذه الإستثمارات من جهة إلى ضمان أمن الطاقة في البلاد، والمساهمة في إمداد آمن وموثوق للسوق العالمية من جهة أخرى². ومن أجل تسريع برنامجها التنموي في مجال التنقيب والإنتاج، تعمل سوناطراك على تعزيز سياسة تعاونها مع كبار الفاعلين الأجانب في مجال النفط. لقد كانت الشراكة دائما عاملا أساسيا في نمو سوناطراك في الجزائر وفي جميع أنحاء العالم. وهي تشارك في الجهود الشاملة التي تبذلها الشركة لاستكشاف مناطق جديدة وزيادة إنتاجها من المواد الهيدروكربونية³.

وتهدف الحكومة من انتهاج سياسة تطوير هذا القطاع إلى رفع الاحتياطيات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها بإنعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف، بالإضافة إلى تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة⁴. ومنه نستنتج أن الإنفاق على هذا القطاع ساهم في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية.

ثانيا- صندوق ضبط الموارد الجزائري « le fond de régulation des recettes (FRR) »: بعد النكبة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر سنة 1986، ومع ارتفاع الذي شهدته أسعار النفط سنة 2000 بحيث وصل سعر برميل النفط إلى 27,6 دولار بعدما كان 17,4 دولار سنة 1999، ونظرا لرواج فكرة الصناديق السيادية حول العالم والنجاحات التي حققتها هذه التجربة خاصة بالنسبة للبلدان النفطية التي تبنت هذه التجربة، قررت الحكومة الجزائرية تبني هذه التجربة كغيرها من الدول النفطية.

1- تعريف صندوق ضبط الموارد الجزائري: هو عبارة عن صندوق نفط تم تأسيسه من طرف الحكومة الجزائرية تحت إسم "صندوق ضبط الموارد الجزائري" بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1421 الموافق

¹ - SONATRACH (2024), No activités AUGMENTER NOS RÉSERVES ET NOS CAPACITÉS DE PRODUCTION, Un effort soutenu dans l'exploration et la performance opérationnelle, consulté le site : <https://sonatrach.com/exploration-production> Date d'accès : 20/01/2024.

² - شركة سوناطراك (2022)، الحصيلة السنوية لسنة 2022، متاح على الموقع الإلكتروني التالي : <https://sonatrach.com/rapports> تاريخ الولوج: 2024/02/15.

³ - SONATRACH (2024),ibid.

⁴ - قدي عبد المجيد (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 05 - 06.

لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد الجزائري"¹، وهذا من أجل امتصاص الفوائض المالية التي يدرها القطاع النفطي واستعمالها في تغطية العجز الموازي ومواجهة أي أزمات سلبية يتعرض لها الاقتصاد إذا ما انهارت أسعار النفط في المستقبل.

يعتبر صندوق ضبط الموارد أحد الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص للدولة والتي تتميز على أنها حسابات مستقلة عن الموازنة العامة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة البرلمان. بحيث يخضع لإشراف وزارة المالية التي تعتبر الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.²

الشكل رقم (04-05): قيد حساب التخصيص الخاص بصندوق ضبط الموارد الجزائري

باب النفقات	باب الإيرادات
<ul style="list-style-type: none"> • ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة، عن طريق قانون المالية السنوي. • تخفيض الدين العمومي. • تعويض فائض القيمة الناتجة عن مستوى الإيرادات جبائية بترولية تقل عن تقديرات قانون المالية السنوي. • تغطية العجز في الخزينة العمومية. • تسبيقات بنك الجزائر للتسييرالنشط للمديونية. 	<ul style="list-style-type: none"> • فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية السنوي • كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. • تسبيقات بنك الجزائر للتسييرالنشط للمديونية.

المصدر: الأمير عبد القادر حفوظة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، مرجع سبق ذكره ص 177.

إلا أن ومنذ تأسيس الصندوق سنة 2000 طرأت عليه مجموعة من التعديلات مست أهداف الصندوق، والتي يوضحها الجدول التالي:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

² - الأمير عبد القادر حفوظة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، مرجع سبق ذكره ص ص 175 - 179.

الجدول رقم (04-05): التعديلات التي مست صندوق ضبط الموارد الجزائري

التاريخ	التعديل
مرسوم رقم 67-02 الصادر بتاريخ 06-06-2002	يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
القرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للسيد وزير المالية،	يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002	تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.
قانون المالية لسنة 2004 ¹ ،	والذي تضمن تعديل يخص جانب تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 66 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 2004 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ² ، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 جويلية 2006.	والذي تضمن تعديل يخص الهدف من وضع الصندوق أي جانب النفقات ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وهذا ما نصت عليه المادة 26 من القانون 04-06
قانون المالية لسنة 2017 ³ رقم 16/14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 هـ 28 ديسمبر 2016 .	والذي تضمن في مادته 121 ت التي نصت على تعديل المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، حيث ورد في باب النفقات: تخفيض المديونية العمومية، تمويل عجز الخزينة دون ذكر رصيد الصندوق الذي لا ينبغي النزول تحته.

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أهم تعديل هو التعديل الذي مس الهدف الرئيسي للصندوق، وبالتالي فإن عمل الصندوق وفق الهدف الجديد الذي سطر له أصبح على المستوى الداخلي فقط. ومنذ ذلك الحين بدأت الجزائر في إدارة عوائدها النفطية عن طريق صندوق ضبط الموارد الجزائري.

ويمكن تصنيف صندوق ضبط الموارد حسب عدة المعايير إلى:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003، ص 28.
² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006، ص 08.
³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص 50

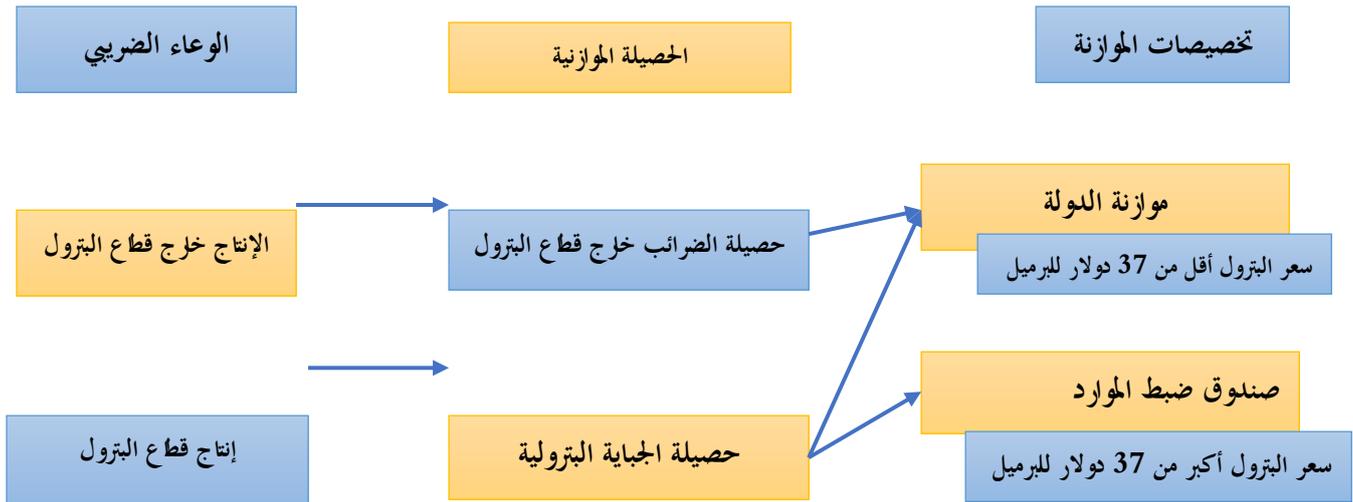
الجدول رقم (04-06): تصنيفات صندوق ضبط الموارد

المعيار	نوع الصندوق
وفقا لمجال عمل الصندوق	صندوق سيادي محلي
وفقا لمصادر تمويل الصندوق	صندوق نفطي
وفقا لوظيفة الصندوق	صندوق استقرار
وفقا لدرجة استقلالية الصندوق	صندوق حكومي
وفقا لحسابات الخزينة العمومية	ينتمي إلى حسابات التخصيص الخاصة رقم (103-302)

المصدر: الأمير عبد القادر حفوظة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، مرجع سبق ذكره ص 178

2- مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد: يعتبر صندوق ضبط الموارد آلية لتجميع الموارد المالية الفائضة عن السعر الحسابي للموازاة العامة، أي فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية الذي يحسب على أساس الفرق بين السعر الفعلي للبرميل والنفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، وقد تم حساب السعر المرجعي منذ إنطلاقه على أساس 19 دولار للبرميل لتتم مراجعته سنة 2008، حيث تم رفعه إلى 37 دولار؛ كما تمت مراجعته في قانون المالية لسنة 2017، حيث تم رفعه إلى 50 دولار للبرميل. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-06): أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد



المصدر: عبد السلام بريزة (2013)، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر، ص 199.

3- أهداف الصندوق: تهدف الحكومة من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد الجزائري لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي¹:

- مراعاة الطاقة الإستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية النفطية؛
- استعمال رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازي؛
- التحوط من مخاطر الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية؛
- توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية، وذلك إذا أخذنا بالإعتبار أن رصيد الخزينة أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية، لاسيما أرصدة حسابات الخاصة للخزينة؛
- دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطيها للمستثمرين.

4- استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد: في حالة إرتفاع أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة فإن فائض القيمة الجبائية النفطية الناتج عن الفرق بين السعر الفعلي والمرجعي، تذهب إلى موارد الصندوق، وفي المقابل فإن هذه الموارد سيتم استخدامها وفق النسب التالية²:

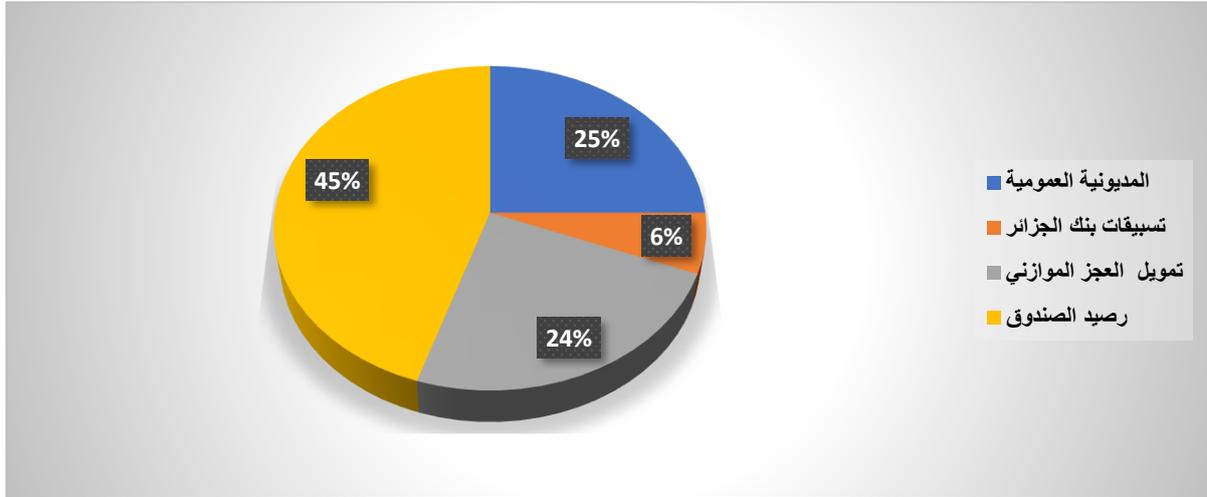
- 25 % من موارد الصندوق توجه للتقليل من حجم المديونية العمومية بنوعها الداخلية والخارجية.
- 06 % من موارد الصندوق توجه لتسديد تسيقات بنك الجزائر.
- 24 % من موارد الصندوق توجه لسد العجز الموازي.
- 45 % تبقى كرصيد للصندوق.

والشكل التالي يرصد لنا هذه النسب:

¹ - زهير بن دعاس، نريمان رقوب (2019)، صندوق ضبط الموارد بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازي، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، جدة، المغرب، ص 06.

² - الأمير عبد القادر حفوطة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، مرجع سبق ذكره ص 195.

الشكل رقم (04- 07): توزيع موارد الصندوق حسب وظائفه



المصدر: من إعداد الطالبة

5- الرقابة على الصندوق: تتم الرقابة على صندوق ضبط الموارد بنفس الطريقة التي تتم بها الرقابة على باقي الحسابات الخاصة في الخزينة¹.

- الرقابة القبلية تعني الالتزام بالإنفاق بواسطة المراقب المالي؛
- الرقابة أثناء التنفيذ والتي تمثل في العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب في عزم المحاسب على ممارسة رقابته وفقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛
- الرقابة البعدية هي عملية المراقبة التي يقوم بها مجلس المحاسبة بعد تقديم حساب التسيير من قبل المحاسب، وكذلك حساب الإدارة الذي يقدمه الأمر بالصرف؛
- يتم إجراء الرقابة عن طريق المفتشية العامة للمالية.

5- دور صندوق ضبط الموارد الجزائري في إدارة عوائد النفط: يتجلى دور صندوق ضبط الموارد في إدارة عوائد النفط من خلال الأهداف الرئيسية التي أنشأ من أجلها، ألا وهي تخفيض المديونية وسد العجز الموازي، وبالتالي يمكن أن نقول أن مجال عمل الصندوق ينحصر على المستوى المحلي فقط، وهذا نظرا للأهداف التي سطر من أجلها.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011، ص 07.

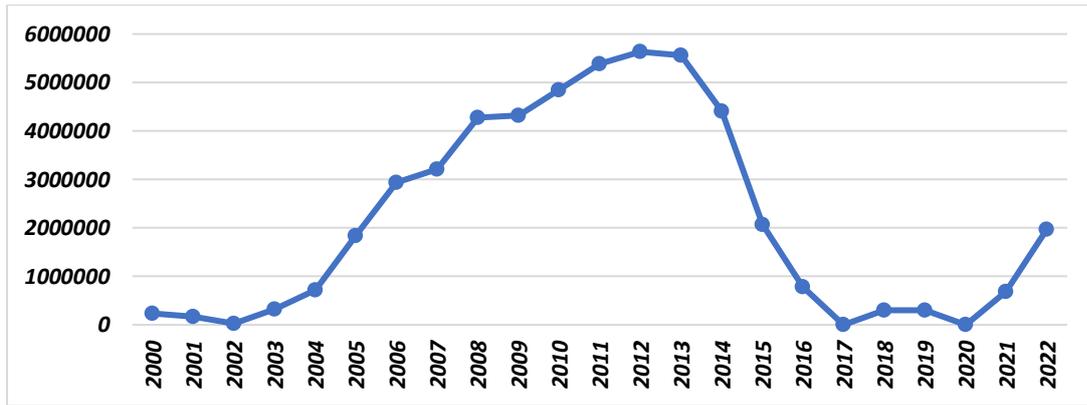
منذ تأسيس صندوق ضبط الموارد باشرت الجزائر من خلاله في إدارة عوائدها النفطية عن طريقه ووفق الأهداف التي سطرت له، بحيث سجل رصيد الصندوق تطورا متواصلا إلى غاية 2017، وهذا ما سوف نبينه من خلال تحليل تطور رصيد الصندوق منذ تأسيسه سنة 2000 وإلى غاية سنة 2022 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07): قيمة رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	رصيد الصندوق (مليار دينار)						
2000	232137	2006	2931045	2012	5633751	2018	305500
2001	171534	2007	3215530	2013	5563511	2019	305500
2002	27978	2008	4280073,3	2014	4408159	2020	0
2003	320892	2009	4316465	2015	2073846	2021	682104
2004	721688	2010	4842837	2016	784458	2022	1966593
2005	1842686	2011	5381702	2017	0	-	-

المصدر: وزارة المالية (2023)، مديرية السياسة والاستشراف، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/>، تاريخ الولوج: 2023/09/15.

الشكل رقم (04-08): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04-07).

من خلال الشكل الجدول السابقين يتضح لنا أن رصيد الصندوق قد شهد ماعدا سنتي 2001 و 2002 وهذا بسبب التراجع في أسعار النفط خلال هتين السنتين، ليواصل بعد ذلك تحقيقه لأرصدة موجبة، ليحقق أعلى قيمة له منذ تأسيسه سنة 2012 بحيث سجل ما قيمته 5 633 752 مليار دينار جزائري نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية خلال هذه السنة. لتأتي الطفرة النفطية لسنة 2014 التي والتي اتسمت بالنخفاض الكبير في أسعار النفط والذي تسبب في انخفاض عوائد النفط، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض الموارد المالية للصندوق بفارق 1 225 593 مليار دينار عن سنة 2012، لتواصل بعد ذلك أسعار النفط في التراجع وبالتوازي معها رصيد

الصندوق إلى أن وصل إلى الحد القانوني الأدنى المحدد بـ 740 مليار دينار سنة 2016، إذ سجل قيمة 784 458 مليار دينار، لثم إلغاؤه من قانون المالية لسنة 2017 بعد بقاءه بدون رصيد، ومع الارتفاع الطفيف الذي عرفته أسعار النفط سنة 2018 ارتفع رصيد الصندوق إلى 305 500 مليون دينار سنة 2019. ليعود سنة 2020 ليحقق رقدا سلبا للمرة الثانية بسبب إخمات أسعار النفط بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19)، ليحقق سنتي 2021 و2022 رقدا سلبا بسبب زيادة الجباية النفطية بعد تعافي أسعار النفط على التوالي: 682104 ، 1966593 مليار دينار جزائري.

5-1- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية: من أجل تقييم دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يجب علينا تحليل الجدول التالي:

الجدول رقم (04-08): تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	رصيد الخزينة العمومية (مليار دينار)	رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	صندوق ضبط الموارد (تمويل عجز الخزينة) (مليار دينار)	السنوات	رصيد الخزينة العمومية (مليار دينار)	رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	صندوق ضبط الموارد (تمويل عجز الخزينة) (مليار دينار)
2000	-54381	-53198	0	2012	-3246197	-3254143	2283260
2001	55226	68704	0	2013	-2 205 945	-2128816	2132471
2002	-16065	26038	0	2014	-3185994	-3068021	2965672
2003	-10256	-164624	0	2015	-3172340	-3103789	2886505
2004	-187312	-285372	0	2016	-2343735	-2285913	1387938
2005	-472165	-338945	0	2017	-1590283	-1 234 745	784458
2006	-647310	-611089	91530	2018	-1 833 376	-1 342 601	131912
2007	-1281954	-1159519	531952	2019	-1 964 632	-1 139 769	0
2008	-1381158	-1288603	758179,7	2020	-2 725 380	-1 788 800	832354
2009	-1113701	-970972	364282	2021	-2 270 944	-1 520 650	0
2010	-1496476	-1392296	791938	2022	-3 245 316	-2 707 270	1011265
2011	-2468847	-2363759	1761455	2012	-3246197	-3254143	2283260

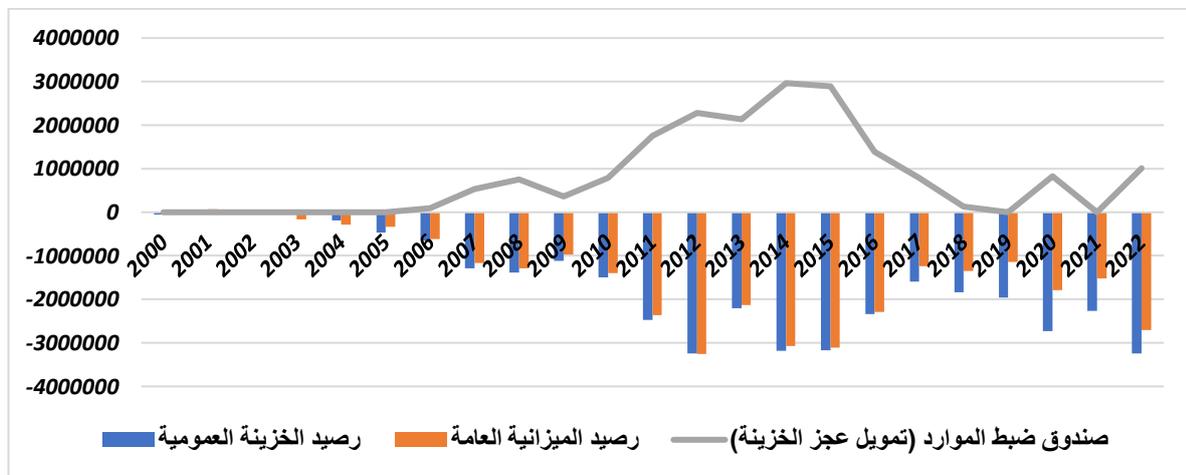
المصدر: وزارة المالية (2023)، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية سجل عجزا في معظم السنوات ماعدا سنة 2001، واستمر هذا العجز ليسجل أعلى قيمة له سنة 2012 بـ 3 246197 مليار دينار. ونفس الملاحظة تنطبق على رصيد الميزانية العامة، إذ سجل أرصدة سالبة في غالب سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001-2002، ولقد تواصل هذا العجز في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2012 بتجاوزه 3254143 مليار دينار جزائري، ويرجع هذا العجز إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون

فائض قيمة العوائد النفطية، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي. بحيث قامت الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد ابتداء من 2006 وهذا بعد تعديل أهداف الصندوق.

وإلى غاية 2016 اعتمدت الحكومة بشكل كبير الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد خصوصا بعد صدمة النفط لسنة 2014 التي تسببت في انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه السنة والسنوات الموالية لها، هذا ما أدى الى انخفاض الموارد المالية للصندوق حيث وصل إلى الحد الأدنى القانوني والمحدد بـ 740 مليار دينار جزائري ابتداء من بداية سنة 2016، ليتم إلغاؤه من خلال قانون المالية لسنة 2017 بعدما تم نضوب الموارد المالية لصندوق ضبط الموارد باعتباره مصدر مهم في تمويل عجز الخزينة العمومية، الأمر الذي أجبر الحكومة الجزائرية على اللجوء إلى الاستدانة الداخلية عن طريق التمويل غير تقليدي للخزينة العمومية لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 2015، وإلى غاية 2020، أما في سنة 2022 فقد لجأت الخزينة 2022 إلى التمويل البنكي بمبلغ 1902,5 مليار دج، والحماية من صندوق ضبط الموارد بمبلغ 1011,3 مليار دينار جزائري، إلا أنه ورغم السحوبات التي تمت، أظهر صندوق ضبط الموارد في نهاية ديسمبر 2022 رصيدا قدره 1966.6 مليار دينار جزائري، وهو ما يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (04 - 09): تغطية عجز الخزينة العمومية من طرف صندوق ضبط الموارد الجزائري للفترة الممتدة من (2000 - 2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (04-08).

5-2- دور صندوق ضبط الموارد في التخفيض من المديونية العمومية: تعتبر تخفيض المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية، أحد الأهداف التي سطرت للصندوق منذ تأسيسه، ومن أجل إبراز مدى تحقيق الصندوق لهذا الهدف سنقوم بدراسة تطور حجم المديونية العمومية بنوعيتها منذ إنشاء الصندوق سنة 2000 إلى غاية 2018، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04-09): تسديد صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	الدين العمومي الداخلي (مليار دينار)	الدين العمومي الخارجي (مليار دولار)	صندوق ضبط الموارد (لسداد الدين العمومي) (مليار دينار)	السنوات	الدين العمومي الداخلي (مليار دينار)	الدين العمومي الخارجي (مليار دولار)	صندوق ضبط الموارد (لسداد الدين العمومي) (مليار دينار)
2000	1022,9	25,261	2 211	2012	1312,2	3,676	0
2001	999,4	22,701	1844,67	2013	1171,7	3,397	0
2002	980,5	22,642	1700,6	2014	1239	3,735	0
2003	982,2	23,353	1 560	2015	1380,3	3,02	0
2004	1000	21,821	2227,03	2016	3407,3	3,849	0
2005	1094,3	17,191	2478,38	2017	4957,8	3,989	0
2006	1779,7	5,603	6181,11	2018	7580,3	4,006	0
2007	1044,4	5,474	3144,55	2019	9204,5	3,832	0
2008	734	5,585	4654,37	2020	9 423,40	3,47	0
2009	808,8	5,813	0	2021	13 703,60	3,449	0
2010	1099,2	5,536	0	2022	15 259,70	3,036	0
2011	1215	4,405	0	2012	1312,2	3,676	0

المصدر: وزارة المالية (2023)، مديرية السياسة والاستشراف، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres>، تاريخ الولوج: 2023/09/15.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن المديونية تنقسم إلى نوعين: مديونية عمومية داخلية والأخرى خارجية:

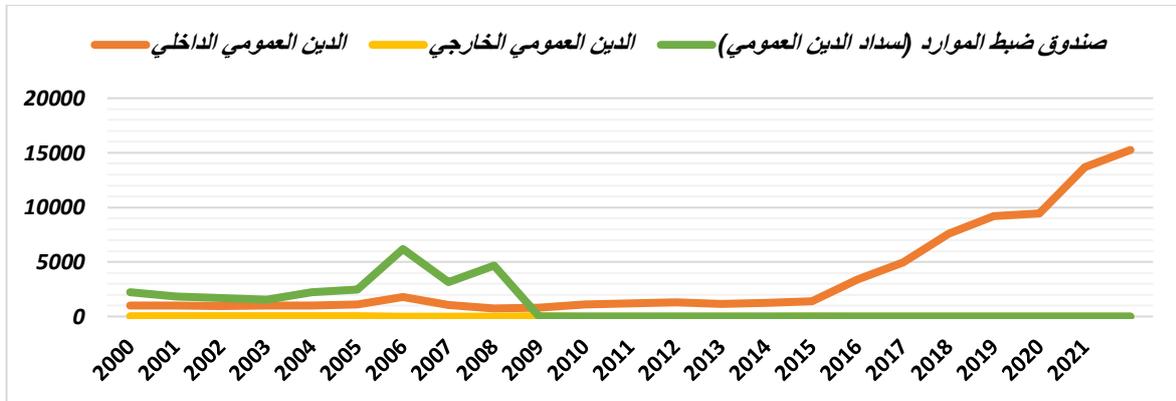
❖ **الدين الخارجي:** إن المديونية العمومية الخارجية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 قد سجلت انخفاضا معتبرا، إذ انخفضت من 20393,0 مليار دولار سنة 2000 إلى 374,5 مليار دولار سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي، مع العلم أن فترة 2004 - 2006 سجلت أكبر الاقتطاعات بسبب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة، إلا أنه سجل ارتفاعا خلال السنتين 2016 و 2017 نتيجة امتناع صندوق

ضبط الموارد عن التمويل بسبب توجيه موارده لسد العجز في الخزينة العمومية، وكذا نفاذ موارد الصندوق مع نهاية 2017، وكذا إغلاقه.

❖ **الدين الداخلي:** من خلال ملاحظتنا لتطور حجم المديونية العمومية الداخلية منذ سنة 2000 إلى غاية 2013، يتبين أنها سجلت قيم متذبذبة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، إلا أنه وابتداء من سنة 2014 بدأ الدين العمومي في ارتفاع بحيث ارتفع من 1239 مليار سنة 2014 ليصل إلى 9204.5 مليار دولار سنة 2019، وهذه الزيادة الكبيرة مرتبطة بشكل أساسي بإصدار السندات لصالح بنك الجزائر من أجل تنفيذ التمويل غير تقليدي لسد العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية بعد امتناع صندوق ضبط الموارد عن تمويلها بسبب نقص الموارد المالية وهذا نتيجة صدمة النفط 2014، والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط.

وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-10): وضعية صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04=09)

ثالثا- الإنفاق الإستثماري: بعد البجوحة المالية التي عاشتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، بسبب التدفق الكبير في العوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، قامت الجزائر بتوجيه جزء من قيمة هذه العوائد للاستثمار داخليا. تضمنت هذه الاستثمارات، الاستثمارات عامة في قطاعات هيكلية رئيسية كقطاع البناء والأشغال العمومية، السكن، الفلاحة والصيد البحري.....إخ، وتم تنفيذ هذا من خلال مخططات التنمية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

2005-2009، وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي يعتبر الأقوى بسبب التخصيص المالي البالغ 286 مليار دولار، بالإضافة إلى البرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب¹.

إن أهم الاستثمارات التي أنجزتها الحكومة في هذا الصدد الطريق السريع شرق غرب الذي يمتد على مسافة 1720 كيلومترا وتكلفته 11 مليار دولار، وقد تم تسميته بمشروع القرن نظراً للتكاليف الضخمة التي استنزفتها هذه المشاريع. بالإضافة إلى برنامج توفير مليون وحدة سكنية، بناء سدود، وإنشاء وحدات لتحلية مياه البحر لتوفير كمية كافية من المياه النقية للشرب للمواطنين في المناطق التي تعاني نقصاً في المياه النقية. تم أيضاً إعادة تأهيل الموانئ والمطارات، وتوسيع شبكة السكك الحديدية عن طريق إنشاء الترامواي ومترو الجزائر، وتمديد شبكات الغاز والكهرباء، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتوقفة بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد في سنة 1986.²

رابعا- بناء احتياطات الصرف الأجنبي: تعرضت الجزائر لتراجع في مصدر دخلها النفطي في السنوات التسعينات الأمر الذي أدى بها إلى استخدام عائداتها النفطية في إنشاء احتياطي صرف أجنبي خلال فترة الوفرة المالية التي عرفت ابتداءً من سنة 2000. فقد ارتفعت قيمة الاحتياطي من 11.9 مليار دولار في عام 2000 إلى 194 مليار دولار في عام 2013. ومع ذلك، لم تدم هذه الوفرة طويلاً بالنسبة للحكومة الجزائرية، حيث تضطر الآن إلى استنزاف هذا الاحتياطي بسبب انخفاض إيراداتها. حيث تسبب تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014 في تدهور حالة الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى تقلص احتياطي الصرف من 178.9 مليار دولار في عام 2014 إلى 79.7 مليار دولار في عام 2018، أي بانخفاض قدره 99.2 مليار دولار خلال ثلاث سنوات فقط.³

خامسا- تعميق سياسات الرفاه الاجتماعي: لقد قامت الجزائر باستغلال عوائدها النفطية في تعميق سياسات الرفاه الاجتماعي من خلال الانفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات، وهذا من خلال قيامها بمايلي⁴:

- كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة. هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدراً مهماً لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتحميلها الخزينة العمومية بدلاً من أصحابها.
- منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات.

¹ - بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص (2022)، إدارة العوائد النفطية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، ص 1025.

² - بن عوالي خالدية (2016)، استخدام العوائد النفطية - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، ص 149.

³ - بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 1025.

⁴ - بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص (2022)، مرجع سبق ذكره، ص ص 1025-1026.

- إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفتي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به.
- تغطية خسائر الانفاق الحكومي لموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية سنة 2011.
- رفع في مستوى الأجر القاعدي، وبالتالي تسجيل زيادة في الأجور والمرتببات بأثر رجعي سنة 2008، وكذا الرفع من منح المجتهدين وتكفل بالأشخاص المعوقين وذوي الحقوق، وتسوية ديون البلديات.
- تمويل الارتفاع المستمر لواردات السلع والخدمات وفي مقدمتها المواد الغذائية خاصة سنتي 2008 و2014، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والأزمة النفطية لسنة 2014 مع تسجيل ارتفاع في معدلات التضخم، والخوف من استنزاف احتياطي الصرف.

المطلب الثالث: مستقبل سياسة إدارة عوائد النفط في الجزائر:

إن جميع السياسات التي انتهجتها الحكومات الجزائرية في مجال إدارة عوائد النفط، فشلت في تحقيق الهدف التي كانت تسعى إلى تحقيقه ألا وهو تعظيم هذه العوائد فيما يخدم الاقتصاد الجزائري ويضمن حق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة مستقبلا، حتى بعد إنشائها لصندوق ضبط الموارد الذي عانى كثيرا من مشاكل سوء تسييره التي أدت إلى تآكل رصيده المالي نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث تم اقتطاع ما يفوق 17 775 372 مليون دينار جزائري خلال الفترة (2000-2016)، للمحافظة على استقرارية الميزانية العامة وتمويل عجز الخزينة وإعادة تسبيقات بنك الجزائر والتخفيض من المديونية العمومية الداخلية والخارجية، غير أن هذه العمليات تمت في غياب أدنى معايير الرقابة والشفافية في تحويل الأموال من الصندوق، كما أدى تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 إلى تراجع فائض الجباية النفطية إلى 1 682 550 مليون دينار جزائري سنة 2016، مما أدى إلى تراجع رصيد الصندوق إلى قيمة 784 458 مليون دينار جزائري، وقد أقر قانون المالية لسنة 2017 إلى اعتماد سعر مرجعي للنفط قدر بـ 50 دولار للبرميل، ليحقق الصندوق رصيد سالب سنتي 2017 و2020 كما رأينا سابقا، أي أنه في حالة استمرار وضع أسعار النفط في المحافظة على انخفاضها فإن أصول الصندوق سوف تتلاشى نهائيا¹، ومن أجل تخطي هذه العقبة وإيجاد حل لإصلاح وضع صندوق الموارد الذي يعتبر الآلية الأضمن لإدارة عوائد النفط ومنه البحث عن سياسة مثالية لإدارة ما تبقى من عوائد الثروة النفطية فيما يضمن استمرارها وفك تعبئة الإيرادات الكلية من العوائد القطاع النفطي وضمان استمرار مردود هذه الأخيرة إلى عصر ما بعد النفط، على الحكومة الجزائرية اتباع سياسة جديدة في هذا المجال والمتمثلة في²:

¹ - حساني بن عودة (2019)، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، ص 256.

² - عيه عبد الرحمان (جوان 2011)، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2001، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 218.

- الحد من استخدام عوائد النفط في تمويل الميزانية العامة و إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من اجل عدم الوقوع في عجز الميزاني.
- استخدام عوائد النفط في تفعيل القطاعات الاقتصادية الراكدة من خلال تدعيم قدراتها الانتاجية والرفع من تنافسيتها عن طريق التوسع الحكومي الاستثماري وكذا تشجيع الشراكة الاجنبية من خلال جلب المشاريع الصناعية خاصة في قطاع الصناعة.
- تنويع مصادر الطاقة من خلال زيادة نفقات الاستثمار في تنمية الأبحاث و عقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية.
- استثمار في مشاريع البني تحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، للاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق آسيا و الأسواق الأوربية ، كما قد تساهم في تنمية القطاع السياحي خاصة وان الجزائر لديها مستقبلا بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال.
- محاولة إصلاح وضع صندوق ضبط الموارد الجزائري وفق مبادئ سنتياغو العالمية حتى يصبح أكثر فاعلية في توظيف عوائد النفط

إضافة إلى ذلك ينبغي للجزائر من أن تسعى إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط ، وهذا قد يعني استثمار العوائد في قطاعات أخرى مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا، وغيرها، مما يتطلب استراتيجية جديدة لإدارة العوائد، وأن تطبق سياسات جديدة لإدارة العوائد النفطية، مثل تحسين الشفافية في استخدام الأموال العامة ومكافحة الفساد، وتعزيز الاستثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية، وهذا عن طريق استخدام التكنولوجيا والابتكار في إدارة العوائد النفطية بطرق أكثر فعالية، مثل تطبيق التقنيات الرقمية في تتبع الإنفاق وإدارة الضرائب.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لإدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية (الجزائر - الكويت - نيجيريا - النرويج)

عرفت العقود القليلة الماضية تطورات كبيرة في أساليب قياس الكمية في مختلف العلوم الاجتماعية وخاصة في مختلف فروع وألوان مجالات الاقتصاد، وهي من الأدوات الفعالة واللازمة الي تحدد وتبرز العلاقات بين التغيرات المختلفة للاقتصاد، على المستويين الكلي والجزئي حيث تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى عالي من الدقة والكفاءة وبشكل موضوعي بعيدا عن التحيز.

تهدف هاته الدراسة إلى البحث في الدور الذي تلعبه العوائد النفطية في الاقتصاديات الربعية النفطية و تحديد ما إذا كانت سوء توجيه هذه العوائد من طرف صناع القرار في الدول محل الدراسة هي العائق الوحيد في عدم الاستفادة من هذه العوائد في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني لهذه الدول؛ ولبلوغ الأهداف الرئيسية المسطرة لهذه الدراسة سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على قياس أثر العائدات النفطية على القطاعات الاقتصادية الخمسة (القطاع الزراعي؛ القطاع الصناعي؛ قطاع الخدمات؛ قطاع البناء والاشغال العمومية؛ القطاع النفطي) في عينة من الاقتصاديات النفطية خلال الفترة (2000-2020) حيث اشتملت الدراسة على عينة من الدول المصنفة على أنها اقتصاديات نفطية ويتعلق الأمر بكل من (الجزائر، نيجيريا؛ الكويت والنرويج)، وبالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية (الفترة 2000-2020) والبيانات المقطعية (الدول) الأمر الذي استدعى استخدام نماذج بيانات بانل لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ وهذا ما سوف نوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تقديم أدوات الدراسة (نماذج بانل الساكنة)

يعد تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من بين الإبتكارات وأكثر الأنشطة المستخدمة في الإقتصاد القياسي، وفي هذه الحالة تشكل هذه البيانات إطارا للتحليل الذي يفضي إلى تطوير تقنيات التقدير والناتج النظرية في الممارسة العملية، والتي تجعل من الممكن دراسة الأسئلة المستحيل معالجتها في المنطق العرضية أو في السلاسل الزمنية.

لقد أخذت نماذج البانل التي تتميز بالعديد من الإيجابيات في الفترة الأخيرة جزءا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، وذلك لعدم إهمالها لتغير الزمن وتغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، وهذا ما سوف نبينه من خلال:

أولاً- تعريف نماذج بيانات بانل: نماذج بيانات البانل هي أحد أدوات الاقتصاد القياسي المستخدمة لتقدير تأثير المعلومات الاحصائية الجزئية ذات الأهمية في النماذج غير الخطية، وتحديد الروابط الديناميكية وإجراء استدلال سليم عند توفر البيانات على المقاطع العرضية المتكررة.¹

وتعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية مثل الدول، الأسر، السلع.. إلخ. المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في أن واحد.²

إذا كان لدينا N من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية T فإن نموذج السلاسل الزمنية المقطعية يأخذ الصيغة التالية:

$$y_i = a_0 + a_1 x_{1i} + a_2 x_{2i} + \dots + \epsilon_{it} \dots (1)$$

$$y_t = B_0 + B_1 x_{1t} + B_2 x_{2t} + \dots + \epsilon_{it} \dots (2)$$

$$y_{it} = a_i + \sum_{j=1}^k (B_j X_{j(it)} + \epsilon_{it}) \quad i = 1, 2 \dots N \quad t = 1, 2 \dots T \dots (3)$$

حيث أن: المعادلة رقم (1) تمثل نماذج بيانات مقطعية (Model data section Cross)؛ المعادلة رقم (2) تمثل نماذج بيانات سلاسل زمنية (Model data series Time)؛ المعادلة رقم (3) تمثل نماذج بيانات بانل (Model data Panel).

Y_{it} : تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ؛

a_0 : تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ؛

β_j : تمثل قيمة ميل خط الانحدار؛ $X_j(it)$ قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ؛

ϵ_{it} : تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

¹ - Jeffrey M. Wooldridge (2016), Econometrics: Panel Data Methods, Department of Economics Michigan State University East Lansing, p 04, consulté le site:

<https://ifs.org.uk/uploads/cemmap/programmes/Background%20reading%20May%202016.pdf>, Date d'accès : 20/05/2020.

² - صفاء معطي، محمد بلحويصل (2019)، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم

الإنسانية والتطبيقية المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة الريان، اليمن، ص 262.

تتنوع بيانات البانل ما بين البيانات الطولية (Longitudina Data) والبيانات العرضية (cross Data) وتختلف البيانات الطولية عن العرضية أو المقطعية لأنها تتبع نفس المشاهدات على نفس الفترة الزمنية، في حين تقوم البيانات العرضية باختيار مشاهدات معينة (أسر، شركات، بلدان...) عند كل نقطة زمنية.

ثانياً- النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل: ميز (جرين W.Green) سنة 1993 بين ثلاثة نماذج لانحدارات البانل¹:

1- نموذج الانحدار التجميعي (Model Regression Pooled «MRP»):

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات β_j و α_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، وتمت صياغة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0:$$

حيث:

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ص(SLO «Squares Least Ordinar

2- نموذج التأثيرات الثابتة (Model Effects Fixed «MEF»):

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد القاطع α مختلفة من مجموعة لأخرى وعليه يأخذ النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad E(\varepsilon_{it}) = 0:$$

حيث:

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات

¹ - عماد الدين إبراهيم علي (2023)، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول

العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، العدد الثاني (تحت النشر)، جامعة الدول العربية، ص 103، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://aja.journals.ekb.eg/article_147960.html، تاريخ الزيارة: 2022/07/20. صفاء معطي، محمد بلحويصل، (2019)، مرجع سبق ذكره،

الوهمية **Dummy Squares Least Variable (LSDV)**، و ذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $N-1$ ، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

بحيث يمثل المقدار: $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α .

3- نموذج التأثيرات العشوائية (« Random Effects Model « REM »): في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي الى σ^2 ، ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (**Model Components Error**) يعتبر نمودجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة سابقا في نموذج التأثيرات الثابتة. ففي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا $\alpha_i = \mu + v_i, \quad i = 1, 2, \dots, N$

حيث أن: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i . وبالتالي يأخذ نموذج التأثيرات العشوائية الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

ثالثا- اختبارات تحديد النموذج الملائم: تطرقت أدبيات الاقتصاد القياسي إلى العديد من الاختبارات الاحصائية التي تسمح باختيار تشخيص معين للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل سواء في نماذج الانحدار البسيط والمتعدد، وحتى تشخيص نماذج السلاسل الزمنية وعملية انتقاء أحسن النماذج، أما في حالة السلاسل الزمنية المقطعية فمنهجية اختيار النماذج وتحديد نموذج البائل المناسب لمعطيات الدراسة يستلزم اختبار التجانس (HSIAO) ، اختبار فيشر، اختبار هوسمان.

1- اختبار (HSIAO): وهو اختبار مهم جدا للتشخيص، بحيث يثبت وجود علاقة مشتركة بين الأفراد، تظهر من خلال تقدير مجموعة من العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم يأتي البحث عن أحسن نموذج يمثل العلاقة أحسن تمثيل وتفسير التباين بين الأفراد، بحيث يطبق اختبار (HSIAO) وفق لثلاثة مراحل كما يلي¹:

1-1- مرحلة اختبار التجانس الكلي (Test of total homogeneity): ويتم من خلاله التأكد من أن

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \quad \beta_i = \beta \quad \forall_i \in [1, N]$$

التوابث α_i و β_i متطابقة وفقا للفرضية التالية:

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة إحصائية **Fischer (F1)** والتي تحسب كما يلي:

$$F1 = \frac{(RSSr - RSSu) / [(N - 1)(K + 1)]}{RSSu / [NT - N(K + 1)]}$$

بحيث تمثل $RSSu$: مجموع مربعات البواقي للنموذج، $RSSr$ مجموع البواقي المربعة للنموذج المقيد.

1-2- مرحلة اختبار تجانس المعاملات (« β_i ») (Test of homogeneity of slopes): ويتم خلال هذا

الاختبار تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_i أم لا، و يتم ذلك وفقا للفرضية التالية:

$$H_0^2: \beta_i = \beta, \dots \dots \dots \forall_i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة إحصائية **Fischer (F2)** والتي تحسب كما يلي:

$$F2 = \frac{(RSSr' - RSSu) / [K(N - 1)]}{RSSu / [NT - N(K + 1)]}$$

بحيث $RSSr'$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد

1-3- مرحلة اختبار تجانس الثوابت (« α_i ») (Test of homogeneity of intercepts): ويتم خلال هذه

المرحلة اختبار مساواة الثوابت الفردية وفقا للفرضية التالية:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha, \dots \dots \dots \forall_i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة إحصائية **Fischer (F3)** والتي تحسب كما يلي:

¹ - Khouiled, Brahim , Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews, Munich Personal RePEc Archive, 14/06/2018, pp 01/02, consulté le site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf.

$$F3 = \frac{(RSSr - RSSr') / (N - 1)}{RSSr' / [N(T - 1) - K]}$$

2- اختبار Fisher (F-): يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية الجدولة فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

3- اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) فإذا كانت قيمة Value-P المقابلة لقيمة الاحصائية square-Chi أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات

تم التركيز من خلال هذا المطلب على مجموعة من النقاط لعل من أهمها التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة ووحداتها ومصدر البيانات، بالإضافة الى استخدام أساليب تحليل البيانات الخاصة بالتحليل الاحصائي لمتعدد المتغيرات (مقارنة المتوسطات، التحليل العنقودي) لإعطاء صورة واضحة للخصائص الاحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة والمقارنة بين مفردات عينة البحث فيما يتعلق بجودة المنتجات الغذائية الموجهة للتصدير، ثم تصنيف هذه الأخيرة بناءً على جودة منتجاتها.

أولاً- منهجية الدراسة: تم الاعتماد على نماذج الساكنة (STATIC PANEL) والتي توفر إمكانية تتبع وتحليل أثر العائدات النفطية على كل القطاعات الاقتصادية الخمسة المستهدفة من الدراسة في دول العينة، من خلال تقدير النماذج الثلاث الأساسية لبيانات بانل، والتي تمكن الباحث من تحديد الفروقات بين معلمات النموذج (الثوابت والميل) وتحديد مصدر الاختلافات بين دول العينة فيما يتعلق بالتأثيرات الثابتة والعشوائية، أو عدم وجود تأثيرات بين الدول نهائياً (رفض بنية بانل).

ونظراً لشمولية الدراسة لأكثر من متغير تابع حجم القطاعات الخمسة (القطاع الزراعي؛ القطاع الصناعي؛ قطاع الخدمات؛ قطاع البناء والاشغال العمومية؛ القطاع النفطي) سيتم تقدير خمسة نماذج قياسية بشكل منفرد حسب كل متغير تابع، ويهدف كل نموذج إلى قياس أثر العائدات النفطية على المتغيرات التابعة سالفة الذكر كل على حدي، النماذج المعتمدة في الدراسة موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-10): تقسيم نماذج الدراسة

النموذج	الوصف	النموذج القياسي
الأول	أثر العائدات النفطية على القطاع الفلاحي	PANEL
الثاني	أثر العائدات النفطية على القطاع الصناعي	PANEL
الثالث	أثر العائدات النفطية على قطاع الخدمات	PANEL
الرابع	أثر العائدات النفطية على قطاع البناء والاشغال العمومية	PANEL
الخامس	أثر العائدات النفطية على القطاع النفطي	PANEL

المصدر: من إعداد الطالبة.

1- عينة الدراسة: كما أسلفنا الذكر سابقا فقد تم التركيز من خلال هذه الدراسة على الاقتصاديات النفطية بشكل خاص ويتعلق الأمر بكل من الجزائر، الكويت، نيجيريا والنرويج، حيث تم التركيز على هذه العينة من الدول لعدة اعتبارات التالية: - تم إختيار الجزائر كونها الأساس الذي تقوم عليه الدراسة، ومحاولة مقارنتها مع دول من نفس التركيبة الاقتصادية تقريبا في مجال إدارة عوائد النفط.

- الكويت كونها أول بلد عربي فكر في كيفية إدارة عوائد النفط، وتوظيفها فيما يخدم إقتصادها الوطني والاحتفاظ بحق الأجيال القادمة في هذه الثروة.

- النرويج باعتبارها الدولة التي حققت نجاحات باهرة في كيفية إدارة عوائد النفط والأثار الايجابية التي مست باقي القطاعات الإقتصادية الوطنية.

- نيجيريا أخذت كنموذج إفريقي كونها أول بلد منتج للنفط على مستوى قارة إفريقيا، ويعتبر اقتصادها من بين أكبر الاقتصادات على مستوى القارة الإفريقية.

أما بالنسبة للفترة الزمنية المختارة فقد امتدت بين سنتي 2000 وحتى 2000، حيث تم اختيار هذه الفترة بناء على معيار مدى توفر البيانات كعامل رئيسي، بالإضافة إلى أن هذه الفترة عرفت الكثير من الأحداث التي أثرت على سوق النفط العالمية.

2- التعريف بمتغيرات الدراسة: تم الاعتماد على توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاديات التي هي محل الدراسة بإدراج مجموعة من المتغيرات بناء على مجموعة من المعايير، من أهمها ما جاءت به الادييات التطبيقية حول الإشكالية موضوع البحث من جهة، بالإضافة إلى معيار توفر البيانات، وقد تم اعتماد المتغيرات الموالية:

1-2 المتغيرات التابعة: تتعلق المتغيرات التابعة بمجم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في دول العينة وبالتالي تم هناك خمس متغيرات تابعة يمكن تلخيصها تعريفاتها الإجرائية على النحو التالي:

- **القطاع النفطي (Haydro):** القطاع النفطي هو القطاع الاقتصادي الذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالاستكشاف والاستخراج والإنتاج والتكرير والتسويق للنفط، كما يشمل هذا القطاع عدة أنشطة وجوانب تتعلق بالعمليات الهندسية والتقنية والبيئية والاقتصادية، وتتضمن العديد من الشركات والمؤسسات والجهات ذات الصلة. كما يعتبر القطاع النفطي أيضا قطاعا استراتيجيا في الاقتصادات العالمية، ويمثل مصدرا هاما للدخل الوطني في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز.
- **القطاع الفلاحي (S agricu):** يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية لاقتصاد الدول، وهو القطاع الاقتصادي الذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بزراعة النباتات مثل: زراعة المحاصيل الغذائية والحبوب والفواكه والخضروات وتربية الحيوانات لأغراض الإنتاج الزراعي كتربية الماشية والأغنام والدواجن، إضافة إلى الصيد البحري والاستزراع السمكي. كما يلعب القطاع الزراعي دورا في تحسين مستوى الدخل والتنمية الاقتصادية للدول.
- **القطاع الصناعي خارج المحروقات (S aindus):** القطاع الصناعي خارج المحروقات هو القسم من الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الصناعية باستثناء تكرير وتصنيع المنتجات البترولية والبتروكيماوية. ويعد هذا القطاع مهما للغاية في الاقتصاد، حيث يشمل مجموعة واسعة من الصناعات التي تعتمد على مواد خام مختلفة غير النفط. كما يعتبر القطاع الصناعي خارج المحروقات جزءا هاما من الاقتصاد الوطني في العديد من الدول، حيث يساهم في توفير السلع والمنتجات الضرورية للحياة اليومية وفي تحفيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.
- **قطاع الخدمات (S service):** يُعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الاقتصادات العالمية، حيث يشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل للعديد من الناس. وتنوع الخدمات التي يوفرها هذا القطاع بشكل واسع، مما يشمل الخدمات المهنية والفنية، والخدمات العامة مثل التعليم والصحة، والخدمات التجارية والمالية، والخدمات الاجتماعية والترفيهية.
- **قطاع البناء والاشغال العمومية (S constru):** يعتبر قطاع البناء والأشغال العامة جزءا حيويا من الاقتصاد، حيث يساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة، كما يلعب دورا مهما في تطوير البنية التحتية للدولة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ويشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتعلق بالإنشاءات والتشييد والصيانة.

2- المتغير المستقل: تم إدراج متغير مفسر وحيد من خلال هذه الدراسة والذي يتمثل في العوائد النفطية (**Revenus pétroliers**): حيث تم اعتماد هذا الأخير بناء على الإشكالية المطروحة من خلال هذا البحث بالإضافة الى ما تم مراجعته في الادبيات التطبيقية سلفا؛ وتعرف على أنها الدخل الذي تحصل عليه الدولة من صادرات النفط، بحيث تعتمد هذه الإيرادات على عدة عوامل، بما في ذلك كمية النفط المصدرة، وأسعار السوق العالمية للنفط، ونسبة الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة على الشركات النفطية، والاتفاقيات والعقود المبرمة بين الحكومة والشركات النفطية. كما تُعتبر مصدرا هاماَ للدخل الوطني في العديد من الدول المنتجة للنفط، وتستخدم هذه الإيرادات في تمويل النفقات الحكومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن تلخيص متغيرات الدراسة ومصادر البيانات كمايلي:

الجدول رقم (04-11): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

نوع المتغير	الوصف	الرمز	المصدر
تابع	القطاع الفلاحي (S agricu)	S_AGRICU	التقارير السنوية لكل من:
	القطاع الصناعي (S aindus)	S_AINDUS	-البنك المركزي الكويتي
	قطاع الخدمات (S service)	S_SERVICE	- البنك المركزي النرويجي
	قطاع البناء والاشغال العمومية (S constru)	S_CONSTRU	- البنك المركزي النجيري
	القطاع النفطي (Haydro)	HAYDRO	- البنك المركزي الجزائري
مستقل	العوائد النفطية (Revenus pétroliers)	REV_PET	

المصدر: من اعداد الطالبة.

3- الصياغة الرياضية للنماذج: تجدر الإشارة هنا أنه قد تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي لكل متغيرات الدراسة وذلك لتجاوز مشكلة اختلاف الوحدات لمتغيرات الدراسة من جهة، بالإضافة إلى الترطيب أو التلطيف للبيانات بإدخال اللوغاريتم والذي يحافظ على خصائصها الاحصائية ويضمن تصغير التباينات وبالتالي نتائج تقدير أكثر دقة، كما أن عملية التحويل تمكن من حساب المرونات في تأثير العائدات النفطية على المتغيرات التابعة وبالتالي القدرة على التحليل الاقتصادي بكفاءة أعلى.

وتأسيسا على ما سبق يمكن توظيف النماذج وكتابة الصيغ الرياضية للنماذج الرئيسية في هذه الدراسة على النحو

التالي:

- **النموذج الأول:** يمكن كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الأول من الدراسة والذي يقيس أثر العائدات النفطية على القطاع الزراعي (S_AGRICU) بدول العينة على النحو التالي:

$$S_AGRICU_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج الثاني:** يمكن كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الثاني من الدراسة والذي يقيس أثر العائدات النفطية على القطاع الصناعي (S_AINDUS) بدول العينة على النحو التالي:

$$S_AINDUS_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج الثالث:** يمكن كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الأول من الدراسة والذي يقيس أثر العائدات النفطية على قطاع الخدمات (S_SERVICE) بدول العينة على النحو التالي:

$$S_SERVICE_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج الرابع:** يمكن كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الأول من الدراسة والذي يقيس أثر العائدات النفطية على قطاع البناء (S_CONSTRU) بدول العينة على النحو التالي:

$$S_CONSTRU_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج الخامس:** يمكن كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الأول من الدراسة والذي يقيس أثر العائدات النفطية على القطاع النفطي (HAYDRO) بدول العينة على النحو التالي:

$$HAYDRO_{it} = c + \beta_1 XREV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (c, β) معلمات النماذج المقدرة، و (i; 1..... n) تمثل المقاطع (الدول) و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانيا: التحليل الإحصائي والتصنيفي لمتغيرات ومفردات الدراسة: بعد التعرف على متغيرات الدراسة وتحديدتها سنحاول في هنا عرض أهم الخصائص الإحصائية للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومدى ارتباط المتغير المعبر عن العوائد النفطية وحجم القطاعات الاقتصادية في دول العينة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

1- الارتباط بين متغيرات الدراسة: بهدف إعطاء تصور مبدئي حول اتجاه العلاقة بين العوائد النفطية وقطاعات الاقتصاد بدول العينة، تم حساب مصفوفة الارتباطات بين كل متغيرات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-12): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	REV_PET	S_AGRICU	S_AINDUS	S_CONSTRU	S_SERVICE	HAYDRO
REV_PET	1	0.817391	0.625498	0.788068	0.552771	0.926336
S_AGRICU	0.817391	1	0.690661	0.954104	0.667929	0.829059
S_AINDUS	0.625498	0.690661	1	0.86619	0.933947	0.653168
S_CONSTRU	0.788068	0.954104	0.86619	1	0.835738	0.825233
S_SERVICE	0.552771	0.667929	0.933947	0.835738	1	0.59562
HAYDRO	0.926336	0.829059	0.653168	0.825233	0.59562	1

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج STATA 17

يوضح الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل من العوائد النفطية ($rev - bet$) و إجمالي إنتاج القطاعات الاقتصادية الخمسة المدرجة في الدراسة، حيث يظهر الجدول أعلاه أن كل معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة نسبيا (أكبر من 50%) بين المتغيرات التابعة والمتغير المفسر في هذه الدراسة مع ملاحظة أن أعلى معامل ارتباط ظهر بين القطاع النفطي ($haydro$) والمتغير المفسر والمتمثل في العوائد النفطية حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين سالف الذكر (0,92) و هي قيمة جد مرتفعة تعكس العلاقة القوية بين عوائد قطاع النفط والانتاج الاجمالي لهذا القطاع، وهي نتيجة منطقية نظرا لارتباط المتغيرين ارتباطا وثيقا هذا من جهة، من جهة أخرى فقد بلغ معامل الارتباط بين القطاع الفلاحي (S_AGRICU) والمتغير المفسر والمتمثل في العوائد النفطية قيمة (0,81) وهي أيضا قيمة جد مرتفعة تعكس مساهمة العوائد النفطية في تنشيط القطاع الفلاحي لعينة الدول محل الدراسة، كما بلغ معامل الارتباط بين كل من القطاع الصناعي (S_AINDUS) والعوائد النفطية قيمة (0,78) وهي قيمة أيضا تعتبر مرتفعة تعكس العلاقة الوثيقة بين عوائد القطاع النفطي والقطاع الصناعي بعينة الدول محل الدراسة.

أما بالنسبة للارتباط بين قطاع الخدمات ($S_SERVICE$) وكذا قطاع البناء والاشغال العمومية ($S_CONSTRU$) فقد بلغت معاملات الارتباط بين المتغيرات على الترتيب (0,55)، (0,62) وهي معاملات ارتباط مرتفعة نسبيا حيث تتجاوز قيمة (0,5) وتعكس أيضا الأهمية النسبية للعائدات النفطية في تنشيط وتحفيز قطاعي الخدمات وكذا البناء والاشغال العمومية لعينة الدول محل الدراسة.

2- منهجية ($HSIAO$) لتحديد التجانس واختبارات المفاضلة بين النماذج الأساسية: في حالة تجانس الكلي لبنية بانل يتم رفض هذه البنية نهائيا ولا يمكن تطبيق نماذج بانل لتقدير النموذج، أما حالة عدم وجود التجانس الكلي لبنية بانل فيمكن قبول النموذج أو النماذج المعتمدة في هذه الدراسة وهو الهدف الرئيسي من إختبار ($HSIAO$) حيث يتم

تحديد ما إذا كانت كل من (القواطع والميول) متجانسة بين المفردات العينة (الدول أم لا)، وبشكل عام يمكن صياغة النماذج المعدة للدراسة كالتالي:

• النموذج الأول:

$$S_AGRICU_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

• النموذج الثاني:

$$S_AINDUS_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

• النموذج الثالث:

$$S_SERVICE_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

• النموذج الرابع:

$$S_CONSTRU_{it} = c + \beta_1 REV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

• النموذج الخامس:

$$HAYDRO_{it} = c + \beta_1 XREV_PET_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (c, β) معاملات النماذج المقدر، و (i ; 1..... n) تمثل المقاطع (الدول) و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

نتائج الاختبارات موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04 - 13): نتائج اختبار التجانس لـ HSIOA لنماذج الدراسة الخمسة

النموذج الأول			النموذج الثاني		
Hypotheses	F-Stat	P-Value	Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	205.3783	7.55E-45	H1	211.5554	2.62E-45
H2	1.739199	0.214553	H2	1.425412	0.361606
H3	368.6684	2.42E-46	H3	345.5021	2.63E-45
النموذج الثالث			النموذج الرابع		
Hypotheses	F-Stat	P-Value	Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	14.85006	3.73E-11	H1	145.7778	1.34E-39
H2	0.251946	0.875126	H2	1.958067	0.161174
H3	19.54925	1.42E-09	H3	258.5538	9.65E-41
النموذج الخامس					
Hypotheses	F-Stat	P-Value			
H1	8.447694	4.98E-07			
H2	0.194191	0.913453			
H3	10.39711	7.68E-06			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المخرجات برنامج STATA 17

2-1- المرحلة الأولى: يتم خلال هذه المرحلة يتم اختبار فرضية التجانس الكلي لبنية بانل، وبعد تقدير النماذج الخمسة وحساب قيمة احصائية لـ (Fisher)، تم التوصل الى النتائج التالية:

بالنسبة لاختبار التجانس الخاص بالنموذج الذي يقيس أثر العوائد النفطية على قطاع الفلاحة فقد بلغت القيمة الإحصائية في المرحلة الأولى: $F_1 = 205.3783$ وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت $(Prop - F_1 = 7.55E - 45)$ وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن الحكم بقبول الفرضية البديلة الأولى والتي تؤكد عدم تجانس البنية الكلية لنموذج الدراسة ونقبل الفرض البديل أي أنه يتجه نحو يسار الشكل (ملحق 01))، ونتنقل إلى المرحلة الثانية بالنسبة للنموذج الأول؛ فيما يخص النماذج الأربعة المتبقية فيمكن أيضا قبول الفرضية البديلة للمرحلة الأولى من منهجية (HSIOA)، على اعتبار أن قيم $Prop - F_1$ الخاصة بكل النماذج في المرحلة الأولى أقل من القيمة الحرجة (0.05) والتي بلغت للنماذج الأربعة الأولى على الترتيب ($2.62E-45$ ؛ $3.73E-11$ ؛ $1.34E-39$ ؛ $4.98E-07$).

2-2- المرحلة الثانية: من خلال هذه المرحلة يتم اختبار فرضية تجانس المعاملات (الميل) في نماذج الدراسة الخمسة، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه بظهر أن:

بالنسبة للنموذج الأول والخاص بتأثير العائدات النفطية على قطاع الفلاحة فقد بلغت القيم الاحتمالية والاحصائية على الترتيب: $(F_2 = 1.739199 / Prop - F_2 = 0.214553)$ وبالتالي فالقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، اي يمكن قبول فرضية العدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس (تطابق) الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات. أما بالنسبة للنماذج الأربعة أيضا فقد تم التوصل الى نفس النتائج أيضا حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر بالنسبة للنماذج الأربعة على الترتيب بلغت (0.36 ؛ 0.87 ؛ 0.16 ؛ 0.91) وهي كلها أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وعليه يمكن قبول الفرضيات الصفرية لإحصائية فيشر أيضا والتي تنص على تطابق المعاملات بالنسبة لهذه النماذج أيضا.

2-3- المرحلة الثالثة: في هذه الخطوة نختبر فرضية تجانس الثوابت في النموذج، حيث بلغت القيمة المحسوبة والاحتمالية لـ Fisher حسب فرضية هذه المرحلة في النموذج الأول:

$$F_1 = 368.668 \quad Prop - F_1 = 2.42E - 46$$

بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر الخاصة بالمرحلة الثالثة في النموذج الاول (368.668) بقيمة احتمالية $(2.42E - 46)$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة 5%

القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) الثوابت بالنموذج، ونفس النتائج سجلت أيضا بالنسبة للنماذج الأربعة المتبقية أي قبول فرضية العدم بالمرحلة الثالثة.

وبناء على نتائج اختبار (HSIAO) يمكن أن نستنتج بشكل أولي بنية نموذج بانل الخاص بأثر العوائد النفطية على كل قطاع من القطاعات الخمسة بشكل مفرد خلال فترة الدراسة يحتوي على آثار فردية بين المقاطع.

3- نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الأساسية لبيانات panel: لتجنب الإطناب في التحليل سيتم التركيز فقط على النموذج المفضل والأكثر كفاءة من الناحية الإحصائية والقياسية بين النماذج الأساسية لبيانات بانل والخاصة بالنماذج الخمسة المعتمدة في هذه الدراسة؛ وذلك بعد المفاضلة بين النماذج الثلاث وهو ما سيتم تناوله من خلال الخطوة الموالية.

تهدف اختبارات المفاضلة بين نماذج panel إلى تحديد النموذج الأكثر كفاءة من الناحية القياسية وذلك باختلاف الآثار الفردية التي يركز عليها كل نموذج سواء الآثار العشوائية أو الثابتة أو في الحالة التي يتم إهمال الأثر المقطعي للبيانات أو ما يعرف بالنموذج التجميعي، كما أن اختبارات المفاضلة تعتبر من الأدوات المستخدمة أيضا في التحقق من تجانس المقاطع والميول في النماذج المقدر، وبالتالي التأكد من دقة النتائج المتوصل إليها في الخطوة السابقة لاختبارات التجانس وذلك بالاعتماد على اختبار (*Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test*)، ثم الفصل في نوع الآثار الفردية الموجودة في كل نموذج بالاعتماد على اختبار (*Hausman*)، وفي ما يلي نتائج اختبارات المفاضلة.

3-1- اختبار (Lagrange multiplier (LM) test): الهدف من هذا الاختبار هو المفاضلة بين نموذج

الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، ويرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

تجدر الإشارة الى ان هذا الاختبار تم إدراجه للتحقق من دقة نتائج اختبارات (*Hausman*)، حيث أنه يدرس فرضية وجود التجانس من عدمه بين المقاطع والميول في نماذج الدراسة الخمسة.

الجدول رقم (04-14): اختبار **test LM** لنماذج الدراسة

النموذج الأول		النموذج الثاني	
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test		Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	
chibar2(01) =	707.14	chibar2(01) =	673.92
Prob > chibar2 =	0.0000	Prob > chibar2 =	0.0000
النموذج الثالث		النموذج الرابع	
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test		Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	
chibar2(01) =	113.26	chibar2(01) =	683.96
Prob > chibar2 =	0.0000	Prob > chibar2 =	0.0000
النموذج الخامس			
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test			
chibar2(01) =	27.86		
Prob > chibar2 =	0.0000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

فيما يخص النموذج الأول والخاص بقياس التأثير على القطاع الفلاحي فقد بلغت القيمة الاحصائية لإختبار (Breusch and Pagan) (707,14) و هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصاءة بلغت (0,00) و هي أقل من القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي فإن القيمة المحسوبة أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات الدلالة تقل عن (5%)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للإختبار التي تنص على وجود تأثيرات ثابتة وعشوائية في النموذج الأول من هذه الدراسة.

أما فيما يخص النموذج الثاني والخاص بقياس تأثير عوائد النفط على القطاع الصناعي فقد بلغت القيمة الاحصائية (673,92) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات الدلالة تقل عن (5%) على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصاءة (0,00) أقل تماما من القيمة الحرجة (0,05)، وبالتالي يمكن أيضا قبول الفرضية البديلة لإختبار (Breusch and Pagan) والتي تنص على وجود تأثيرات ثابتة وعشوائية أيضا في النموذج الثاني من هذه الدراسة .

بالنسبة للنماذج الثلاث المتبقية والخاصة بقياس اثر العوائد النفطية على قطاعات (الخدمات، البناء والاشغال العمومية، القطاع النفطي) وقد تم التوصل إلى نفس النتائج الخاصة بالنموذج الأول والثاني حيث أن القيم الاحصائية لإختبار (Breusch and Pagan) أكبر تماما من القيم الجدولية المقابلة عند مستويات الدلالة التي تقل عن (5%) وذلك لأن القيم الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصائيات تقل تماما عن القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فإنه يمكن جزما قبول الفرضية البديلة لهذه الاختبارات والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية هو الملائم للبيانات الخاصة للنماذج الثلاث الاخيرة أي وجدود تأثيرات فردية او ثابتة في النماذج المقدره.

3-2- اختبار (Hausman): بعد التأكد من وجود فروقات فردية بين المقاطع في نماذج الدراسة بناء على اختبارات منهجية (HSIOA)، وبعد أن أفضى إختبار (Lagrange multiplier (LM) test) عن وجود الأثار الثابتة أو العشوائية، سيتم الحكم النهائي على نوع الفروقات بين المقاطع في نماذج الدراسة بناء على اختبار (Hausman). ويرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-15): اختبار Hausman لنماذج الدراسة

النموذج الأول		النموذج الثاني	
Test: Ho: difference in coefficients not systematic		Test: Ho: difference in coefficients not systematic	
$\chi^2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$	0.65	$\chi^2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$	2.04
Prob> $\chi^2 =$	0.4213	Prob> $\chi^2 =$	0.1536
النموذج الثالث		النموذج الرابع	
Test: Ho: difference in coefficients not systematic		Test: Ho: difference in coefficients not systematic	
$\chi^2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$	2.12	$\chi^2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$	0.03
Prob> $\chi^2 =$	0.1454	Prob> $\chi^2 =$	0.8673
النموذج الخامس			
Test: Ho: difference in coefficients not systematic			
$\chi^2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$	5.16		
Prob> $\chi^2 =$	0.0231		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (Hausman) للمفاضلة بين نمذجي الأثار العشوائية والثابتة كما هو موضح في الجدول أعلاه بالنسبة للنموذج الأول (0.65) وهي أقل تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات الدلالة (5%) فدرجة الحرية (2) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصائية بلغت (0.42) و هي أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول النظرية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لبيانات النموذج الذي يقيس تأثير العوائد النفطية على القطاع الفلاحي.

بالنسبة للنموذج الثاني، الثالث والرابع فلقد بلغت القيم الاحصائية لقيم (2.04، 2.12، 0.03) على التوالي تقابلها قيم احتمالية عند مستوى دلالة (5%) ودرجة حرية (2، 0.15، 0.14، 0.86) وبالتالي فان القيم

الاحصائية للاختبارات سالفة الذكر غير دالة عند مستويات الدلالة المذكورة سلفا، أي يمكننا قبول فرضية العدم للاختبارات الثلاث والتي تنص على وجود تأثيرات فردية عشوائية في النماذج الثلاث سالفة الذكر.

فيما يخص النموذج الخامس والذي يقيس تأثير العوائد النفطية على القطاع النفطي بعينة الدول محل الدراسة فالقيمة الاحصائية للاختبار هي (5.16) ودالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة (5%) و درجة حرية (2) على أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصاء قد بلغت (0.02) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار بالنسبة للنموذج الخامس والتي تنص على وجود تأثيرات فردية ثابتة في هذا النموذج أي أن النموذج الأكثر كفاءة بالنسبة لهذا الأخير هو النموذج الأساسي الخاص بالتأثيرات الثابتة.

وتأسيسا على نتائج اختبارات المفاضلة والتجانس يمكن القول بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر كفاءة لقياس أثر العوائد النفطية على قطاعات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية) في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين (2000-2020) و هو النموذج المعتمد في عملية التحليل الاقتصادي الساكن لقياس العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات نماذج الدراسة الأربعة سالفة الذكر حيث أن هذا الأخير يعتبر الأكثر كفاءة من نمذجي الآثار الثابتة والتجميعي نظرا لوجود اختلافات عشوائية بين مقاطع الدراسة (الدول).

فيما يخص النموذج الأخير الخاص بقياس تأثير العوائد النفطية على القطاع النفطي فقد تبينت بناء على الاختبارات السابقة وجود تأثيرات فردية ثابتة في هذا النموذج وبالتالي سيتم اعتماده في عملية التحليل الاقتصادي الساكن لقياس العلاقة بين العوائد النفطية والقطاع النفطي في عينة الدول محل الدراسة ويعتبر أكثر كفاءة من نمذجي الآثار العشوائية والنموذج التجميعي على اعتبار وجود اختلافات جوهرية ثابتة بين مقاطع الدراسة (الدول).

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لنماذج الدراسة

بعد التحقق من النقطة السابقة من خاصية التجانس وكذا نوع الفروقات الموجودة في كل نموذج من نماذج الخمسة المعتمدة في هذه الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود فروقات فردية عشوائية للنماذج الأربعة الأولى الخاصة بقطاعات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية) في المقابل التوصل إلى وجود فروقات فردية ثابتة في النموذج الخامس الخاص بالقطاع النفطي، سيتم في هذه الدراسة تقدير النماذج الخمسة وفق نوع الفروقات الفردية في كل نموذج بشكل مفرد على اعتبار ما تم تحديده في اختبارات المفاضلة، ل يتم بعد ذلك محاولة تحليل النتائج المتوصل إليها بالنسبة للنماذج الخمسة من النواحي الإحصائية حيث سيتم إختبار كل من المعنوية الجزئية والكلية وكذا التفسيرية على هذه النماذج للتحقق من مدى صلاحيتها من هذه الزاوية، ثم التحقق من كفاءة هذه النماذج من الناحية القياسية، أي التأكد من أن بواقى تقدير هذه النماذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس الكلاسيكية، ويتعلق الامر بمشكلكي عدم

ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء ليتم في الأخير محاولة تحديد نوع الاثار العشوائية في كل مقطع أو دولة من الدول المدرجة في هذه الدراسة، وتحليل النتائج المتوصل إليها من الناحية الاقتصادية، وتجدد الإشارة إلى أن عملية التحليل الاحصائي والقياسي وكذا التحليل الاقتصادي ستم بشكل مفرد بالنسبة لكل نموذج على حدى.

أولاً- النموذج الأول (تأثير العوائد النفطية على القطاع الفلاحي): في هذه المرحلة سيتم تقدير النموذج الأساسي لبيانات بانل والذي يأخذ بعين الاعتبار وجود آثار عشوائية في نموذج الدراسة والذي يقيس تأثير العوائد النفطية على القطاع الفلاحي في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2020)، ثم تحليل هذه النتائج من الناحية الإحصائية كمرحلة أولى، بعد قبول نموذج من ناحية الاحصائية سيتم تحليله من الناحية القياسية والتأكد من خلو بواقى تقديره من مشاكل القياس فإذا تم قبول النموذج من الناحية القياسية سيتم اعتماده في عملية التحليل الاقتصادي أما في الحالة الثانية وهي وجود مشاكل في قياس بواقى التقدير سيتم اعتماد طرق أخرى للتقدير لحل هذه المشكلة بما يتناسب وكل نموذج والمشاكل التي يحتويها هذا النموذج، و في المرحلة الأخيرة سيتم اعتماد هذا النموذج والذي لا يعاني من المشاكل الاحصائية أو أي مشكل من مشاكل القياس في عملية التحليل الاقتصادي للنتائج.

ما يميز نموذج التأثيرات العشوائية وجود مركبتين للخطأ المركبة الأولى وتعلق ببواقى التقدير والمركبة الثانية تمثل في الاختلافات العشوائية بين المقاطع. وفي مايلي نتائج نموذج التقديم النموذج الخاص بقياس تأثير العوائد النفطية على قطاع الفلاحة الموضحة خلال الجدول، دناه.

الجدول رقم (04-16): تقدير النموذج الأول للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الفلاحي

Random-effects GLS regression				
R-sq:	between = 0.6002	Wald chi2(1) =	18.43	
	overall = 0.5805	Prob > chi2 =	0	
S_AGRICU	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.5915417	0.1377835	4.29	0
_cons	3.173764	2.164888	1.47	0.143

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

➤ **معنوية المعلمات:** بلغت القيمة الاحصائية للمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية ($z = 4.29$) وهذه القيمة دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة لا تقل عن (5%) أي أنها أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند نفس مستويات الدلالة، وذلك بناء على القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصائية والتي بلغت (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) أي وجود معنوية إحصائية في تأثير العوائد النفطية (REV_PET) على القطاع الفلاحي.

وفق نموذج التأثيرات العشوائية، بالنسبة لمعلمة الثابت فتظهر نتائج التقدير عدم معنوية هذه المعلمة من الناحية الاحصائية حيث أن القيمة الاحصائية المحسوبة لهذه المعلمة بلغت ($z = 1.47$) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت (0.14) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية للاختبار والتي تنص على عدم معنوية الثابت من الناحية الاحصائية.

➤ **المعنوية الكلية:** بلغت قيمة إحصائية ($x^2 = 18.43$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستويات دلالة تقل عن (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصائية (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن القول بأن نموذج التأثيرات العشوائية المقدر أعلاه دال من الناحية الاحصائية الكلية أي أننا قبلنا الفرضية البديلة لهذا الاختبار.

➤ **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد بين المقاطع ($R^2 = 0.60$) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة من الناحية الاحصائية وتعبر عن القدرة التفسيرية لمتغير العوائد النفطية على تفسير التغيرات في القطاع الفلاحي، أي أن التغيرات في العوائد النفطية تفسر ما نسبته (60%) من التغيرات في حجم القطاع الفلاحي، والنسبة الباقية (40%) فهي تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن هذا النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ.

بشكل عام يمكن قبول النموذج السابق (**نموذج التأثيرات العشوائية**) من الناحية الاحصائية وهذا لتوفره على الخصائص الثلاث المتعلقة بالمعنوية الجزئية والمعنوية الكلية بالإضافة إلى القدرة التفسيرية المرتفعة لهذا النموذج، وقبل الاعتماد على هذا النموذج بشكل نهائي في عملية التحليل الاقتصادي وجب أولا التحقق من عدم وجود أي مشكلة من مشاكل قياس في بواقى تقديره وفي حالة وجود أي مشكلة من هذه المشاكل سيتم تطبيق أو اعتماد أحد المنهجيات الاحصائية القياسية الملائمة لتجاوز هذه المشاكل ونتائج اختبارات القياس الثلاث (الارتباط بين الاخطاء، عدم الثبات التباين، وعدم استقلالية المقاطع) موضحة من خلال الجدول ادناه.

الجدول رقم (04-17): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول (القطاع الفلاحي)

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F (1, 3) =	361.474
Prob > F =	0.0003
MLE Random-Effects Panel Data Regression - Multiplicative Heteroscedasticity	
Ho: Panel Homoscedasticity	
Likelihood Ratio LR Test	P-Value > Chi2(3)
68.37	0
Wald Test	P-Value > Chi2(3)

1.61E+05	0
Pesaran's test of cross-sectional independence	
Stat	9.045
Pr	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بالرجوع إلى الجزء العلوي من الجدول السابق فقد بلغت القيمة الاحصائية ($F_{stat} = 361.474$) لاختبار (Wooldridge test) وهي قيمة دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار التي تنص على وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في النموذج الأول من هذه الدراسة.

بالنسبة لاختبار عدم ثبات التباين فقد تم الاعتماد على اختبارين (Wald - Likelihood Ratio LR Test) من أجل التحقق من وجود هذا المشكل في بواقي تقدير نماذج الدراسة بناء على احصائية (كاي تربيع) بناء على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيم الإحصائية للاختبار (68.37، E+051.61) هي أعلى من القيم الجدولية المقابلة لها عند درجات حرية تساوي 3 وعند مستويات معنوية (5%)، فعلى اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبناء عليه يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي تقدير النموذج الأول تعاني من مشكل عدم ثبات التباين في بواقي تقديرها.

بالنسبة للاختبار والخاص باستقلالية المقاطع قد بلغت القيمة الاحصائية اختبار (PC=9.04) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.00) أي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار التي تنص على أن مقاطع نموذج التأثيرات العشوائية الأول من هذه الدراسة غير مستقلة وترتبط ببعضها البعض.

بناء على اختبارات مشاكل القياس الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة فإن النموذج يعاني من مشكلتي عدم ثبات التباين و الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالإضافة إلى أن مقاطع هذا النموذج غير مستقلة، وبالتالي يجب تقدير هذا النموذج بطرق أخرى تتيح إمكانية التحكم في الارتباط الذاتي بين البواقي، وكذا عدم ثبات تباينها بالإضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين مقاطع النموذج، من بين النماذج الأكثر شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية، والتي يمكن أن تساهم بكفاءة عالية في التعامل مع مشاكل القياس السابقة هي طريقة "Feasible Generalized Least Squares (FGLS)".

تظهر النتائج، كما هو موضح في الجزء العلوي من الجدول المناسب، أن هذه الطريقة تمكن من التحكم في عدم استقرار التباين عند وجود ارتباط بين المقاطع. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في التحكم في الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (AR1)، حيث أن نتائج تقدير هذا النموذج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-18): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (1.0148)				
S_AGRICU	Coef.	Std. Err.	Z	P>z
REV_PET	-0.0044819	0.0323552	-0.14	0.89
_cons	4.983521	0.7946559	6.27	0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بعد التحقق من إزالة مشاكل القياس عن بواقي تقدير النموذج وكذلك الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الموجود بين المقاطع وتقدير نموذج الدراسة وفق طريقة (FGLS) تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حيث تظهر النتائج أن متغير العوائد النفطية لا يؤثر في قطاع الفلاحة على اعتبار أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير بلغت (-0.0044) والقيمة الإحصائية المرتبطة بهذه المعلمة بلغت ($Z = -0.14$) وهذه القيمة غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستويات دلالة تساوي أو تقل عن (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه المعلمة بلغت ($Z = -0.14$) وهذه القيمة غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستويات دلالة تساوي أو تقل عن (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه المعلمة بلغت (0.89) وهي أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبشكل عام تم قبول النظرية الصفرية للاختبار والتي تنص على عدم معنوية متغير العوائد النفطية في التأثير على القطاع الفلاحي و يمكن تفسير هذه النتيجة إلى وجود مجموعة من العوامل التي قد تؤدي إلى عدم تأثير العوائد النفطية على القطاع الفلاحي والتي تجدها في جل الدول النفطية وهو عزل القطاع النفطي عن باقي القطاعات الاقتصادية، وتطويره وتشغيله بشكل منفصل عن القطاع الفلاحي أي لا يتم هناك خلق علاقة تكاملية بين القطاعين، إضافة إلى أغلب الدول النفطية لا تعطي اهتماما كبيرا للقطاع الفلاحي نتيجة ما يدره القطاع النفطي من عوائد تسد بها عجزها، كذلك يمكن إرجاع الأمر إلى اعتماد الدول النفطية على الواردات للحصول على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، مما يقلل من دعمها للقطاع الفلاحي، كما يمكن أيضا أن تشكل العوامل البيئية والجغرافية عائقا في استثمار العوائد النفطية في القطاع الزراعي بسبب أن استثمارها يكون أقل جدوى. وإضافة إلى كل هذا يوجد سبب رئيسي يحول دون تأثير عوائد النفط في القطاع الزراعي وهو سوء إدارة العوائد النفطية من طرف الحكومة، بحيث يكون توزيعها لا ينعكس بشكل كاف على القطاع الفلاحي سواء بسبب الفساد أو بسبب إهمال الحكومة لتطوير هذا القطاع.

➤ **التأثيرات الفردية العشوائية للنموذج الأول:** بعد تقدير نموذج التأثيرات العشوائية وتحليل النتائج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سيتم في هذه المرحلة استخراج الآثار الفردية العشوائية الخاصة بكل مقطع (على حدي) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-19): الآثار الفردية العشوائية في الدول محل الدراسة (النموذج الأول)

CNTR	Effect
Algérie	2.200516
Néigeria	1.183651
Kuwiet	-4.236167
Norvége	0.851999

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية العشوائية الخاصة بعينة الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود تأثير فردي عشوائي سالب في دولة الكويت

- وجود تأثير فردي عشوائي موجب في كل من: الجزائر نيجيريا والنرويج.

وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في آثار العوائد النفطية على القطاع الفلاحي في الكويت يعود إلى وجود تأثيرات فردية عشوائية تميز مقاطع (دول) العينة عن بعضها البعض، وقد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصرها مثلا في التركيز على النفط باعتبار أن الكويت تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر للدخل الوطني، وبالتالي فهي تسعى إلى توجيه الاستثمارات والموارد نحو صناعة النفط والبتروكيماويات بدرجة أكبر من القطاع الفلاحي، كما يمكن أيضا تكون الظروف الطبيعية سببا في ذلك نتيجة البيئة القاسية والجفاف الذي تعرفه المنطقة، مما يجعل القطاع الفلاحي أقل جاذبية للاستثمار مقارنة بقطاعات أخرى، هذا ما يؤدي إلى عدم اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع لأن ضخ الأموال فيه تكون دون جدوى، وهناك سبب آخر وهو النمو السريع للاقتصاد الكويتي وزيادة مستويات الدخل لدى المواطنين قد أدى إلى تغيير نمط الاستهلاك نحو المنتجات المستورة، بينما تراجع الطلب على المنتجات الزراعية، إضافة إلى أهم عامل وهو النمط الذي تنتهجه الكويت بصفة عامة في إدارة عوائدها النفطية، كما رأينا سابقا. بعكس النرويج التي مكنت قطاعها الفلاحي من عوائد النفط من أجل تطويره وخلق قاعدة إنتاجية زراعية بفضل الاستثمار في التنمية المستدامة وحماية البيئة، بحيث يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الرئيسية التي استفادت من التنوع الاقتصادي، حيث تمارس الزراعة المستدامة والبيئية، أما فيما يخص كل من الجزائر ونيجيريا فبالرغم من التحديات التي تواجههم في تطوير القطاع الفلاحي نتيجة السياسات الحكومية إلا أنهم يحاولون في تطوير هذا القطاع من خلال ضخ جزء من العوائد النفطية على شكل استثمارات من أجل الارتقاء بهذا القطاع ومحاولة في انقاص التبعية للقطاع النفطي.

ثانياً- النموذج الثاني (تأثير العوائد النفطية على القطاع الصناعي): بنفس المنهجية أو الطريقة المعتمدة في تقدير وتشخيص وتحليل النتائج بالنسبة للنموذج الأول، سيتم تقدير النماذج الأربعة المواتية، ومن خلال هذا الجزء سيتم التركيز على النموذج الذي يقيس تأثير العوائد النفطية على القطاع الصناعي في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة (2000-2020)، وكما أظهرت نتائج اختبارات المفاضلة واختبارات التجانس وجود تأثيرات عشوائية في النموذج محل الدراسة، ونتائج التقدير موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-20): تقدير النموذج الثاني للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع الصناعي

Random-effects GLS regression				
R-sq:	between = 0.5287	Wald chi2(1) =	25.39	
	overall = 0.5113	Prob > chi2 =	0	
S_AINDUS	Coef.	Std. Err.	Z	P>z
REV_PET	0.6381378	0.0746617	8.55	0
_cons	3.51554	1.150407	3.06	0.002

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** بالرجوع للجدول السابق فيظهر أن القيمة الاحصائية المرتبطة بمتغير العوائد النفطية بلغت (- Z 8.55) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة يقل عن 5% حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من القيمة الحرجة 0.05، كما أن معلمة الثابت أيضا دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من القيمة الحرجة 0.05.
 - **المعنوية الكلية:** بالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت قيمة احصائية (Wald) بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.00) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج ككل معنوي من الناحية الاحصائية.
 - **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج الثاني ($R^2=0.52$) وهي قيمة مرتفعة نسبيا على اعتبار أنها تتجاوز 50% أي أن المتغير المستقل المعبر عن العوائد النفطية يفسر ما نسبته 52% من التغيرات في حجم الإنتاج بالقطاع الصناعي والنسبة المتبقية 48% تفسر من عوامل أخرى غير مدرجة بالنموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ. بشكل عام يمكن قبول نموذج التأثيرات العشوائية من الناحية الاحصائية على اعتبار توفر خواص المعنوية الجزئية والمالية بالإضافة إلى ان القدرة التفسيرية للنموذج مقبولة.
- بعد التحقق من كفاءة النموذج الثاني من هذه الدراسة من الناحية الاحصائية، سيتم تشخيص مدى كفاءته من الناحية القياسية وذلك من خلال اختبارات الارتباط الذاتي، عدم ثبات التباين لبواقي تقديره بالإضافة إلى اختبار استقلالية المقاطع، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04- 21): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثاني

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F(1, 3) =	44.461
Prob > F =	0.0069
MLE Random-Effects Panel Data Regression - Multiplicative Heteroscedasticity	
Ho: Panel Homoscedasticity	
Likelihood Ratio LR Test	P-Value > Chi2(3)
22.9059	0.0000
Wald Test	P-Value > Chi2(3)
8015.9101	0.0000
Pesaran's test of cross-sectional independence	
Stat	5.031
Pr	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

فيما يخص المشكل الأول والخاص بالارتباط الذاتي في بواقى تقدير النموذج الثاني فقد بلغت القيمة الاحصائية (44.46) لاختبار (Wooldridge test) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. وبلغت القيمة الإحصائية ($X^2=22.90$) لاختبار (LR Test) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 5% على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من القيمة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل لاختبار (LR Test) والذي ينص على أن تباين الباقي في النموذج الثاني غير ثابت عبر الزمن .

بالنسبة لاختبار استقلالية المقاطع (Pesaran's test) فقد بلغت والقيمة الاحصائية له (5.03) بقيمة احتمالية تقل عن (0.05) أي يمكن قبول الفرض البديل لهذا الاختبار والذي ينص على أن المقاطع مرتبطة فيما بينها. فبناء على التحليل القياسي السابق فلا يمكن قبول النموذج الثاني من الناحية القياسية وذلك لأن بواقى تقديره تعاني من مختلف مشاكل القياس، وبالتالي وجب تصحيح هذه الاختلالات وأخذها بعين الاعتبار بالاعتماد على طريقة FGLS (Feasible generalized least squares)، والنموذج النهائي بعد التعديل موضح من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم (04-22): النموذج الثاني بعد تصحيح مشاكل القياس

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: common AR (1) coefficient for all panels (0.9774)				
S_AINDUS	Coef.	Std. Err.	Z	P>z
REV_PET	0.5438036	0.040852	13.31	0
_cons	4.632661	0.5005053	9.26	0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بالرجوع للجدول السابق فيظهر أن معلمة الثابت والمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية دالتين من الناحية الاحصائية، حيث أن القيم الاحتمالية المرتبطة بهذه المعلمات أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وتشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية إلى الأثر الايجابي لهذا الاخير على القطاع الصناعي، حيث أن الزيادة في عوائد النفط بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الإنتاج بالقطاع الصناعي بنسبة 0.54% وهي مرونة مرتفعة نسبيا تؤكد الدور الكبير الذي تلعبه العوائد النفطية في تحفيز القطاع الصناعي بعينة الدول محل الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة هذا القطاع لما يحتاجه من أموال من أجل نوحه. فالقطاع الصناعي يعتبر همزة وصل بين جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أجبر الحكومة على الإهتمام به، ولهذا نجد أن أغلب الدول النفطية تولي اهتماما بالقطاع الصناعي لأنه أساس الصناعة النفطية، وعماد القطاع النفطي، وهذا عن طريق دعمه بالأموال المتأتية من القطاع النفطي عن طريق الاستثمارات وتطوير البنية التحتية الصناعية التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام، حيث يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق فرص عمل جديدة، كما أن توجيه العوائد النفطية للقطاع الصناعي يساعد على تنويع إقتصاد البلد، وبالتالي تقليل الإعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

➤ التأثيرات الفردية الثابتة لمفردات العينة (النموذج الثاني): بعد تقدير نموذج التأثيرات العشوائية وتحليل النتائج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سيتم في هذه المرحلة استخراج الآثار الفردية العشوائية الخاصة بكل مقطع (على حدي) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-23): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة

CNTR	Effect
Algérie	0.658401
Néigeria	-0.507934
Kuwiet	-2.118837
Norvége	1.968371

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية العشوائية الخاصة بعينة الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود تأثير فردي ثابت سالب في كل من: الكويت ونيجيريا
- وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من: الجزائر والنرويج.

وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في آثار العوائد النفطية على قطاع الصناعة بعينة الدول محل الدراسة يعود إلى وجود تأثيرات فردية عشوائية تميز مقاطع (الدول) عن بعضها البعض قد تعود إلى الاختلاف في طريقة إدارة العوائد النفطية وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية. فبالنسبة للنرويج كان التأثير موجب بسبب سياسة الاقتصادية المنتهدة من طرف الحكومة النرويجية المتمثلة في التنوع الاقتصادي وخلق تكامل اقتصادي بين القطاعات من أجل التخلص من ظاهرة لعنة الموارد، أما الجزائر فنجد أيضا التأثير موجب بسبب السياسة الاقتصادية الجديدة التي انتهجتها الجزائر وهي مشاركة إيرادات القطاع النفطي في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي لأنها حسب رأيها هو بوابة التنمية الاقتصادية للبلاد، أما الكويت ونيجيريا فالتمسنا الأثر السلبي وهذا راجع إلى تركيز كل منهما على الاستثمارات في الأسواق الخارجية عن طريق صناديقهم السيادية كما رأينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ثالثا- النموذج الثالث (تأثير العوائد النفطية على القطاع قطاع البناء والاشغال العمومية): في هذه المرحلة سيتم تقدير النموذج الأساسي لبيانات بانل والذي يأخذ بعين الاعتبار وجود آثار عشوائية في نموذج الدراسة والذي يقيس تأثير العوائد النفطية على قطاع البناء والاشغال العمومية في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2020) ثم تحليل هذه النتائج من الناحية الاحصائية كمرحلة أولى، بعد قبول نموذج من الناحية الاحصائية سيتم تحليله من الناحية القياسية والتأكد من خلو بواقى تقديره من مشاكل القياس ليتم اعتماده في عملية التحليل الاقتصادي، أما في الحالة الثانية وهي وجود مشاكل في قياس بواقى التقدير سيتم اعتماد طرق اخرى للتقدير لحل هذه المشكلة بما يتناسب و المشاكل التي يحتويها هذا النموذج، و في المرحلة الاخيرة سيتم اعتماد هذا النموذج و الذي لا يعاني من المشاكل الاحصائية او أي مشكل من مشاكل القياس في عملية التحليل الاقتصادي للنتائج؛ نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الخاص بقياس تأثير العائدات النفطية على قطاع البناء والاشغال العمومية الموضحة خلال الجدول ادناه.

الجدول رقم (04-24): تقدير نموذج الثالث للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع البناء والاشغال العمومية

Random-effects GLS regression				
R-sq:	between = 0.95	Wald chi2(1) =	69.32	
	overall = 0.90	Prob > chi2 =	0	
S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.9982301	0.119891	8.33	0
_cons	-0.481229	1.394351	-0.35	0.73

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

➤ **معنوية المعلمات:** تبين النتائج أن المعلمات المرتبطة بالمتغير المفسر للنموذج الثالث أعلاه دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة تقل عن (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه المعلمة بلغت (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالنموذج أعلاه يتوفر على خاصية المعنوية الجزئية.

➤ **المعنوية الكلية:** فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج فقد بلغت قيمة إحصائية كاي تربيع لهذا النموذج عند درجة حرية (1) قيمة ($R^2 = 69.32$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة يقل عن (5%)، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية دال من الناحية الإحصائية الكلية.

➤ **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج التأثيرات العشوائية ($R^2 = 0.95$) وهي تمثل قدرة المتغير المفسر في ظل هذا النموذج على تفسير التغيرات في حجم الإنتاج بقطاع البناء والاشغال العمومية بدول العينة، حيث أن العوائد النفطية تفسر ما نسبته (95%) من التغيرات في الإنتاج بقطاع البناء والاشغال العمومية، أما النسبة المتبقية فهي مفسرة من قبل عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بhamش الخطأ.

بشكل عام يمكن قبول النموذج السابق (نموذج التأثيرات العشوائية) من الناحية الإحصائية وهذا لتوفره على الخصائص الثلاث المتعلقة بالمعنوية الجزئية والمعنوية الكلية بالإضافة إلى القدرة التفسيرية المرتفعة لهذا النموذج، وقبل الاعتماد على هذا النموذج بشكل نهائي في عملية التحليل الاقتصادي وجب أولا التحقق من عدم وجود أي مشكلة من مشاكل قياس في بواقي تقديره وفي حالة وجود أي مشكلة من هذه المشاكل سيتم تطبيق أو اعتماد أحد المنهجيات الإحصائية القياسية الملائمة لتجاوز هذه المشاكل ونتائج اختبارات القياس الثلاث (الارتباط بين الاخطاء، عدم الثبات التباين، وعدم استقلالية المقاطع) موضحة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-25): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثالث

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F(1, 3) =	863.035
Prob > F =	0.0001
MLE Random-Effects Panel Data Regression - Multiplicative Heteroscedasticity	
Ho: Panel Homoscedasticity	
Likelihood Ratio LR Test	P-Value > Chi2(3)
5.1823	0.1589
Wald Test	P-Value > Chi2(3)
792.4232	0.0000
Pesaran's test of cross-sectional independence	
Stat	7.693
Pr	0.0000
Pesaran's test of cross-sectional independence	
Pr= 9.045	Pr = 0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بالرجوع إلى الجزء العلوي من الجدول السابق فقد بلغت القيمة الاحصائية ($F_{stat} = 863.035$) لاختبار (Wooldridge test) وهي قيمة دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار التي تنص على وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في النموذج الثالث من هذه الدراسة؛ بالنسبة لاختبار عدم ثبات التباين فقد تم الاعتماد على اختبارين (Wald Test - Likelihood Ratio LR Test) من أجل التحقق من وجود هذا المشكل في بواقي تقدير نماذج الدراسة بناء على احصائية (كاي تربيع) استنادا إلى النتائج الموجودة في الجدول المبين أعلاه، يظهر أن القيم الإحصائية لاختبار ($LR-X^2=5.18$) أقل من القيم الجدولية المقابلة لها عند درجات حرية 3 وعند مستويات معنوية (5%). يتم ذلك على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المتعلقة بها تكون (0.15)، والتي تعتبر أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبناء عليه يمكن رفض الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي تقدير النموذج الأول تعاني من مشكل عدم ثبات التباين في بواقي تقديرها، في المقابل ظهرت نتائج اختبار (LR Test) عكسية لاختبار (Wald Test) حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (LR Test) كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05) أي وجود المشكلة بناء على الاختبار، وبشكل عام سيتم اعتبار النموذج يحتوي على المشكلة.

بالنسبة للاختبار والخاص باستقلالية المقاطع قد بلغت القيمة الاحصائية اختبار (Pr=9.04) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى الدلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.00) أي يمكن قبول الفرضية

البديلة لهذا الاختبار التي تنص على أن مقاطع نموذج التأثيرات العشوائية الأول من هذه الدراسة غير مستقلة وترتبط ببعضها البعض.

بناء على اختبارات مشاكل القياس الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة فإن النموذج يعاني من مشكلتي عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء بالإضافة إلى أن مقاطع هذا النموذج غير مستقلة وبالتالي يجب تقدير هذا النموذج بطرق أخرى تتيح إمكانية التحكم في الارتباط الذاتي بين البواقي، وكذا عدم ثبات تباينها بالإضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين مقاطع النموذج، من بين النماذج الأكثر شيوعاً واستخداماً في الأدبيات التطبيقية، والتي يمكن أن تسهم بكفاءة عالية في التعامل مع مشاكل قياس السابقة، نجد أن طريقة " **Feasible Generalized Least Squares (FGLS)**" تبرز كأحد الأساليب الفعالة. تُمكن هذه الطريقة، كما هو موضح في الجزء العلوي من الجدول المتكامل، من التحكم في عدم استقرار التباين في حال وجود ارتباط بين المقاطع. بالإضافة إلى ذلك، تُمكن هذه الطريقة من التحكم في الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (AR1)، ونتائج تقدير هذا النموذج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-26): النموذج الثالث بعد تصحيح مشاكل القياس

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: common AR (1) coefficient for all panels (0.9432)				
S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.3014912	0.0643626	4.68	0
_cons	7.549781	0.7925949	9.53	0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق يمكن تسجيل النتائج:

تظهر المؤشرات المتعلقة بالعوائد النفطية، والتي تُقدر بنسبة (0.30)، تأثيرها الإيجابي في قطاع الأشغال العامة والبناء. كما يظهر من خلال القيمة الإحصائية المرتبطة بهذا المؤشر (4.68) أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية، حيث تكون هذه القيمة أكبر بقيمة مطلقة من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة 5%. وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من الحد الحرج (0.05). وبالتالي، يمكن القول إن زيادة العوائد النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الإجمالي في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 0.30%.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن القطاع يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية كمورد أساسي، مما يجعل أي زيادة في هذه الإيرادات تترك أثراً إيجابياً على النشاط الاقتصادي، وهذا لكونه من القطاعات الأساسية في إقتصاد أي دولة ما، نتيجة

لما يساهم فيه من توسيع وتحسين في البنية التحتية، لذلك تسعى حكومات الدول النفطية إلى توجيه جزء من العوائد النفطية لهذا القطاع في شكل إنفاق حكومي على مشاريع البنية التحتية الذي من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بجلب الاستثمارات الأجنبية، ويعزز القطاعات الأخرى كالسياحة والصناعات التحويلية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تحسين توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما يعزز جودة الحياة للمواطنين ويسهم في تطوير المجتمع.

➤ **التأثيرات الفردية العشوائية لمفردات العينة (النموذج الثالث):** بعد تقدير نموذج وتحليل النتائج المتوصل إليها من الزوايا الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية، سيتم فيما يلي محاولة تحديد الآثار الفردية العشوائية الخاصة بكل دولة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04-27): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة

CNTR	Effect
Algérie	-0.024364
Néigeria	-0.565205
Kuwiet	-0.531457
Norvége	1.121025

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية العشوائية الخاصة بعينة الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود تأثير فردي عشوائي سالب في كل من: الجزائر نيجيريا، الكويت
- وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من: النرويج.

وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في آثار العائدات النفطية على قطاع البناء والاشغال بعينة الاقتصاديات محل الدراسة يعود إلى وجود تأثيرات فردية عشوائية تميز مقاطع (الدول) العينة عن بعضها البعض قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط الموالية:

➤ **تبعات الاقتصاد النفطي:** الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط قد تكون عرضة للتقلبات في أسعار النفط، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على ميزانيات الحكومة ويقلل من القدرة على الاستثمار في قطاعات أخرى مثل البناء والأشغال العمومية.

➤ **توجهات السياسة الاقتصادية:** قد تختلف سياسات الحكومة فيما يتعلق بإدارة العائدات النفطية، فقد تفضل بعض الحكومات توجيه هذه العائدات نحو القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة أو تحفيز الاستثمار الخاص، مما يقلل من التركيز على قطاع البناء والأشغال العمومية.

➤ **تحديات الفساد:** يمكن أن يؤدي الفساد في بعض الأحيان إلى تضييع الموارد وتقليل فعالية الاستثمارات في القطاع العام، بما في ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية.

➤ **التركيز على القطاعات الأخرى:** قد تختلف الأولويات الوطنية في الدول المعنية، وقد تكون هناك حاجة ملحة إلى التركيز على قطاعات أخرى تعتبر أكثر أهمية في الوقت الراهن.

➤ **قدرات البنية التحتية الحالية:** إذا كانت البنية التحتية القائمة تلبّي الاحتياجات الحالية بشكل كافٍ، فقد لا يكون هناك حاجة ملحة لزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

أما فيما يخص النرويج فالأثر الموجب يعود إلى سياستها الاقتصادية في إدارة عوائد النفط كما رأينا سابقا.

النموذج الرابع: النموذج الرابع (تأثير العوائد النفطية على قطاع الخدمات): في هذه المرحلة سيتم تقدير النموذج الأساسي لبيانات بانل و الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود اثار عشوائية في نموذج الدراسة و الذي يقيس تأثير العوائد النفطية على قطاع الخدمات في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2020) ثم تحليل هذه النتائج من الناحية الاحصائية كمرحلة اولى، بعد قبول نموذج من الناحية الاحصائية سيتم تحليله من الناحية القياسية والتأكد من خلو بواقي تقديره من مشاكل القياس ليم اعتماداه في عملية التحليل الاقتصادي اما في الحالة الثانية وهي وجود مشاكل في قياس بواقي التقدير سيتم اعتماد طرق اخرى للتقدير لحل هذه المشكلة بما يتناسب و المشاكل التي يحتويها هذا النموذج، و في المرحلة الاخيرة سيتم اعتماد هذا النموذج و الذي لا يعاني من المشاكل الاحصائية او أي مشكل من مشاكل القياس في عملية التحليل الاقتصادي للنتائج؛ نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الخاص بقياس تأثير العائدات النفطية على قطاع البناء والأشغال العمومية الموضحة خلال الجدول ادناه.

الجدول رقم (04-28): تقدير النموذج الرابع للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع الخدمات

Random-effects GLS regression				
R-sq:	between = 0.5287	Wald chi2(1) =	25.39	
	overall = 0.5113	Prob > chi2 =	0	
S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.721715	0.1365623	5.28	0
_cons	2.375396	1.992288	1.19	0.233

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** بالنسبة لمعلمة الثابت فقد أظهرت نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه عدم معنوية هذه المعلمة من الناحية الاحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أكبر من (0.05)، وهي لا تقدم أي مدلول من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية، من جهة أخرى فقد بلغت القيمة الاحصائية المرتبطة بمتغير العوائد النفطية ($Z=5.28$) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة يقل عن (5%) على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.00) أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) أي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على أن المعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 0.5%.
 - **المعنوية الكلية:** بالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الاحصائية ($X^2=25.39$) وهي قيمة دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 5%، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من (0.05)، أي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على المعنوية الاحصائية الكلية للنموذج.
 - **جودة التوفيق:** بلغت القدرة التفسيرية للنموذج $R^2=0.53$ وهي قيمة مرتفعة إلى حد ما، على اعتبار أنها تتجاوز نسبة 50%. وتعتبر هذه القيمة عن قدرة متغير العوائد النفطية في تفسير التغيرات بحجم الإنتاج لقطاع الخدمات، حيث أن التغيرات في عوائد النفط تفسر ما نسبته 52% في التغيرات في إنتاج قطاع الخدمات، والنسبة الباقية 48% فهي تعود الى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج لكنها مدرجة في مركبة الخطأ.
- بشكل عام لان نموذج التأثيرات العشوائية الذي يقيس تأثير العوائد النفطية على قطاع الخدمات يتميز بالكفاءة الاحصائية حيث يتميز بالكفاءة من حيث خواص المعنوية الجزئية بالإضافة المعنوية الكلية بالإضافة إلى القدرة التفسيرية المقبولة من الناحية الاحصائية.
- وقبل الاعتماد النهائي للنموذج في عملية التفسير الاقتصادي وجب التحقق من كفاءة هذا النموذج من الناحية الإحصائية حيث سيتم فيما يلي التحقق من الافتراضات الكلاسيكية في بواقي التقدير في النموذج الرابع من هذه الدراسة، بالإضافة الى التحقق من استقلالية المقاطع لهذا النموذج والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-29): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الرابع

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F(1, 3) =	1.148
Prob > F =	0.3624
MLE Random-Effects Panel Data Regression - Multiplicative Heteroscedasticity	
Ho: Panel Homoscedasticity	
Likelihood Ratio LR Test	P-Value > Chi2(3)
38.6939	0.0000
Wald Test	P-Value > Chi2(3)
5.68e+04	0.0000
Pesaran's test of cross-sectional independence	
stat	7.240
pr	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات STATA 17

تنص الفرضيات الصفرية للاختبارات الموضحة في الجدول السابق على أن بواقي تقدير النموذج محل الدراسة لا تعاني من أي مشكلة من المشاكل الثلاث الموضحة في الجدول، بالنسبة للاختبار الأول والخاص بالارتباط الذاتي بين الأخطاء فقد بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار ($F_{stat}=1.14$) وهذه القيمة غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة 5% ودرجات الحرية (1؛ 3)، على اعتبار ان القيمة المحسوبة لهذا الاختبار اقل بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند نفس مستوى الدلالة ودرجات الحرية، وتم الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الاحصاءة والتي تجاوزت القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي تقدير النموذج الرابع من هذه الدراسة لا ترتبط ذاتيا.

بالنسبة لمشكلة عدم ثبات تباين البواقي خلال الزمن وبين المقاطع فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار ($LR=38.69$) بقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي تقدير النموذج الرابع غير ثابتة عبر الزمن وبين المقاطع؛ نفس النتيجة تم التوصل اليها بناء على اختبار (Wald Test) حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن بواقي تقدير النموذج الرابع غير ثابتة وبعبارة أخرى اختلال الفرضية الكلاسيكية الثانية والمفترض تحققها في بواقي تقدير النموذج الرابع.

بالنسبة للاختبار الأخير والخاص باستقلالية المقاطع من عدمه فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار ($Pr=7.24$) وهي قيمة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 5%؛ على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه

الاحصاءة بلغت (0.00)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن المقاطع (الدول) غير مستقلة.

وتأسيسا على اختبارات مشاكل القياس الموضحة أعلاه والتي أظهرت أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي في البواقي، في المقابل فإن تباین البواقي غير ثابت عبر الزمن وبين المقاطع، والمقاطع في حد ذاتها غير مستقلة، وبالتالي لا يمكن قبول هذا النموذج من الناحية القياسية حيث أنه يعاني من مشكلتين من أصل ثلاث مشاكل، أي تم رفض هذا النموذج من الناحية القياسية واعتماد طريقة تقدير (FGLS) والتي تمكن من التعامل مع عدم ثبات التباين بالإضافة إلى عدم استقلالية المقاطع، في حين سيتم إلغاء الجزء الخاص بالتحكم في الارتباط الذاتي في البواقي، أو دون إضافة انحدار ذاتي للبواقي بفترة زمنية واحدة، ونتائج التقدير وفق هذه الطريقة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-30): النموذج الرابع بعد تصحيح مشاكل القياس

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: no autocorrelation				
S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.814713	0.0117846	69.13	0
_cons	1.315845	0.1993007	6.6	0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بناء على المخرجات الموضحة في الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

بالنسبة لمعلمة الثابت فهي لا تقدم أي مدلول من الناحية الاقتصادية وبالتالي سيتم إهمالها في عملية التحليل الاقتصادي، بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية (REV_PET) فقد بلغت قيمة هذه المعلمة (0.81) والقيمة الإحصائية المرتبطة بها (Z=69.13) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة اقل من 5%، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن تأثير العوائد النفطية على حجم الإنتاج بقطاع الخدمات هو تأثير معنوي إحصائيا، تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية إلى الأثر الايجابي لهذا الأخير على حجم الإنتاج بقطاع الخدمات، فكلما زادت العوائد النفطية بعينة الدول محل الدراسة بنسبة 1% زاد حجم الإنتاج بقطاع الخدمات بـ: 0.81%، وهذه النتيجة تتوافق عموما وما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن الاعتناء بالقطاع الخدمات من طرف الدول النفطية من شأنه أن يعزز البيئة الاقتصادية بشكل عام عن طريق تطوير الخدمات العامة كالـتعليم والصحة، السياحة،...إخ من الخدمات، الأمر الذي أدى بالدول النفطية إلى توجيه جزء من عوائد النفط من أجل تطوير هذا القطاع الحساس كونه همزة وصل بين باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

➤ التأثيرات الفردية الثابتة لمفردات العينة (النموذج الرابع): بعد تقدير نموذج التأثيرات العشوائية وتحليل النتائج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سيتم في هذه المرحلة استخراج الآثار الفردية العشوائية الخاصة بكل مقطع (على حدي) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04-31): الآثار الفردية العشوائية في عينة الدول محل الدراسة

CNTR	Effect
Algérie	-0.027014
Néigeria	1.611847
Kuwiet	-2.998315
Norvége	1.413482

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية العشوائية الخاصة بعينة الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود تأثير فردي ثابت سالب في كل من: الجزائر، الكويت.
- وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من: نيجيريا، والنرويج.
- وجود تأثيرات فردية عشوائية تميز مقاطع (الدول) العينة عن بعضها البعض قد تعود إلى عوامل عديدة نوضحها كمايلي:

فبالنسبة لكل من الكويت والجزائر فالتأثير السالب للعوائد النفطية وقطاع الخدمات قد يرجع إلى مايلي:

➤ **تحجيم الاستثمارات في القطاع الخدماتي:** عندما تعتمد الحكومات بشكل كبير على العائدات النفطية، قد يكون لديها توجه نحو تحجيم الاستثمارات في القطاع الخدماتي الآخر، نظراً لتركيزها على تطوير وتعزيز قطاع النفط والطاقة.

➤ **تراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة:** في بعض الحالات، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

➤ **تأثير التقلبات الاقتصادية:** تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤدي إلى تقلبات اقتصادية وعدم استقرار، مما يخلق بيئة غير ملائمة للاستثمار في قطاع الخدمات ويقلل من الثقة الاقتصادية بشكل عام.

➤ **ضعف التنويع الاقتصادي:** تكون الاعتمادية الكبيرة على القطاع النفطي قد يقلل من التنويع الاقتصادي للدولة، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط.

إضافة إلى الإدارة الغير السليمة للعوائد النفطية من طرف هته البلدان بالتركيز على توجيه هذه الأموال إلى أشياء أخرى غير الاقطاعات الإقتصادية.

أما بالنسبة لكل من النرويج فالتأثير الموجب للعوائد النفطية على قطاع الخدمات فيها راجع إلى السياسات الحكومية، والاستقرار الاقتصادي، والتوجيه الاستراتيجي للموارد النفطية، أما نيجيريا فيرجع إلى حاجتها لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية مثل: التعليم والصحة، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في هذا المجال.

خامسا- النموذج الخامس (تأثير العوائد النفطية على القطاع النفطي): بنفس المنهجية أو الطريقة المعتمدة في تقدير وتشخيص وتحليل النتائج بالنسبة للنماذج السابقة ، سيتم تقدير هذا النموذج وفق الخطوات المتبعة سابقا، ومن خلال هذا الجزء سيتم التركيز على النموذج الذي يقيس تأثير العوائد النفطية على القطاع النفطي في عينة الدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة (2000-2020)، وكما أظهرت نتائج اختبارات المفاضلة واختبارات التجانس وجود تأثيرات عشوائية في النموذج محل الدراسة، ونتائج التقدير موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-32): تقدير نموذج النموذج الخامس للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع النفطي

Fixed-effects regression				
R-sq:	between = 0.9922	Wald chi2(1) =	65.28	
	overall = 0.9658	Prob > chi2 =	0	
HAYDRO	Coef.	Std. Err.	Z	P>z
REV_PET	0.8433215	0.1043736	8.08	0
_cons	2.141807	1.162062	1.84	0.069

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** تبين النتائج ان المعلمات المرتبطة بالمتغير المفسر للنموذج الخامس اعلاه دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة تقل عن (5%) على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه المعلمة بلغت (0.00) وهي اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالنموذج أعلاه يتوفر على خاصية المعنوية الجزئية.
- **المعنوية الكلية:** فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج فقد بلغت قيمة إحصائية كاي تربيع لهذا النموذج عند درجة حرية (1) قيمة ($R^2 = 65.28$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة يقل عن (5%)، على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فنموذج التأثيرات الثابتة دال من الناحية الإحصائية الكلية.

➤ جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج التأثيرات العشوائية ($R^2 = 0.99$) وهي تمثل قدرة المتغير المفسر في ظل هذا النموذج على تفسير التغيرات في حجم الإنتاج بالقطاع النفطي بدول العينة، حيث أن العائدات النفطية تفسر ما نسبته (95%) من التغيرات في الإنتاج بالقطاع النفطي، أما النسبة المتبقية فهي مفسرة من قبل عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

بشكل عام يمكن قبول النموذج السابق (نموذج التأثيرات الثابتة) من الناحية الاحصائية وهذا لتوفره على الخصائص الثلاث المتعلقة بالمعنوية الجزئية والمعنوية الكلية بالإضافة الى القدرة التفسيرية المرتفعة لهذا النموذج، وقبل الاعتماد هذا النموذج بشكل نهائي في عملية التحليل الاقتصادي وجب اولا التحقق من عدم وجود اي مشكلة من مشاكل قياس في بواقى تقديره وفي حالة وجود اي مشكلة من هذه المشاكل سيتم تطبيق او اعتماد احد المنهجيات الاحصائية القياسية الملائمة لتجاوز هذه المشاكل و نتائج اختبارات القياس الثلاث (الارتباط بين الاخطاء، عدم الثبات التباين، و عدم استقلالية المقاطع) موضحة من خلال الجدول ادناه.

الجدول رقم (04-33) اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first-order autocorrelation	
F(1, 3) =	21.041
Prob > F =	0.0195
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model	
Ho: Panel Homoscedasticity	
chi2 (4)	P-Value > Chi2(3)
41.72	0.0000
Pesaran's test of cross-sectional independence	
stat	3.972
pr	0.0001

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

فيما يخص المشكل الاول والخاص بالارتباط الذاتي في بواقى تقدير النموذج الثاني فقد بلغت القيمة الاحصائية (21.041) لاختبار (Wooldridge test) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5% على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

بلغت القيمة الإحصائية ($X^2=41.72$) لاختبار (Wald test) وهي دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة يقل عن 5%، بدرجة حرية (4)، على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من القيمة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل للاختبار (41.72) والذي ينص على ان تباين البواقى في النموذج الخامس غير ثابت عبر الزمن .

بالنسبة لاختبار استقلالية المقاطع (**Pesaran's test**) فقد بلغت والقيمة الاحصائية له (3.972) بقيمة احتمالية تقل عن (0.05) اي يمكن قبول الفرض البديل لهذا الاختبار والذي ينص على ان المقاطع مرتبطة فيما بينها .بناء على التحليل القياسي السابق فلا يمكن قبول النموذج الخامس من الناحية القياسية وذلك لان بواقى تقديره تعاني من مختلف مشاكل القياس، وبالتالي وجب تصحيح هذه الاختلالات واخذها بعين الاعتبار بالاعتماد على طريقة FGLS (Feasible generalized least squares) والنموذج النهائي بعد التعديل موضح من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم (04 - 34): النموذج الخامس بعد تصحيح مشاكل القياس

Cross-sectional time-series FGLS regression				
Coefficients: generalized least squares				
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation				
Correlation: common AR (1) coefficient for all panels (0.8521)				
HAYDRO	Coef.	Std. Err.	z	P>z
REV_PET	0.9418391	0.0533611	17.65	0
_cons	1.064535	0.5958965	1.79	0.074

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج STATA 17

بناء على المخرجات الموضحة في الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

بالنسبة لمعلمة الثابت فهي لا تقدم أي مدلول من الناحية الاقتصادية وبالتالي سيتم اهمالها في عملية التحليل الاقتصادي، بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمتغير العوائد النفطية (**REV_PET**) فقد بلغت قيمة هذه المعلمة (0.94) والقيمة الإحصائية المرتبطة بها ($Z=17.65$) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة اقل من 5% ، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن تأثير العائدات النفطية على حجم الإنتاج بالقطاع النفطي هو تأثير معنوي إحصائيا، تشير الاشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير العائدات النفطية الى الأثر الايجابي لهذا الأخير على حجم الإنتاج بالقطاع النفطي في الاقتصاديات محل الدراسة، فكلما زادت العائدات النفطية بعينة الدول محل الدراسة بنسبة 1% زاد حجم الإنتاج بالقطاع النفطي بـ: 0.94%، وهذه النتيجة تتوافق عموما وما جاءت به النظرية الاقتصادية، فهذه النسبة إلا دلالة على أن عوائد النفط يتم توجيهها من طرف الدول النفطية لتطوير القطاع النفطي وتحديثه من أجل زيادة الإنتاج ويكون هناك زيادة في در الربح النفطي الذي يعتبر الدخل الرئيسي لهته الدول، ونسبة مساهمته الكبيرة في معظم المتغيرات الكلية لاقتصادات هذه الدول، وهو أساس نمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

➤ التأثيرات الفردية الثابتة لمفردات العينة (النموذج الخامس): بعد تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وتحليل النتائج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سيتم في هذه المرحلة استخراج الآثار الفردية الثابتة الخاصة بكل مقطع (على حدي) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-35): الآثار الفردية الثابتة في عينة الدول محل الدراسة

CNTR	Effect
Algérie	0.133477
Néigeria	0.087596
Kuwiet	0.419522
Norvége	0.373641

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية الثابتة الخاصة بعينة الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- عدم وجود تأثير فردي ثابت سالب في أي دولة.

- وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من: الجزائر، نيجيريا، الكويت والنرويج.

وعموما نستنتج أن عدم وجود تأثير سلبي لجميع دول العينة المدروسة دليل على أن كل من الجزائر والكويت ونجيريا وحتى النرويج تدعم القطاع النفطي من خلال توجيه حصة الأسد من العوائد النفطية لتطوير والنهوض بالقطاع النفطي دون باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يفسر سوء إدارة العوائد النفطية لدول الدراسة في خدمة اقتصاديتها، وبهذا يبقى الارتباط بالنفط مازال قائما لهته الدول.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق أولاً إلى تجربة الجزائر في إدارة عوائدها النفطية والتي استخلصنا منها مايلي:

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يتركز على قطاع النفط في تمويل الاقتصاد.
- قامت الجزائر بوضع آليات لتمكينها من الإدارة الرشيدة لعوائد النفط فيما يضمن لها الإستمرارية على المدى البعيد، بحيث تمثلت هذه الآليات في انشاء صندوق سيادي تمثل في صندوق ضبط الموارد الجزائري من أجل إدخار الفوائض النفطية للاستفادة منها زمن انتعاش أسعار النفط للاستفادة منها عند انخفاض هذه الأخيرة، بالإضافة إلى توظيفها في الاستثمار الدخلي دون الخارجي، وكذا تمويل المشاريع التنموية عبر مخططات التنمية التي تم اطلاقها من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تجسيد اهداف التنمية المستدامة. إلا أن هذه الآليات لم تفلح في تلخص الاقتصاد الوطني من التبعية الريعية وعدم قدرته على تنوع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية، ولذلك وجب على صانعي القرار في الجزائر من إعادة النظر في ذلك والتوجه إلى إيجاد آليات أخرى تمكنها من الإدارة المثلى لعوائد النفط فيما يضمن توجيهها لباقي القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنوع اقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي والسياحي وكذا تطوير ودعم استخدام الطاقات المتجددة وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار المباشر التجارة الدولية.
- غياب الأجهزة الحكومية والمؤسسات الكفؤة القادرة على إدارة الثروة النفطية مما يؤدي إلى هدر المال العام وضياعه.
- ضعف المنظومة القانونية التي تنظم القطاع النفطي في الجزائر.
- المشكلة الرئيسية التي تواجه الجزائر في استخدام عائداتها من النفط هي عدم قدرة السلطات العامة على تحويل هذه العوائد إلى مشاريع اقتصادية مستدامة على المدى البعيد، والتحرر من الاعتماد الشبه كلي على قطاع النفط، وزيادة صادراتها خارج هذا القطاع.
- فشل الجزائر في حماية اقتصادها من الصدمات النفطية وعدم خلق تنوع لاقتصادها وفك ارتباط بالنفط نتيجة عدم تخليها عن الاستخدام المباشر لعوائد النفط في النشاطات الاقتصادية.

● إن السياسات النفطية في الجزائر لم تكن بمستوى التخطيط الاستراتيجي بل كانت سياسات آنية وغير مدروسة. إضافة إلى دراسة مدى تأثير إدارة العوائد النفطية في الجزائر ومقارنتها بالاقتصاديات النفطية التي كانت لها تجارب في مجال توزيع وإدارة عوائد النفط، بحيث أن الإدارة الفعالة لعوائد النفط تتطلب انتهاج سياسات واستراتيجيات فعالة، والتي من شأنها أن تساعد هذه الدول في التخلي عن الإرتباط الكبيء بعوائد النفط، وخلق قاعدة اقتصادية بعيدة عن القطاع النفطي تخدم الأجيال الحالية والأجيال القادمة وأن تضمن نصيبها من هذه الثروة الناضبة، وهذا من خلال التوزيع الأمثل لعوائد النفط بين القطاعات الاقتصادية ومحاربة جميع الظواهر السلبية التي تحول دون ذلك، وهو ما حاولنا توضيحه من خلال الدراسة القياسية التي تم إجراؤها، والتي أثبتت أن جميع الدول النفطية محل الدراسة لديها مشكلة في إدارة عوائدها النفطية بالرغم من وجود تفاوت بينهم، وهذا ما تم إلتماسه من خلال درجة تأثير العوائد النفطية على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية للبلدان عينة الدراسة، إذ كان هناك في نسبة تأثير العوائد النفطية على القطاعات الاقتصادية تختلف درجتها من دولة لأخرى، الأمر الذي أكد أن الدول النفطية المعنية بالدراسة لم تجد طريقة فعالة لإدارة عوائدها النفطية بالرغم من انتهاجها لسياسات مختلفة منها استراتيجية الصناديق السيادية.

خاتمة عامة

تحاول هذه الأطروحة بيان واستكشاف العلاقة المعقدة بين وفرة الموارد الطبيعية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إدارة عوائد النفط، مع تسليط الضوء على الاقتصادات الريعانية. وقد حللت الوضع الجزائري، مستمدة رؤى مقارنة من النرويج والكويت ونيجيريا، لفهم الاستراتيجيات المتنوعة لإدارة عوائد النفط التي تبنتها معظم الدول النفطية من أجل تحقيق استدامة لعوائدها النفطية على المدى البعيد.

وتناول البحث كيفية استفادة هذه الدول من ثروتها النفطية، والكشف عن نتائج متنوعة. وتبين تناقض نجاح النرويج في مجال التنمية المستدامة والرعاية الاجتماعية مقارنة مع التحديات التي تواجهها الكويت ونيجيريا في تحقيق التنوع الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار السياسي. وسلطت هذه المقارنة الضوء على أهمية الإدارة الاستراتيجية لعوائد النفط وأهمية جودة الحكم والشفافية والتوزيع العادل للثروة في تعزيز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي.

هدفت هذه الأطروحة إلى التدقيق في إدارة عوائد النفط في الدول الريعانية، مع التركيز بشكل خاص على الجزائر، لتقييم إدارتها لعوائد النفط فيما يضمن حماية واستقرار اقتصادها، وكذا ضمان حق الأجيال القادمة من هذه الثروة الناشئة. وكان الدافع وراء هذا التحقيق هو الاعتراف بمعضلة "لعنة الموارد"، حيث تظل التنمية المستدامة بعيدة المنال، على الرغم من المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. وكان الهدف الأساسي هو استكشاف كيفية تسخير هذه العوائد بشكل أفضل لتعزيز تنوع الدخل الوطني، وتعزيز استدامة هذه الثروة، وضمان الاستقرار الاقتصادي ومنه السياسي وتحقيق الرفاه الاجتماعي للأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن خلال دراسة للسياق الجزائري واستخلاص الأفكار من المقارنات مع النرويج والكويت ونيجيريا، سعت الدراسة إلى تحديد الاستراتيجيات التي نجحت أو فشلت في ترجمة الثروة النفطية إلى فوائد اقتصادية واجتماعية أوسع.

اعتمد هذا البحث منهجا متعدد الأساليب، يجمع بين التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية والتقييمات النوعية للأطر النظرية لتوفير فهم شامل لتأثيرات إدارة عائدات النفط. وقد مكنت هذه المنهجية من تحديد أفضل الممارسات وصياغة استراتيجيات للتغلب على التحديات الكامنة في إدارة العوائد النفطية في الاقتصادات الريعانية.

تعزز هذه الأطروحة تقديم تحليل لاستراتيجيات إدارة عوائد النفط. وتؤكد على ضرورة الإدارة الشفافة والفعالة إلى جانب الحاجة الماسة إلى استراتيجيات تهدف إلى الإدارة المثلى والتوزيع العادل لعوائد النفط بين القطاعات الاقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية المرتبطة بتقلب عوائد النفط.

ومن خلال هذه الرؤية، تسلط الأطروحة الضوء على المسارات التي يمكن من خلالها للدول الريعانية أن تتغلب على تحديات تقلب عوائد النفط، وتقترح إطارا يوازن بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

ومن خلال القيام بذلك، يفترض البحث أن اعتماد إستراتيجيات وسياسات نفطية مستقلة عن السياسة واليات الحوكمة القوية يمكن أن يكون بمثابة حصن ضد المخاطر الكامنة في سوء إدارة عوائد النفط والاعتماد بشكل كبير على النفط. وتشير الدراسة الى أنه من خلال تعزيز القطاعات خارج النفط عن طريق التوزيع العادل للثروة النفطية، يُمكن البلدان النفطية من إنشاء اقتصادات أكثر مرونة وقادرة على تحمل صدمات أسعار النفط العالمية. علاوة على ذلك، فإن التركيز على ممارسات الادارة الشفافة يسלט الضوء على أهمية المساءلة والثقة العامة في إدارة عوائد النفط .

ومن خلال الاعتماد على الرؤى النظرية والادلة التجريبية، تبين من خلال الاطروحة أن اتباع نهج استراتيجي لإدارة الثروة النفطية يعطي الاولوية للرخاء على المدى الطويل على المكاسب قصيرة المدى. ولا يهدف هذا النهج الى تعزيز المشهد الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط فحسب، بل يسعى أيضا الى ضمان توزيع فوائد الثروة النفطية بشكل عادل، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي الشامل لهذه الدول.

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :

1. يعتبر القطاع النفطي ذا أهمية استراتيجية بالنسبة للدول النفطية لمساهمته الكبير في اقتصادياتها من خلال النسبة الكبيرة التي يساهم بها في المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان.
2. انطلاقا من تجربة النرويج في إدارة العوائد النفطية تعتبر من أنجح التجارب في هذا المجال، وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهمة بهذا الموضوع.
3. بالرغم من أن الكويت لم توظف عوائدها النفطية في الاستثمارات الاستراتيجية الا أنها نجحت في إدارتها لعوائدها النفطية، واكتساب خبرة في ذلك تمكنها من تجاوز المخاطر الاقتصادية التي قد تطلا اقتصادها في حالة نضوب النفط ونقص الوفورات المالية.
4. تعتبر تجربة نيجيريا في إدارة عوائد النفط الاحسن على المستوى الافريقي بالرغم من العراقيل التي تحول دون ذلك.
5. لم تحقق الجزائر من خلال تجربتها في إدارة عوائد النفط، ما كانت تصبو اليه من وراء ذلك خلافا لكل من الكويت والنرويج ونيجيريا؛ فالمشكلة الحقيقية للجزائر في إدارتها لعوائدها النفطية تكمن في العجز عن تحويل فوائدها النفطية الى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفطي، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.
6. تعتبر الادارة المثلى أحسن حل بالنسبة للدول النفطية من أجل التخلص من التبعية الريعية لاقتصادياتها. وبناء على نتائج الدراسة، فإن الاستنتاجات العامة المستخلصة من تحليل تأثير العوائد النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية عبر عينة من الدول المنتجة للنفط خلال الفترة ما بين 2000 و2020:

1. التأثيرات الفردية المتنوعة على القطاع الفلاحي: كشفت الدراسة عن تأثيرات عشوائية فردية مختلطة لعوائد النفط على القطاع الفلاحي بين الدول التي شملتها الدراسة. في حين شهدت الكويت تأثيرا سلبيا، مما يعكس التركيز الساحق على النفط والبتروكيماويات على حساب الزراعة، شهدت الجزائر ونيجيريا والنرويج آثارا إيجابية. وهذا يشير الى أن هذه البلدان تمكنت من الاستفادة من عوائد النفط لدعم وتطوير الزراعة المستدامة، مما يسלט الضوء على أهمية التخصيص الاستراتيجي للموارد.
2. التأثير الايجابي على القطاع الصناعي: أشارت النتائج المعدلة باستخدام طريقة FGLS الى وجود تأثير إيجابي كبير للإيرادات النفطية على القطاع الصناعي بمرونة قدرها 0.54%. وهذا يوضح الدور الحاسم الذي تلعبه عائدات النفط في تعزيز التنمية الصناعية، على الرغم من تباين التأثيرات بين البلدان، مما يعكس الاختلافات في الاستراتيجيات الوطنية نحو الاستفادة من عوائد النفط في الاستثمار الصناعي.
3. دور حاسم في البناء والاشغال العمومية: أظهر التحليل أن عوائد النفط تساهم بشكل كبير في قطاع البناء والاشغال العامة، مما يفسر نسبة كبيرة من التباينات في مخرجات القطاع. ويؤكد هذا التأثير المباشر والقوي قدرة عائدات النفط على دفع النمو والتنمية في هذا القطاع.
4. التأثير الكبير على قطاع الخدمات: تصحيح مسائل القياس في نموذج تحليل تأثير عوائد النفط على قطاع الخدمات كشف عن تأثير إيجابي ومعنوي. ويشير ذلك الى أن الدول المنتجة للنفط تستثمر جزءا من إيراداتها في تطوير وتعزيز قطاع الخدمات، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الشامل.
5. الاستثمار في قطاع النفط: كما أظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا وكبيرا للعوائد النفطية على القطاع النفطي نفسه، مما يشير الى إعادة استثمار كبيرة في القطاع لزيادة الانتاج وتعزيز الدخل القومي من النفط. وهذا يعكس الاهمية الاستراتيجية التي يحظى بها قطاع النفط كمحرك اقتصادي رئيسي.
6. أهمية الاستخدام الفعال للتنمية المستدامة: الاستنتاج الشامل هو الاهمية الحاسمة لعوائد النفط كمحفز للنمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، وخاصة في قطاعات البناء والخدمات والنفط. وتؤكد الاطروحة على ضرورة الاستخدام الفعال لهذه العوائد لضمان التنمية المستدامة والتنوع بعيدا عن الاعتماد على النفط.
7. التباين في التأثيرات عبر البلدان: أبرزت الدراسة التباين في تأثير العوائد النفطية بين مختلف البلدان، متأثرة بعوامل مثل السياسات الحكومية، والبنية التحتية المتاحة، ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يؤكد أهمية الاستراتيجيات المصممة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من عوائد النفط.

8. تحديات القياس وتعديلاته: واجهت الدراسة تحديات مثل الارتباط الذاتي والتغايرية، مما استلزم استخدام طرق تقدير متقدمة مثل FGLS للحصول على نتائج دقيقة. وبعد معالجة هذه القضايا، أظهرت النتائج باستمرار التأثير الإيجابي لعائدات النفط على القطاعات الاقتصادية، وخاصة البناء والخدمات.

تظهر هذه الاستنتاجات التأثيرات الدقيقة والمتنوعة لعوائد النفط عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والدور الحاسم للإدارة الاستراتيجية والاستثمار للاستفادة من هذه الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، وذلك عن طريق الإدارة المثلى لعوائد النفط، فالدراسة تبين أن نمو القطاعات الرئيسية في معظم دول عينة الدراسة تسير في الاتجاه العكسي للنمو الاقتصادي.

التحديات والصعوبات: على الرغم مما سبق فقد واجهت الدراسة عقبات كبيرة، مثل ندرة البيانات والتعقيدات الكامنة في تحليل الاقتصاد السياسي للنفط في بلدان عينة الدراسة. وتسلط هذه التحديات الضوء على الحاجة الملحة الى منهجيات متقدمة قادرة على التعامل مع التعقيدات الموجودة في الدول الريعية. وتؤكد عقبات البحث أهمية تطوير أطر تحليلية متطورة قادرة على تفسير الديناميكيات الاقتصادية والسياسية للبلدان المعتمدة على النفط بدقة، مما يضمن الفهم الشامل والإدارة الفعالة للتحديات الفريدة التي تواجهها.

وتشكل ندرة البيانات عائقاً كبيراً أمام إجراء تحليلات شاملة وموثوقة. تعاني العديد من الدول الريعية من محدودية توفر البيانات العامة حول عائدات النفط وتخصيصها، مما يعقد الجهود المبذولة لتقييم تأثير الثروة النفطية على التنوع الاقتصادي والتنمية البشرية والاستقرار السياسي. ويتطلب هذا الافتقار الى الشفافية وإمكانية الوصول الى أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك استخدام المؤشرات غير المباشرة والتدابير البديلة لقياس آثار الاعتماد على النفط.

علاوة على ذلك، يتضمن الاقتصاد السياسي للنفط علاقات معقدة بين الجهات الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والشقيقات السبع وقوى السوق العالمية. ويمكن لهذه العلاقات أن تؤثر بشكل كبير على قرارات السياسة والاستراتيجيات الاقتصادية والنتائج الاجتماعية في الدول الريعية. ويتطلب التغلب على هذه التعقيدات نهجاً متعدد التخصصات يجمع بين رؤى من الاقتصاد والعلوم السياسية والدراسات الاجتماعية، من بين أمور أخرى. ويمكن هذا النهج الباحثين من التعرف على التأثيرات المتعددة الأوجه لإدارة عائدات النفط على تنمية البلد واستقراره.

وتعزز العقبات التي يواجهها هذا البحث الحاجة الى فهم دقيق للتحديات التي تواجهها الاقتصادات الريعية. ومن خلال تطوير وتطبيق منهجيات تحليلية متقدمة، يستطيع الباحثون وصناع السياسات تحديد استراتيجيات الاستفادة من الثروة النفطية بشكل أفضل بطرق تعزز التنمية المستدامة، وتحد من نقاط الضعف الاقتصادية، وتعزز الرفاهية السياسية والاجتماعية.

وتساهم نتائج الدراسة في الحوار المستمر حول إدارة ثروات الموارد الطبيعية، حيث تقدم وجهات نظر قيمة للدول الربيعة الغنية بالنفط التي تسعى جاهدة الى السير على الطريق نحو النمو المستدام والعدل.

توصيات الدراسة: بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا اليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

1. التنوع الاستراتيجي: تشجيع التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على عائدات النفط. الاستثمار في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة لخلق اقتصاد مرن ومتوازن.

2. الاستثمار في الزراعة المستدامة: الاقتداء بالنرويج من خلال توجيه جزء من عوائد النفط الى ممارسات زراعية مستدامة، وتعزيز الامن الغذائي، والحد من التأثيرات البيئية.

3. تعزيز التنمية الصناعية: استغلال عوائد النفط لتحفيز القطاع الصناعي من خلال الاستثمار في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وبرامج تنمية المهارات، بهدف صناعة مكملة للقطاع النفطي بدلاً من الاعتماد عليه.

4. تعزيز الاشغال العامة والبناء: تخصيص عوائد النفط للأشغال العامة ومشاريع البناء التي تعود بالنفع على المجتمع على المدى الطويل، مثل مرافق النقل والرعاية الصحية والتعليم.

5. مواجهة تحديات القياس والتحليل: تنفيذ أساليب إحصائية قوية واستراتيجيات لجمع البيانات لتقييم تأثير عوائد النفط بدقة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وضمان أن قرارات السياسة تستند الى أدلة موثوقة.

6. تعزيز قطاع الخدمات: الاستثمار في تطوير قطاع الخدمات، بما في ذلك التمويل وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، والاستفادة من عوائد النفط لبناء اقتصاد متنوع وموجه نحو الخدمات.

7. الاستثمار المستدام في قطاع النفط: إعادة الاستثمار في قطاع النفط مع التركيز على الاستدامة، بما في ذلك اعتماد تقنيات الاستخراج الانظف واستكشاف مصادر الطاقة البديلة لضمان الاستمرارية على المدى الطويل.

اتجاهات البحث وآفاقه المستقبلية: يجب أن تستكشف الدراسات المستقبلية الديناميكيات المتطورة لأسواق النفط العالمية، وتأثير مصادر الطاقة المتجددة على الاقتصادات الربيعة، وفعالية صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط من أجل الاستدامة طويلة المدى.

1. دراسات مقارنة: إجراء دراسات مقارنة بين الدول ذات الموارد المتشابهة لتحديد أفضل الممارسات في إدارة عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة.

2. تحليل التأثير الطويل: دراسة الاثار طويلة المدى لاستثمار عوائد النفط في مختلف القطاعات على مدى فترات طويلة، وتقييم الاستدامة والمرونة الاقتصادية.

3. دراسات خاصة بالقطاع: التعمق في التأثيرات المحددة لعائدات النفط على قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية والتعليم، واستكشاف إمكانات الابتكار والنمو.
 4. الاثار الاجتماعية والاقتصادية: استكشاف الاثار الاجتماعية والاقتصادية لتخصيص عائدات النفط، بما في ذلك التأثير على عدم المساواة في الدخل، ومعدلات التوظيف، ونوعية الحياة، لفهم الاثار الاوسع لتوزيع الثروة النفطية.
 5. الاعتبارات البيئية: دراسة الاثار البيئية لاستراتيجيات استثمار عائدات النفط، مع التركيز على كيف يمكن لهذه الصناديق أن تدعم التحول الى مصادر طاقة أكثر مراعاة للبيئة والممارسات المستدامة.
 6. فعالية صناديق الثروة السيادية: دراسة دور وفعالية صناديق الثروة السيادية في إدارة الإيرادات النفطية، بما في ذلك استراتيجيات الاستثمار والادخار وتحقيق الاستقرار في مواجهة أسعار النفط المتقلبة.
 7. تحليل تأثير السياسة: تحليل تأثير السياسات المحددة التي تنفذها البلدان الغنية بالنفط لإدارة واستخدام عوائد النفط، وتحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.
 8. الابتكار التكنولوجي وعوائد النفط: دراسة كيفية الاستفادة من عائدات النفط لتعزيز الابتكار التكنولوجي، لا سيما في إيجاد حلول الطاقة المستدامة وتعزيز التحول الرقمي في القطاعات التقليدية.
- في الاخير، فإن استكشاف هذه الدراسة للاقتصاد السياسي للنفط في الدول الريعية قد كشف النقاب عن التحديات الحاسمة واستلزم تطوير أدوات تحليلية متطورة. وقد تم التأكيد على الحاجة الى منهجيات قوية لمعالجة ندرة البيانات والديناميات المعقدة للاعتماد على النفط. تؤكد هذه الاطروحة على أهمية الادارة الاستراتيجية والشفافة لعوائد النفط للتخفيف من الاثار المتقلبة لعوائد النفط. ومن خلال تسليط الضوء على هذه المجالات الرئيسية، تساهم الدراسة برؤى نحو تشكيل السياسات التي تعزز التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في الاقتصادات الريعية الغنية بالنفط. ويتطلب الادارة الجيدة لعوائد النفط بذل المزيد من الجهود للاستفادة من الثروة النفطية بطريقة تضمن الرخاء على المدى الطويل لهذه الدول، والدعوة الى اتباع نهج متوازن يعالج الاحتياجات الاقتصادية الفورية وأهداف الاستدامة

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أ.ليونتييف، الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة ودار الغد، بغداد، العراق،
2. إبراهيم مشروب (2002)، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس- أنظمة)، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
3. أحمد زكي يماني وآخرون (2000)، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
4. أحمد هني (1992)، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر،
5. آدم سميث (2007)، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينة، ج1، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
6. إسماعيل محمد هاشم (1972)، مدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،
7. الأمير عبد القادر حفوطة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين (2022)، دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية - دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، ألفا للوثائق - النشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن
8. أويستن نورينج (2007)، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج - إمكانيات وقيود- (التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،
9. إي. راي كانتبري (2011)، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: جودة عبد الخالق، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،
10. بن حمود سكينه (2014)، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، القبة، الجزائر،
11. بن عوالي خالدية (2016)، استخدام العوائد النفطية - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر،
12. بول آ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الاقتصاد، ترجمة الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006،

13. بول هيرست، وغراهام طومسون (2001)، ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.
14. تامر البطراوي (2017)، الاقتصاد السياسي (النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة) ، دار بيبول، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،
15. تود جي باكولز (2007) ، ترجمة : كوثر محمود محمد، حسين التلاوي، مراجعة : محمد فتحي خضر، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين (مدخل للفكر الاقتصادي الحديث) ، كلمات، طبعة منقحة، سان دييجو، كاليفورنيا،
16. جوزيف شومبيتر (2005)، ترجمة : حسن عبد الله بدر، مراجعة : عصام الخفاجي، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،
17. جيمس بلاكورد (2005)، ترجمة أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
18. حازم البيلاوي (1995)، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،
19. حافظ برجاس (2000)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،
20. حسين عبد الله (2006)، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان،
21. خالد سعد زغلول حلمي (2001)، الاقتصاد السياسي، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، بدون بلد نشر،
22. دافيد ريكاردو (2015) ، ترجمة : يحيى العريضي، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،
23. رضا صاحب أبو حمد (2006) ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الكعبة الأولى،
24. رضا عبد الجبار (2014)، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
25. رفيق يونس المصري (2010) ، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،
26. رفيق يونس المصري (2013) ، المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،
27. رفيقة حروش (2011) ، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،

28. روبرت واينر(2006)، تقلب أسعار النفط: العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،
29. زايري بلقاسم (2020)، صناديق الثروة السيادية وتحولات النظام المالي الدولي، الجزء الثاني، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل البيئة المالية الجديدة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،
30. زكريا محمد بيومي، خالد سعد زغلول حلمي (1993-1994) ، مبادئ الاقتصاد في الفكر الاقتصادي ونظريات الإنتاج والتمن والتوزيع، الولاء للطبع والتوزيع، المنوفية، مصر،
31. زياد محمد عبد (2010) ، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية ناشور وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
32. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد (2007) ، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،
33. زينب صالح الأشتوح (بدون سنة) ، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة-، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر،
34. سعد الله داود (2013)، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر= دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية=، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،
35. سعيد النجار (1973) ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،
36. سكينه بن حمود (2009)، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،
37. السيد متولي عبد القادر (2011) ، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات) ، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
38. السيد محمد عاشور (1998) ، رواد الاقتصاد العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،
39. صالح ياسر(2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد،
40. صلاح الدين نامق (1978) ، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر،
41. ضياء مجدي الموسوي (2005) ، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

42. الطاهر زيتوني (2013)، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 39، العدد 147، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت،
43. الطيب داودي (2014)، بداية أسطورة مؤسس علم الاقتصاد الحديث الرائد ابن خلدون – أحدث مقارنة مع مؤسسي علم الاقتصاد الأوروبي آدم سميث، ريكاردو، مالتس.....، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
44. عبد الرحمن ابن خلدون (2004) ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، مقدمة ابن خلدون، ج 2، دار البلخي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،
45. عبد الرحمن يسري (2001)، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،
46. عبد الستار عبد الجبار موسى (2007)، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك « NYMEX »)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة كربلاء، العراق،
47. عبد العزيز عجمية (1988)، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،
48. عبد القادر سيد أحمد (1982)، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، ترجمة خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
49. عبد المنعم راضي (2003) ، مبادئ الاقتصاد (تحليل كلي وجزئي) ، ج1، مكتبة عين الشمس، مصر،
50. عبد علي كاظم المعموري (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
51. عصام الجلي (2008) ، الاضطرابات في الأسواق النفطية ضمن كتاب مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008،
52. علي أحمد عتيقة (1991) ، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص) ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
53. علي خليفة الكواري وآخرون (2009)، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
54. علي سعيداني (2008) ، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار فسيحة للطبع، الطبعة الأولى، الجزائر،
55. علي لطفى (2010) ، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،

56. فاضل الجلي وآخرون (1997)، واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
57. فتحي محمد البعجة (2006)، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي -دراسة مقارنة- في الاقتصاد السياسي العربي، الكتاب الأول من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا،
58. قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أمودجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا،
59. كارل ماركس (1985)، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول: عملية إنتاج رأس المال، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، الإتحاد السوفياتي،
60. كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
61. لبي بابلي (2013)، ميثاق الموارد الطبيعية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://resourcegovernance.org/approach/natural-resource-charter>، تاريخ الزيارة: 2023/04/08.
62. مايع شبيب الشمري وآخرون (2018)، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
63. مايكل إل روس (2014)، ترجمة: محمد هيثم نشواقي، نقمة النفط - كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم-، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، الدوحة قطر.
64. مايكل تانزر (1981)، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،
65. مايكل لينش (2005)، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة،
66. مايكل هارت (1978)، الخالدون مائة أعظمهم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ترجمة: أنيس منصور جدران، المعرفة للنشر الإلكتروني المجاني القاهرة، مصر،

67. محب خلة توفيق (2011) ، التطور واقتصاديات الموارد- دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،
68. محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
69. محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا (1980)، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق.
70. محمد خيتاوي (2010)، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،
71. محمد دويدار (1985) ، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات - تاريخ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية- الاقتصاد السياسي والاشتراكية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،
72. محمد دويدار (1993) ، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي علم اجتماعي - تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر،
73. محمد دويدار (2009) ، مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي) ، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،
74. محمد عزيز (1966)، التوزيع (توزيع الدخل القومي والثروة) ، مطبعة المعارف، بغداد، العراق،
75. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة (2002) ، مبادئ الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا،
76. محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان (2009) ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة الوطنية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر،
77. محمد ماضي، كمال ديب (2017)، إدارة الموارد النفطية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،
78. محمد ماضي، كمال ديب (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،
79. محمد مدحت مصطفى (2012)، الموجز في علم الاقتصاد، دار الكتب والوثائق المصرية، الطبعة الثانية، مصر،
80. مدحت القرشي (2008) ، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
81. مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnxub3pvbWF>
sbTNsb21hdHxneDo1NGUzZGU2MWFfODVmYjNm ، تاريخ الزيارة : 2020/12/23.

82. نبيل بوفليح، محمد طرشي (2019)، صناديق الثروة السيادية - الواقع والآفاق-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
83. نبيل جعفر عبد الرضا (2011)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،
84. نجات محمد عبيد (2020)، الدولة الربعية وأثرها في تطبيق الفيديالية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
85. نعمة الله نجيب إبراهيم وآخرون (1990)، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
86. نعيم الظاهر (1998)، دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
87. نوري محمد عبيد كصب الجبوري (2015)، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،
88. نوري محمد عبيد كصب الجبوري (2016)، التنوع الاقتصادي النرويحي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،
89. واثق علي الموسوي (2018)، الاستقرار الاقتصادي - الصناديق السيادية، الربيع، الموازنة العامة، السوق - الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،
90. وسام ملاك (2011)، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتلية إلى الكلاسيكية، ج 1، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،
91. وندري دونر، رتشارد فمرون، ترجمة: نجيب الحصادي، إشراف: جابر عصفور (2011)، جون ستيوارت ميل، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،
92. يوسف خليفة اليوسف (2018)، الاقتصاد السياسي للنفط - رؤية عربية لتطورات-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان،
93. يوسف صايغ (1983)، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

المقالات العلمية:

94. أحمد الزروق أحمد الرشيد وآخرون (2020)، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04 العدد 02، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر،
95. أحمد مغربي (2019)، استثمارات الكويت الخارجية قوة للخير في الأسواق العالمية، جريدة النبأ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/930880/23-10-2019>، تاريخ الزيارة: 2023 /10 /23
96. الإدريسي أحمد (2018)، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، العدد 4، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، المغرب،
- المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2016-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-، المجلد 36، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/11/1/84339>، تاريخ الزيارة: 2022/09/10.
97. إياد عبد الكريم مجيد (2008)، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، مجلة دراسات دولية، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق،
98. بن رمضان أنيسة، بلمقد مصطفى (2014)، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،
99. بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص (2022)، إدارة العوائد النفطية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر،
100. جورج قرم (1980)، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية، مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
101. حازم البيلاوي (1987)، الدولة الربعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
102. حامد عباس محمد المرزوك (2011)، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية، جامعة بابل، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=19916>، تاريخ الزيارة: 2022/07/31
103. حسين لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي (2019)، إدارة موارد الدول الربعية: الآليات والمشاكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 24، السنة 13، جامعة الكوفة، العراق،

خالد بن سلطان بن عبد العزيز (2020)، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الحادي والعشرون،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec04.doc_cvt.htm، تاريخ الزيارة :

2022/08/19.

104. رجب وضاح نجيب (2017) ، أساسيات الفكر الاقتصادي عند الحسن الماوردي : التنمية المستدامة- التنمية البشرية- الربع، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 2017، العدد 65، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا.

105. زغيب شهرزاد وحليمي حليلة (2008)، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر،

106. زهير بن دعاس، نريمان رقوب (2019)، صندوق ضبط الموارد بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازي، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، جدة، المغرب،

107. زياد حافظ (2011)، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الربع إلى الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان

108. سارة بخوش (2021)، السياسة الطاقوية في الجزائر: قراءة في المرتكزات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر،

109. سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين (2018)، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 07، العدد الثاني، إقليم كوردستان، العراق،

110. سفين بيرينت (أكتوبر 2008)، حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، أوراق كارنيغي، العدد 12، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://carnegie-mec.org/2008/10/31/ar-pub-24388>، تاريخ الزيارة: 2020 / 10 / 28.

111. سلام جبار شهاب (2012)، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا)، مجلة أبحاث العلوم السياسية، المجلد (2012)، العدد 21، الجامعة المستنصرية، العراق،

شكري رجب العشموي (2022)، ماهية الصناديق السيادية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.scribd.com/document/627675607> ، تاريخ الزيارة: 2024/01/11،

112. شيخي محمد، بن محاد سمير (2016)، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،

113. صفاء معطي، محمد بلحويصل (2019)، استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة الريان، اليمن،
- طارق الجواهرة (2003)، الاقتصاد الريعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alyaum.com/articles/85149>، تاريخ الزيارة: 2022/07/30.
114. طالب حسين حافظ (2019)، لعنة الموارد النفطية والتجربة النرويجية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، الجامعة العراقية، العراق،
115. عبد الله جناحي (2003)، العقلية الربعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،
116. عبد الله سالم السلوم (2019)، رأي متخصص الإدارة في الاقتصاد الريعي (1-2)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://alqabas.com/article/5722174-12>، تاريخ الزيارة: 2022/07/30
117. عدنان حسين يونس وآخرون (2015)، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 04، العدد 16، جامعة كربلاء، العراق،
- عزت عبد الحميد البرعي (2006)، مبادئ الاقتصاد السياسي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.askzad.com>، تاريخ الزيارة: 2019/03/20،
118. عماد الدين إبراهيم علي (2023)، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد الثاني (تحت النشر)، جامعة الدول العربية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://aja.journals.ekb.eg/article_147960.html، تاريخ الولوج: 2022/07/20.
119. عيه عبد الرحمان (جوان 2011)، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2001، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،
120. غسان إبراهيم (2010)، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 36، العدد الأول، سوريا،
121. فاروق القاسم (2010)، النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية-، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت،
122. كريستين إبراهيم زادة (2003)، المرض الهولندي، ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي،

123. كنعان حمه غريب عبد الله، رضوان أبو بكر (2017)، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 03، العراق،
124. مايح شبيب الشمري (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق،
125. مبارك عبد الفتاح (2021)، اقتصاد الربيع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي، مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 29، جامعة باتنة 1، الجزائر،
126. محمد حسين الجبوري وآخرون (2014)، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، بغداد،
- محمد رمضان (2012)، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf>، تاريخ الزيارة: 2020/07/24.
127. محمد طرايش، السحنون مصطفى (2021)، التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الريعي، الدول المصدرة للنفط نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.researchgate.net/publication/354386498>، تاريخ الزيارة: 2021 /10/24.
128. محمد عز العرب (2010)، الدولة الربعية، مفاهيم الأسس العلمية، العدد 65، السنة السادسة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر،
129. محمد نبيل الشمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة والاقتصاد، العدد 3637، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122>، تاريخ الزيارة: 2022/07/30.
130. محمود عبد الفضيل (1987)، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الربعية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
131. مهدي صالح دواي، علياء حسين خلف (2016)، الدور المالي للسياسة النفطية في العراق للمدة (2004-2012)، مجلة الدنانير، المجلد 16، العدد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق،
132. نبيل جعفر عبد الرضا (2012)، مفهوم الدولة الربعية، الحوار المتمدن، المحور: الادارة والاقتصاد، العدد: 3631، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425>، تاريخ الزيارة، 2018/01/19.

143. عبد السلام بريزة (2013)، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر،
144. عيسى مقلید (2008)، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،
145. وحيد خير الدين (2013)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،

الملتقيات والكتب الجماعية:

146. مداخلة بوفليح نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 06 و 07 نوفمبر 2012،
147. مداخلة فاروق القاسم (2009)، النرويج كسبت نعمة النفط، وتجنبت نقمته، منتدى التنمية الثلاثين بعنوان: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي 12-13 فيفري، البحرين،
148. مداخلة قدي عبد المجيد (2008)، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي 07/08 أبريل،
149. مداخلة محمد زيدان ومحمد يعقوبي (2012)، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي 14-15 فيفري، جامعة بشار، الجزائر،

التقارير:

150. الإدارة المركزية للإحصاء (2023)، الاحصاءات والنشرات، الاحصاءات العامة، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات من 2000-2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=18&ParentCatID=2>، تاريخ الولوج: 2023/12/13.

151. بنك الكويت المركزي(2023)، الاحصاءات والاصدارات، التقرير الاقتصادي لسنة 2020، الكويت، متاح على

الموقع الإلكتروني التالي: [https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/annual-](https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/annual-publications/economic-reports)

[publications/economic-reports](https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/annual-publications/economic-reports)، تاريخ الولوج: 2024/01/30.

152. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011،

153. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

154. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006،

155. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016،

156. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003،

157. سوجيت شودي، ريتشارد ستيسي (2014)، النفط والغاز – أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-

مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستوكهولم،

السويد،

158. شركة سونطراك (2022) ، الحصيلة السنوية لسنة 2022، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

<https://sonatrach.com/rapports>

159. صندوق النقد العربي (2011) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، تطورات أسعار البترول العالمية

وتأثيرها على اقتصاديات العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة،

160. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –أوابك- (2023)، التقرير الإحصائي السنوي 2022، متاح على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>، تاريخ

الزيارة: 2023/12/25.

الهيئة العامة للاستثمار الكويتي (KIA) (2024)، الرئيسية، الاستثمارات، فلسفة الاستثمار، متاح على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.kia.gov.kw/investments/?lang=ar>، تاريخ الولوج: 2024/02/05.

161. وزارة المالية (2023)، بيانات مالية، الحساب الختامي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.mof.gov.kw/MofBudget/MofBudgetDetail.aspx#mofBudget4>، تاريخ الولوج:

2023/01/30

المواقع الإلكترونية:

162. الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية(IEA) <http://www.iea.org/aboutus/history> ، تاريخ الزيارة،

2019/04/14

163. الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)،

<https://opecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization> ، تاريخ الزيارة:

.2022/08/30

164. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm ، تاريخ الزيارة: 2019/03/15.

المراجع باللغة الأجنبية

165. Adam Smith (1776), *An Inquiry into The Nature and Causes of the wealth of Nations*, London,
166. Alfred Marshall (1890), *Principes d'économie politique*, Livre VI, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan et F. Savinien-Bouysson, publiée à Paris en 1906,
167. Bazyli Czyżewski, Jan Polcyn (2016), *From the land rent of the physiocrats to political rent in sustainable agriculture (POLITICAL RENTS OF EUROPEAN FARMERS IN THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT PARADIGM -International, national and regional perspective)*, Polish Scientific Publishers PWN, Warsaw, Poland,
168. Beblawi, Hazem (1987), *The Rentier State in the Arab World*, *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 4, JSTOR, <http://www.jstor.org/stable/41857943>. Accessed :05 /08/2022.
169. Charbit Yves (2002), *The Political Failure of an Economic Theory: Physiocracy*. In: *Population (English edition)*, 57^e année, n°6,
170. Conway L. Lackman (Jan, 1977), *The Modern Development of Classical Rent Theory*, *The American Journal of Economics and Sociology*, *American Journal of Economics and Sociology*, Vol. 36, No. 1, p289, Jstor, <https://www.jstor.org/stable/348592>, Accessed :14/06/ 2021. Date d'accès : 20/01/2024.
171. David Ricardo (1817), *On the Principles of Political Economy and Taxation*, third edition 1821, Batoche Books, Kitchener, Canada,
172. David Ricardo, *Des principes de l'économie politique et de l'impôt* (1817) Traduit en français par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud en 1847 sur le texte de la 3^e édition anglaise de 1821. Collection : *Oeuvres complètes de David Ricardo*, volume 1, paris,
173. Dick Bryan (1990), "Natural" and "Improved" Land in Marx's Theory of Rent, *Land Economics*, Vol. 66, No. 2, <http://www.jstor.org/stable/3146367>, Accessed:17/07/2022.
174. Dunn, Peter. M. (1998), *Thomas Malthus (1766-1834): population growth and birth control*. *Archives of Disease in Childhood Fetal and Neonatal Edition*, 78(1), <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1720745/>, Accessed: 14/06/2021.
175. Frank A. Fetter, (1901) 'The Passing of the Old Rent Concept, *He Quarterly Journal of Economics*, Vol. 15, No. 3,

- 176.** Gamble, Andrew (2003) "Karl Marx." RSA Journal, vol. 150, no. 5509, Royal Society for the Encouragement of Arts, Manufactures and Commerce, <http://www.jstor.org/stable/41379432>. Accessed 14 Apr. 2022.
- 177.** Hosine Malti, Histoire (1997), secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger,
- 178.** International Forum of Sovereign Wealth Funds (2024), Nigeria Sovereign Investment Authority, Available on the following website: <https://www.ifswf.org/member-profiles/nigeria-sovereign-investment-authority>, Access date: 08/01/2024.
- 179.** Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975,
- 180.** Jean-Baptiste Say (1803), Traité d'économie politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, Institut coppet, Paris, 2011,
- 181.** Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, Ire édition, 2010,
- 182.** Jeffrey M. Wooldridge (2016), Econometrics: Panel Data Methods, Department of Economics Michigan State University East Lansing, consulté le site: <https://ifs.org.uk/uploads/cemmap/programmes/Background%20reading%20May%202016.pdf>, Date d'accès: 20/05/2020.
- 183.** Jon Stuart Mile (1868), Principles of Political Economy, Volume I, The FiFT London Edition, New York: D. Appleton and Company, 90, 92 & 94 Grand Street,
- 184.** Joon Park (2011), Spatial analysis of housing markets with land rent theory of political economy: the cases of London, Seoul and Los Angeles, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy the Bartlett Faculty of the Built Environment, University College, London,
- 185.** Karl Marx (1976), Le Capital (Critique de l'économie politique), Traduction de Mme·Cohen-Solal et de M. Gilbert Badia, Livre III, Le procès d'ensemble de la production capitaliste, Editions Sociale, Paris, France,
- 186.** Khouiled, Brahim, Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews, Munich Personal RePEc Archive, 14/06/2018, consulté le site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf Date d'accès: 20/05/2020.-
- 187.** Kuwait Investment Authority (2014), KIA's Implementation of the Santiago Principles [Generally Accepted Principles and Practices] IFSWF CASE STUDY Three Pillar Format Available on the following website: <https://www.kia.gov.kw/about-kia/?lang=ar>, Access date: 30/01/2024.
- 188.** Luciani, Giacomo (1990), "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, London, Routledge,
- 189.** Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in a Rentier State: The Case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), Studies in Economic History of the Middle East. London: Oxford University Press,
- 190.** Minoguchi, Takeo (1973), RECONSIDERATION OF THE THEORY OF RENT, Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 13, no. 2, JSTOR, www.jstor.org/stable/43295554. Accessed 14/06/ 2021.

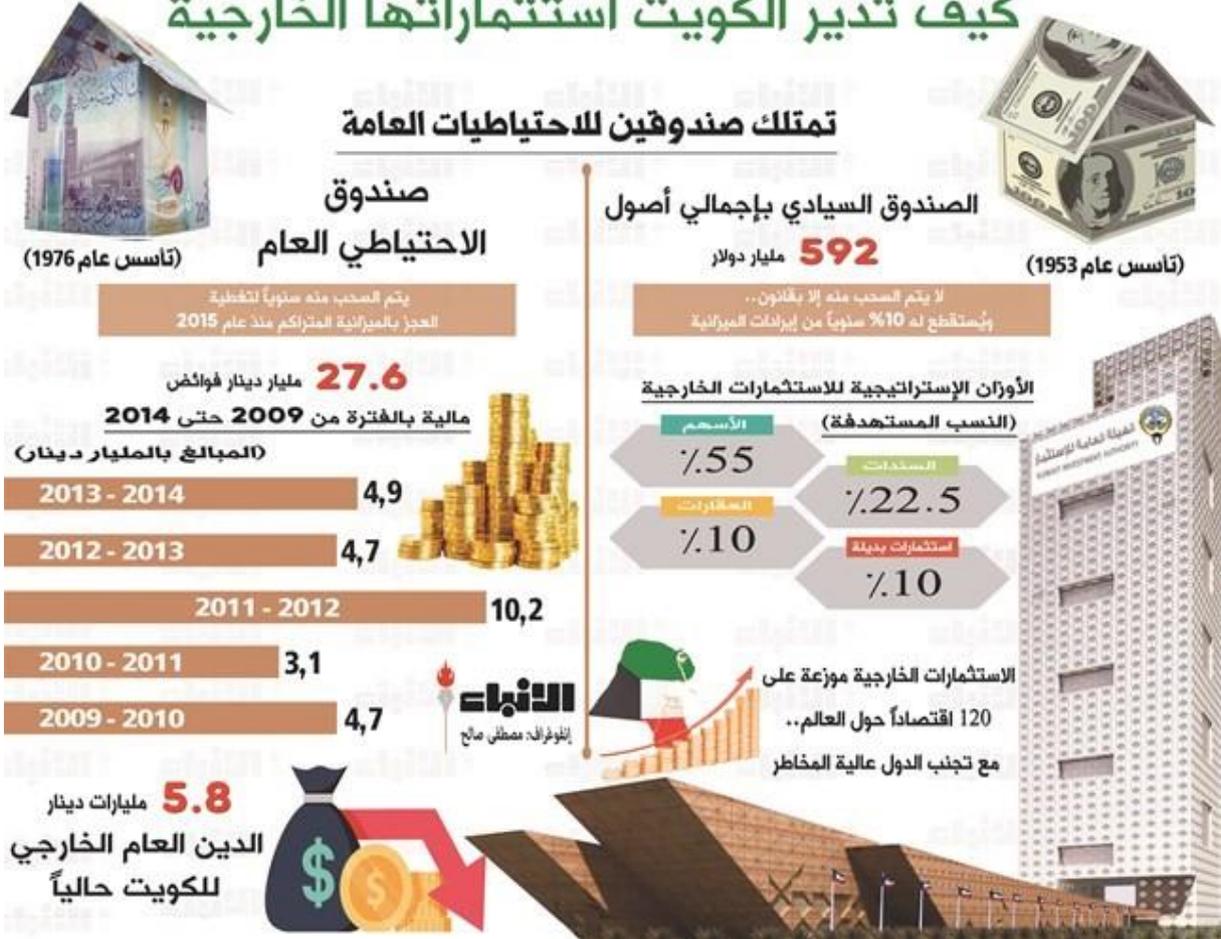
- 191.** Mustapha Baba-Ahmed (1997), L'algerie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France,
- 192.** Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005,
- 193.** Norges Bank Investment Management (2023), Returns, Available on the following website: <https://www.nbim.no/en/the-fund/returns/>, Access date: 30/01/2024.
- 194.** Norges Bank Investment Management (2024), History of the Norwegian Oil Fund, Available on the following website: <https://www.nbim.no/no/oljefondet/oljefondets-historie/>
- 195.** , Access date: 30/01/2024.
Norges Bank Investment Management (2023), Market value of the Norwegian Oil Fund, Available on the following website: <https://www.nbim.no/en/the-fund/Market-Value/>, Access date: 30/01/2024.
- 196.** Norges bank investment management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2009,
- 197.** Ole Gunnar Austvik (2011), The Norwegian Petroleum Expérience, "Exploration and exploitation of hydrocarbons in the gulf of St. Lawrence: Coastal Communities Concerns" Forum in the Magdalen Islands, Quebec, Canada April 8-9,
- 198.** organization of the Petroleum exporting countries (2020), OPEC 60 years and beyond: Astory of courage, cooperation and commitment, Vienna, Austria,
- 199.** organization of the Petroleum exporting countries (2021), OPEC Secretariat, statute 2021, Vienna, Austria, Disponible sur le site web suivant: https://www.opec.org/opec_web/en/publications, date de visite: 07/09/2022.
- 200.** Paul Massé (2011), Histoire Economique Et Sociale Du Monde de L'origine de L'Humanité au siècle, Tome 1, Economie générale et société Evolution des théories économiques, Série Cours Principaux Collection L'esprit économique, L'Harmattan, Paris .
- 201.** Peter C. Dooley, Marshall's Parable of the Meteoric Stones: Rent, Quasi-Rent and Interest, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 50, No. 2, 1991,
- 202.** Samuelson, P. A. (2001). Ricardo, David (1772–1823). International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 13330–13334., <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B0080430767003247>, Accessed: 18/12/2020
- 203.** SONATRACH (2024), No activités AUGMENTER NOS RÉSERVES ET NOS CAPACITÉS DE PRODUCTION, Un effort soutenu dans l'exploration et la performance opérationnelle, consulté le site : <https://sonatrach.com/exploration-production>
- 204.** Statistikkbanken (2023), Home, External economy, External trade, External trade in goods, Available on the following website: <https://www.ssb.no/en/statbank/table/08804> , Access date: 08/10/2023.
- 205.** Statistikkbanken (2023),Home, National accounts and business cycles, National accounts, Available on the following website: <https://www.ssb.no/statbank/table/09170/tableViewLayout1>, <https://www.ssb.no/en/statbank/table/09189/tableViewLayout1/>, Access date: 08/10/2023.

- 206.** Statistikkbanken (2023), Home, External economy, External trade, External trade in goods, Available on the following website: <https://www.ssb.no/en/statbank/table/08804>, Access date: 08/10/2023.
- 207.** The Federal Republic of Nigeria, Ministry of Petroleum Resources (2017), National Petroleum Policy – Nigerian Government Policy and Actions-, Available on the following website: <file:///C:/Users/station/Downloads/National-Petroleum-Policy-Approved-by-FEC-in-July-2017.pdf>, Access date: 08/01/2024,
- 208.** The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), About Us, NSIA represents a new era of fiscal discipline, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/about-us/#ourmandate>, Access date: 10/01/2024.
- 209.** The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Governance, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/governance/>, Access date: 10/01/2024.
- 210.** The Nigeria Sovereign Investment Authority (2024), Our Investment, NSIA Funds, Nigeria Infrastructure Fund, Available on the following website: <https://nsia.com.ng/nigeria-infrastructure-fund/>, Access date: 30/01/2024.
- 211.** The Nigeria Sovereign Investment Authority Environmental, Social and Governance Management System (ESGMS) Manual-(2024), Available on the following website: <https://nsia.com.ng/sustainability-reports/environmental-social-and-governance-management-system-esgms-manual/>, Access date: 30/01/2024,
- 212.** Thomas Robert Malthus (1815), The nature and progress rent, principles by which it is regulated, printed for John Murray, Albemarle Street, London,
- 213.** Victoria Correa Merlassino, The Economic Writings of Sir William Petty (1623-1687): Never Translated into Spanish Language, Department of History of Economic Thought- University of Barcelona, Barcelona, Spain, https://eet.pixelonline.org/files/research_papers/SP/The%20Economic%20Writings%20of%20Sir%20William%20Petty%20.pdf, Accessed: 05/12/2020.
- 214.** William Petty ed. Charles Henry Hull (1899), The Economic Writings of Sir William Petty, together with The Observations upon Bills of Mortality, more probably by Captain John Graunt, vol 01, Cambridge University Press, Online Library of Liberty, <http://oll.libertyfund.org/title/1677>, Accessed: 05/12/2020.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج عن إدارة العوائد النفطية في الكويت.

كيف تدير الكويت استثماراتها الخارجية



المصدر: أحمد مغربي (2019)، مرجع سبق ذكره.

الملحق رقم (02): احصائيات حول القطاعات الإقتصادية لدولة الجزائر

<i>Année</i>	<i>haydro</i>	<i>S agricu</i>	<i>S aindus</i>	<i>S service</i>	<i>S constru</i>	<i>Revenus pétroliers</i>
2000	1 616 314,70	346 171,40	290 749,60	130 448,60	292 046,30	1 173 237
2001	1 443 928,10	412 119,50	315 230,50	141 882,90	320 507,10	956 389
2002	1 477 033,60	417 225,20	337 556,20	153 889,60	369 939,30	942 904
2003	1 868 889,60	515 281,70	355 370,60	169 482,60	401 014,40	1 284 975
2004	2 319 823,60	580 505,60	388 193,40	183 559,50	458 674	1 485 699
2005	3 352 878,40	581 615,80	418 294,90	205 771,10	505 423,90	2 267 836
2006	3 882 227,80	641 285	449 581	226 224,60	610 071,10	2 714 000
2007	4 089 308,60	708 072,50	479 791,10	247 972,10	732 720,70	2 711 850
2008	4 997 554,50	727 413,10	519 631,60	280 131,50	869 988,60	1 715 400
2009	3 109 078,90	931 349,10	570 673,20	323 684,60	1 000 054,90	1 927 000
2010	4 180 357,70	1 015 258,80	617 404,90	369 400	1 194 113,50	1 501 700
2011	5 242 502,80	1 183 216,10	664 194,50	412 721,50	1 262 566,70	1 529 400
2012	5 536 381,80	1 421 693,30	729 514,80	460 340	1 411 159,60	1 519 040
2013	4 968 018,30	1 640 006,10	771 787,40	516 178,50	1 569 313,50	1 615 900
2014	4 657 811,30	1 772 202,40	837716,8	568 322,80	1 730 198,10	1 577 730
2015	3 134 243	1 935 113	904 600	454 660	1 859 784,50	1 722 940
2016	3 025 612,50	2 140 304,70	979 303,00	699 632,30	1 993 653,10	1 682 550
2017	3 699 650,70	2 219 064,40	1 040 780,30	777 700,50	2 117 392,90	2 126 987
2018	4 548 756,20	2 421 567,80	1 110 883,90	165 730,10	2 254 104,90	2 319 694
2019	3 991 028,40	2 529 053,90	1 162 446,30	893 209,40	2 400 389,60	2 518 488
2020	2 575 136,60	2 598 511,90	1 153 511,90	791 666,20	2 285 088,50	1 394 710

الملحق رقم (03): احصائيات حول القطاعات الإقتصادية لدولة الكويت

<i>Année</i>	<i>haydro</i>	<i>S agricu</i>	<i>S aindus</i>	<i>S constru</i>	<i>S service</i>	<i>Revenus pétroliers</i>
2000	5544,4	41,1	805,4	247,7	2220,9	4 528
2001	5434,6	49,5	752,4	244,2	2346,7	4 525
2002	4887,9	58	957,9	308,7	2504,7	5 498,40
2003	5875,3	61,7	1125,1	329,7	2629,9	6 149,90
2004	6388,7	62,3	1250,8	359,3	2785,2	8 170,40
2005	7156,8	66,8	1327,3	381,3	2883,5	12 955,40
2006	7358,2	59,2	1359,8	433,7	3043,9	14 511,40
2007	7163	54	1390,7	449,8	3111,9	17 710,70
2008	7333,8	40,6	1452	424,3	3241,9	19 710,70
2009	6267,3	52,2	1301,4	309,5	3489,1	16 584,80
2010	6347,8	62,2	1295,4	391,9	3920,8	19 947,30
2011	21771,3	124,2	2189,1	738,3	6089,7	28 569,50
2012	23571,4	163,7	2779,2	770,4	6333,2	29 969,60
2013	23148,2	165	2742,8	785,7	6876,1	29 291,80
2014	22849,3	177,4	2382,1	789,5	7192,9	22 501,60
2015	22680,4	167,9	2247,3	740,9	7284	12 075,40
2016	23143,6	168,8	2694,1	659,8	7796,4	11 168,80
2017	21003,3	179,3	2881,1	822,9	7982,8	13 317,40
2018	21499,9	172,9	2945,8	821,9	8172,2	18 428,40
2019	21291,5	173,8	2953,5	859,3	8258,2	15 369,60
2020	18914,6	167,5	1942,9	399,8	7850,9	8 789,70

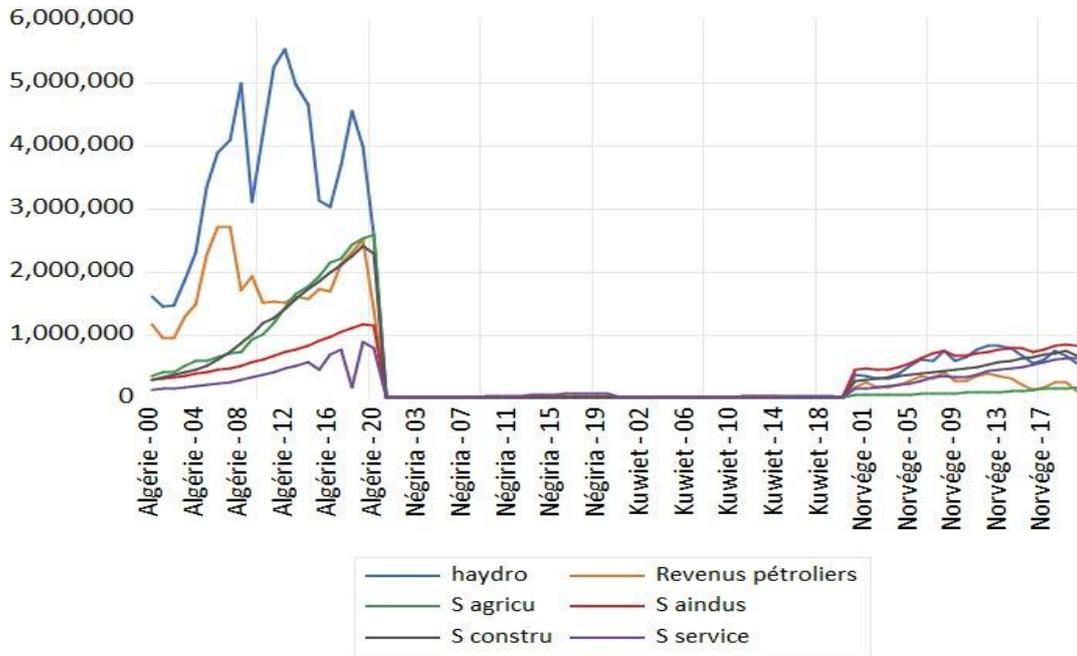
الملحق رقم (04): احصائيات حول القطاعات الإقتصادية لدولة النيجيريا

<i>Année</i>	<i>haydro</i>	<i>S agricu</i>	<i>S aindus</i>	<i>S service</i>	<i>S constru</i>	<i>Revenus pétroliers</i>
2000	1 266,67	1 508,41	0,00	3 093,38	112,97	1 591,68
2001	966,79	2 015,42	0,00	3 806,19	150,4	1 707,56
2002	1 042,00	4 251,52	0,00	4 482,11	177,13	1 230,85
2003	1 588,09	4 585,93	0,00	5 306,95	217,44	2 074,28
2004	2 460,55	4 935,26	0,00	7 857,69	613,07	3 354,80
2005	3 281,47	6 032,33	0,00	10 331,83	796,56	4 762,40
2006	4 044,97	7 513,30	0,00	14 728,56	924,08	5 287,57
2007	4 363,63	8 551,98	0,00	17 324,92	983,63	4 462,91
2008	5 270,01	10 100,33	0,00	19 567,72	1 131,72	6 530,60
2009	4 297,07	11 625,44	0,00	22 157,26	1 283,47	3 191,94
2010	8 402,68	13 048,89	0,00	27 736,94	1 570,97	5 396,09
2011	11 039,41	14 037,83	0,00	31 089,46	1 905,57	8 878,97
2012	11 315,03	15 816,00	0,00	36 310,22	2 188,72	8 025,97
2013	10 296,33	16 816,55	0,00	42 422,17	2 676,28	6 809,23
2014	9 616,49	18 018,61	0,00	48 812,00	3 188,82	6 793,82
2015	5 990,42	19 636,97	0,00	55 319,41	3 472,26	3 830,10
2016	5 367,32	21 523,51	0,00	61 324,81	3 606,56	2 693,90
2017	10 355,95	23 952,55	0,00	64 119,18	4 281,78	4 109,70
2018	13 423,87	27 371,30	0,00	67 147,20	6 031,06	5 545,80
2019	12 400,43	31 904,14	0,00	72 426,66	8 996,90	5 536,70
2020	10 195,63	37241,61	0,00	71 551,68	11 639,48	4 732,50

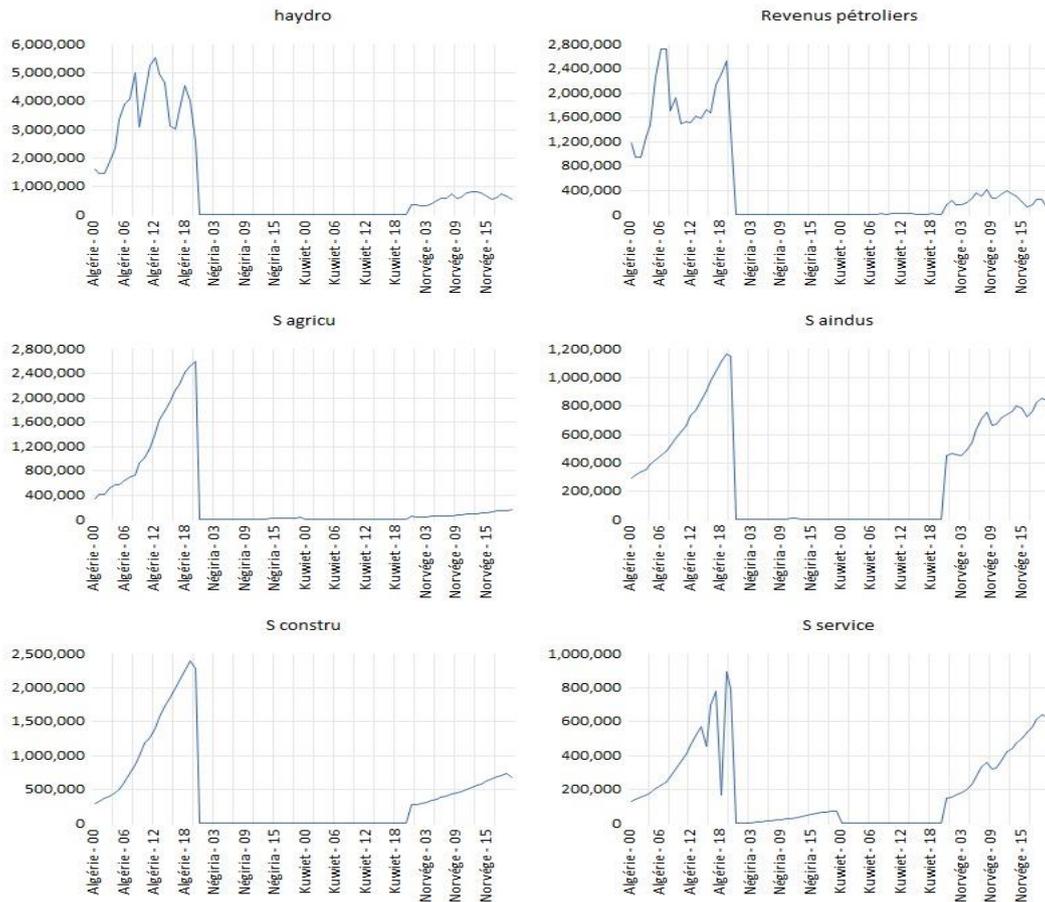
الملحق رقم (05): احصائيات حول القطاعات الإقتصادية لدولة النرويج

<i>Année</i>	<i>haydro</i>	<i>S agricu</i>	<i>S aindus</i>	<i>S constru</i>	<i>S service</i>	<i>Revenus pétroliers</i>
2000	361 819	54 779	455 031	146 692	270 823	161 373
2001	354 777	52 227	470 488	159 088	285 718	243 235
2002	314 868	52 755	458 934	168 589	300 341	169 233
2003	331 540	49 808	453 992	180 596	318 411	173 662
2004	396339	54 230	491 171	203 576	340 791	203 405
2005	505 563	59 010	542 549	233 268	360 443	275 544
2006	601 700	66 163	634 657	274 036	384 111	355 377
2007	592 839	67 743	712 154	331 235	412 595	316 389
2008	758 830	70 529	752 913	359 750	436 655	415 865
2009	588478	75 314	666 127	323880	454 611	279 794
2010	643 092	87 164	672 810	327969	476 895	275 957
2011	766 072	89 200	719 816	373876	496 625	350 803
2012	820975	90 035	738404	426140	528 773	395 483
2013	821 958	98 671	765941	445764	560 216	345 151
2014	788 783	107 916	798231	471986	588 172	311 667
2015	660465	117 182	787086	498012	624 056	218 256
2016	541352	139 280	728392	535218	654 753	124 779
2017	618145	144 622	765727	570854	685 682	167 847
2018	759340	150 801	826 286	612331	705 824	250 959
2019	660267	159 476	855 459	639783	740 186	256 915
2020	540480	163 486	838 103	634470	671 351	106 825

الملحق رقم (06): السلاسل الاحصائية الأصلية مجتمعة



الملحق رقم (07): السلاسل الاحصائية الأصلية منفردة



الملحق رقم (08): اختبارات هاسيو من النموذج الأول إلى الخامس بالترتيب

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	205.3783	7.55E-45
H2	1.739199	0.214553
H3	368.6684	2.42E-46

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	14.85006	3.73E-11
H2	0.251946	0.875126
H3	19.54925	1.42E-09

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	211.5554	2.62E-45
H2	1.425412	0.361606
H3	345.5021	2.63E-45

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	8.447694	4.98E-07
H2	0.194191	0.913453
H3	10.39711	7.68E-06

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	145.7778	1.34E-39
H2	1.958067	0.161174
H3	258.5538	9.65E-41

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

الملحق رقم (09): ملاحق النموذج الأول الخاص بقطاع الفلاحة

الملحق (01-09): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان + اختبار (Lagrange multiplier (LM))

إختبار هوسمان

```
. hausman fe re
```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
REV_PET	.5662893	.5915417	-.0252523	.0314046

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 0.65
 Prob>chi2 = 0.4213

اختبار (Lagrange multiplier (LM))

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

S_AGRICU[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
S_AGRICU	12.29207	3.506005
e	.3611676	.6009722
u	9.367789	3.060684

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 707.14
 Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم (09-03): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الأول (القطاع الفلاحي)

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 3) = 361.474
Prob > F = 0.0003

*** MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)**
*** Multiplicative Heteroscedasticity**

S_AGRICU = REV_PET

Sample Size	=	84		Cross Sections Number	=	4
Wald Test	=	65.7860		P-Value > Chi2(1)	=	0.0000
F-Test	=	65.7860		P-Value > F(1 , 79)	=	0.0000
(Buse 1973) R2	=	0.4451		Raw Moments R2	=	0.9372
(Buse 1973) R2 Adj	=	0.4170		Raw Moments R2 Adj	=	0.9340
Root MSE (Sigma)	=	2.6769		Log Likelihood Function	=	-87.4053

- R2h= 0.5805 R2h Adj= 0.5593 F-Test = 113.47 P-Value > F(1 , 79) 0.0000
- R2v= 0.1567 R2v Adj= 0.1140 F-Test = 15.24 P-Value > F(1 , 79) 0.0002

S_AGRICU	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
S_AGRICU						
REV_PET	.5699226	.1460424	3.90	0.000	.2836848	.8561604
_cons	3.283569	2.06609	1.59	0.112	-.7658933	7.333031
Hetero						
S_AGRICU	.0276636	.0416751	0.66	0.507	-.054018	.1093452
REV_PET	-.0455224	.0580937	-0.78	0.433	-.159384	.0683391
/Sigu	3.203187	1.65262	1.94	0.053	-.0358878	6.442263
/Sige	.720358	.2586241	2.79	0.005	.2134641	1.227252

*** Panel Model Selection Diagnostic Criteria - Model= (xtmlh)**

- Log Likelihood Function LLF = -87.4053
- Akaike Information Criterion (1974) AIC = 7.9614
- Akaike Information Criterion (1973) Log AIC = 2.0746
- Schwarz Criterion (1978) SC = 9.7490
- Schwarz Criterion (1978) Log SC = 2.2772
- Amemiya Prediction Criterion (1969) FPE = 7.7628
- Hannan-Quinn Criterion (1979) HQ = 8.6368
- Rice Criterion (1984) Rice = 8.0870
- Shibata Criterion (1981) Shibata = 7.8623
- Craven-Wahba Generalized Cross Validation (1979) GCV = 8.0201

*** Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests**

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test =3652.8449 P-Value > Chi2(3) 0.0000
- Likelihood Ratio LR Test = 68.3704 P-Value > Chi2(3) 0.0000
- Wald Test = 1.61e+05 P-Value > Chi2(4) 0.0000

Pesaran's test of cross sectional independence = 9.045, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.806

الملحق رقم (09-04): النموذج الأول بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (1.0148)

Estimated covariances = 10 Number of obs = 84
Estimated autocorrelations = 1 Number of groups = 4
Estimated coefficients = 2 Time periods = 21
Wald chi2(1) = 0.02
Prob > chi2 = 0.8898

S_AGRICU	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	-.0044819	.0323552	-0.14	0.890	-.0678971 .0589332
_cons	4.983521	.7946559	6.27	0.000	3.426024 6.541018

الملحق رقم (10): ملاحق النموذج الثاني الخاص بقطاع الصناعة

الملحق (10-01): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان + اختبار (Lagrange multiplier (LM)

إختبار هوسمان

```
. hausman fe re
```

	Coefficients		(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	(b)	(B)	Difference	S.E.
	fe	re		
REV_PET	.6159624	.6381378	-.0221754	.0155412

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.04
Prob>chi2 = 0.1536

اختبار Lagrange multiplier (LM)

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

S_AINDUS[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
S_AINDUS	7.904032	2.811411
e	.1051808	.3243158
u	2.508039	1.583679

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 673.92
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم (10-03): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثاني (القطاع الصناعي)

. xtserial S_AINDUS REV_PET

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 3) = 44.461

Prob > F = 0.0069

*** MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)**

*** Multiplicative Heteroscedasticity**

S_AINDUS = REV_PET

Sample Size	=	84		Cross Sections Number	=	4
Wald Test	=	194.9170		P-Value > Chi2(1)	=	0.0000
F-Test	=	194.9170		P-Value > F(1 , 79)	=	0.0000
(Buse 1973) R2	=	0.7039		Raw Moments R2	=	0.9808
(Buse 1973) R2 Adj	=	0.6889		Raw Moments R2 Adj	=	0.9798
Root MSE (Sigma)	=	1.5681		Log Likelihood Function	=	-33.2972

- R2h= 0.8212 R2h Adj= 0.8121 F-Test = 376.49 P-Value > F(1 , 79) 0.0000
- R2v= 0.3178 R2v Adj= 0.2833 F-Test = 38.20 P-Value > F(1 , 79) 0.0000

S_AINDUS	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
S_AINDUS						
REV_PET	.6507403	.0706779	9.21	0.000	.5122141	.7892665
_cons	3.382395	1.146055	2.95	0.003	1.136168	5.628622
Hetero						
S_AINDUS	-.1140456	.0685049	-1.66	0.096	-.2483128	.0202216
REV_PET	.196937	.089786	2.19	0.028	.0209596	.3729143
/Sigu	-.6733008	.3625704	-1.86	0.063	-1.383926	.0373241
/Sige	-.1303238	.0548228	-2.38	0.017	-.2377746	-.022873

*** Panel Model Selection Diagnostic Criteria - Model= (xtmlh)**

- Log Likelihood Function	LLF	=	-33.2972
- Akaike Information Criterion	(1974) AIC	=	2.7321
- Akaike Information Criterion	(1973) Log AIC	=	1.0051
- Schwarz Criterion	(1978) SC	=	3.3456
- Schwarz Criterion	(1978) Log SC	=	1.2076
- Amemiya Prediction Criterion	(1969) FPE	=	2.6640
- Hannan-Quinn Criterion	(1979) HQ	=	2.9639
- Rice Criterion	(1984) Rice	=	2.7752
- Shibata Criterion	(1981) Shibata	=	2.6981
- Craven-Wahba Generalized Cross Validation	(1979) GCV	=	2.7523

*** Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests**

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test	=1666.6151	P-Value > Chi2(3)	0.0000
- Likelihood Ratio LR Test	= 22.9059	P-Value > Chi2(3)	0.0000
- Wald Test	=8015.9101	P-Value > Chi2(4)	0.0000

الملحق رقم (10-04): النموذج النهائي بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9774)

Estimated covariances = 10 Number of obs = 84
Estimated autocorrelations = 1 Number of groups = 4
Estimated coefficients = 2 Time periods = 21
Wald chi2(1) = 177.20
Prob > chi2 = 0.0000

S_AINDUS	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	.5438036	.040852	13.31	0.000	.4637351 .623872
_cons	4.632661	.5005053	9.26	0.000	3.651688 5.613633

الملحق رقم (11): ملاحق النموذج الثالث الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية

الملحق (11-01): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان + اختبار (Lagrange multiplier (LM)

إختبار هوسمان

```
. hausman fe re
```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
REV_PET	.829356	.9982301	-.1688741	.1159838

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
= 2.12
Prob>chi2 = 0.1454

اختبار (Lagrange multiplier (LM)

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

S_CONSTRU[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
S_CONSTRU	8.832736	2.971992
e	.5032356	.709391
u	.62952	.793423

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 113.26
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (11-02): تقدير النموذج الثالث للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية

```
. xtreg S_CONSTRU REV_PET, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:
 within = 0.2383 min = 21
 between = 0.9597 avg = 21.0
 overall = 0.9055 max = 21

corr(u_i, X) = 0 (assumed) Wald chi2(1) = 69.32
 Prob > chi2 = 0.0000

S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	.9982301	.119891	8.33	0.000	.763248	1.233212
_cons	-.481229	1.394351	-0.35	0.730	-3.214107	2.251649
sigma_u	.79342298					
sigma_e	.70939104					
rho	.55574211	(fraction of variance due to u_i)				

```
. est store re
```

```
. xtreg S_CONSTRU REV_PET, fe
```

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:
 within = 0.2383 min = 21
 between = 0.9597 avg = 21.0
 overall = 0.9055 max = 21

corr(u_i, Xb) = 0.8047 F(1, 79) = 24.72
 Prob > F = 0.0000

S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	.829356	.1668116	4.97	0.000	.4973258	1.161386
_cons	1.397327	1.857226	0.75	0.454	-2.299389	5.094044
sigma_u	1.1528177					
sigma_e	.70939104					
rho	.72534168	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(3, 79) = 19.55 Prob > F = 0.0000

```
. regress S_CONSTRU REV_PET
```

Source	SS	df	MS	Number of obs =	84
Model	663.847816	1	663.847816	F(1, 82) =	785.85
Residual	69.2692569	82	.844747036	Prob > F =	0.0000
Total	733.117073	83	8.83273582	R-squared =	0.9055
				Adj R-squared =	0.9044
				Root MSE =	.9191

S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	1.161188	.0414221	28.03	0.000	1.078787	1.24359
_cons	-2.293977	.4715654	-4.86	0.000	-3.232071	-1.355883

الملحق رقم (11-03): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الثالث (قطاع البناء والأشغال العمومية)

```
. xtserial S_CONSTRU REV_PET

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1, 3) = 863.035
Prob > F = 0.0001
```

*** MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)**
*** Multiplicative Heteroscedasticity**

S_CONSTRU = REV_PET

Sample Size	=	84		Cross Sections Number	=	4
Wald Test	=	592.8425		P-Value > Chi2(1)	=	0.0000
F-Test	=	592.8425		P-Value > F(1 , 79)	=	0.0000
(Buse 1973) R2	=	0.8785		Raw Moments R2	=	0.9913
(Buse 1973) R2 Adj	=	0.8723		Raw Moments R2 Adj	=	0.9908
Root MSE (Sigma)	=	1.0619		Log Likelihood Function	=	-94.7833

- R2h= 0.9055 R2h Adj= 0.9007 F-Test = 785.85 P-Value > F(1 , 79) 0.0000
- R2v= 0.6363 R2v Adj= 0.6179 F-Test = 143.44 P-Value > F(1 , 79) 0.0000

S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
S_CONSTRU						
REV_PET	.9733659	.1542166	6.31	0.000	.6711069	1.275625
_cons	-.034089	1.922442	-0.02	0.986	-3.802006	3.733828
Hetero						
S_CONSTRU	-.0869534	.1804367	-0.48	0.630	-.4406029	.2666961
REV_PET	.0276524	.1765375	0.16	0.876	-.3183548	.3736595
/Sigu	1.52567	1.084613	1.41	0.160	-.6001327	3.651472
/Sige	1.411523	.5871124	2.40	0.016	.2608037	2.562242

*** Panel Model Selection Diagnostic Criteria - Model= (xtmlh)**

- Log Likelihood Function	LLF	=	-94.7833
- Akaike Information Criterion	(1974) AIC	=	1.2528
- Akaike Information Criterion	(1973) Log AIC	=	0.2254
- Schwarz Criterion	(1978) SC	=	1.5341
- Schwarz Criterion	(1978) Log SC	=	0.4280
- Amemiya Prediction Criterion	(1969) FPE	=	1.2216
- Hannan-Quinn Criterion	(1979) HQ	=	1.3591
- Rice Criterion	(1984) Rice	=	1.2726
- Shibata Criterion	(1981) Shibata	=	1.2372
- Craven-Wahba Generalized Cross Validation	(1979) GCV	=	1.2621

*** Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests**

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test	=	456.2491	P-Value > Chi2(3)	0.0000
- Likelihood Ratio LR Test	=	5.1823	P-Value > Chi2(3)	0.1589
- Wald Test	=	792.4232	P-Value > Chi2(4)	0.0000

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 7.693, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.685
```

الملحق رقم (11-04): النموذج النهائي بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9432)

Estimated covariances = 10 Number of obs = 84
Estimated autocorrelations = 1 Number of groups = 4
Estimated coefficients = 2 Time periods = 21
Wald chi2(1) = 21.94
Prob > chi2 = 0.0000

S_CONSTRU	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	.3014912	.0643626	4.68	0.000	.1753429 .4276396
_cons	7.549781	.7925949	9.53	0.000	5.996323 9.103238

الملحق رقم (12): ملاحق النموذج الرابع الخاص بقطاع الخدمات

الملحق (12-01): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان + اختبار (Lagrange multiplier (LM))

إختبار هوسمان

```
. hausman fe re
```

	Coefficients		(b-B)	sqrt (diag(V_b-V_B))
	(b)	(B)	Difference	S.E.
	fe	re		
REV_PET	.7152462	.721715	-.0064688	.0387229

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.03
Prob>chi2 = 0.8673

اختبار (Lagrange multiplier (LM))

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

S_SERVICE[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
S_SERVICE	7.67843	2.770998
e	.3643899	.6036472
u	6.707925	2.589966

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 683.96
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (12-02): تقدير النموذج الرابع للتأثيرات العشوائية الخاص بقطاع الخدمات

```
. xtreg S_SERVICE REV_PET, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:

within = 0.2432	min = 21
between = 0.5287	avg = 21.0
overall = 0.5113	max = 21

Wald chi2(1) = 27.93
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	.721715	.1365623	5.28	0.000	.4540579	.9893722
_cons	2.375396	1.992288	1.19	0.233	-1.529417	6.280208
sigma_u	2.5899662					
sigma_e	.60364715					
rho	.94847658	(fraction of variance due to u_i)				

```
. est store re
```

```
. xtreg S_SERVICE REV_PET, fe
```

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:

within = 0.2432	min = 21
between = 0.5287	avg = 21.0
overall = 0.5113	max = 21

F(1, 79) = 25.39
Prob > F = 0.0000

corr(u_i, Xb) = 0.1287

S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	.7152462	.1419462	5.04	0.000	.4327094	.997783
_cons	2.447355	1.580383	1.55	0.125	-.6983186	5.593028
sigma_u	2.1358737					
sigma_e	.60364715					
rho	.92603243	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(3, 79) = 258.55 Prob > F = 0.0000

```
. regress S_SERVICE REV_PET
```

Source	SS	df	MS	Number of obs =	84
Model	325.879732	1	325.879732	F(1, 82) =	85.80
Residual	311.429955	82	3.79792628	Prob > F =	0.0000
Total	637.309687	83	7.67842996	R-squared =	0.5113
				Adj R-squared =	0.5054
				Root MSE =	1.9488

S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
REV_PET	.813574	.0878298	9.26	0.000	.6388527	.9882954
_cons	1.353556	.9998893	1.35	0.180	-.6355424	3.342654

الملحق رقم (12-03): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الرابع (قطاع الخدمات)

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 3) = 1.148
Prob > F = 0.3624

*** MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)**
*** Multiplicative Heteroscedasticity**

S_SERVICE = REV_PET

Sample Size	=	84		Cross Sections Number	=	4
Wald Test	=	25.8086		P-Value > Chi2(1)	=	0.0000
F-Test	=	25.8086		P-Value > F(1 , 79)	=	0.0000
(Buse 1973) R2	=	0.2394		Raw Moments R2	=	0.9502
(Buse 1973) R2 Adj	=	0.2009		Raw Moments R2 Adj	=	0.9477
Root MSE (Sigma)	=	2.4771		Log Likelihood Function	=	-81.0859

- R2h= 0.5113 R2h Adj= 0.4866 F-Test = 85.80 P-Value > F(1 , 79) 0.0000
- R2v= 0.2827 R2v Adj= 0.2463 F-Test = 32.31 P-Value > F(1 , 79) 0.0000

S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
S_SERVICE						
REV_PET	.6048977	.108281	5.59	0.000	.3926709	.8171246
_cons	2.330247	1.547543	1.51	0.132	-.7028808	5.363376
Hetero						
S_SERVICE	.1519923	.0410757	3.70	0.000	.0714854	.2324992
REV_PET	-.1268278	.044924	-2.82	0.005	-.2148772	-.0387783
/Sigu	1.684634	.8124664	2.07	0.038	.0922294	3.277039
/Sige	.4014016	.1448491	2.77	0.006	.1175025	.6853007

*** Panel Model Selection Diagnostic Criteria - Model= (xtmlh)**

- Log Likelihood Function LLF = -81.0859
- Akaike Information Criterion (1974) AIC = 6.8173
- Akaike Information Criterion (1973) Log AIC = 1.9195
- Schwarz Criterion (1978) SC = 8.3481
- Schwarz Criterion (1978) Log SC = 2.1220
- Amemiya Prediction Criterion (1969) FPE = 6.6473
- Hannan-Quinn Criterion (1979) HQ = 7.3957
- Rice Criterion (1984) Rice = 6.9249
- Shibata Criterion (1981) Shibata = 6.7325
- Craven-Wahba Generalized Cross Validation (1979) GCV = 6.8677

*** Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests**

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test =2541.5741 P-Value > Chi2(3) 0.0000
- Likelihood Ratio LR Test = 38.6939 P-Value > Chi2(3) 0.0000
- Wald Test = 5.68e+04 P-Value > Chi2(4) 0.0000

Pesaran's test of cross sectional independence = 7.240, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.645

الملحق رقم (12-04): النموذج النهائي بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

```
. xtgls S_SERVICE REV_PET, panels(corr)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels:      heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: no autocorrelation

Estimated covariances      =      10      Number of obs      =      84
Estimated autocorrelations =      0      Number of groups   =      4
Estimated coefficients     =      2      Time periods       =      21
                               Wald chi2(1)    =      4779.46
                               Prob > chi2     =      0.0000
```

S_SERVICE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	.814713	.0117846	69.13	0.000	.7916156 .8378105
_cons	1.315845	.1993007	6.60	0.000	.9252227 1.706467

الملحق رقم (13): ملاحق النموذج الخامس الخاص بالقطاع النفطي

الملحق (13-01): اختبارات المفاضلة (إختبار هوسمان + اختبار (Lagrange multiplier (LM))

إختبار هوسمان

```
. hausman fe re

_____ Coefficients _____
(b) (B) (b-B) sqrt(diag(V_b-V_B))
fe re Difference S.E.
-----+-----+-----+-----
REV_PET | .8433215 | 1.037353 | -.1940316 | .0854101
```

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
= 5.16
Prob>chi2 = 0.0231

اختبار (Lagrange multiplier (LM))

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

HAYDRO[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

_____
Var sd = sqrt(Var)
-----+-----
HAYDRO | 7.650794 | 2.766007
e | .1970156 | .4438643
u | .1036679 | .321975
```

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 27.86
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (13-02): تقدير النموذج الخامس للتأثيرات العشوائية الخاص بالقطاع النفطي

```
. xtreg HAYDRO REV_PET, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:

within = 0.4525	min = 21
between = 0.9922	avg = 21.0
overall = 0.9658	max = 21

Wald chi2(1) = 299.00
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

HAYDRO	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	1.037353	.0599913	17.29	0.000	.9197722 1.154934
_cons	-.0166007	.6892055	-0.02	0.981	-1.367419 1.334217
sigma_u	.32197502				
sigma_e	.44386435				
rho	.34477423	(fraction of variance due to u_i)			

```
. est store re
```

```
. xtreg HAYDRO REV_PET, fe
```

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID

Number of obs = 84
Number of groups = 4

R-sq: Obs per group:

within = 0.4525	min = 21
between = 0.9922	avg = 21.0
overall = 0.9658	max = 21

F(1, 79) = 65.28
Prob > F = 0.0000

corr(u_i, Xb) = 0.9254

HAYDRO	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
REV_PET	.8433215	.1043736	8.08	0.000	.635571 1.051072
_cons	2.141807	1.162062	1.84	0.069	-.1712198 4.454834
sigma_u	.82406192				
sigma_e	.44386435				
rho	.77512042	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(3, 79) = 10.40 Prob > F = 0.0000

```
. regress HAYDRO REV_PET
```

Source	SS	df	MS	Number of obs =	84
Model	613.306507	1	613.306507	F(1, 82) =	2316.56
Residual	21.7094072	82	.264748868	Prob > F =	0.0000
Total	635.015914	83	7.65079415	R-squared =	0.9658
				Adj R-squared =	0.9654
				Root MSE =	.51454

HAYDRO	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
REV_PET	1.11611	.0231892	48.13	0.000	1.06998 1.162241
_cons	-.8926981	.263995	-3.38	0.001	-1.417868 -.367528

الملحق رقم (13-03): اختبارات مشاكل القياس للنموذج الخامس (القطاع النفطي)

```
. xtserial S_CONSTRU REV_PET
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 3) = 863.035

Prob > F = 0.0001

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (4) = 41.72

Prob>chi2 = 0.0000

Pesaran's test of cross sectional independence = 4.969, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.476

الملحق رقم (13-04): النموذج النهائي بعد تصحيح مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

```
. xtgls HAYDRO REV_PET, panels(corr) corr(ar1)
```

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares

Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation

Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.8521)

Estimated covariances	=	10	Number of obs	=	84
Estimated autocorrelations	=	1	Number of groups	=	4
Estimated coefficients	=	2	Time periods	=	21
			Wald chi2(1)	=	311.53
			Prob > chi2	=	0.0000

HAYDRO	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
REV_PET	.9418391	.0533611	17.65	0.000	.8372533 1.046425
_cons	1.064535	.5958965	1.79	0.074	-.1034003 2.232471

إدارة العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية: دراسة مقارنة بين الجزائر وعينة مختارة.

تعالج هذه الأطروحة إدارة العوائد النفطية في الاقتصادات الريعية في الجزائر ومقارنتها بالنرويج والكويت ونيجيريا، لتقييم مدى نجاح الدول النفطية في إدارة عوائدها النفطية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية. وبعتماد نهج الأساليب المختلطة، جمعت بين التحليلات الكمية للمؤشرات الاقتصادية والتقييمات النوعية للأطر النظرية، مما مكن من فهم شامل لآثار إدارة عوائد النفط على التنمية الاقتصادية؛ وكشفت النتائج عن اختلافات كبيرة في إدارة عوائد النفط بين البلدان التي تمت دراستها، لاسيما في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، هذا ما فسر عدم الإدارة الجيدة لعوائد النفط من طرف أغلب الدولة النفطية محل الدراسة. فتبين من خلال ذلك أنه في حين حققت النرويج التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية من خلال الإدارة الفعالة لعوائد النفط وكذا الكويت إلى حد ما، مازالت نيجيريا والجزائر تواجه تحديات في تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ووجود استراتيجية منظمة ومدروسة لإدارة عوائد النفط.

الكلمات المفتاحية: إدارة العوائد النفطية، الاقتصادات الريعية، القطاعات الاقتصادية، دراسة مقارنة، دول نفطية

Managing oil revenues in rentier economies: A comparative study between Algeria and a selected sample.

This thesis addresses the management of oil revenues in rentier economies in Algeria and compares them with Norway, Kuwait, and Nigeria, to assess the extent to which oil states manage their oil revenues and the impact on economic development. Adopting a mixed-methods approach, it combined quantitative analyses of economic indicators with qualitative assessments of theoretical frameworks, enabling a comprehensive understanding of the effects of oil revenue management on economic development. The results also revealed significant differences in oil revenue management between the countries studied, especially in key economic sectors, which explained the lack of good management of oil revenues by most of the oil state under study. Through this, it was found that while Norway has achieved sustainable development and social welfare through effective management of oil revenues and Kuwait to some extent, Nigeria and Algeria still face challenges in achieving this by maintaining economic stability and having an organized and deliberate strategy to manage oil revenues.

Keywords: management of oil revenues, rentier economies, economic sectors, comparative study, oil countries

La gestion des revenus pétroliers dans les économies rentières : Une étude comparative entre l'Algérie et un échantillon sélectionné.

Cette thèse aborde la gestion des revenus pétroliers dans les économies rentières en Algérie et les compare avec la Norvège, le Koweït et le Nigeria, afin d'évaluer dans quelle mesure les États pétroliers gèrent leurs revenus pétroliers et l'impact sur le développement économique. En adoptant une approche à méthodes mixtes, il combinait des analyses quantitatives d'indicateurs économiques avec des évaluations qualitatives de cadres théoriques, permettant une compréhension globale des effets de la gestion des revenus pétroliers sur le développement économique. Les résultats ont également révélé des différences significatives dans la gestion des revenus pétroliers entre les pays étudiés, notamment dans les secteurs économiques clés, ce qui explique le manque de bonne gestion des revenus pétroliers par la plupart des États pétroliers étudiés. Grâce à cela, il a été constaté que si la Norvège a atteint le développement durable et le bien-être social grâce à une gestion efficace des revenus pétroliers et le Koweït dans une certaine mesure, le Nigeria et l'Algérie sont toujours confrontés à des défis pour y parvenir en maintenant la stabilité économique et en ayant une stratégie organisée et délibérée pour gérer le revenu pétrole.

Mots clés : gestion des revenus pétroliers, économies rentières, secteurs économiques, étude comparative, pays pétroliers